

من الفكر
السياسي
والاقتصادي

الاشتراكية

تأليف

بول م. سوزي

ترجمة: دكتور عمر مسكاوي
مراجعة: دكتور أحمد حسني أحمد

الاشتركية

تأليف

بول م. سونزى

ترجمة

دكتور عمر مسكاوى

مراجعة

دكتور أحمد حنى أحمد

وزارة الثقافة والإرشاد القومى

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

مقدمة المحرر

ظل كثير من أساتذة الاقتصاد ، وغيرهم من الاقتصاديين المحترفين ، لمدة سنوات طويلة يشعرون بالحاجة الى سلسلة من الكتب التى تعالج الموضوعات الاقتصادية التى لا تستوفىها الكتب المدرسية العادية ، أو الدراسات ذات المستوى الفنى العالى .

وقد وضعت هذه السلسلة التى نشرت بعنوان عام هو : « سلسلة الكتب الاقتصادية المختصرة » ، وتلك الحاجة ماثلة فى الأذهان . ولما كانت السلسلة قد خصصت للطلبة - قبل كل شيء ، فإن مجلداتها تعد ذات فائدة فى مجال تعليم البالغين وهو المجال الذى يتسع وينمو بشكل مطرد ، ومن شأنها أيضا أن تثير اهتمام القارئ العادى الواسع الاطلاع .

ومجلدات السلسلة ليست بالطويلة المستفيضة ، فهى تقدم للقارئ الأساس الجوهرية للموضوع فى حدود مئات قليلة من الصفحات ، تشمل خلاصة مبلورة له نظريا وعمليا ، مما هو مقبول ومتفق عليه بصفة عامة ، بدون تعرض الى الأبحاث الفنية بالتفصيل . وكل مجلد منها يعد وحدة قائمة بذاتها .

والمؤلفون أساتذة ، كل منهم يكتب فى موضوع اقتصادى يعتبر فيه حجة ومن الثقات . ومهمة المؤلف الأولى فى هذه السلسلة ، ليست أن يأتى بإضافات هامة للمعرفة - وإن كان كثير منهم قد فعلوا ذلك - ولكن أن يحاول عرض موضوع اختصاصه بطريقة تجعله يحدث أقصى تأثير

ممكن في خارج الفصل الدراسي كما في داخله . وقد آن الأوان لاعادة التوازن بين الطاقات المبذولة في خلق أفكار جديدة ، والطاقات المبذولة في نشر هذه الأفكار . فالأفكار الاقتصادية تصبح عقيمة وغير منتجة اذا لم تنتشر فيما وراء دنيا الأساتذة وعالم المتخصصين . أما ناشرو الثقافة الشعبية الذين تنقصهم الكفاءة الفنية ، والكتاب غير المؤهلين والدجالون أحيانا ، فيسيطرون على قطاع كبير بل أكبر من اللازم ، من السوق التي تعرض فيها الأفكار الاقتصادية .

ومن المأمول أن تقوم سلسلة الكتب الاقتصادية المختصرة ، في الفصول الدراسية بدور الشروح المختصرة في البرنامج التعليمي ذي الفصل الواحد وبدور القراءة المساعدة في البرامج الاعدادية وفي غيرها من البرامج المتعلقة بالموضوع .

وفي هذا المجلد - وهو الثالث الذي يصدر في سلسلة الكتب الاقتصادية المختصرة يكتب الدكتور بول + م + سويزي عن الاشتراكية من وجهة نظر الاشتراكيين . والاشتراكية في حد ذاتها كما لا بد أن يعرف أي انسان لديه أقل المام بها ، موضوع نزاع وجدل كثير . والاشتراكيون بحسب تعريف الدكتور سويزي لهم ، غارقون في الخلافات والخصومات فيما بينهم . وكثير من الجماعات التي تعتبر نفسها جماعات اشتراكية ، لا تعترف باشتراكية الذين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين ، ولذلك فغنى عن القول أن كتاب الدكتور سويزي لن يحوز تماما رضى كل الجماعات الفكرية المختلفة التي تعتبر عادة جماعات اشتراكية ، كما أنه لن يمثل وجهة نظرها بطريقة ملائمة . فالكتاب مثلا أكثر ميلا الى الاتجاه الماركسي منه الى الاتجاه القابلي . ووجهة نظره أقرب الى وجهة نظر الجماعة التي ترسم الآن السياسة السوقية ، منها الى وجهة نظر الجماعة التي تمسك الآن بزمام الحكومة في بريطانيا . والكتاب من بعض النواحي يخالف أي موقف متكامل ومحدد لأية

منظمة سياسية بعينها ، سواء كانت اشتراكية أو شيوعية . ومع ذلك فهو من نواح كثيرة يعبر عن قدر كبير من الآراء السائدة والمشاركة في الفكر الاشتراكي كله . وحصلنا نتيجة لذلك ، على اضافة كبرى جديدة الى الكتابات والمؤلفات الاشتراكية . والمؤلف حاصل على أعلى المؤهلات التي ترشحه لكتابة هذا المجلد . فالدكتور سويزي على حسب المفهوم الماركسي ملم بالاقتصاد الكلاسيكي بعد أن درسه في هارفارد ولندن وفيينا ، وكلها مراكز للاقتصاد التقليدي ، وظل سنوات كثيرة يدرس مادة الاقتصاد في هارفارد .

وقد أتاحت له الفرصة في السنوات الأخيرة ، لدراسة الاشتراكية والسياسة الأوروبية من مصادرها الأصلية . وقد أبدى في كتاب سابق له هو : « نظرية التطور الرأسمالي » ، مقدرة على الاستيعاب الشامل للاقتصاد الماركسي ، وهو أمر غير مألوف بين الاقتصاديين الناطقين باللغة الانجليزية . أما كتابه الأول : « الاحتكار والرأسمالية في تجارة الفحم الانجليزية ما بين سنة ١٥٥٠ - ١٨٥٠ » ، فيبرز مقدرته الفائقة على معالجة المشاكل التاريخية . وقد جاء الكتاب الحالي الذي بين يدي القارئ ، حصيلة سنوات من الدراسة والتفكير ، فهو يتناول النواحي التاريخية والنظرية والعملية للاشتراكية . ومن الانصاف أن يقال - والمحذر يعترف بذلك - أن الكتاب من وضع أمام من أئمة الماركسيين في الولايات المتحدة - وأحد الذين يتمتعون بموهبة نادرة في التعبير عن رأيهم بوضوح واحكام .

ومن المهم لنا أن نعرف المزيد عن الاشتراكية وعن التخطيط - حتى نحن الذين تؤمن بنظام المؤسسة الرأسمالية الفردية . وخير للذين يعيشون بيننا ، ويريدون المحافظة على الرأسمالية كنظام قائم ، خير لهم أن يعرفوا على الأقل شيئاً عن الاشتراكية . ولما كان الاشتراكيون قد اقتبسوا من الرأسمالية ما يرونه جديراً بالمحافظة عليه (كـ بعض أنواع

الحواجز مثلا) ، فبالمثل قد يتمكن أنصار نظام المؤسسة الفردية من تقوية نظامنا وتدعيمه بالاقتباس من الاشتراكية والاستعارة منها .

والأجزاء الثلاثة المتتابعة من كتاب الدكتور سويزي ، تتضمن دراسة للاشتراكية في الوقت الحاضر ، وعرضا تاريخيا شاملا ، وأخيرا تتضمن مناقشة ما للاشتراكية وما عليها . ومن بين الموضوعات الكثيرة التي يعرضها الكتاب ، بحث في تعريف معنى الاشتراكية والشيوعية ومحاولة تقييم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وبولندا ودراسة فلسفة الماركسية وتاريخها ، والآراء الماركسية في الرأسمالية ، والقيمة وفائض القيمة ، والعلاقة بين زيادة الادخار والأزمات ، والاستعمار ، ونمو وتطور الحركة الاشتراكية في المائة السنة الأخيرة بصفة خاصة ، وقضية الاشتراكية الديمقراطية ، خاصة مسألة استخدامها للحواجز استخداما فعالا ، وقدرتها على استغلال الموارد بطريقة معقولة ، واتفاقها مع الحرية . ونجد في خلال الكتاب كله تحليلا وتقييما لمشكلة التخطيط .

ولن يوافق كثيرون على بعض النتائج التي انتهى اليها الدكتور سويزي . والذين يشفقون من حدوث تأثير غير ملائم للكتاب ، لهم أن يفرحوا ويرحبوا بقرب صدور زميل آخر له في هذه السلسلة وهو عن الرأسمالية وبقلم كاتب متحمس لنظام المؤسسة الفردية تحمس الدكتور سويزي للاشتراكية .

والبحر يرحب بمساهمة الدكتور سويزي في سلسلة الكتب الاقتصادية المختصرة .

ساييمور . أ . هاريس

مقدمة المؤلف

هذا الكتاب يمثل وجهة نظر أحد الاشتراكيين بحسب التعريف
انوارد في الفصل الأول لكلمة اشتراكي .. والغرض منه على أية حال ،
السنيف والتنوير لا التحريض . وآمل أن يكون فيه عون لجميع القراء
أيا كان موقفهم الشخصي من الاشتراكية ، على أن يفهموا شكلا معينا من
أشكال المجتمع ، وواحدة من الحركات السياسية التي كانت وما تزال
من بين القوى التي لها أهمية قصوى في تشكيل العالم في القرن العشرين .

وهناك فصول قليلة من الجزء الأول : عن الاشتراكية في العالم
اليوم ، تتناول أحيانا سريعة التغير ، ولا مفر من أن يعفى عليها الزمن
عندما يصدر الكتاب مطبوعا . ومن الخير أن يكون القارئ قادرا على
عمل التعديلات والاضافات اللازمة للتطورات التي تتلو ذلك ، اذا
ما جعل نصب عينيه أن الكتاب قد وضع خلال النصف الأخير من
سنة ١٩٤٧ والشهرين الأولين من سنة ١٩٤٨ .

وأحب أن أتقدم بشكري للأشخاص الآتي ذكرهم لقراءتهم أجزاء
من المخطوط ولمقترحاتهم القيمة لادخال التحسينات على النص :
أوتوناثان ، ليوهيوبرمان ، بول باران ، روث جلاس ، نورمان ماكنزي ،
لويس فوير ، رتشارد شلاتر . أما امتناني الأكبر فأحتفظ به لچون
راد كليف الذي قرأ المخطوط بأكمله بعناية كبيرة ، وبذل أقصى جهده
في مساعدتي على أن أقول ما أردت قوله بلغة مباشرة مستقيمة ومقروءة .
ولا حاجة الى القول ، بأن مسؤولية الآراء المذكورة في الكتاب ، تقع
كلها على شخصيا .

كما أدين بالفضل للآتي ذكرهم لسماحهم لي باقتباس مواد حقوق
نسخها محفوظة لهم : هاركوت وبريس وشركاهما ، للاقتباس من
كتاب ر. هـ. توني : المجتمع الاقتنائي ، هاربر اخوان لاقتباسات من
كتاب ج. أ. شامبيتر : الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ،
لونجمانز جرين وشركاه لاقتباس من كتاب سيدنى وياتريس وب :
الشيوعية السوفيتية ، ولمطبعة جامعة مينيسوتا لاقتباسات من كتاب
بنجامين لينكوت : النظرية الاقتصادية للاشتراكية ، ولمطبعة جامعة
اكسفورد لاقتباس من كتاب ارنست باركر : سياسة أرسطو ، ولاقتباس
من مؤلف هـ. د. ديكسون : اقتصاديات الاشتراكية ، ولشركة ماكملان
لاقتباس من كتاب ليونيل روبنز : الكساد العظيم ، ولاقتباس من
كتاب أ. س. بيچو : الاشتراكية في مواجهة الرأسمالية ، ولمطبعة جامعة
شيكاجو لاقتباس من كتاب ف. أ. هايك : الطريق الى الرق ، والى شركة
ليتل وبراون لاقتباس من كتاب والترليمان : المجتمع الصالح .

بول م . سويزى

ويلتون ن . هـ . يناير سنة ١٩٤٩

المؤلف يهدي الكتاب إلى
أبيه

الجزء الأول الاشتراكية في العالم اليوم^(١)

الفصل الأول الاشتراكية والشيوعية

تعريف الاشتراكية :

يعنى اصطلاح الاشتراكية فى استخدام المبدئى ، نظاما اجتماعيا يختلف عن النظم الاجتماعية الأخرى فى طبيعة علاقات الملكية . وعلى ذلك فان النظام الاشتراكى ، ينتمى الى نفس المجموعة التى ينتمى اليها النظام الرأسمالى والنظام الاقطاعى ، وهى النظم الاجتماعية المألوفة فى البلاد ذات الأساس التاريخى لأوروبا الغربية . وسوف نحاول أن نشرح طبيعة الاشتراكية وجوهرها بمقارنتها بالرأسمالية وهى ذلك النظام الاجتماعى السائد فى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر .

تشابه الرأسمالية والاشتراكية فى أن كلا منهما يضمن للفرد مجالا فسيحا لتملك أدوات الاستهلاك والتصرف فيها . ويمكن القول فى هذا الصدد بأن كلا النظامين يعترف بمبدأ الملكية الفردية ، ولكنهما يختلفان فى معالجتهما لوسائل الإنتاج . فالرأسمالية تعترف للفرد بحق غير مقيد نسبيا فى تملك وسائل الإنتاج ، بينما تنكر الاشتراكية على الفرد

(١) ١٩٤٨ وقت صدور الكتاب .

هذا الحق وتقصره على الهيئات والمؤسسات العامة فقط .
ولا حاجة الى القول بأننا هنا نتحدث عن النظم الرأسمالية والاشتراكية
« الخالصة » ، ففي أى نظام رأسمالى قائم يمكن أن يوجد قدر لا بأس
به من الملكية التعاونية أو الملكية العامة لوسائل الانتاج ، بينما نرى
فى الاتحاد السوفيتى الذى يعتبر حتى الآن النموذج الوحيد للنظام
الاشتراكى المطبق عمليا والذى لا يتطرق اليه شك ، نرى المزارعين
الذين يملكون أرضهم ومعظم وسائل انتاجهم ملكية تعاونية ، يتمتعون
بحق تملك عدد معين من الماشية وبعض الضروريات الأخرى اللازمة
لانتاج الزراعى .

ان النظم الملكية فى الرأسمالية والاشتراكية ذات أهمية حاسمة ،
لا لأنها تختلف فى تأثيرها على حياة الأفراد فحسب ، ولكن لأنها أيضا
تعكس وتكيف نظما اجتماعية يختلف بعضها عن بعض اختلافا جذريا .
كل منها له قوانينه الخاصة واتجاهه الخاص فى التطور .

ففى الرأسمالية ، تنحصر ملكية وسائل الانتاج فى نسبة ضئيلة
نسبيا من مجموع السكان أفراد الشعب . ويضطر باقى السكان الى بيع
قوة عملهم ليتمكنوا من كسب قوتهم اليومى ، وعلى ذلك فان نظام
الملكية الخاصة هو تعبير قانونى للبناء الاجتماعى الأساسى للنظام
الرأسمالى الذى يقسم المجتمع الى طبقتين تتعارضان تعارضا أساسيا :
طبقة أصحاب الأعمال وطبقة العمال . وفى مثل هذا النظام يتم تنظيم
الانتاج عن طريق السوق حيث ينتج كل مالك أو كل مجموعة مشتركة
من الملاك بغرض البيع أنواعا وكميات السلع التى تحقق له أقصى ربح
ممكن بالإضافة الى تكاليف المواد الأولية وقوة العمل . وعلى هذا ،
فان النظام الرأسمالى يعمل طبقا لقوانين السوق . وأخيرا - ينبغى
ملاحظة أن ملكية وسائل الانتاج والأرباح المستخلصة منها لاتعد فقط
مصدرا للدخل الذى ينفق للاستهلاك ، بل تعنى أيضا التحرر من عبء

العمل والتسلط على عمل الآخرين . وهذه النتائج مجتمعة ، تؤدي الى القوة والنفوذ الاجتماعى . وينبنى على هذا أن طريق التقدم فى المجتمع الرأسمالى ، هو تراكم الملكية وتكديس المزيد والمزيد منها . وتصبح هذه الرغبة اللانهائية فى التوسع فى ملكية وسائل الانتاج ، كهدف فى حد ذاته ، هى القوة الدافعة للتطور الرأسمالى .

ويختلف البناء الاجتماعى والقوانين والاتجاهات التى ترتبط بنظام الملكية فى النظام الاشتراكى عن مثيلاتها فى النظام الرأسمالى ، وحيث أنه لا توجد فى النظام الاشتراكى ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، فانه لا توجد طبقة أصحاب أعمال ، كما أنه لا توجد طبقة عمال . فمن حيث المبدأ ، يعتبر كل فرد عاملا ، والمجتمع هو صاحب العمل الوحيد الذى يمارس نشاطه من خلال هيئات ومؤسسات حكومية وتعاونية مختلفة . وهذا لايعنى بالطبع عدم وجود أى تمييز اجتماعى بين الأفراد فى ظل الاشتراكية ، ولكنه يعنى عدم وجود ذلك التمييز الاجتماعى القائم فى المجتمع الرأسمالى . ففى نظام لا وجود فيه لأصحاب الأعمال ، لا معنى للانتاج بقصد الربح ، وبالتالي لا يتم تنظيم الانتاج عن طريق السوق ، ويتحتم استبداله بالانتاج طبقا للخطة . وهذا يعنى بالضرورة أن القوانين الاقتصادية للرأسمالية لا يمكن أن تصلح للتطبيق فى النظام الاشتراكى . وأخيرا اذا كانت الملكية الفردية والربح الفردى معدومين فى النظام الاشتراكى ، فان القوة الدافعة لتراكم رأس المال - وهو وسيلة التقدم الوحيدة فى النظام الرأسمالى - تختفى من الوجود ، وتحل محلها الرغبة الواعية فى بلوغ أهداف اجتماعية يرسمها رجال التخطيط فى المجتمع الاشتراكى من أجل العمل على تنظيم واستغلال نشاط الأفراد . وهذه الأهداف الاجتماعية بالذات ، هى التى ستصبح القوة الدافعة لتطور النظام الاشتراكى .

وفى الفصول التالية سنتناول بالبحث بناء النظام الاشتراكى، وكيفية

عمله . أما في الوقت الحاضر فلا يعنينا الا أن نقرر أننا عندما نتحدث عن الاشتراكية فأننا نتحدث عن « نظام » اجتماعي ، وليس فقط عن مجموعة محدودة من علاقات الملكية . فإذا ما تبصرت هذه الحقيقة للأذهان ، أصبح من الممكن بحث الموضوع بصورة واقعية ، أي دراسته في إطاره التاريخي وفي علاقته الصحيحة بالنظم الاجتماعية الأخرى .

وهناك عدد من المفاهيم الثانوية أصبحت مرتبطة باصطلاح « الاشتراكية » ، وكذلك بالاصطلاح المشتق منه وهو « الاشتراكي » (أي الاسم والصفة كلاهما) وتعتبر بعض هذه المفاهيم منطقية ومعقولة ، ولها ما يبررها تماما ، أما بعضها الآخر فيقف حجر عثرة أمام الإدراك الصحيح الواضح .

لقد جاءت فكرة المجتمع الاشتراكي الى الوجود قبل أن يصبح المجتمع الاشتراكي حقيقة واقعة بزمان طويل . وفي خلال هذا الزمن الطويل ، كان من الطبيعي لأي انسان يؤمن بالاشتراكية أو يتعرض لبحثها ، أن يسهى « اشتراكيا » . وبالمثل فإن الحركة التي كانت تهدف الى تحقيق الاشتراكية ، كانت تسمى بالحركة الاشتراكية . ثم كانت الخطوة التالية وهي أن جاءت الحركة الاشتراكية وأطلقت على نفسها اسم الاشتراكية ، وعلى هذا اتخذ الاسم معنيين متميزين تماما ، أولهما شكل جديد للمجتمع ، والثاني حركة تهدف الى إحلال هذا الشكل الجديد محل النظام القائم . ويرتبط هذان المعنيان ببعضهما ارتباطا منطقيا وثيقا ومن السهل عادة أن نحدد المقصود من كل اصطلاح في أية عبارة تأتي في السياق . فمثلا اذا ذكر اصطلاح الاشتراكية الأمريكية فمن الواضح أنه يعنى الحركة التي تهدف الى اقامة النظام الاشتراكي في أمريكا . أما الحديث عن الاشتراكية السوفيتية فمن الواضح كذلك أنه يتضمن أيضا النظام الاشتراكي القائم في الاتحاد السوفيتي .

وفي مناسبات أخرى ، تصبح مشكلة التفسير أشد تعقيدا .
مثلا : في روسيا قبل سنة ١٩١٧ كان اصطلاح الاشتراكية يعنى الحركة
الاشتراكية . أما في الوقت الحاضر فهو يعنى بنفس الوضوح النظام
الاشتراكي . وهذا التباين يثير بلا ريب تساؤلا عن الوقت الذي نجحت
فيه الحركة الاشتراكية الروسية في اقامة النظام الاشتراكي . ومن الممكن
أن تثار أسئلة مماثلة بالنسبة لعدد من الدول اليوم . فمثلا الاشتراكية
البريطانية - بمعنى الحركة الاشتراكية البريطانية - تسيطر الآن على
الحكم وتهدف الى تحويل بريطانيا الى بلد اشتراكي . فهل نجحت
في ذلك ؟ وأي معنى أو معان يمكن أن ترتبط باصطلاح الاشتراكية
البريطانية في الوقت الحالي ؟ وعندما نواجه بأسئلة من هذا الطراز - وهو
ما سوف يتكرر خلال هذا الكتاب - يجب أن نكون على حذر وندقق
تدقيقا شديدا في استخدام الاصطلاحات . ويجب أن تؤكد أن الصعوبة
الرئيسية في معالجة هذه المشاكل ليست أساسا صعوبة لفظية كما يريد
أن يدخل في روعنا بعض فقهاء اللغة ، وإنما تكمن الصعوبة في تعقيد
العالم الواقعي الذي نعيش فيه تعقيدا غير عادي . وهذه الصعوبة
لا يمكن التغلب عليها الا بالصبر والمثابرة والتحليل الواضح للحقائق .

ونحن حتى الآن لم نذكر الا بعض معاني الاشتراكية والاشتراكي
كما اشتقت من المعنى الأولي ، ولهذا الاشتقاق فائدته ومبرراته . ولكن
هناك - كما ذكرنا من قبل - بعض التعبيرات المضللة التي تسبب اللبس .
فهناك اتجاه شائع على نطاق واسع - وانتشاره بين الاشتراكيين لا يقل
عن انتشاره بين غيرهم لسوء الحظ - الى اطلاق الصفة الاشتراكية على
كل اجراء اصلاحي يتصادف أن ينال تأييد الاشتراكيين . وقد امتد هذا
الاتجاه بسرعة بحيث أصبح من الممكن أن يضم تعريف الاشتراكي كل
لون من ألوان الاصلاح سواء نال تأييد الاشتراكيين أو لم ينله . وحسبك
مثلا أن تتأمل المفهومين الآتين لاصطلاح الاشتراكية . استخدمهما
عالمين بارزين من علماء الاشتراكية .

فطبقاً لرأى وليم جراهام سامنر W.G. Sumner : « الاشتراكية هي أية خطة أو مذهب يستهدف انقاذ الفرد من أية مصاعب أو متاعب يلقاها في نضاله من أجل البقاء وفي تنافسه في معترك الحياة ، وذلك عن طريق تدخل « الدولة » (١) .

وطبقاً لرأى جيمس بونار J. Bonar « الاشتراكية هي تلك السياسية أو النظرية التي تستهدف تحقيق توزيع أفضل للثروة ، ويؤدي بالضرورة الى انتاج أفضل وذلك عن طريق تدخل السلطة الديمقراطية المركزية (٢) .

ويلاحظ أن تعريف سامنر يمكن أن يدرج أى قانون من طراز « قانون الفقراء » ضمن التنظيمات الاشتراكية بينما يدرج تعريف بونار أية ضريبة على الدخل لها أثر تقدمي ضئيل ضمن نفس المجموعة . ولا حاجة الى القول بأن مثل هذه الاجراءات (وكثير غيرها يمكن أن تسمى اشتراكية بشئ من التساهل) قد دعا اليها وطبقها أفراد ذوو ميول مختلفة ، منهم من لم يسمع قط عن الاشتراكية ، ومنهم من يعتبر الاشتراكية العدو اللدود للحضارة . وبالاختصار فقدت مثل هذه التعاريف العامة المطابقة كل علاقة لها بالمعنى الأولى للأصطلاح . ولهذا أصبحت عديمة القيمة .

وهذه المناقشة تستهدف اعطاء القارئ فكرة عن المعانى التي يستخدمها هذا الكتاب لاصطلاحى « الاشتراكية » « والاشتراكي » . والدليل المختصر الذى تقدمه فيما يلى ، نهدف منه الى تبسيط الأمور مع المجازفة باحتمال الوقوع فى خطأ التبسيط الزائد عن الحد .

(١) اقتبس هذا التعريف ن. هـ. بيج فى كتابه : « الطبقات وعلم الاجتماع الأمريكى من وارد الى روس » ص ١٠٣

C.H. Page : Class and American Sociology, Franward to Ross.

(٢) الاشتراكية . . دائرة المعارف البريطانية الطبعة ١٣

الاشتراكية : الاشتراكية في معناها الأولي هي نظام اجتماعي

متكامل يختلف عن النظام الرأسمالي من حيث عدم وجود ملكية خاصة لوسائل الإنتاج فيه وكذلك في البناء الاجتماعي الأساسي وطريقة عمله. وعن طريق الاستطراد فإن الاشتراكية تعني أيضا أي حركة تقوم في ظل النظام الرأسمالي وتستهدف تحقيق وإقامة النظام الاشتراكي بالمعنى الموضح سابقا .

والاشتراكي : (اسم) والاشتراكي هو كل شخص يؤمن بالاشتراكية

أو يحاول تطبيق مبادئها .

والاشتراكي (صفة) هو كل شيء يرتبط بالاشتراكية في أحد

معنيها السابق ذكرهما . فمثلا الاقتصاد الاشتراكي له معنيان محتملان : لأنه إما أن يتعلق بعمل ووظيفة الاقتصاد الاشتراكي : أو هو يعني جملة المذاهب الاقتصادية التي أنتجت الحركة الاشتراكية . ويجب ملاحظة أن هذا تعريف ضيق إلى حد ما ، فهو يستبعد تقريبا كل المشروعات الإصلاحية المستقلة (تأميم صناعة معينة مثلا) من مجموعة الإجراءات والخطوات الاشتراكية مادام من الممكن اتخاذها في مجتمع رأسمالي بدون تغيير في بنائه الأساسي أو في طريقة عمله وقيامه بوظائفه .

الشيوعية :

يدور كثير من اللبس في أذهان عدد كبير من الناس ، حتى المطلعين منهم على الحقائق ، فيما يتعلق بمعنى الشيوعية وعلاقتها بالاشتراكية ، ونظرا لأن هذه الأسئلة والاستفسارات سوف تثار تقريبا في كل مرحلة من مراحل التحليل القادم فمن الضروري مناقشتها من أول الأمر بشيء من العناية .

الشيوعية اصطلاح أقدم بكثير من الاشتراكية . اذ يبدو أن اصطلاح الاشتراكية لم يستخدم قبل عام ١٨٠٠ على الاطلاق . ولم يستخدم بمفهومه الحالي قبل عام ١٩٢٠ . أما الشيوعية فيرجع تاريخها الى العصور القديمة ، وان كان معناها في ذلك الحين يختلف عن معناها اليوم . فاصطلاح الشيوعية لم يكن يقصد به أصلا نظاما متكاملا ، ولكن كان يقصد به اشتراك مجموعة من الأفراد يعملون في ظل نظام اجتماعي معين في الملكية . وعادة كان هذا الاشتراك ينحصر في ملكية السلع الاستهلاكية . مثالا لم تكن الشيوعية التي ارتبط اسمها بأسبرطة القديمة ، نظاما اجتماعيا حيث كان النظام الاجتماعي أساسا هو نظام العبودية . أما عن الشيوعية التي كانت فيها ، فكانت تقتصر فقط على فريق من الطبقة الحاكمة . وكانت أساسا عبارة عن اجراء قصد به تدعيم القوة العسكرية للدولة الاسبرطية . ولم تنشأ فكرة الشيوعية أي شيوع الملكية بين الجميع وبالتالي كنظام اجتماعي متكامل ، الا في فجر العصر الحديث وبالتحديد في سنة ١٥١٦ عندما نشر مؤلف توماس مور عن « اليوتوبيا » أو المدينة الفاضلية . ومنذ ذلك التاريخ عاش المفهوم المذكوران للشيوعية ، جنبا الى جنب . وكان الكتاب على اختلافهم يستخدمون الاصطلاح وهم يقصدون به أحد المفهومين أو الآخر ، وكثيرا ما استخدموا خليطا مشوها من الاثنين .

وعلى ضوء هذا الايضاح وتلك المعلومات ، يجب علينا أن نتبع تطور الاستعمال الحالي لاصطلاح الشيوعية . فقد أثمر العقيدان الثالث والرابع من القرن التاسع عشر انتاجا هائلا من الكتابات في موضوع الاصلاح الاجتماعي ومحاولة إعادة بناء المجتمع في أوروبا الغربية . وكان « الاشتراكيون » الأوائل هم أتباع « روبرت أوين » . ولكن بعد عام ١٨٣٥ اتخذ هذا الاسم معنى أعم وأشمل . وعندما أدخل في ألمانيا حوالي سنة ١٨٤٠ استحوذ عليه بعض الكتاب وقعوا في دوامة من التخبط الذهني ، هددت بترع الثقة من الحركة الثورية التي كانت منتشرة في ذلك

الوقت . ولذلك عندما شرع ماركس وانجلز مع فريق من المتعاونين
معهما ، في تنظيم حركة سياسية في أواخر العقد الرابع من القرن ١٩ تجنباً
استخدام كلمة الاشتراكية واستخدما بدلاً منها كلمة الشيوعية كبديل
قابل للفهم . وهذا يوضح السبب الذي جعل العصبة الشيوعية (التي
أسست سنة ١٨٤٧) والبيان الشيوعي (الذي نشر سنة ١٨٤٨) يتخذان
اسميهما هذين .

وفي ربيع القرن الذي تلا نشر البيان الشيوعي برزت الماركسية
في مقدمة جميع المدارس اليسارية المتنافسة . وفي خلال هذه العملية زالت
الأسباب التي دعت الى استبعاد اسم الاشتراكية ، وعاد الماركسيون
بالتدريج يتخذون لأنفسهم الصفة الاشتراكية بدون أن يعدلوا من
أهدافهم أو يغيروا من مذاهبهم . ونتيجة لذلك ، أصبحت كلمتا
الاشتراكية والشيوعية تستخدمان بالتبادل تقريباً لتدلأ على شيء واحد .
وكانت أولاهما تفوق الثانية في الانتشار وأصبح البيان الشيوعي وهو
الوثيقة المعترف بها والمرجع الذي يرجع اليه لمعرفة أهداف ووسائل
الحركة الاشتراكية .

هكذا كان الوضع بصفة تقريبية في السنوات التي سبقت الحرب
العالمية الأولى مباشرة . وعلى كل حال ينبغي أن تنوه بتطور آخر حدث
في القرن التاسع عشر لأنه أصبح ذا تأثير هام في المرحلة الجديدة التي
بدأت عام ١٩١٤ . فقد كانت الحركة الاشتراكية الألمانية قبل
عام ١٨٧٥ منقسمة الى حزبين ، وفي ذلك العام اندمج الحزبان معاً
في مؤتمر عقد ببلمة جوته ، واتخذ الحزب الجديد لنفسه برنامجاً موحداً
أصبح معروفاً في التاريخ باسم « برنامج جوته » . ولم يرض ماركس
عن هذا البرنامج . وكتب وهو في لندن مذكرة طويلة لأتباعه الألمان
ينقد أهم بنود البرنامج ، وطبعت المذكرة أخيراً سنة ١٨٩١ وأصبحت
منذ ذلك التاريخ (وهي بعنوان نقد برنامج جوته) إحدى الوثائق
الأساسية في الفكر الماركسي .

وأهمية هذا « النقد » من وجهة نظرنا ، هي في أن ماركس قد ميز فيه لأول مرة بين مرحلتين من مراحل المجتمع الشيوعي . فالمرحلة الأولى وقد سماها أيضا بالمرحلة الاشتراكية في فقرات مختلفة ، هي شكل المجتمع الذي يتلو مرحلة الرأسمالية مباشرة . وهذه المرحلة سوف تحمل علامات ومميزات الأصل الذي جاءت منه . فالعمال كطبقة جديدة حاكمة سيحتاجون الى حكومتهم (ديكتاتورية البرولتاريا) لكي تحميهم من أعدائهم . وسوف يظل الأفق العقلي والروحي ، مصطبغا بالأفكار والقيم البورجوازية . وبالرغم من أن الدخول لن تدفع على أساس الملكية الخاصة ، إلا أنه سوف يستمر تقديرها على أساس العمل المبذول فعلا لا على أساس حاجة الفرد . ومع ذلك ستنمو القوى الانتاجية للمجتمع بسرعة في ظل هذا النظام الجديد ، وبمضي الوقت ستزول القيود التي يفرضها النظام الرأسمالي المنقرض ، وبعد ذلك سوف يدخل المجتمع فيما أسماه ماركس « بالمرحلة العليا للمجتمع الشيوعي » . وفي هذه المرحلة ستذبل الدولة وسوف يسود وضع مختلف بالنسبة للعمل ، وسوف يصبح في مقدور المجتمع أن يكتب على رايته شعار « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته » .

ولا يمكن القول بأن « نقد برنامج جوته » قد أحدث أثرا كبيرا وقت كتابته ، أو حتى عندما نشر لأول مرة . ففي الواقع لم يظهر ما يدل على أن التحليل الوارد فيه أو المفاهيم والاصطلاحات الجديدة التي جاء بها قد لفتت الأنظار بصفة خاصة إلا بعد أن قام لينين بإحيائها وإعادة صياغتها في كتيبه المشهور « الدولة والثورة » الذي كتبه في فجر ثورة أكتوبر في روسيا . فقد عمد لينين ، رغبة منه في زيادة الايضاح ، الى اسقاط تقسيم الشيوعية الى مرحلتين « الأولى » و « العليا » واستعمل كلمتي الاشتراكية والشيوعية للدلالة عليهما . ومنذ ذلك الحين شاع هذا الاستعمال وأصبح متبعا لا في الاتحاد السوفيتي فقط ، بل في جميع فروع الحركة الشيوعية العالمية . فالشيوعي المخلص يرى أن الشيوعية

هى شكل المجتمع الذى يلى الشكل الاشتراكى ، وهو الشكل الذى سيبلغه الجنس البشرى بعد أن يتخلص نهائيا من رواسب الطبقات والصراع الطبقي .

وربما يتساءل القارئ الآن عن العلاقة بين الشيوعية بهذا المعنى وبين كلمة شيوعى كما استخدمت فى العبارتين السابقتين . والاجابة على هذا السؤال، هى أن العلاقة بينهما غير مباشرة. فقد اقتنع لينين خلال الحرب العالمية الأولى ، بأن معظم الأحزاب الاشتراكية فى العالم قد خانت قضية الاشتراكية عندما تخلت عن الدولية ، وأيئدت حكوماتها فيما اعتبره الصراع الاستعماري . ولذلك قرر أن من الضروري أن ينفصل عن الماضي نهائيا ، وأن ينشئ حركة دولية جديدة تتكون من أحزاب تطهرت من جميع الذين تعاونوا أو اشتركوا مع « الخونة » ولكى يؤكد هذا الانفصال اتخذ لهذه الحركة اسما جديدا . فى مثل هذه الظروف ، كان من الطبيعى أن يسترشد لينين - وهو الذى يعتبر نفسه قبل كل شيء تلميذا مخلصا لماركس - بتاريخ الحركة الاشتراكية . وبالإضافة الى ذلك لم يصعب عليه أن يعثر على مثال مشابه فى الماضي - وبحسب ما أشرنا من قبل ، كان ماركس وانجلز فى العقد الرابع من القرن ١٩ قد أحسوا بالحاجة الى تفادى كلمتى « اشتراكية » « واشتراكى » حتى لا يحدث لبس مع الذين كانوا يزعمون الصفة الاشتراكية ولذلك وقع اختيارهم على كلمة « الشيوعية » . فلما ووجه لينين بمشكلة مشابهة ، لجأ الى نفس الحل . ولذلك نرى أن العلاقة بين الأحزاب الشيوعية فى يومنا هذا وبين الاشتراكية ، هى ذاتها العلاقة التى كانت قائمة بين العصبة الشيوعية والبيان الشيوعى من جانب وبين الاشتراكية من جانب آخر فى منتصف القرن التاسع عشر . فهذه الأحزاب كانت أحزابا اشتراكية بمعنى أنها تؤمن بالاشتراكية وتعمل على تحقيقها وهى (فيما عدا حالات قليلة معينة) لا تحمل الاسم الاشتراكى لأسباب يمكن ادراكها فى ضوء تاريخ الحركة .

واستعمال هذه الاصطلاحات في داخل الاتحاد السوفيتي يلقي الضوء على هذا الوضع ويوضحه كل الايضاح . فالقيادة في الاتحاد السوفيتي منظمة من منظمات الحزب الشيوعي ، ومع ذلك فالنظام الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي يشار اليه دائما بأنه « نظام اشتراكي » ، والاسم الرسمي الكامل للاتحاد السوفيتي هو اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وبالإضافة الى ذلك يحتفظ النظريون السوفيت بالتمييز الذي أدخله لينين في كتابه « الدولة والثورة » بين الاشتراكية والشيوعية . وطبقا لوجهة نظرهم سوف يتحول النظام الاشتراكي الراهن تدريجيا الى النظام الشيوعي الكامل .

الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون :

بقي أماننا ايضاح واحد أو مجموعة من الايضاحات ، قبل أن نصبح في وضع يمكننا من معالجة موضوعنا بطريقة سهلة خالية من كل غموض لا مبرر له . لتمييز بين اصطلاح « شيوعي » و « اشتراكي ديمقراطي » كما هما مطبقان على الفرعين الكبيرين للحركة الشيوعية العالمية القائمة في الوقت الحاضر . وقد سبق أن عرضنا أصل اصطلاح « شيوعي » في هذا الصدد وبقي أن نبين أصل ومعنى اصطلاح « اشتراكي ديمقراطي » .

كانت معظم الأحزاب الاشتراكية في العالم ، فيما قبل الحرب العالمية الأولى متحدة مع بعضها بعضا في اتحاد مفكك يسمى الدولية الثانية (١) وكانت هذه الأحزاب تحمل أسماء رسمية مختلفة . فمثلا كان هناك حزبان أمريكيان يرتبطان بالدولية الثانية أحدهما اسمه حزب العمال الاشتراكي (أسس سنة ١٨٧٧) والآخر اسمه الحزب الاشتراكي

(١) انظر الفصل الثامن .

(أسس سنة ١٩٠١) وبالمثل كانت هناك عدة أحزاب بريطانية لها بطبيعة الحال أسماء مختلفة . ولقد كان أكبر الأحزاب الاشتراكية ، وأكثرها نفوذا في هذه الفترة هو الحزب الألماني الذي كان يسمى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني . وبفضل الوضع الممتاز الذي كان يتمتع به الحزب الألماني تكرر استخدام اسمه كثيرا للإشارة إلى الحركة الاشتراكية كلها أو إلى فرع معين منها ، حتى ولو كان هذا الفرع يحمل اسما خاصا به . وعلى هذا النحو أصبحت « الاشتراكية » و « الاشتراكية الديمقراطية » يستعملان قبل عام ١٩١٤ كاصطلاحين مترادفين .

وأصبح الموقف أكثر تعقيدا بعد انحلال الدولية الثانية وتأسيس الدولية الشيوعية أو الدولية الثالثة (١) حيث انقسم كثير من الأحزاب الاشتراكية إلى قسمين : قسم يؤلف حزبا شيوعيا ينضم وينتمي إلى الدولية الشيوعية ، وقسم بقي تحت قيادة رجال تمسكوا بالأفكار وبالوسائل التقليدية التي كانت متبعة في مرحلة ما قبل الحرب . وقد عمدت الأقسام الثانية في أوائل العقد الثالث من القرن العشرين إلى بعث الدولية الثانية من جديد ، وبذلك أصبح الانقسام تاما في الحركة العالمية سواء من الناحية الأيديولوجية أو من الناحية التنظيمية .

وينبغي أن يلاحظ القارئ أنه مهما اتخذت الأحزاب من أسماء رسمية فإنها جميعا تعتبر نفسها أحزابا اشتراكية . وعلى ذلك أصبحت الحاجة ماسة وظاهرة لإيجاد اصطلاحات متفق عليها من الجميع ، تأخذ في اعتبارها حقيقة ذلك الانقسام ، وفي الوقت نفسه لا تتغاضى عن الاختلافات الجوهرية التي تميز بين فرعي الحركة الاشتراكية . فأتخذ الشيوعيون لأنفسهم اسما ، وأصروا على أن يحمله كل واحد في معسكرهم ولكن

(١) انظر الفصل التاسع .

ماذا ترى يمكن أن يسمى به الآخرون؟ وكان الجواب على هذا السؤال أن استخدم اصطلاح «اشتراكي ديمقراطي» ، واكتسب معناه المتفق عليه بصفة عامة الآن . وكما حدث بالفعل ، أطلق ذلك الاسم على أنصار الدولية الثانية التي بعثت من جديد . أطلقه عليهم كلا الطرفين المتعارضين رغم تعارض الأسباب . فنظر الشيوعيون الى هذه التسمية على أنها حطة ومذلة ، مستهزئين بما اعتبروه خيانة ارتكبت أثناء فترة الحرب . بينما أنحى منافسوه في نفس الوقت ، باللائمة على الشيوعيين بسبب الأخطاء التي وقعت منهم بعد الحرب ، وكانوا يفخرون باتتمائهم الثقافي والروحي الى حركة ما قبل الحرب . وبذلك أصبح معروفا أن الاشتراكيين الذين قد يكونون على طرفي نقيض في كل شيء تقريبا ، يمكن أن يتفقوا على الأقل ، على أن حركتهم التي كانت في يوم ما حركة متحدة ، أصبحت تنقسم الى قسمين ينبغي تحديدهما : قسم شيوعي ، وقسم اشتراكي ديمقراطي .

ويجب ملاحظة أن المفهوم الجديد لاصطلاح «اشتراكي ديمقراطي» أصبح أضيق نطاقا مما كان قبل عام ١٩١٤ . لقد كان في ذلك الوقت مرادفا لكلمة «اشتراكي» أما منذ الحرب العالمية الأولى ، فقد أصبح يدل على جانب واحد فقط من الحركة الاشتراكية وبهذا المعنى الضيق سوف يستخدم هذا الاصطلاح في فصول هذا الكتاب .

الحركة الاشتراكية في العالم اليوم :

الاشتراكية اليوم ، بمعناها الحقيقي — هي حركة عالمية . وفي الفصول التالية من الكتاب ، سوف تتبع تطورها وانتشارها من بداياتها الصغيرة في إنجلترا وفرنسا الى أوروبا الوسطى والشرقية الى أمريكا وأستراليا وأخيرا الى آسيا وأفريقيا . ولئن نحاول تقدير قوة الحركة الحالية عموما أو أحد فروعها الكبرى تقديرا كميا — وذلك لأن الإحصائيات الموثوق بها ، لا تتوفر الا في بلاد معينة عن فترات معينة

فقط . ومن جهة أخرى فإن الظروف تتغير وتتطور بسرعة في أجزاء كثيرة من العالم ، مما يجعل مثل هذه المحاولة غالبا أداة تضليل أكثر من أن تكون ذات فائدة . ويمكننا على كل حال أن نقول باطمئنان ان مراكز القوة الشيوعية تقع في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، وفرنسا وإيطاليا والصين ؛ وأن مراكز القوة للاشتراكية الديمقراطية ، هي في بريطانيا العظمى والبلاد الصغرى في أوروبا الغربية والممتلكات البريطانية. وأما في المستعمرات والبقاع المتخلفة اقتصاديا فقد وضعت الأسس لقيام حركة اشتراكية بفضل أحزاب شيوعية صغيرة ولكنها آخذة في النمو بسرعة .

وفي البقية الباقية من الجزء الأول للكتاب ، سوف نحلل بتعمق أكبر ظروف الحركة الاشتراكية في بعض هذه البلدان ، التي يمكن اعتبارها ذات أهمية حاسمة لمستقبل الاشتراكية . وقد وقع الاختيار على الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى كقاعدتين رئيسيتين للشيوعية والاشتراكية والديمقراطية على التوالي . وقد عولجت بلاد أوروبا الشرقية (مع ابداء اهتمام خاص ببولندا وهي أكبرها) لسببين : أولا لأن كلا فرعي الحركة الاشتراكية يلعب دورا هناك وثانيا - لأن بحث التطورات الأخيرة في تلك البلدان يمكننا منلقاء الضوء على كثير من المشكلات ذات الأهمية القصوى ، والتي تنشأ أثناء عملية التحول من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي .

الفصل الثاني الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي

. الاتحاد السوفييتي هو حتى الآن البلد الوحيد في العالم الذي يتفق الجميع على أنه يعيش في ظل نظام اشتراكي . والغرض من هذا الفصل هو شرح أصل وطبيعة النظام السوفييتي ، وتحديد النتائج الرئيسية التي حققتها الاشتراكية في وطنها الأول (١) .

أصل الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي :

يسود الاعتقاد بأن روسيا كانت تتألف قبل الثورة من أوتوقراطية تتركز في يديها كل السلطات من ناحية ، ومن كتلة عريضة من الفلاحين الخاملين من ناحية أخرى . تلك هي الصورة المرتسمة في أذهان الكثيرين عن النظام القديم في روسيا - وهي كفيلة بأن تجعل المرء يهمل أهم الأمور وأشدها لزوما لفهم الثورة والاحاطة بها وبالتطورات التالية التي مرت بها الدولة السوفييتية . فقد كان الفلاحون الروس - وهم أبعد ما يكونون عن الخمول - في غليان مستمر في السنوات التي سبقت ١٩١٤ . وكانت هناك في الوقت نفسه حركة تصنيع سريعة أبرزت الى الوجود طبقة من عمال المصانع الذين كانوا يرزحون تحت وطأة استغلال بشع في المراكز والمدن الصناعية . وقد ساعد اشتراك رأس المال الأجنبي في الصناعة وكذلك وجود الفنيين الأجانب على نطاق واسع ، على الإسراع بهذه التغيرات ولكنها في نفس الوقت منعت نمو طبقة وسطى وطنية .

(١) في هذه السلسلة من الكتب مجلد خاص يبحث في الاقتصاديات السوفييتية لمؤلفه ابرام برجسون ونشر عام ١٩٤٩ وفيه شرح ودراسة المنظمات الاقتصادية في الاقتصاد السوفييتي وطريقة عملها .

وكانت النتيجة أنه بالرغم من أن السلطة القديمة للقيصر
وارستقراطية كبار الملاك الاقطاعيين فقدت هيبتها بصورة قاطعة ،
الا أن البورجوازية الروسية - على نقيض البورجوازية الفرنسية في القرن
الثامن عشر - لم تكن تملك القوة الكافية التي تمكنها من أن تحمل
لواء الثورة وتسيطر عليها بالسلطة . فعندما انهارت القيصرية تحت
وطأة الحرب العالمية الأولى تولت البورجوازية مقاليد الحكم ولكنها
أثبتت عدم قدرتها على تدعيم مركزها الذي اكتسبته ، وانتقلت المبادرة
الثورية الى أيدي كتل الفلاحين وعمال المدن . وفي هذه الظروف تمكن
الحزب الشيوعي - والفضل الأكبر في ذلك يرجع الى عبقرية لينين -
من الاستيلاء على السلطة وتنظيم التأييد الشعبي بعد حرب ظافرة
استمرت أربع سنوات ضد جيوش أعداء الثورة والتدخل الأجنبي .

وقد التزم النظام السوفييتي الجديد بمبادئ الاشتراكية ، ولكن
حدث في الفترة ما بين ١٩١٧ - ١٩٢١ - وهي فترة الحرب الشيوعية -
أن استنفذت جميع الطاقات في البلاد لمواجهة مشاكل البقاء بحيث لم
يكن هناك طاقات يمكن تخصيصها لمهمة البدء في تشكيل النظام
الاجتماعي الجديد . فلم يكن من المستطاع سواء في مجال الزراعة
أو الصناعة ، البدء في تنفيذ سياسة اشتراكية متماسكة . وكانت أغلب
الاجراءات التي اتخذت في ذلك الحين ، محاولات ارتجالية لمواجهة
أزمات عاجلة .

ولذلك لم يكن من المستغرب أن تكون روسيا بعد نهاية الحرب
الأهلية ، في حالة أقرب الى الفوضى . ولقد أرغمت المقاومة التي أبدتها
رجال الأعمال ، الحكومة على التوسع في اصدار قرارات التأميم ، حتى
أصبحت جميع المؤسسات والمصانع - فيما عدا الصغيرة منها - تحت
سيطرة الدولة . ولكن الحكومة لم تكن قادرة في ذلك الحين على ادارة

مثل هذا العدد الهائل المتنوع من المؤسسات والمصانع . بحيث هبط الانتاج الصناعى فى ١٩٢٠ الى خمس مستوى ما قبل الحرب . وعانت الزراعة بدرجة أقل نسبيا ولكن كان انتاج المواد الغذائية لا يزال أقل من القدر الكافى لاحتياجات البلاد . وكانت جميع الأراضى قد آمنت منذ سنة ١٩١٨ كاجراء ضرورى لتحقيق مطلب الفلاحين المزدوج : توزيع الاقطاعات الكبيرة والغاء الرهونات وأمثالها من القيود والأعباء المفروضة على ممتلكاتهم الخاصة . ولكن حق الدولة فى ادارة وتوزيع واستغلال الأرض ظل حقا صوريا . وما حدث فى الواقع هو تكاثر الملكيات الصغيرة بدرجة هائلة . حيث عمد ملايين الفلاحين - وقد أصبحت لهم الآن أرض يملكونها وفى استطاعتهم أن يستغنوا عن شراء أية منتجات صناعية - الى استهلاك أو تخزين محاصيلهم ومواشيهم . وكانت النتيجة هبوط حاد فى الفائض المطروح فى السوق ، ولكى تتمكن الحكومة من اطعام المدن اضطرت الى الاستيلاء على الحبوب بالقوة ، وهذا دفع الفلاحين الى المقاومة ومن ثم زادت خطورة الأزمة . كان مجموع المحصول فى عام ١٩٢٠ يزيد قليلا عن نصف متوسط ما قبل الحرب بينما أدت العواصف الثلجية فى عام ١٩٢١ الى انخفاض آخر فى المحصول ووقعت مجاعة رهيبة .

وهكذا بينما خرجت روسيا من الحرب الأهلية وعلى رأسها حكومة اشتراكية ويطبق فيها نظام للملكية يتفق نظريا مع المبادئ الاشتراكية التقليدية ، إلا أن روسيا كانت فى حقيقة الأمر مرهقة ، وكان نظامها الاجتماعى فى حالة تفكك . فى ظل هذه الظروف طبق لينين سياسته الاقتصادية الجديدة N.E.P. المعروفة . وهى التى منحت امتيازات واسعة للملكية الفردية ولأصحاب الأعمال سنوء فى الزراعة أو فى الصناعة .

وبمقتضى السياسة الاقتصادية الجديدة احتفظت الدولة بين يديها

بما أطلق عليه اسم « القمم المسيطرة » وهي البنوك والمواصلات والمؤسسات الصناعية الكبرى (وكانت هذه الأخيرة تؤلف حوالى ١٠ فى المائة من مجموع المؤسسات الصناعية فقط ولكنها كانت تستخدم أكثر من أربعة أخماس المجموع الكلى للعمال) . أما بقية المؤسسات الصغرى فأعيدت الى أصحابها الأولين بعد أن ألغى تأميمها أو أجرت لأفراد أو جمعيات تعاونية . وفى الزراعة اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة على الطاقات البناءة لصغار الفلاحين الذين تخلصوا نسبيا من قيودهم - وظلت الدولة محتفظة بحق الملكية بينما ضمنت للمزارعين الذين يشغلون الأرض فعلا حق الانتفاع . بل انه قد سمح بقدر محدود من نظام وتأجير الأراضى واستخدام العمال الزراعيين . وبالنسبة للأغلبية الساحقة للمزارعين ، لم يكن النظام الذى عاشوا فى ظله فى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة يختلف عن نظام ما قبل الحرب الا قليلا .

وإذا نظرنا الى حالة الاتحاد السوفييتى نرى أنه كان فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة خليطا من النظم الاشتراكية والرأسمالية وما أسماه ماركس نظام انتاج السلع البسيط (١) فالحكومة كانت حكومة اشتراكية وكانت وسائل الانتاج من الناحية الاسمية على

(١) يتميز نظام استهلاك السلع البسيط بوجود مجتمع يتألف من حرفيين وفلاحين مستقلين بعضهم عن بعض ، كل منهم يمتلك عدته أو أداة انتاجه ويقوم بانتاج أدوات صالحة للاستهلاك الشخصى وللتبادل . ويوجد فى مثل هذا المجتمع تقسيم للعمل ولكن لا يوجد فيه اصحاب عمل أو عمال . ولعل نظام استهلاك السلع البسيط يحسب هذا الوصف الحقيق ، لم يكن له وجود فى التاريخ على الاطلاق اى بصورة نقية خالصة . وإكن كل مجتمع متميز لنا به ادنى علم انما يحتوى على عناصر هامة من نظام انتاج السلع البسيط . وفى بعض المجتمعات كان هذا النظام هو النظام السائد تقريبا . مثال ذلك فى بعض بقاع معينة فى أوروبا الغربية فى أواخر العصور الوسطى .

الأقل ب. خاضعة للملكية العامة ، والصناعة الثقيلة تنظم وتدار بواسطة الدولة فعلا ، ومع ذلك فمن الخطأ أن يوصف النظام في مجموعة بأنه نظام اشتراكي حيث لم تكن الحكومة في وضع يسمح لها بأن تحدد تطورها ، وكانت أهمية الزراعة كبيرة نسبيا - ولم يكن لها تقريبا أى صفة اشتراكية - ونتيجة لهذا كانت محاولات التخطيط الاقتصادي خلال تلك الفترة محدودة ، تنحصر في نطاق صغير من الاقتصاد القومي . وظل التخطيط الشامل في المرحلة النظرية . ومن جهة أخرى فإنه بالرغم من أن النظام الرأسمالي كان قويا في قطاع الزراعة وزادت أهميته عندما اتجه أغنياء الملاك (ويوصفون عادة بالكولاك) الى زيادة انتاجهم والتوسع فيه ، ولعبوا دورا متزايدا الأهمية في عمليات البيع والشراء وتسويق محاصيل جيرانهم الفقراء ، إلا أنه من الخطأ أيضا أن يوصف النظام في مجموعته بأنه نظام رأسمالي لأن الجانب الأكبر من الصناعة ومن مالية البلاد كان في يد الدولة .

وقد أدى هذا النظام المختلط وظيفته بدرجة مرضية لحل المشكلات الرئيسية العاجلة، وهي مشكلات الانعاش والنهوض من التخريب والارهاق الذي أعقب فترتي الحرب العالمية والحرب الأهلية . وبعد أن تم حل هذه المشاكل في منتصف العقد الثالث من القرن ، أصبح واضحا أن هذا النظام المختلط نظام غير ثابت وغير قادر على وضع الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه توسع طويل الأجل . ومن المهم تفهم السبب في ذلك ، لأن هذا الفهم سيلقى الضوء على تطور النظام الاجتماعي السوفيتي في المستقبل .

ففي الصناعة (وكذلك في التجارة) لم تصادف المشروعات العامة صعوبة في التغلب على منافسيها من الأفراد وامتصاصهم بالتدريج . وفي هذا المجال نجحت السياسة الاقتصادية في تحقيق ما توقعه واضعوها وأدت الى تقوية وتدعيم القطاع الاشتراكي في الاقتصاد السوفيتي وكان هذا بغير شك يعد نجاحا هاما . ولكن ينبغي أن نتذكر أن روسيا كانت

ما تزال بلدا زراعيًا بصفة أساسية ، وأن ما تحتاج إليه ليس مجرد استيلاء الدولة على الصناعة القائمة ، بل أن تبدأ فوراً في تنفيذ برنامج واسع للتصنيع يمكن أن ينهض بالبلاد إلى مستوى يضارع المستوى الاقتصادي للبلاد الرأسمالية المتقدمة . وقد أدركت الحكومة أنها عن طريق هذا البرنامج فقط يمكنها أن ترفع مستوى المعيشة المنخفض للشعب الروسى وتضمن في الوقت نفسه الدفاع ضد التهديدات المتزايدة بعودة التدخل الأجنبى من جديد واحتمالات غزوها من الخارج . وبالإضافة إلى ذلك ، كان نظام الحكم السوفييتى حريصاً على توسيع القاعدة العمالية التى يركز عليها سلطانه . هذا البرنامج الواسع للتصنيع هو على وجه التحديد ما عجز النظام المختلط القائم عن النهوض به .

وكانت الصعوبة الأساسية في مجال الزراعة . وهنا — كما ذكرنا — اقترن الانتعاش الذى تحقق بنمو مطرد في عدد وأهمية طبقة كبار المزارعين (الكولاك) الذين كانوا يؤيدون بطبيعة الحال الملكية الفردية ويكرهون النظام السوفييتى ومبادئه . وكانت ملكيتهم لرأس المال تمكنهم من شراء فوائض المحاصيل من المزارعين الفقراء الذين كانوا مرغبين على بيع محاصيلهم بعد حصادها فوراً ، بسبب افتقارهم الزمن إلى الأرصدة النقدية وهو ما تميزت به المرحلة الأولى للثورة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في مجموع فوائض المنتجات الزراعية المطروحة في السوق .

وقبل انتهاء العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة ، أصبحت هذه الفوائض كلها تقريباً تحت قبضة الكولاك . وكان معنى هذا أن خطط الحكومة للتوسع الصناعى التى تطلبت زيادة مطردة وثابتة في المنتجات الزراعية المتدفقة إلى المدن ، أصبحت عملياً تحت رحمة الكولاك . وعند منتصف العقد الثالث بلغ الموقف مرحلة حرجية ، وأصبح على الحكومة أن تقوم بعملية اختيار تترقب عليها نتائج حاسمة بالنسبة لمستقبل التطور السوفييتى بأسره . كان هناك في الواقع اختيار بين طريقين :

كان في وسع الحكومة أن تحنى رأسها لقوة مركز الكولاك ومن ثم توافق على شروطهم، ومعنى ذلك الاستمرار في تشجيع الملكية الفردية في الزراعة والحد من التوسع الصناعي، وإعادة توجيه صناعة الدولة لزيادة إنتاج السلع التي تشجع الكولاك على زيادة وبيع فائضهم للتوزيع في المدن. لو أن الحكومة اتبعت هذا الطريق، لكان عليها أن تواجه تيجتين حتميتين - الأولى ازدياد قوة الكولاك باطراد. والثانية أن تتخلى الحكومة عن آمالها في بناء صناعات دفاعية قوية كافية لضمان حرية الوطن وحمايته من التدخل الأجنبي. وبعبارة أخرى كان من الممكن أن يتعرض النظام السوقي للضغط الخارجي والضغط الداخلي. وإذا ما أحطنا علما بالقوى الدولية التي كانت تعمل على مسرح الأحداث في العقد الثالث من هذا القرن، توفرت لدينا المبررات لكي نستنتج أنه لم تكن في استطاعة النظام السوقي أن يصمد في مثل هذه الظروف. فاما أن يرغم على التسليم وفقا لشروط العدو، واما أن يهزم في المعركة هزيمة لا قيام له بعدها.

أما الطريق الثاني الذي كان من الممكن للحكومة أن تسير فيه فهو أن تواجه تحدي الكولاك. وهذا هو ما اتبعته بالفعل. وكان هذا يعني أن تقوم باتخاذ اجراءات طوارئ لا رغامهم على تسليم الحبوب، يلي ذلك إعادة تنظيم الزراعة تنظيما دقيقا وشاملا لوضعها تحت سيطرة وتحكم الدولة، والقضاء على نفوذ الكولاك وزيادة الانتاجية الزراعية بما يكفي لسد احتياجات الريف والمدن على السواء. كان من الضروري تضافر التنظيم الجديد للزراعة مع حركة التصنيع لامداد الزراعة بالآلات الزراعية الضرورية وامتصاص الأيدي العاملة الفائضة في الريف، واقامة نظام دفاعي محكم لوقاية البلاد من أي غزو محتمل. وهكذا شرعت الحكومة السوفيتية في سنة ١٩٢٨ في تنفيذ برنامج مشترك واسع المدى للتصنيع وانشاء المزارع الجماعية. وهو البرنامج الذي سمي حقا « بالثورة الثانية ». وكانت السنوات القليلة التي تلت ذلك فترة بذل جهود هائلة

جبارة وتوتر — كما كانت أيضا فترة بطولة وتقشف • وفي منتصف العقد الرابع أصبح من الجلى أن « الثورة الثانية » قد نجحت . والجدول رقم (١) يوضح كيف حلت بصفة نهائية المشاكل التى تميزت بها السياسة الاقتصادية الجديدة .

جدول رقم (١)
إنتاج وتسويق الحبوب فى الاتحاد السوفيتى
بملايين الأطنان

نوع المنتج	قبل الحرب ٢٦ — ١٩٢٧					١٩٣٤
	تسويق	إنتاج	تسويق	إنتاج	تسويق	إنتاج
كبار الملاك	٤٥	٩٦	—	—	—	—
الذكولاك	١٠٤	٣٠٤	٢٠	٩٦	—	—
صفارو متوسطو						
الفلاحين	٥٩	٤٠٠	٧٥	٦٤٠	٢٠	١٠٦
مزارع الدولة والمزارع الجماعية	—	—	٠٦	١٧	٢٢٤	٧٦٨
المجموع	٢٠٨	٨٠٠	١٠١	٧٥٣	٢٤٤	٨٧٤

ونرى من هذه الأرقام أنه كان لدى روسيا قبل الحرب العالمية الأولى فائض ضخمن من الحبوب فى السوق يصدر جزء كبير منه للخارج •

(١) مأخوذة من كتاب النظرية القانونية السوفيتية تأليف رودلف سلازنجر ص ١٦٩

وكنيجة للثورة الأولى والسياسة الاقتصادية الجديدة ، استعاد الانتاج الكلى تقريبا مستوى ما قبل الحرب . ولكن الفائض فى السوق هبط الى أقل من النصف ولم يكن هناك فائض للتصدير أو لتدعيم برنامج التصنيع . ونتيجة للثورة الثانية وتطبيق مشروع المزارع الجماعية فاق الانتاج الكلى والفائض فى السوق مستويات ما قبل الحرب فقد توفرت الحبوب بما يكفى لاحتياجات الريف واحتياجات التصنيع .

وقد حققت الثورة الثانية أهدافها بأن جعلت من الممكن القيام بالتصنيع وبناء الجهاز الدفاعى وذلك بتطبيق النظام الاشتراكى فى القطاع الزراعى . وبذلك اجتثت جذور الملكية الفردية وحولت النظام الاجتماعى للاتحاد السوفيتى الى نظام اشتراكى صرف .

الحقائق الرئيسية للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى :

أشرنا فى الفصل السابق الى أن الاشتراكية قد عرفت منذ على حسب الطريقة التقليدية - بأنها نظام اجتماعى يعترف بالملكية الفردية لوسائل الاستهلاك ولكنه لا يسمح بالملكية الفردية لوسائل الانتاج . ونظام التملك السوفيتى يلتقى مع هذه المعايير العامة بكل تأكيد . ان ملكية السلع الاستهلاكية العادية مثل الملابس وأدوات المنزل والكتب وما إليها تتمتع فى الاتحاد السوفيتى بنفس الضمانات التى تتمتع بها مثلاً فى الولايات المتحدة أو فى بريطانيا العظمى . وهذه النقطة لا تتطلب مزيداً من الايضاح أو التعليق . وكل ما نحتاج الى اضافته هو ان كلا من النظرية الاشتراكية والتجربة السوفيتية ترفض الفكرة الخاطئة الشائعة والتى تقول ان الاشتراكية لا تسمح بالملكية الفردية أو بأى نوع من أنواعها . أما فيما يتعلق بوسائل الانتاج ، فمن الحقائق الثابتة أنه يوجد فى الاتحاد السوفيتى أنواع معينة من الملكية الخاصة ما يزال معترفاً بها . ولكن هذه الأنواع مقيدة بشدة

بالقانون ، كما أن أهميتها من حيث الكم لا تبلغ من الضخامة حدا يؤثر في طبيعة نظام التملك في مجموعة (١) : وتعتبر من وجهة النظر الرسمية ظاهرة انتقالية أكثر منها خاصية ثابتة للنظام السوقيتي . وعلى ذلك لا يوجد شك في أن علاقات التملك في الاتحاد السوقيتي تتفق مع التعريف الكلاسيكي للاشتراكية .

ومن وجهة نظرنا الراهنة فإن أهمية نظام التملك السوقيتي هي أنه يمهّد لنا السبيل - وكان ذلك مستحيلا من قبل - لكي ندرس طبيعة علاقات التملك الاشتراكية وكيفية عملها . وبصفة خاصة اثبت هذا النظام بما لا يدع مجالا للشك حقيقتين لهما أهمية قصوى لفهم النظام الاشتراكي: الأولى - أن ملكية وسائل الانتاج يمكن أن تتخذ في ظل الاشتراكية ، أشكالا مختلفة . والشكلان الرئيسيان لها هما ملكية الدولة والملكية التعاونية . وفي داخل كل مجموعة يمكن أن توجد أشكال فرعية ، ولنضرب لذلك مثلا - في دولة الاتحاد السوقيتي تتضمن الملكية ملكية بواسطة الاتحاد الفيدرالي ، وملكية بواسطة الجمهوريات السوقيثية ، وملكية بواسطة جميع الوحدات التابعة للحكومات المحلية تتدرج حتى البلديات (أو المجالس البلدية) . بينما تتضمن الملكية التعاونية ملكية بواسطة المزارع التعاونية ، وملكية بواسطة أنواع مختلفة من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية في القطاعات غير الزراعية. والحقيقة الثانية - أن ملكية وسائل الانتاج في النظام الاشتراكي لا تعني كما تعني في المفهوم الروماني الكلاسيكي الذي يهيمن على النظرية القانونية وتطبيقها في البلاد

سوقية

(١) وأهم نوع من أنواع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هو ما يستخدم في العمليات الزراعية الثانوية لدى الفلاحين الجماعيين ففي نفس سنة ١٩٣٨ بلغ مجموع الممتلكات الشخصية للفلاحين الجماعيين المحقة ببيوتهم ، نسبة لا تتجاوز خمس الانتاج الزراعي كله . ومعظم هذه الممتلكات كانت تستخدم لسد الحاجات العاجلة لأسر الفلاحين المنتجين .

الرأسمالية - أن المالك حر التصرف في ملكيته يفعل بها كيفما يشاء .
فالنظام الاشتراكي لا يقتصر فقط على إلغاء حقوق عدم الاستعمال
أو إساءة الاستعمال ، بل قيد كذلك حق الاستعمال نفسه بمقتضيات
مصالح المجتمع كما تعبر عنها تعبيراً محدداً توجيهات الخطة الاقتصادية .

وربما يميل القارئ الى افتراض أن المسألة الثانية تجبّ الأولى ،
بمعنى أن استعمال حق الملكية وضرورة تمثليه مع توجيهات الخطة إنما
يفهم منه في الوقت نفسه أن جميع الممتلكات هي في الواقع ممتلكات
الدولة ، وأن التعدد الظاهري للملكية ليس له أي مدلول ذي قيمة . غير
أن هذا الافتراض غير صحيح ، حيث يوجد فارق هام بين ملكية الدولة
السوفييتية لمصنع الصلب مثلاً وبين ملكية المزرعة الجماعية للأرض وأدواتها
الزراعية والمواشي . في كلتا الحالتين يجب أن تستخدم الملكية وفقاً
لتوجيهات الخطة . ولكن في حالة مصنع الصلب تقوم الدولة
مباشرة باتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق هذه التوجيهات ، بينما في حالة
المزرعة الجماعية يكون اتخاذ القرارات من اختصاص المزارعين الجماعيين
بل هو من صميم وظيفتهم كأعضاء منظمين في المؤسسة التعاونية . وبعبارة
أخرى تتمتع المزرعة الجماعية بدرجة أعلى من الاستقلال قبل الدولة أكثر
مما يتمتع به مصنع الصلب . وهناك أشكال أخرى للملكية تقع بين هذين
المثلين . بينما توجد أمثلة أخرى تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال مما تتمتع
به المزارع الجماعية نفسها . أن المشكلة الحقيقية هي في مقدار الاستقلال
الذي يتمتع به الملاك المتعددون في إدارة ممتلكاتهم . وكل من له خبرة
عملية بإدارة الأعمال أو بالمسائل الحكومية ، يدرك أن هذه مسألة
جوهرية وليست مسألة شكل .

أن نظام التملك الاشتراكي كما يتمثل في الاتحاد السوفييتي يمكن أن
يوصف في عبارات أخرى تختلف نوعاً ما . وما دام هذا الوصف يلقي
بعض الضوء على الموضوع فإنه يستحق العرض . في وسع المرء أن يقول أن

جميع وسائل الإنتاج مملوكة للمجتمع عن طريق المنظمة العليا للمجتمع وهي الدولة . وهناك قطاع من وسائل الإنتاج يدار مباشرة بواسطة الدولة ، بينما يعهد بالباقي الى وصاية جهات متعددة تتخذ شكل هيئات حكومات محلية أو مؤسسات تعاونية . وتختلف شروط « الوصاية » من حالة لأخرى .. ولكنها في كل حالة تتضمن واجب ادارة ممتلكات الدولة وفقا لمقتضيات الخطة الاقتصادية الشاملة . وهذا أسلوب للتعبير مألوف للفكر القانوني الانجلو أمريكي . ولا يوجد شك في انه يصف بدقة حقيقة نظام التملك السوقى .

ونتقل الآن الى النظام الاقتصادى للاشتراكية السوقية . ان جوهر أى نظام اقتصادى هو الأسلوب الذى يستخدمه لتحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التى ينبغى انتاجها . ففى النظام الرأسمالى يتم ذلك عن طريق عدد عديد من الوحدات المستقلة ، أفراد وشركات ومؤسسات يستهدف كل منهما الحصول على أقصى قدر ممكن من الأرباح ، ولا يمارس أى فرد سلطة التحكم فى الشكل العام للإنتاج وانما يتم الإنتاج كنتيجة للرغبة فى الربح التى تحرك جميع هذه الوحدات المستقلة . وكما رأينا استمر هذا الأسلوب مطبقا فى الاتحاد السوفيتى خلال فترة السياسة الاقتصادية الجديدة وذلك فى قطاع الزراعة الذى كان متفوقا جدا من حيث الكم . وبعد الثورة الثانية ألقى هذا الأسلوب الغاء تاما تقريبا .. واستخدم بدلا منه أسلوب التخطيط المركزى الذى أصبح اليوم ظاهرة أساسية فى أى نظام اشتراكى .

وهناك عدة شروط ينبغى توفرها لنجاح التخطيط الاقتصادى . ويمكن القول بأنها شروط عامة . وسوف نحصى منها ما يبدو أنه ذو أهمية قصوى ثم نبحث الى أى مدى توفرت هذه الشروط فى النظام السوفيتى .
أولا - يجب أن تكون هناك سلطة مركزية للتخطيط تتمتع بالصفقتين الآتيتين على الأقل :

(١) تحديد واضح للأهداف الاجتماعية والقدرة على ترتيب هذه الأهداف في أى وقت في جدول خاص للأولويات .

(٢) المعرفة التامة بموارد وامكانيات الاقتصاد القومى .

ثانيا - يجب أن تكون سلطة التخطيط سيطرة فعلية (مباشرة أو غير مباشرة) على الوحدات التى يتكون منها الاقتصاد القومى .

ثالثا - يجب أن تدار هذه الوحدات وينسق العمل بينها بحيث تستجيب للتوجيهات المعقدة .

رابعا - يجب أن تكون سلطة التخطيط فى وضع يسمح لها بمراقبة تنفيذ مشروعات الخطة .

وعندما استولى النظام السوفييتى على السلطة فى روسيا ، لم يتوفر لديه أى شرط من هذه الشروط . وتاريخ الاتحاد السوفييتى بأكمله يمكن أن يكتب على أنه تاريخ النضال من أجل خلق وإيجاد وتوفير هذه الشروط . وفى أثناء مشروع السنوات الخمس الأول (١٩٢٨ - ١٩٣٢) اتخذت الخطوات الحاسمة فى هذا السبيل ، وفى ذلك الوقت فقط بدأ تطبيق نظام التخطيط ، ومنذ ذلك الحين استمرت عملية تحسين وتوسيع نظام التخطيط ، وما زالت هذه العملية مستمرة وسوف تستمر الى مالا نهاية فى المستقبل .

وسلطة التخطيط المركزى فى الاتحاد السوفييتى هى الحكومة السوفييتية نفسها . أما اللجنة المركزية لشئون التخطيط (Gosplan) فهى ببساطة جهاز الدولة الفنى للتخطيط وليس لها سلطة مستقلة فى تحديد أهداف الخطة أو وسائل تنفيذها . وعلى أثر وفاة لينين سنة ١٩٢٤ لم يصل الاتحاد السوفييتى الى مفهوم موحد لأهداف التخطيط

الشامل الذى ستسير عليه البلاد الى أن نجح ستالين فى السيطرة على الحكومة بعد أربع سنوات . ولا يمكن القول بصفة مؤكدة أن المعلومات التى جمعت قبل ذلك الحين عن موارد وامكانيات الاقتصاد السوفيتى ، كانت كافية لأغراض التخطيط الشامل . ومعنى ذلك أن الشروط الأولية للتخطيط الناجح لم تتوفر الا بعد مرور عشر سنوات كاملة على ثورة أكتوبر .

وبالنسبة لسيطرة الدولة على الوحدات التى يتكون منها الاقتصاد القومى كان الوضع مشابها للوضع السابق . فكما تبين لنا من قبل تمت هذه السيطرة فى مجالات الصناعة والتجارة فى أثناء فترة السياسة الاقتصادية الجديدة . فلما اتسع نطاق الجانب المؤمم من الاقتصاد القومى ابتلع بالتدريج معظم القطاع الخاص . أما فى مجال الزراعة فلم تتحقق هذه السيطرة الا نتيجة للثورة الثانية ، وهى الثورة التى جمعت أكثر من ٢٠ مليون ملكية خاصة للفلاحين فى أقل من ١/٤ مليون مزرعة جماعية تخدمها حوالى ٧٠٠٠ محطة آلات ومخاريط ميكانيكية .

أما فيما يتعلق بإدارة وتنسيق الوحدات التى يتكون منها الاقتصاد القومى ، فقد كانت التجربة السوفيتية سلسلة من الجهود المتواصلة لخلق نظام يستجيب لتحكم السلطة المركزية ، وفى الوقت نفسه يتصف بالكفاية والابتكار والمرونة بين أجزائه المتعددة . وكان هذا واضحا جدا فى ميدان التنظيم الصناعى ، ففى خلال فترة الحرب الشيوعية ساد نظام المركزية بأقصى درجاته تحت إدارة المجلس الاقتصادى الأعلى S.E.C. وفى خلال فترة السياسة الاقتصادية الجديدة فقد المجلس الاقتصادى الأعلى كثيرا من سلطاته وتنازل عنها للمؤسسات والهيئات . فلما جاء مشروع السنوات الخمس الأول تدعمت سلطة المجلس الاقتصادى الأعلى من جديد واستبدلت الهيئات بشكل جديد هو الاتحاد أو (Combine)

كانت الاتحادات التي تكونت في بادئ الأمر كبيرة الحجم تسودها لفوضى . فلما تفتت أسلمت قيادها للمجلس الاقتصادي الأعلى واندمجت في الهيئات القديمة مرة أخرى . وفي سنة ١٩٣٢ استبدل المجلس الاقتصادي لأعلى بمجالس الشعب الثلاث (وتسمى الآن وزارات) وهذه بدورها أثبتت أنها أضخم مما يجب . فقسمت في سنة ١٩٤٠ إلى ٢٤ مجلسا صناعيا . وفي خلال هذا الوقت وضعت المؤسسات ذات الصبغة المحلية (وتؤلف الأغلبية الساحقة للمجموع الكلي) تحت إدارة مجالس الجمهوريات في سنة ١٩٣٤ وتركت بذلك مجالس الاتحاد لتركز جهودها في المشاكل القومية . ومن خلال هذه التغيرات يمكن المرء أن يلاحظ الملاءمة مع الظروف المتغيرة . كما يلاحظ أيضا البحث المستمر - والذي لا يزال مستمرا بلا شك - للتوفيق بين المركزية واللامركزية .

وأخيرا ، أشرنا إلى أن سلطة التخطيط يجب أن تكون قادرة على الالتزام بتنفيذ اجراءات الخطة ومراقبة التنفيذ (فاذا تبين أن تحقيق هدف معين أصبح أمرا مستحيلا وجب أن تكون السلطة في وضع يمكنها من ادخال التغيرات الضرورية على الخطة . والواقع أن الحاجة إلى ادخال التعديلات المستمرة على الخطة نفسها هي أهم عوامل ضبطها) وقد يكون نظام التخطيط السوفييتي في هذا الصدد بطيئا في تطوره ، حيث أن اللجنة المركزية للتخطيط (Gosplan) لم تعزز بأجهزة للرقابة على تنفيذ الخطة حتى ١٩٣٢ . بل إن أعمال التفتيش والرقابة الفعلية كانت في هذا التاريخ من اختصاص هيئات حكومية أخرى ولم يكن التنسيق تاما بين هذه الهيئات واللجنة المركزية للتخطيط . وفي أواخر العقد الرابع ازداد الاهتمام بهذا الموضوع واكتسبت « الجوسبلان » بالتدريج سلطات متزايدة وامكانيات كافية لمتابعة التطورات الاقتصادية ، واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح أي انحراف أو خروج على الخطة . وفي سنة ١٩٤٠ اعتبرت هذه الوظائف بصفة عامة من اختصاص « الجوسبلان » .

ولن نحاول هنا وصف الطريقة التي تعد بها الخطة وتوضع موضع التنفيذ في الاتحاد السوفييتي (١) ولكن هناك جانبا واحدا من المشكلة يستحق الذكر . هناك اعتقاد سائد بأن التخطيط المركزي يتعارض مع حرية الفرد في اختيار عمله (٢) وبناء على هذا فان السلطة المهيمنة على التخطيط يجب أن تكون لها سلطة توجيه تيار العمل ، وتيار انتاج السلع كذلك . والتجربة السوفيتية تبين أن الأمر على خلاف ذلك . ففي الفترة الواقعة بين نهاية الحرب الشيوعية وسنة ١٩٤٠ ، لم يكن هناك أى توجيه اجباري للعمل . وفي هذه الفترة تم وضع نظام التخطيط وأصبح معمولا به . وكانت هناك طريقتان رئيسيتان لتوزيع العمل - أولا - بتميز الأجور وظروف العمل . والثانية بتعديل النظام التعليمي والتدريبي بحيث يحقق الاحتياجات المطلوبة في سوق العمل . وحقيقة الأمر أنه حدث في سنة ١٩٤٠ عندما اتجه الاتحاد السوفييتي الى الاستعداد للحرب توقعا للغزو النازي ، أن أعيد نظام التوجيه الاجباري للعمل . ومثل هذه الاجراءات العاجلة اتخذت أيضا في بريطانيا وفي بلاد أخرى أثناء الحرب ، ولا يمكن بحال من الأحوال اعتبارها ظاهرة خاصة مميزة للنظام الاشتراكي (٣) .

(١) نحيل القارئ في هذا الصدد مرة أخرى الى كتاب البروفيسور برجسون .

(٢) سنتناول هذه المسألة نظريا في الفصل (١٢) .

(٣) يجب ان نضيف الى هذا كلمة حول مشكلة العمل الاجباري او السخرة في الاتحاد السوفييتي والتي نشر عنها الكثير . المقصود بهذا التعبير عادة هو تشغيل الاسرى . وهذا يحدث بالطبع في بلاد كثيرة عدا الاتحاد السوفييتي ومنها الولايات المتحدة ولا توجد تحت يدنا احصائيات عن حجم معسكرات العمل في الاتحاد السوفييتي ولكن المؤكد انها لا تشكل عاملا حاسما في نشاط النظام الاقتصادي السوفييتي وللمزيد من المناقشة الهادئة لهذا الموضوع احيل القارئ الى كتاب ف.ل. شومان - السياسة السوفيتية ص ٣٤٠ -

في خلال وصفنا لأصول وأهداف الثورة الثانية وضعنا أيدينا على الأهداف التي كانت تحرك وتقود التخطيط السوقييتي منذ سنة ١٩٢٨ .
وليس هناك أدنى شك في أن الهدف الأساسي الذي تخضع له جميع الأهداف الأخرى ، هو ضمان بناء نظام دفاعي قوى للبلاد ضد أي غزو محتمل من الخارج . وقد تطلب ذلك بناء الصناعات الثقيلة بأسرع وقت ممكن لضمان مورد كاف للسلاح ، وجعل الدولة متمتعة باكتفاء ذاتي من الناحية الاقتصادية . ولم يغفل التخطيط السوقييتي عن قيمة وأهمية رفع مستوى المعيشة للشعب ، غير أن هذا الهدف أخضع عمداً لاحتياجات الدفاع . وما دام الموقف الدولي على ما هو عليه اليوم من توتر وعدم استقرار ، فلا يوجد أي مبرر لأن نتوقع أو أن نتكهن بحدوث تغييرات ذات أهمية في أهداف التخطيط السوقييتي .

انتصارات الاشتراكية في الاتحاد السوقييتي :

إن أعظم ما حققه النظام الاشتراكي في الاتحاد السوقييتي هو الانتصار في الحرب على ألمانيا النازية . ومع الاعتراف بأهمية المساعدات الأمريكية والبريطانية ، فإن الحقيقة هي أن الاتحاد السوقييتي قد صمد في وجه جبروت ألمانيا المسلحة وردّها على أعقابها وذلك في مرحلة كان النازيون يتمتعون فيها بمطلق الحرية للهجوم في جبهات أخرى ، كما كانوا يسيطرون تماماً على الموارد المادية والبشرية لسائر بقاع أوروبا غير السوقييتية تقريباً . وقد سبق أن عرضنا الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأن هذا النصر لم يكن ليتحقق لو لم تنفذ وتطبق الثورة الثانية التي جعلت من روسيا بلداً اشتراكياً . إن الدليل الذي أقنع العالم بأن الاشتراكية موجودة حقاً وتلعب دورها فعلاً ، إنما هو الانتصار العسكري الذي أحرزه الاتحاد السوقييتي على ألمانيا . تلك حقيقة سوف يضعها المؤرخون في المستقبل من حيث أهميتها وخطورتها جنباً إلى جنب مع ثورة أكتوبر نفسها .

ومن وراء هذا الانتصار العسكرى هناك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التى أحدثتها الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى خلال السنوات التى انقضت بين وضع أسس مشروع السنوات الخمس الأول وبين الهجوم النازى سنة ١٩٤١ • وسنخصص بقية هذا الفصل لتلخيص لأهم هذه التغيرات •

ان التوسع فى الصناعة من جهة وانشاء نظام المزارع الجماعية من جهة أخرى ، هما اللذان سادا كل وجه من وجوه التطور السوفيتى • وهذه نتائج هذه العمليات المترابطة فى الزيادة فى الانتاج والتغيرات التى طرأت على التركيب الاجتماعى للبلاد ونمو الانتاج فى بعض الصناعات النموذجية يوضحه الجدول رقم ٢ حيث تشير الأرقام بوضوح الى الزيادة الهائلة التى تحققت فى سنة ١٩٣٠ ، وتركيز اهتمام الحكومة السوفيتية على تنمية الصناعات الأساسية بالمقارنة بالصناعات الاستهلاكية •

ويعطى الجدولان (٣ ، ٤) بيانات احصائية مقارنة عن الزراعة — وهنا كما ينبغى أن نتوقع — كانت التغيرات الشاملة التى وقعت أقل وضوحا منها فى الصناعة ، ويمكن رد ذلك أولا الى الصعوبات والخسائر الشديدة التى وقعت أثناء عملية انشاء المزارع الجماعية نفسها وبخاصة فى الانتاج الحيوانى • وثانيا — وهو سبب أشد عمقا — الى أن هدف انشاء المزارع الجماعية لم يكن تحقيق زيادة الانتاج الجماعى بقدر ما كان يراد منه اتمام وضع الزراعة تحت سيطرة الدولة ، وزيادة انتاجها بما يسمح لها بالاستغناء عن كثير من الأيدى العاملة اللازمة للتصنيع • ومن ثم حدث التغير فى نمط الانتاج الزراعى •

جدول ٢
إنتاج الصناعات النموذجية في الاتحاد السوفيتي
الكميات ومعدل الكميات

الصناعة والوحدة	الرقم الكمية القياسي	الرقم الكمية القياسي	الرقم الكمية القياسي	الرقم الكمية القياسي	الرقم الكمية القياسي
	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٨		
الصناعات الهندسية والمعدنية (بملايين الروبلات سنة ٢٦ - ١٩٢٧)	١٤٤٦	١٠٠	٣٠٤٥	٢١١	٢٢٦١٣
سيارات النقل (بالآلاف)	١٤٨	١٠٠	١٥٩	١٠٧	٤٩١
القوة الكهربائية (بملايين الكيلو وات ساعة)	١٩	١٠٠	٦٢	٣٢٦	٣٩٦
فحم (بملايين الأطنان)	٢٩١	١٠٠	٤٠١	١٣٨	١٣٢٩
بترو (بملايين الأطنان)	٩٢	١٠٠	١٣٨	١٥٠	٣٢٢
حديد خام (بملايين الأطنان)	٤٢	١٠٠	٤٠٠	٩٥	١٤٦
صلب (بملايين الأطنان)	٤٢	١٠٠	٤٩	١١٧	١٨٠
أسمنت (بملايين الأطنان)	١٥	١٠٠	٢٢	١٤٧	٥٧
قمائن قطن (بملايين الأمتار)	٢٢٢٧	١٠٠	٣٠٦٨	١٣٨	٣٤٩١
قمائن صوف (بملايين الأمتار)	٩٥٠	١٠٠	١٠٠٦	١٠٦	١١٤٠
سكر (آلاف الأطنان)	١٢٩٠	١٠٠	١٢٨٣	١٠٠	٢٥١٩

(مقتبسة عن كتاب تطور النظام الاقتصادي السوفيتي ١ . بايكوف ص ٣٠٧)

كما تمثله الزيادة السريعة في المحاصيل الصناعية كالقطن وسكر البنجر من جهة وهبوط عدد الخيول بشكل واضح نتيجة لادخال الآلة في الزراعة من جهة أخرى . وكان تسريح القوة البشرية الفائضة عن احتياجات الزراعة يحمل مدلولاً أكثر أهمية . حيث لا يمكن ادراك دلالة أرقام الانتاج الزراعى أو الصناعى ادراكاً صحيحاً ما لم تكن هذه الأرقام مرتبطة بأرقام توزيع السكان فى الجدول رقم (٥). ويوضح هذا الجدول أن المدن تحت الحاح دفعة التصنيع قد استوعبت الزيادة الطبيعية فى سكان الاتحاد السوفييتى ما بين عامى ١٩٢٦ - ١٩٣٩ كما استوعبت أيضاً ٦ مليون يد عاملة من سكان الريف . فاذا كانت الزراعة السوفييتية قد فقدت هذا العدد من الأيدي العاملة ومع ذلك زاد الانتاج الزراعى ، فإن ذلك يعد بحق أكبر انتصار حققه نظام المزارع الجماعية .

جدول رقم ٣

الانتاج الاجمالى للمحاصيل الرئيسية فى الاتحاد السوفييتى
الكميات ومعدل الكميات
الوحدة ملايين الكوينتال

المحصول	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٨
الكمية الرقم القياسى	الكمية الرقم القياسى	الكمية الرقم القياسى	الكمية الرقم القياسى
الحبوب	٨١٦	١٠٠	٧١٧
ألياف الكتان	٥١	١٠٠	٣٣٦
قطن	٦٨	١٠٠	٨٣٦
سكر البنجر	٩٩٢	١٠٠	١٠١٤ (١)

(١) متوسط ثلاث سنوات ٢٨ - ٢٩ - ١٩٣٠ .

(مأخوذ من كتاب ١ . باليكوف : تطور النظام السوفييتى ص ٣٢٥) .

جدول رقم ٤
الثروة الحيوانية في الاتحاد السوفييتي (١)
الأرقام بالملايين والمعدل

١٩٣٨		١٩٢٩		١٩١٣		نوع الحيوان
الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	
٤٩	١٧٠٥	٩٧	٣٤٠٦	١٠٠	٣٥٠٨	خيل
١٠٤	٦٢٠٢	١١١	٦٧٠١	١٠٠	٦٠٠٦	ماشية
٨٥	١٠٢٠٥	١٢١	١٤٧٠٠	١٠٠	١٢١٠٢	خراف والماعز
١٤٦	٣٠٠٦	٩٩	٢٠٠٧	١٠٠	٢٠٠٩	لخنازير

جدول رقم ٥
توزيع السكان في الاتحاد السوفييتي ١٩٢٦ و ١٩٣٩ (٢)

١٩٣٩		١٩٢٦		
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
١٠٠	١٧٠٠٤	١٠٠	١٤٧٠٠	المجموع الكلي للسكان
٦٧٠٢	١١٤٠٠	٨٢٠	١٢٠٠٧	سكان الريف
٣٢٠٨	٥٥٠٩	١٧٠٩	٢٦٠٣	سكان المدن

- (١) مأخوذ عن كتاب ١ . بايكوف تطور النظام الاقتصادي السوفييتي ص ٣٢٥ .
(٢) ب. ه. سمندر مختصر تاريخ روسيا ص ٣٧٥ .

جدول رقم ٦
التركيب الاجتماعي للاتحاد السوفييتي (١) بالنسبة المئوية

١٩٣٧	١٩٢٨	١٩١٣	
٣٤٧	١٧٣	١٦٧	عدد العمال والموظفين
٥٥٥	٢٩		أعضاء المزارع الجماعية وغيرها من المزارع التعاونية
٥٦	٧٢٩	٦٥١	مزارعون وحرثيون
			ملأك أراض ورأسماليون وكولاك وأصحاب
	٤٩	١٥٩	محلات تجارية
			أنواع مختلفة (طلبة . عسكريون . أرباب
٤٦	٢٤	٢٣	المعاش .. الخ) .

ولننظر الآن في التغيرات التي حدثت في التركيب الاجتماعي للشعب السوفييتي نتيجة لتطبيق النظام الاشتراكي وجدول رقم (٦) يعطى الأرقام الأساسية .

ان التغيير الأساسي الذي حدث نتيجة للثورة الأولى هو القضاء على الطبقة الحاكمة القديمة (باستثناء الكولاك) . ثم قامت الثورة الثانية باستكمال هذه العملية فضاغت نسبة العمال وحولت المزارع الذي يعمل لحسابه الخاص الى مزارع جماعي ، وضاغت تقريبا عدد الطلبة والجنود . ومن المستحيل المبالغة في دلالة هذه الأرقام وأهميتها فهي توضح بطريقة أوفى من المجلدات ، ان النظام الاشتراكي قد أحدث تأثيرا ثوريا عميقا في تركيب وبناء المجتمع الروسي .

(١) من جدول في كتاب ١ . بايكوف تطور النظام الاقتصادي السوفييتي ص ٣٥٧ .

وسوف تساعد مجموعة أخرى من الأرقام على إيضاح مدى التغييرات التي أدخلها النظام الاشتراكي على الاتحاد السوفييتي بالنسبة للقضاء على الأمية (وكانت نسبتها في روسيا ما قبل الثورة تبلغ ٨٠ ٪) وبالنسبة لحجم تركيب طبقة المثقفين السوفييت وقد أخذت مادة الجدول رقم ٧ من تقرير وضع للمؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي سنة ١٩٣٩ وهي تصف ما حدث لمنطقة معينة هي ولاية كورسك Kursk في سنة ١٩١٣ وفي سنة ١٩٣٧ . ويمكن أن نتخذ كنموذج للتطورات التي حدثت في البلاد كلها .

جدول رقم ٧

بعض التغييرات التي حدثت في طبقة المثقفين السوفييت (١)

١٩٣٧	١٩١٣	
اقليم كورسك	مقاطعة كورسك	
٢٤٠٠٠٠	٣٠٠٠	موظفون صحيون متوسطون
٩٤١	٢٧٤	اقتصاديون زراعيون
٢٣٥٧	٦٣٦	مدرسون ابتدائي وثانوي
٢٢٧٩	٧٠	أطباء
٨٥٩	٣١٨٩	رجال دين

وأخيرا اختفت البطالة من روسيا الاشتراكية وكانت هي نقطة الضعف في المجتمع الرأسمالي . ففي أثناء فترة السياسة الاقتصادية الجديدة كان عدد المتعطلين المقيدين رسميا أكثر من مليون شخص . ولكن

(١) من كتاب أرض الاشتراكية في اليوم والغد (موسكو سنة ١٩٣٩)

ما ان بدىء فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول ، حتى انخفض هذا الرقم انخفاضاً كبيراً ثم توقفت جميع اعانات البطالة فى سنة ١٩٣٠ باختفاء البطالة نهائياً . ومنذ ذلك التاريخ كان هناك عجز مستمر فى الأيدى العاملة . ولم يكن اختفاء البطالة نتيجة لسياسة عمالية واعية بل جاء نتيجة حتمية وطبيعية للتخطيط الاقتصادى الشامل . فقد كانت سلطات التخطيط تستهدف دائماً زيادة مستوى الانتاج بمعدل أكبر مما تستطيع قوة العمل الموجودة فعلاً أن تحققه . ويبدو أن هذا هو الهدف الواضح الذى يسعى اليه وسوف يستمر السعى اليه على الأقل ، الى أن يفوق متوسط مستوى المعيشة أعلى المستويات التى بلغتها أغنى البلاد حتى الآن . فاذا ما ارتأت سلطات التخطيط فى وقت ما فى المستقبل أن من الحكمة انقاص الانتاج أو تخفيض سرعة نموه بدرجة أقل من سرعة نمو قوة العمل ، فإن هذا رأى يمكن أن يترجم فى صيغة قرار تصدره سلطة التخطيط بتخفيض ساعات العمل أو بزيادة أيام الراحة . ومرة أخرى من الصعب تصور وجود ما يبرر اتباع طريق آخر غير هذا . ومعنى هذا وببساطة ، أن البطالة لا تعتبر مشكلة فى المجتمع الاشتراكى ، ومن ثم فليس هناك معنى أو جدوى لوضع سياسة خاصة لمعالجتها .

الفصل الثالث الاشتراكية في بريطانيا العظمى

كان أغلب المساهمين في تأسيس حزب العمال البريطاني في سنة ١٩٠٠ من الاشتراكيين المؤمنين بالاشتراكية . ولكن الحزب نفسه ظل سنوات كثيرة مجرد حليف سياسى لاتحادات النقابات ، ولم يتخذ حزب العمال لنفسه أهدافا اشتراكية بشكل حاسم محدد الا بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة . وبدأ فى قبول الأعضاء على أساس تأييدهم لهذه الأهداف ، وقد قرر دستور حزب العمال سنة ١٩١٨ وما تبعه من تعديلات — ولا يزال هذا الدستور القاعدة التى يركز عليها الحزب — أهداف الحزب كما يلي :

« أن يكفل للمنتجين الذين يستخدمون قوتهم الذهنية أو قوتهم البدنية ثمرة عملهم كاملة ، وأن يحقق أكبر قدر من التوزيع المتساوى على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وأفضل نظام يمكن الوصول اليه للإدارة وللرقابة العامة الشعبية لكل من الصناعة والخدمات » .

وما ان أقر هذا الدستور حتى عرف الأعداء والأصدقاء على السواء أن الحزب أصبح حزبا اشتراكيا — وقد جاء فى البرنامج الذى خاض الحزب على أساسه الانتخابات العامة سنة ١٩٤٦ والمنشور تحت عنوان « دعنا نواجه المستقبل » أن حزب العمال هو حزب اشتراكى وأنه يفخر بذلك .

وصول حزب العمال الى السلطة :

تولى حزب العمال الحكم مرتين في فترة ما بين الحربين . فقد أسفرت انتخابات سنة ١٩٢٣ عن حصول المحافظين في مجلس العموم وان كانوا أكبر حزب منفرد على ٢٦٠ مقعدا ولكنهم كانوا أقلية اذا قورنوا بممثلي جبهة حزبي العمال (١٩١ عضوا) والأحرار (٥٨ عضوا) . وفي تلك الظروف قرر الأحرار أن يؤيدوا فكرة تأليف حكومة عمالية برئاسة رمزي مكدونالد . ولكن لم تنقض عليها سنة في الحكم حتى اختلف العمال مع الأحرار وأرغمت الحكومة على الاستقالة . وفي الانتخابات التالية عاد المحافظون من جديد الى الحكم بأغلبية مطلقة ..

أما حكومة العمال الثانية - وكانت أيضا برئاسة رمزي مكدونالد - فقد جاءت الى الحكم على أثر انتخابات سنة ١٩٢٩ ، وكان حزب العمال أكبر حزب منفرد وله ٢٨٩ مقعدا يتبعه المحافظون ولهم ٢٦٠ مقعدا والأحرار ولهم ٥٨ . ومع ذلك فقد كانت الحكومة العمالية الثانية - مثل الأولى - حكومة أقلية وكانت تعتمد على تأييد الأحرار . وكان هذا التأييد يزول على الفور اذا حدثت أية محاولة لوضع الاتجاهات الاشتراكية في برنامج حزب العمال موضع التنفيذ - وكانت السنتان اللتان تولى فيهما العمال السلطة فترة أزمة اقتصادية عميقة وصلت الى ذروتها عندما وقعت الأزمة المالية العالمية سنة ١٩٣١ . ولم تكن لدى حزب العمال خطة لمواجهة هذه الأزمة فسقطت حكومة العمال ، وتألقت حكومة قومية ضمت المحافظين وفريق من الأحرار واشترك فيها ثلاثة من الأعضاء البارزين في الوزارة العمالية وهم رمزي مكدونالد وسنودن وتوماس بيثما استقال بقية الوزراء العماليين . وأدت الانتخابات التالية الى هبوط مقاعد الحزب الى ٥٨ مقعدا بينما عاد المحافظون بأغلبية ٤٧١ . وهكذا يعد عامين في الحكم فقد حزب العمال زعماءه وابتهى الى حالة من العقم والجمود الكاملين .

وقد تركت هاتان التجربتان - وبخاصة التجربة الثانية - أثرا عميقا على الحركة العمالية البريطانية ولكن الذين حسبوا أن العامل البريطاني سوف يدير ظهره الى حزب العمال أو أنه سوف ينبذ الاشتراكية وقعوا في خطأ فاجع . كانت هناك بالطبع مثالب وأخطاء ولكنها كانت في أغلبها أشياء مؤقتة . فبعد أن فاق العامل البريطاني من صدمة سنة ١٩٣١ وبعد أن اختبر حكم المحافظين مرة أخرى ، انتهى الى الوصول الى هذه النتيجة (كما عبرت عنها كلمات ج . ر . كلينس . Clynes) وكان أحد الأعضاء البارزين في حكومتى حزب العمال) وهى « أن الاشتراكية لم تفشل . فنحن لم نبدأ حتى بمجرد محاولة تطبيق جزء صغير منها » وبعبارة أخرى لم تكن المتاعب ترجع الى بناء الحزب أو برنامجيه بل الى خيانة زعمائه الموثوق بهم ، والى خطأ استراتيجية قبول تأليف الحكومة بدون أن تكون لديهم القاعدة البرلمانية الكافية . وهكذا حدث أن استعاد الحزب ثقة الطبقة العاملة . وسرعان ما التف العمال حوله بعد أن استفاقوا من ورطة سنة ١٩٣١ . وزيادة على ذلك كان حزب العمال فى العقدى الرابع والخامس أقل اعتمادا على الزعامات الشخصية لأفراد معينين . وكان أشد وعيا بأهدافه الاشتراكية .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية توقف النشاط السياسى للحزب فى بريطانيا عندما تولت الحكم حكومة ائتلافية فى سنة ١٩٤٠ ومد أجل البرلمان القائم الى نهاية الحرب ، وكان مفروضا أن ينتهى أجله فى ذلك العام . وعلى أثر تسليم ألمانيا مباشرة انقسمت عرى الائتلاف وأجريت أول انتخابات بعد عشر سنوات وذلك فى أوائل صيف سنة ١٩٤٥ ، فجاءت بأغلبية مطلقة لحزب العمال لأول مرة فى تاريخ بريطانيا ، وأثبتت الأحصاءات النهائية حصول العمال على ٣٩٣ مقعدا والمحافظين على ١٨٩ مقعدا وكانت البقية ٥٨ مقعدا موزعة بين الأحزاب الصغيرة والمستقلين .

وبهذا وصلت الى السلطة الحكومة العمالية الثالثة برئاسة

كليمنت أتلى في ظروف تختلف تمام الاختلاف عن ظروف عامي ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ . فقد تحققت للحزب لأول مرة أغلبية برلمانية تكفى لتنفيذ وعوده الانتخابية التي سجلت في وثيقة حزبية بعنوان «دعنا نواجه المستقبل» والتي أقرها المؤتمر السنوي للحزب عشية الانتخابات - ومن المهم أن نفحص هذه الوعود بشيء من العناية .

يحتوى بيان « دعنا نواجه المستقبل » على أحد عشر قسما - القسمان الأولان يبحثان بصفة أساسية في الموقف الراهن وفي المشاكل العامة التي خلفتها الحرب . وهنا نجد عبارة واضحة تحدد الأسلوب الذى تحررت به تقريبا جميع منشورات وكتب الحزب فيما بعد:

« سيضع حزب العمال خطة تبدأ من الأساس وتتجه الى أعلى ، مع افساح مجال ملائم في الخطة القومية للمؤسسات التى تقوم بعمل بنائى وللحافز الخاص . ولكن الحزب سوف يعامل بحزم أصحاب المصالح الذين يستخدمون ألفاظا رنانة عن الحرية الاقتصادية لكى يخفوا تصميمهم ورغبتهم فى وضع أنفسهم وأغراضهم الشخصية فوق الصالح العام للأمة بأسرها . »

ويقدم القسم الثالث برنامج حزب العمال لتحقيق التوظيف الكامل والقضاء على البطالة ويتألف أساسا من ثلاث نقاط :

١ - المحافظة على القوة الشرائية عن طريق سياسة ملائمة للأجور والتأمين الاجتماعى والضرائب .

٢ - تخطيط الاستثمار فى الصناعات الأساسية والسكانية والمدارس والمستشفيات والمراكز المدنية مع تكوين مجلس استثمار قومى يحدد نظام الأولويات فى المشروعات ويحدد التوقيت المناسب للاستثمار الخاص .

٣ - إخضاع بنك إنجلترا بجميع سلطاته المالية للملكية العامة للدولة ، وجعل نشاط سائر البنوك الأخرى منسقا ومتمشيا مع الاحتياجات الصناعية .

ويتضمن القسم الرابع وعنوانه « الصناعة في خدمة الأمة » أكثر القرارات وضوحا عن الاشتراكية وهو جدير بأن نقبس منه بشيء من الأفاضة .

« ان حزب العمال حزب اشتراكي ، وهو يفخر بذلك . وهدفه النهائي في الداخل هو تأسيس كومنولث اشتراكي لبريطانيا العظمى ، كومنولث حر ، ديمقراطي ، كفاء ، تقدمي ، تسوده روح العمل للمصالح العام وتنظم موارده المادية لخدمة مصالح الشعب البريطاني .

ولكن الاشتراكية لا تأتي في يوم وليلة نتيجة - لثورة أحد أيام عطلة نهاية الأسبوع ، وأعضاء حزب العمال كسائر أفراد الشعب البريطاني يتمتعون بتفكير عملي . فهناك صناعات أساسية ناضجة حان أوان انتقالها الى ملكية الدولة وإدارتها للمصلحة المباشرة للوطن . وهناك كثير من المؤسسات الصغيرة نسبيا تقدم للأمة خدمات طيبة ويمكن تركها وشأنها لتستمر في القيام بأعمالها المفيدة . وهناك صناعات كبيرة لم تنضج بالدرجة الكافية لتتملكها الدولة ، ولكن بالرغم من ذلك ينبغي عليها - عن طريق الإشراف البناء - أن تخدم احتياجات المجتمع ، ولا يجوز لها أن تعبت بالمصالح القومية عن طريق الاحتكارات المحدودة الأفق المعادية للمجتمع أو اتفاقات الكارتل ، معتنية فقط ببنائها الرأسمالي وأرباحها على حساب مستوى معيشة منخفض للمجموع .

وعلى هذه الأسس وتلك المبادئ يعتزم الحزب تأميم الصناعات الآتية : البترول - القوة الكهربائية - المواصلات الداخلية - الحديد

والصلب . وسوف تستولى الدولة على هذه الصناعات المؤممة مقابل تعويض عادل، وستقوم بإدارتها بكفاية وحزم لصالح المستهلكين، وستهيء للعمال المشتغلين بها ظروف عمل ملائمة . وبالإضافة الى هذا ، يعاهد الحزب نفسه أن يقوم بالإشراف على الاحتكارات والكارتللات وأن يقدم مساعدة الدولة لتجارة التصدير وأن يبقى الرقابة على الأسعار وعلى نظام الأولويات التى تتطلبها ظروف الانتقال من حالة الحرب الى حالة السلم » .

والقسم الخامس يعد بالاستمرار فى تطبيق نظام للرقابة على الانتاج الزراعى شبيه بالنظام الذى طبق خلال فترة الحرب . بحيث انه اذا فشل أحد ملاك الأراضى فى استغلال أرضه كما يجب، فإن الدولة تستخدم سلطتها للاستيلاء على أرضه بتعويض عادل .

وفى القسمين السادس والسابع يتعهد الحزب ببرنامج واسع النطاق للاسكان وللريف - « ويؤمن حزب العمال بتأميم الأرض وسوف يعمل من أجل تحقيقه . ولكن يجب على الدولة وعلى السلطات المحلية - كخطوة أولى أن تشجع بسلطات أوسع للاستيلاء على الأرض للأغراض العامة حيثما اقتضت ذلك المصلحة العامة » .

وتقرر الأقسام ٨ ، ٩ ، ١٠ برنامج الحزب للتوسع فى التعليم والخدمات الصحية القومية المكفولة للجميع وتحقيق مستوى أعلى للتأمين الاجتماعى .

وأخيرا جاءت فى قسم ١١ عبارة عامة عن الشؤون الدولية لا تكاد تحتوى على وعد بشئ محدد .

من الواضح أن بيان « دعنا نواجه المستقبل » - وان كان يؤكد

من جديد أهداف حزب العمال الاشتراكية - ليس برنامجا لتحويل بريطانيا الى مجتمع اشتراكي ، حيث أن كثيرا من الاصلاحات المقترحة هي من طراز مشروع الانعاش الاقتصادي أو النيوديل (١) وليس لها أية علاقة بالاشتراكية . وهذه الحقيقة يجب علينا أن نراعيها اذا أردنا أن تنفادى تطبيق معايير غير موضوعية للحكم على منجزات حكومة العمال .

ومع ذلك فإن بعض مقترحات بيان « دعنا نواجه المستقبل » يمكن بكل تأكيد أن تجد لها مكانا في برنامج يهدف الى تحويل بريطانيا الى مجتمع اشتراكي . وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها خطوة أولى في طريق الاشتراكية (وليس من شك في أن حزب العمال يقصد أن يعتبرها كذلك) تتبعها خطوات أخرى يدعو الناصيون البريطانيون الى الموافقة عليها في انتخابات مقبلة . وسوف تتباين الأحكام وتختلف الآراء حول هذا التفسير لبيان « دعنا نواجه المستقبل » . ولكن لا يحتمل وجود اعتراض جدي على أن المقترحات المختلفة التي جاءت فيه مثل اقتراح الملكية العامة للبنوك والصناعة ، واقتراح التوسع في سلطات الدولة في الرقابة على استغلال الأرض وتخطيط هذا الاستغلال يندرج تحت هذا التفسير . هذا بالإضافة الى أن الوعد يبدأ التخطيط من الأساس متجها الى أعلى يحمل أهمية ودلالة كبرى في هذا الصدد . وليس مستساغا أن ننشد تخطيطا اشتراكيا شاملا كخطوة أولى في طريق الاشتراكية - ولكن يصعب أن ننكر أن أولى خطوات الاشتراكية ينبغي أن تتضمن بعض اجراءات التخطيط ، وكذلك استعدادات حقيقية للتوسع في التخطيط في المستقبل . (ويمكن أن نذكر مثلا أن لجنة التخطيط المركزية السوفيتية لشئون التخطيط قد أنشئت في وقت مبكر في سنة ١٩٢١ واشتغلت بكل

(١) مشروع الانعاش الاقتصادي أو النيوديل (New Deal) هو مشروع نفذته حكومة روزفلت في الولايات المتحدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية .

حماس في حل مشاكل التخطيط الاقتصادي لمدة سبع سنوات قبل أن تقوم بالفعل بتنفيذ خطة شاملة للعمل) .

وفيما يلي سنقوم بدراسة المشروعات التي قامت بها حكومة حزب العمال في العامين والنصف التي قضتها في الحكم (وهي فترة تعادل نصف مدة البرلمان الحالي) لتنفيذ المقترحات التي جاءت في بيان « دعنا نواجه المستقبل » الذي وعد بالبدء في « الخطوة الأولى » في طريق الاشتراكية، وبعد ذلك سوف نحاول أن نقدم وصفا لخصائص النظام البريطاني الحاضر في مجموعه .

حزب العمال في الحكم :

في خلال الدورتين الأوليتين للبرلمان اللتين تبعتا انتخابات سنة ١٩٤٥ وضعت معظم اجراءات التأمين المقترحة في بيان « فلنواجه المستقبل » موضع التنفيذ القانوني . ففي أثناء الدورة الأولى (١٩٤٥ - ١٩٤٦) استولت الدولة على بنك إنجلترا وعلى الطيران المدني وعلى صناعة تعدين الفحم وعلى المواصلات اللاسلكية الخارجية^(١). وفي أثناء الدورة الثانية (١٩٤٦ - ١٩٤٧) استولت الدولة أيضا على النقل الداخلي (السكك الحديدية - الطرق - النقل النهري) والكهرباء. وعندما شرعت الحكومة في وضع برنامجها للدورة الثالثة (١٩٤٧ - ١٩٤٨) حددت صناعة الغاز لتقوم بنقلها الى ملكية الدولة . وتشير جميع الدلائل الى أن هذه الخطوة سوف تنفذ قبل أن يتم طبع هذا الكتاب .^(٢)

فلا يبقى بعد ذلك غير صناعة الحديد والصلب في قائمة الصناعات

(١) كانت المواصلات اللاسلكية المحلية بما فيها الاذاعة قد امتدت قبل الحرب .

(٢) تم تأمين صناعة الغاز في بريطانيا ١٩٤٨ (المراجع) .

المقترح تأميمها (١) والتي لها أهمية عملية وسوف نبحث أهمية ومدلول تأميم صناعة الحديد والصلب فيما بعد .

أما في ميادين الزراعة والتخطيط الريفي فقد نفذت الحكومة ما وعدت به في بيان « دعنا نواجه المستقبل » ويمكن القول بدقة كافية أن الحقوق التقليدية لاساءة استعمال الأرض أو عدم استغلالها - قد ألغيت الآن تماما . وقد عززت وزارة تخطيط المدن والريف بالسلطات الكافية للإشراف على تطور المجتمعات الريفية في المستقبل الى حد أن تصبح قادرة على بناء مدن جديدة تماما في الجهات غير المسكونة أو التي لا توجد فيها سوى مساكن متفرقة .

ولو نقلنا اهتمامنا من موضوع استغلال الأرض وتأميم الصناعة الى موضوع التخطيط الاقتصادي العام ، رأينا أن ما حققته حكومة العمال أقل من ذلك تأثيرا . وطالما رددت الحكومة والمتحدثون باسم الحزب دعاواهم بما حققوه من أعمال عظيمة في هذا المجال ، ولكن الحقائق لا تؤيد هذه الدعاوى الا في القليل النادر . فمثلا قال هربرت موريسون ، وهو من كبار زعماء الحزب وكان الى وقت قريب وزيرا مسئولا عن تنسيق الأعمال الحكومية الخاصة بالشئون الاقتصادية الداخلية - في خطابه الى المؤتمر السنوي لحزب العمال سنة ١٩٤٦ :

« لقد أرسينا الأساس لجهاز تخطيطي شامل » . ولكنه عندما مضى يصف ذلك الجهاز اتضح أنه مكون من سكرتارية الوزارة ومكتب الاحصاء المركزي، وهما هيتان مختصتان بتنسيق الاتصال بين المصالح الحكومية وجميع المعلومات - وكلتا الوظيفتين ضرورتان بلا شك للتخطيط، ولكن وصف هذين الجهازين بأنهما يكونان هيئة تخطيط ، هو وصف مضلل تماما مثل تفسير ركوب السيارة بأنه قيام برحلة وهكذا (في ربيع سنة ١٩٤٧) أنشئت هيئة اقتصادية للتخطيط برئاسة

(١) تم تأميم صناعة الحديد والصلب في فبراير سنة ١٩٥١

(المراجع)

مستول حكومي . ولكن اتضح أن أهدافها تتلخص في مجرد معاونة
الوزارات الاقتصادية في تنسيق أعمالها . ثم تأكدت الحاجة للقيام
بتنسيق أكبر وأدق من ذلك فأُنشئت وزارة جديدة للاقتصاد وعلى
رأسها سيرستافورد كريس في أواخر سنة ١٩٤٧ . ويمكن القول بأن
الخطوة الأخيرة في هذا الاتجاه قد اتخذت عندما أصبح كريس وزيرا
للمالية وهو وزير للاقتصاد في نفس الوقت . ولا نخشى أن نقول الآن
أن كريس قد أصبح في مركز يسمح له بتنسيق ومراقبة سياسة الحكومة
الاقتصادية والاشراف عليها . وهذا لا يعنى أن هذه السياسات تتضمن
بالضرورة وجود تخطيط اقتصادي شامل .

ولالقاء مزيد من الضوء على هذا الموضوع يمكننا الرجوع الى
الكتاب الأبيض الصادر بعنوان - « العرض الاقتصادي لسنة ١٩٤٧ »
الذي قدم للبرلمان في فبراير سنة ١٩٤٧ وقد خصص حوالي خمس
الوثيقة لقسم بعنوان « التخطيط الاقتصادي » ويمكن اعتباره كتنقرير
رسمي لوجهة نظر الحكومة وسياستها في هذا الميدان . وستمدا هذه
المقتطفات بملخص عن نظام التخطيط الذي يقال انه مطبق في بريطانيا .

ويتألف أساس الخطة مما يسمى ميزانيتين اقتصاديتين : الميزانية
البشرية التي تقارن تقدير القوة العاملة في المستقبل بالاحتياجات وذلك
في كل صناعة على حدة . وميزانية الدخل القومي العام والاتفاق تقارن
القيمة التقديرية للإنتاج القومي للسلع والخدمات بقيمة الاحتياجات من
السلع والخدمات (وقد بحثت هذه الميزانيات من حيث علاقتها بتحليل
بعض المشاكل المعينة مثل وضع النقد الأجنبي) وفي الوقت الحاضر
تبدى المقارنات الأولية وجود زيادة هائلة في الاحتياجات على الموارد ،
ومعنى هذا أنه اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لزيادة الموارد أو لخفض
الاحتياجات فسوف يحدث تهافت على العمل وعلى السلع .

وهنا تكمن مشكلة التخطيط حسبما تراها حكومة العمال :

« أن تخطيط توزيع الموارد على مختلف الاحتياجات القومية ، هو في الوقت الحالي عملية تقرير أى مطلب من المطالب يجب أن يضغط وبعبارة أخرى تقرير الاحتياجات التى لها أولوية من وجهة النظر القومية (وكيف يتم ذلك ؟) . وبعد القيام بدراسة كاملة للوسائل الممكنة لتحقيق التوازن تضع اللجنة الرسمية (المشرفة على وضع الميزانيات) تحت تصرف الوزراء تقريرا عن الموقف كله . وعندئذ يحدد الوزراء الاجراءات الواجب اتخاذها وقراراتهم هى الأساس الذى سيقوم عليه العمل فيما بعد .

وهنا ينهض هذا السؤال - ما هى الوسائل الموضوعية تحت تصرف الحكومة لضمان تحقيق النتائج المرجوة ؟ وهنا يتقدم الكتاب الأبيض بقائمة طويلة تحتوى على عدد كبير من أنواع الاشراف :

« تستطيع الحكومة أن تمارس سلطة مباشرة على قطاع هام من الاقتصاد القومى ، وتحدد نفقات الحكومة التى يعتمدها البرلمان ونفقات الهيئات العامة الأخرى كمية الانتاج لعدد كبير من السلع والخدمات . فالسياسات التى تتبعها الصناعات المؤممة لها تأثير ملموس على الاقتصاد القومى كله ، وهى فى نهاية الأمر خاضعة لتحكم الحكومة . والسياسة المالية للحكومة يمكنها أن تؤثر تأثيرا غير مباشر على مجرى سير الانتاج . وفى الوقت الحاضر يوجد عدد من القيود المباشرة مثل نظام بطاقات التموين ، الرقابة على المواد الخام ، تراخيص البناء ، التفشيح والرقابة على الانتاج ، رخص الاستيراد ، الرقابة على اصدار رأس المال . ألخ وثمة أنواع أخرى : مثل الرقابة على الأسعار تؤثر أيضا على مجرى الانتاج عن طريق تحديد هامش الربح .

كل هذه الاجراءات مفيدة . ومع ذلك يعترف الكتاب الأبيض بأنها بمفردها « لا يمكن أن تحدث تغييرات سريعة جدا أو أن تضع تصميمها

دقيقا للهيكال الاقصادى . ولكى تتمكن من احدات التغيرات المطلوبة لا بد لها أن تكون أكثر تفصيلا وأشد حسما فى نطاق تطبيقها . والواقع أن عملية التوجيه باستخدام الأساليب الديمقراطية فى نظام اقتصادى معقد وضخم مثل الاقتصاد البريطانى ، هى أكبر بكثير من قدرة أى جهاز حكومى يعمل بمفرده مهما كانت كفايته . ومن هنا يستخلص أن توجيه الأحداث وتخطيطها فى الطريق المرغوب فيه لتحقيق المصلحة القومية لن يتم الا اذا اتفقت الحكومة مع رجال الصناعة والشعب على قبول الأهداف ثم قاموا معاً بالعمل على تحقيقها .

والنقط الأساسية التى نخرج بها من هذا التلخيص لنظام التخطيط فى انجلترا هى :

- ١ - أن المهمة الأساسية للتخطيط هى فى جوهرها عملية سليية لاقتطاع الاحتياجات لكى تتناسب مع الموارد المقدرة للمستقبل .
- ٢ - أن القرارات التى تحدد الاجراءات التى يجب أن تتخذها الحكومة. انما تصدر من وزراء منفردين كل فى مجال عمله ومسئوليته .
- ٣ - هناك وسائل وطرق مختلفة يمكن الحكومة أن تتبعها للوصول الى الأغراض المطلوبة .
- ٤ - حتى لو نظرنا الى هذه الوسائل فى جملتها لرأيناها لا تتكافأ مع المهمة المراد القيام بها .
- ٥ - وفى النهاية يتوقف نجاح الخطة على التعاون الاختيارى بين أصحاب الأعمال وثقابات العمال والشعب بصفة عامة .

وحزب العمال بالطبع حر فى أن يطلق على مثل هذا النظام اصطلاح .. التخطيط .. ولكن من الواضح أنه لا يمكن القول بوجود ارتباط بين هذا النوع من التخطيط وبين النظام الاشتراكى . وليس من

شك في أن أية حكومة محافظة لن توافق على مفهوم حزب العمال لنظام الأولويات القومية .. ومن المحتمل أنها تستطيع استخدام مجموعة أخرى من القيود للوصول الى أهدافها . فمثلا ، يتمتع المحافظون بحرية أكبر مما يتمتع به العمال في اتباع سياسة انكماشية أما من حيث المبدأ فلا تكاد توجد هناك نقطة واحدة في تقرير حكومة العمال عن « التخطيط الاقتصادى » لا يستطيع حزب المحافظين قبولها . ان الرأسمالية لم تعد تعنى منذ أمد بعيد التطبيق الحرفى لمبدأ الحرية الاقتصادية *Laissez faire* اللهم الا في بضع عقول متحجرة لرجال من المحافظين - كما أن أسلوب « التخطيط » الذى يشغل بال حكومة العمال قد أصبح مألوفاً في بلاد رأسمالية كثيرة منذ عام ١٩١٤ .

ان « الخطوة الأولى » في بناء الاشتراكية البريطانية تتضمن اذن اجراءات تأميم معينة (بنك انجلترا - تعدين الفحم - المواصلات الداخلية - وسائل الاتصال اللاسلكية - الكهرباء والغاز) ؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتضمن ممارسة الحكومة لسلطات واسعة لتنظيم استغلال الأراضى ، ولكنها لا تتضمن ادخال ابتكارات في مجال التخطيط الاقتصادى العام . ويمكن القول على قدر ما يستطيع المرء أن يستخلصه من التصريحات المنشورة لا يوجد حتى الآن « تخطيط لاعداد الخطة » بالمعنى الاشتراكى لهذا الاصطلاح (١)

والآن فلنحاول تحديد خصائص النظام الاجتماعى البريطانى في مجموعه كما هو قائم فعلا بعد مزور عامين ونصف على حكم حزب العمال . ويعطى جدول رقم (٨) توزيع العمال بين القطاع العام والقطاع

(١) لزيادة البحث في التخطيط والعلاقة بين التخطيط والنظام الاشتراكى راجع الصفحات ٣٩ - ٤٣ .

الخاص . وقد أخذت بياناته من البيانات التي قدمت في الكتاب الأيض
الذي اقتبسنا منه من قبل . ولا يمكننا أن ندعى دقة هذه الأرقام . فمثلا
لا يزال هناك قسم من العمال يشتغلون في المشروعات الخاصة في صناعة
المواصلات حيث أن البحرية التجارية لم تؤمم . ومن جهة أخرى ، يضم
القطاع الخاص حوالي ٣٠٠.٠٠٠ عامل تقريبا يعملون في الورش والمصانع
التعاونية . واعتبارهم ضمن القطاع العام قد يكون أكثر ملاءمة (١) -
وبالإضافة الى ذلك لا يأخذ الجدول في اعتباره تعهدات حزب العمال
بتأميم صناعة الحديد والصلب . وهذه من ناحية الكم ليست لها أهمية
كبيرة . وحتى لو تحقق الوعد - وسوف نرى أن هذا ليس شيئا مؤكدا
فإن الزيادة في حجم القطاع العام ستكون ضئيلة (وسيتوقف حجم
الزيادة بطبيعة الحال على تحديد مضمون الصناعة ولم يتقدم حزب
العمال في أي وقت بأية تعهدات بالنسبة لهذه النقطة . ويمكن ملاحظة
أنه في نهاية سنة ١٩٤٧ وبناء على الإحصاءات الرسمية يوجد بالتقريب
٢٠٠.٠٠٠ عامل يشتغلون في أفران الصهر وعمليات صهر الصلب وخط
الحديد وصبه وطرقه وغير ذلك من فروع صناعة الحديد المعدنية) .

(١) ان رقم ٣٠٠.٠٠٠ مبنى على تقديرات ج. د. ن. فورسويك على
اساس ان هنالك ما يقرب من ١٠ مليون عضو في الجمعيات التعاونية وان
هذه الجمعيات توظف في مؤسساتها الخاصة حوالي ٣ في المائة من
مجموع أعضائها . من كتاب ن . بارو : الحركة التعاونية في بريطانيا
في عهد العمال سنة ١٩٤٨ ص ٧ - ٩ .

جدول رقم (٨)

القوة العاملة المستخدمة في القطاع العام والخاص في الاقتصاد
البريطاني ديسمبر سنة ١٩٤٦

النسبة المئوية	بالآلاف	
١٠٠	١٨١٢٢	المجموع الكلي
٢٥	٤٤٩١	القطاع العام
١٢	٢١٣٠	- الخدمات العامة
٤	٧٣٠	- صناعة الفحم
١	٢٥٨	- المرافق العامة
٨	١٣٧٣	- النقل والمواصلات
٧٥	١٣٦٣١	القطاع الخاص
٦	١٠٨١	- الزراعة والصيد
٧	١٢٥٠	- البناء والهندسة المدنية
٣	٦٢٨	- مواد البناء ومعداته
١٦	٢٨١١	- المعادن والهندسة
٨	١٤٠٥	- النسيج والملابس
٣	٥٩٧	- الأغذية والمشروبات والدخان
٢	٣٢٤	- الكيماويات
٧	١٢٦٥	- الصناعات الأخرى
١٣	٢٣٠٤	- التجارة
١١	١٩٦٦	- خدمات أخرى للمستهلكين

ولكن اذا وضعنا في اعتبارنا كل احتسالات الخطأ في التبويب وكذلك التغيرات التي قد تحدث في المستقبل القريب فان الجدول مع ذلك يظل مرجعا يعتمد عليه بالنسبة لبيان التقسيمات العامة المهمة التي يجب علينا أن ندرسها . فهو يبين أن القطاع العام - اذا نظرنا اليه بمعناه الأوسع ليشمل الادارة الحكومية وقطاع الأعمال الحكومي معا حسبنا أوردنا - نجد أن عدد عماله يبلغ ربع المجموع الكلى للعمال المشتغلين في بريطانيا . فاذا استبعدنا موظفي وعمال الحكومة - ويجب استبعادهم في جميع الأحوال - قلنا أن الاقتصاد البريطاني بالمفهوم المعتاد للكلمة انما يتألف من حوالي $\frac{1}{7}$ سبع قطاع عام و $\frac{6}{7}$ ستة أسباع قطاع خاص . وواضح أنه من حيث الكم فقط يمكننا أن نقول ان الخطوة الاشتراكية الأولى في بريطانيا ليست كبيرة .

والآن لننظر بامعان أكثر الى الجانب الخاص . عند دراستنا للاتحاد السوفييتي في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة لاحظنا أن القطاع الخاص من الاقتصاد - وكان من حيث الكم متفوقا - انما كان يتألف أساسا من الانتاج البسيط للسلع . وبعبارة أخرى فان معظم العمال الذين يشتغلون في القطاع الخاص من الاقتصاد يعملون لحسابهم . وفي الفصل التالي - سنقوم بتحليل لأوضاع بولندا في الوقت الحاضر وسنرى وضعاً مشابها لهذا هناك . أما في بريطانيا فالأوضاع مختلفة جداً . ولا تتوفر احصائيات حديثة عن توزيع العمل وتقسيمه الى أصحاب أعمال وموظفين وحرفيين . غير أنه جمعت بعض الاحصائيات عن فترة ما قبل الحرب . ومن المستبعد جداً أن تكون قد حدثت تغيرات كبيرة بحيث تجعل هذه الاحصائيات خاطئة أو غير دقيقة . ونقلاً عن جون ستراشي - وزير التموين في وزارة العمال الحالية : كان في بريطانيا قبل الحرب (١) حوالي مليون وربع مليون صاحب عمل ، ومثل هذا

(١) الاشتراكية تتجه الى الامام - تأليف جون ستراشي سنة ١٩٤٥.

الرقم تقريبا من الذين يعملون لحسابهم (صغار الفلاحين ، صناع يدويون ، أصحاب محلات تجارية ، حرفيون ... الخ) . وبهذا يتبقى أكثر من ١١ مليون عامل تقريبا في الصناعات الخاصة ، ويسكن تقسيم القطاع الخاص للصناعة كله بأرقام مثوية على النحو كالاتى :

أصحاب أعمال ٩ فى المائة - عمال ٨٩ فى المائة أصحاب عمل وعمال فى نفس الوقت ٩ فى المائة . وواضح من هذا أن انتاج السلع البسيط يؤلف نسبة ضئيلة نسبيا فى بريطانيا ، وأن الأغلبية الساحقة للقطاع الخاص من الاقتصاد تتميز بالإنتاج الرأسمالى . وهذا بالطبع هو المنتظر والمتوقع فى بلاد بدأت فيها الرأسمالية وظلت عشرات من السنين تعرف باسم « ورشة العالم » .

وعلى أساس الحقائق والأرقام السابقة ماهو الوصف الذى يمكن اذن أن يوصف به النظام الاجتماعى الحاضر فى بريطانيا ؟ هل ما يزال نظاما رأسماليا ؟ أم هل يجوز لنا ان نسميه نظاما مختلطا كما فعلنا فى حالة النظام السوفييتى فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ؟ الواقع أنه ليس ثمة قاعدة جامدة يمكن أن ترشدنا الى الاجابة على هذا السؤال . ولكن لو تذكرنا أن كثيرا من المؤيدين للنظام الرأسمالى يطالبون بالملكية العامة وبخاصة فى مجالات النقل والمرافق العامة وهى المجالات التى يتركز فيها برنامج التأمين البريطانى - وجب أن نتخذ جانب الحذر فى تحديد النتائج التى نستخلصها من التغيرات الصغيرة نسبيا التى أدخلتها حكومة العمال حتى الآن . . . قد يكون من أسلم الطرق أن نقول ان بريطانيا ما زالت دولة رأسمالية . وهذا القول فى الواقع ما هو الا تعبير آخر عن القول بأنه اذا لم تدعم الخطوة الاشتراكية الأولى بخطوات أخرى فى الوقت المناسب فان فى وسع الرأسمالية البريطانية أن تبتلعها وتهضمها بدون صعوبة كبيرة . وخير دليل على صحة هذا القول يقدمه لنا « الميثاق الصناعى » لحزب المحافظين الذى نشر فى مايو سنة ١٩٤٧ كتنقرير رسمى لسياسته الاقتصادية . لا ينوى المحافظون نقض ما قام به العمال من تأميمات أساسية . وقد

يعيدون النقل البرى والطيران المدنى الى الملكية الخاصة غير أن هذه مسائل ضئيلة نسبيا وبصفة عامة فإن تقرير حزب المحافظين فى انتقاده لسياسة حزب العمال يؤكد ضمنيا ان الرأسمالية البريطانية لا تزال سليمة لهم تماس .

ولكن لا يسعنا أن نترك المسألة عند هذا الحد . فلا تزال هناك المسألة الأساسية وهى هل يمكن أن تتوقع خطوات أخرى على طريق الاشتراكية ؛ بفرض استمرار الاتجاهات الحاضرة المؤثرة على الوضع الدولى والداخلى فى بريطانيا على ما هى عليه ؟ اذا كان من المتوقع المضى فى خطوات أخرى فإن ما استنتجناه من قبل من أن بريطانيا ما زالت دولة رأسمالية يصبح ذا مدلول محدود للغاية . . أما اذا لم يكن من المتوقع القيام بمزيد من الخطوات الاشتراكية كان لاستنتاجنا ذاك مدلول بالغ الأهمية - وسننظر فى ما يلى فى أهم العقبات التى تقف فى سبيل المزيد من الخطوات الاشتراكية . وفى ختام الفصل سنقوم بتحليل ما يبدو لنا من الاتجاهات التى يمكن أن يتجه اليها التطور الاشتراكى .

عقبات التوسع فى الاجراءات الاشتراكية :

تنقسم العقبات التى تعرقل اتخاذ اجراءات أخرى للتحويل الى النظام الاشتراكى الى مجموعتين : عقبات داخلية وعقبات خارجية . كل منهما فى الحقيقة ترتبط بالأخرى ارتباطا وثيقا . ولكن ينبغى تحليل كل مجموعة منهما على حدة .

وترجع العقبات الداخلية الى ما تمتاز به الرأسمالية البريطانية من قوة كبرى ومن خبرة واسعة حيلة وقدرة هائلة على التصرف . . فبريطانيا هى موطن النظام الرأسمالى وقد ظلت طيلة القرن التاسع عشر أقوى بلد فى العالم اقتصاديا وعسكريا . ولا تزال حتى الآن تملك أكبر امبراطورية استعمارية فى العالم . والطبقة الحاكمة التى نشأت وترعرعت فى هذه الظروف وكيفت أيضا هذه الظروف لخدمة مصالحها تمتاز بالصلابة

والمرونة والمهارة معا . وهى كعدو للنظام الاشتراكى أقوى مراسا من الطبقة الحاكمة الروسية قبل سنة ١٩١٧ التى كانت تتكون من أرستقراطية يدب فيها الانحلال الخلقى وبورجوازية غير نامية .

وأمضى سلاح فى يد الرأسماليين البريطانيين هو بالطبع سيطرتهم على القطاعات الأساسية فى الاقتصاد القومى . . . وتنحصر مشكلة حزب العمال فى كيفية انتزاع هذه السيطرة من أيدي الرأسماليين قبل أن يتمكنوا من استخدامها فى احداث أزمة قد تكون كارثة على الحركة العمالية . وعلى البلاد كلها . . . والحل التقليدى لهذه المشكلة يقدمه من يسمون أنفسهم « بالاشتراكيين المتدرجين Gradualist Socialists »

وحزب العمال كان دائما مرتبطا بفلسفة التدرج ، ويقضى هذا الحل بانتزاع السلطة من الرأسماليين جزءا فجزءا . ولا تتخذ خطوة واحدة قوية الى درجة يمكن أن تكشف أوراقهم وتجعل الاجراءات المضادة لها غير مجدية أو الرجوع فيها يتم بعد فوات الأوان فهل يمكن أن يعد نجاح برنامج التأمين العمالى فى السنتين والنصف الأخيرتين مؤيدا لهذه النظرية؟ الاجابة على هذا السؤال هو النفى . فعلى حسب ما رأينا لم يحس المحافظون أقل احساس بأن هناك أى خطر يهدد الرأسمالية البريطانية بسبب اجراءات التأمين التى اتخذت حتى الآن . . . وان كان هذا لا يعنى أنهم يقفون بموقف العمال من كل اجراء أو اقتراح للتأمين . فالواقع أن هذه ليست الحقيقة ، فالميثاق الصناعى الذى تقدم به المحافظون وورد ذكره من قبل يقف من مسألة تأمين الحديد والصلب موقفا مختلفا تماما ، وهذا الموقف هو بالضبط ما وصفته مجلة نيو ستيتسمان أند نيشن New Statesman and Nation عندما استعرضت الجزء الخاص

بهذا الموضوع من الميثاق - حيث ذكرت ان صناعة الحديد والصلب وهى مفاتيح القلعة الرأسمالية يجب أن يدافع عنها بكل شدة وصلابة ضد التأمين^(١) . ولكن ما دام العمال قد قطعوا على أنفسهم عهدا بتأمين صناعة

(١) عدد مايو ١٩٤٧/١٧ ص ٣٤٥

الحديد والصلب في أثناء عمر البرلمان الحالي .. فيبدو لنا أنها القضية التي يصطدم عليها الخصمان .. ان تأميم صناعة الحديد والصلب هو الاختبار الحاسم لحزب العمال وللرأسمالية البريطانية على السواء .

ومن المستحيل أن تتنبأ أثناء كتابة هذا الكلام عن الطريقة التي سوف تعاد بها معالجة مشكلة الحديد والصلب. ونعلم فقط أن الحكومة قد أحجمت عنها في الوقت الذي تؤكد فيه لانصارها أن التعهدات التي جاءت في بيان « دعنا نواجه المستقبل » سوف تنفذ تنفيذا كاملا. وواضح أن هناك اختلافا في صفوف الحزب فيما يتعلق بأسلم الطرق الواجب اتباعها . ولا يمكن لأحد من خارج الحزب أن يقدر حجم القوى التي تقف كل من الرأيين أو النتيجة المحتملة للمناقشات الدائرة في داخل الحزب .. ومع ذلك فيبدو أن من الأسلم أن نقول انه اذا ما قرر حزب العمال المضي في تأميم صناعة الحديد والصلب بموجب قانون تشريعي مشابه في المضمون للقوانين التي طبقت على الفحم والنقل والمرافق العامة (١) - فان ذلك سوف يأخذ بخناق الرأسمالية البريطانية حقا . ونتيجة هذا الصراع هي التي سوف تقرر هل من الممكن تحقيق الاشتراكية بالتدريج أم لا . ومن جهة أخرى قد يكون من الأسلم أيضا أن نقول انه ما لم تستول حكومة العمال على الحديد والصلب فلن يكون هناك أى تقدم له أهمية في اتجاه الاشتراكية في بريطانيا .

(١) من الضروري اضافة هذا التحفظ وهو انه قد لا تستطيع حكومة العمال الخروج من ورطتها الحاضرة الا بمحاولة القيام بما يمكن تسميته بالتأميم المزيف لصناعة الحديد والصلب ، كأن تشتري الدولة الجانب الأكبر من انصبة بعض الشركات المختارة بدون احداث تغير جوهري في تركيب وعمل الصناعة نفسها . وهناك سابقة طيبة في ذلك الشأن وهو ما حدث لشركة الزيت الايرانية الانجليزية . فقد كانت اغلبيبة الأسهم فيها مملوكة للحكومة البريطانية من قبل الحرب العالمية الأولى . ومن الواضح انه حتى في ظل حكومة عمالية لا يستطيع انسان أن يفكر في اعتبار الشركة الايرانية الانجليزية مؤسسة اشتراكية .

والعقبات الخارجية التي تعرقل سرعة تحويل نظام بريطانيا
الاجتماعى الى النظام الاشتراكى ناشئة عن اعتماد بريطانيا الحالى
اعتمادا اقتصاديا كبيرا على الولايات المتحدة . وقد أصبحت نشأة هذه
التبعية فى أثناء الحرب العالمية الثانية معروفة تماما ولا تحتاج الى مزيد من
التفصيل هنا .. ولكن من الضرورى فقط أن تؤكد أن مصاعب بريطانيا
الاقتصادية فى الخارج لا ترجع فقط الى التدمير والتخريب الناجمين عن
الحرب . وإن كان هذان العاملان من الأسباب الهامة بطبيعة الحال .

لقد بلغ مجموع الشعب البريطانى حجمه الحالى وهو ٤٨ مليون
نسمة تقريبا وارتفع مستوى المعيشة درجة عالية نسبيا بفضل مبادلة
السلع المصنوعة بالمواد الغذائية والأولية من أنحاء العالم . وبالإضافة الى
ذلك كانت بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبا تحصل على دخل
هائل وثابت من الاستثمارات الخارجية وهو مستمد فى الواقع من قوة العمل
وموارد البلاد الأخرى . وفى خلال القسم الأكبر من هذا القرن بدأت هذه
المنابع لقوة بريطانيا الاقتصادية تجف وتنضب . ومع أن الصناعة البريطانية
كانت تحتل المرتبة الأولى وظلت عشرات من السنين أعظم الصناعات
كفاية فى العالم كله ، إلا أن هذا سبق قد ثبت ضرره فى نهاية الأمر
حيث خلق بعض المصالح المكتسبة قاومت الترشيد وأهملت التحسينات
التكنولوجية . وبالتدريج ظهرت الى الوجود بلاد صناعية أخرى مثل
ألمانيا والولايات المتحدة تفوقت على بريطانيا وانتزعت منها أسواقها
الخارجية . بينما شرعت بلاد أخرى فى كفاية نفسها بنفسها من السلع
المصنوعة بشكل مطرد وكلا الأمرين يهدد أسس رخاء الاقتصاد البريطانى
من الأعماق . ثم جاءت بعد ذلك حربان عالميتان .. فأدت الحرب الأولى
الى وقف نمو الاستثمارات البريطانية فى الخارج ، وأدت الحرب الثانية
الى تصفية نصف هذه الاستثمارات على الأقل وتراكم ديون باهظة تزيد
بكثير عن البقية الباقية من الاستثمارات . وتتج عن ذلك بالطبع هبوط
حاد فى الدخل البريطانى من الاستثمارات الخارجية .

وهكذا حدث تغيير جذري عميق في وضع بريطانيا بالنسبة للاقتصاد العالمي فقد زالت الظروف التي كانت تسمح لشعبها بالازدهار والنمو ، وبالإضافة الى ذلك لم يعد دخلها يسمح لها بأن تلعب دورها كاحدى القوى العظمى في العالم وتحافظ في الوقت نفسه على مستوى المعيشة السائد فيها .. وتحتّم على بريطانيا أن تحصل على مساعدات خارجية على نطاق واسع أو أن تدخل على اقتصادها الداخلى التعديلات الضرورية لإلاءمة الظروف التي تغيرت - وهى تعديلات من شأنها أن تؤثر بدرجات متفاوتة على التزاماتها العسكرية ومستوى معيشتها وقدرتها على استغلال مواردها الانتاجية فى الداخل وعلى توجيه تجارتها الخارجية .

وحتى الآن تدفقت على بريطانيا المساعدات الخارجية - وهى بصفة أساسية من الولايات المتحدة - بكميات كافية لتمكنها من تجنب اتخاذ الاجراءات الحاسمة التى لم يكن هناك مفر من اتخاذها لولا هذه المساعدات - ومناقشة هذه الاجراءات تخرج عن نطاق هذا الكتاب . ومن حسن الحظ أن المناقشة ليست ضرورية لتوضيح أغراضنا فى الوقت الحالى . فالذى تحتاج اليه فقط أن نضع فى اعتبارنا أنه طالما ظلت بريطانيا معتمدة على المعونة الأمريكية لموازنة حساباتها الدولية ، فمن المحتوم عليها أن تصوغ سياستها الخارجية - والى حد ما سياستها الداخلية أيضا - وفقا لرغبات حكومة الولايات المتحدة . وبهذا لا يعنى أن واشنطن تملئ ارادتها على لندن كما يفترض بعض المطلقين على ضفتى المحيط الأطلسى .. فان البريطانيين يعرفون معرفة وثيقة التزامات المدين للدائن رغم أنهم ظلوا دهرًا طويلاً أكبر دائن للعالم . فاذا قاموا اليوم بدور المدين فالمنتظر منهم أن يقوموا بهذا الدور من تلقاء أنفسهم وبدون الجاح مستمر .

ومن الأمور المعروفة أن حكومة الولايات المتحدة تعارض الاشتراكية بشدة سواء فى الداخل أو فى الخارج . ومن المرجح أن أى حكومة تخلف

هذه الحكومة في المستقبل القريب ستسير على نفس المنوال .. ويجب على البريطانيين أن يضعوا هذه الحقيقة نصب أعينهم عندما يشرعون في وضع سياستهم . وهذا لا يعنى أن أى مزيد من الاجراءات في اتجاه الاشتراكية سيؤدى بالضرورة الى سحب المعونة المالية الأمريكية ، ولكن من الصعب أن يشك أحد أن مثل هذه الاجراءات كفيلة بتعقيد العلاقات بين البلدين ودفع الولايات المتحدة الى فرض شروط أقصى على منحها وقروضها التالية .

فهناك اذن تناقض حاد بين سياسة الاشتراكية وبين سياسة الاعتماد على المعونة الأمريكية . ولابد من نبذ احدى هاتين السياستين عاجلا أو آجلا . هذا الا اذا اتجهت الولايات المتحدة في هذه الأثناء نحو اليسار بدرجة ملحوظة . ومادام البريطانيون في الوقت الحاضر لا يبدون أى استعداد للاستغناء عن المعونة الأمريكية فإن لنا أن نفترض وجود ضغط شديد في داخل حكومة العمال وفي داخل حزب العمال ضد أى مزيد من الخطوات الاشتراكية .. وهذا الضغط يدعم ويزيد من خطورة الضغط المحلى الذى تفرضه سيطرة الرأسماليين على الجانب الأكبر من الاقتصاد البريطانى .

مستقبل الاشتراكية في بريطانيا العظمى :

تعرضنا في القسم السابق للعقبات الرئيسية التى تقف في وجه تطور الاشتراكية في بريطانيا والكيفية التى سيواجه بها حزب العمال هذه العقبات هى التى سوف تحدد الأحداث في المستقبل . ومع المجازفة بالمبالغة في التقسيم يمكننا أن نقسم حزب العمال الى ثلاثة اتجاهات: يمين ووسط ويسار. وكل اتجاه منها له حلوله ووسائله التى يتقدم بها لمواجهة هذه المشاكل الجاسمة . ولو فحصنا هذه الاتجاهات وقدرنا لكل قوته ، استطعنا أن نكون فكرة عامة عن مستقبل الاشتراكية في بريطانيا .

يميل الجناح اليسنى لحزب العمال الى طرح المشاريع الطويلة الأجل جانبا، ويركز جهوده على المشاكل العاجلة التى نجمت عن أزمة بريطانيا المزمنة وهى أزمة ميزان المدفوعات . والأعضاء العماليون فى هذا الجناح ينادون بوضع سياسة لاجتذاب أكبر قدر من المعونة الأمريكية بأسهل الشروط الممكنة وبالعمل على تحقيق التعاون التام مع الرأسماليين، وهم الذين يسيطرون على معظم اقتصاديات البلاد بما فيها صناعات التصدير الكبرى . وبما أن هذين الهدفين يتناقضان تناقضا مباشرا مع الاجراءات الاشتراكية فإن أنصار هذه المدرسة الفكرية على استعداد لتأجيل الاصلاحات الاشتراكية الهامة الى وقت أكثر ملاءمة .

وجميع الأدلة التى تتوفر لدينا من تصرفات الحكومة وتصريحاتها وكذلك تصريحات زعماء الحزب ونقابات العمال تشير الى أن اليمين يتمتع بالتأييد الرسمى للحركة النقاوية ويسيطر على جهاز الحزب كله سيطرة قوية . . فاذا لم يحدث تغيير فى هذا الوضع ، فلا يمكننا أن نتوقع اتخاذ خطوات أخرى فى الاتجاه نحو الاشتراكية على الأقل حتى يتحسن وضع بريطانيا الخارجى بدرجة كبيرة ويصبح مركزها مأمونا بدرجة معقولة . وما دامت الصعوبات التى تلقاها بريطانيا فى المجال الاقتصادى الدولى ترجع الى أسباب مؤقتة أو سطحية ، لا يمكن ازالتها الا باحداث تغييرات حاسمة تحرص الحكومة على تجنبها فى الوقت الحاضر ، فإن النتيجة الحتمية التى يمكن أن نستخلصها من ذلك هى أن سياسة المجموعة المسيطرة حاليا فى حزب العمال تقضى بقبول الاعتماد الاقتصادى على الولايات المتحدة وبإذ الاشتراكية جانبا الى أجل غير مسمى .

أما الاتجاه الوسط فى حزب العمال فيتألف من عناصر مختلفة أهمها المثقفون من ذلك الطراز الذى تمثله مجلة نيوستيتمان أندنيشن ومن بعض الدوائر والطوائف الانتخابية العمالية وعناصر من الحركة التعاونية . ويتميز الوسط عن اليمين من حيث أنه أكثر وعيا وأشد تمسكا بالأهداف

الاشتراكية للحزب ، وكذلك ينتقد تردد الحكومة في بعض القضايا مثل تأميم الحديد والصلب ، وهو ينادى دائما بالمزيد من التخطيط الاقتصادي ، كما يشعر بعدم الارتياح نحو الارتباط بالمعونة الأمريكية ويشكو أكثر من اليمين من شروط هذه المعونة . ومع ذلك فإن جناح الوسط غير مستعد للمطالبة بالاستغناء عن المعونة الأمريكية ، ولهذا السبب لا توجد لديه سياسة متماسكة يمكن أن يقترحها كبديل للسياسة التي تسير عليها المجموعة المسيطرة على الحزب والتي تنفذها الحكومة بالفعل - والخلاصة أن الوسط يعارض اليمين نظريا ولكنه يؤيده عمليا .

أما الاتجاه اليساري في الحزب فلا يتمتع بالقوة في قيادة الحزب ولكنه يتمتع بتأييد لا بأس به في القواعد السفلى للحركة النقابية وبخاصة في بعض الاتحادات الكبرى مثل اتحاد عمال المناجم والمهندسين والكهربائيين . وفي الواقع العملي يتحالف اليسار تحالفا وثيقا مع الشيوعيين ، بل إن جانبا محسوسا من قياداته النقابية يتألف من أعضاء عاملين في الحزب الشيوعي^(١) واليساريون يدعون إلى تطبيق برنامج متكامل يشمل الشؤون المحلية والخارجية . ففي المجال الداخلي يدعو البرنامج إلى القيام بدفعة جريئة نحو الاشتراكية . وفي المجال الخارجي يدعو إلى زيادة وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية مع البلدان ذات الاقتصاد المخطط . وفي الوقت الحاضر تتألف البلاد الوحيدة ذات الاقتصاد المخطط من الاتحاد السوفييتي وبلاد أوروبا الشرقية^(٢) غير أن اليساريين يعتقدون أنه لو حملت بريطانيا

(١) ان العلاقة القائمة بين حزب العمال ونقابات العمال علاقة شاذة ليس لها نظير في أي بلد أوروبي . وهي تسمح للحزب الشيوعي بأن يلعب دورا في الحركة العمالية البريطانية ككل بقدر أكبر بكثير مما يسمح به عدد أعضائه أو ممثليه في البرلمان . فلو كان تكوين حزب العمال شبيها بتكوين الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا فربما أصبح الحزب الشيوعي البريطاني أكبر بكثير مما هو الآن .

(٢) عن التخطيط في أوروبا الشرقية انظر الفصل الرابع .

لواء هذه السياسة فان معظم بلدان أوروبا الغربية سوف تتبعها . وهذه السياسة قد تؤدي الى وقف المعونة الأمريكية بل قد تؤدي الى اجراءات مضادة من جانب الولايات المتحدة في الميدان الاقتصادي، ولكن اليساريين يعتقدون أن هذا التهديد ستواجهه البلاد عاجلا أو آجلا اذا لم تتنازل بريطانيا عن أملها في تحقيق الاشتراكية .

ولا شك أن المرحلة التي تتلو توقف المعونة الأمريكية مباشرة ستكون مرحلة بالغة الصعوبة حيث يرغب الشعب البريطاني على قبول تخفيضات جديدة في مستوى معيشته . ويقول اليساريون أن الطبقة العاملة سوف تتقبل هذه التضحيات بارتياح اذا تبينت أنها اتخذت لتحقيق الاشتراكية في النهاية . وبالإضافة الى ذلك يعتقد اليساريون أن الاقتصاد المخطط سيرفع من انتاجه بريطانيا اذا أخذنا في الاعتبار امكانيات زيادة التجارة مع بلاد ذات اقتصاد مخطط . . فان فترة تقييد الاستهلاك سوف تكون قصيرة نسبيا . ويذهب أكثر اليساريين تفاؤلا الى التكهن بأن الولايات المتحدة بعد أن تألف فكرة أوروبا الاشتراكية كأمر واقع سرعان ما يتضح للجميع على جانبي الأطلسي أن صالح الاطراف المعنية يقضي بعودة العلاقات الاقتصادية العادية - بما فيها القروض الأمريكية .

ولا يستطيع أحد الآن أن يجزم بأن البرنامج اليساري يستند الى تقييم واقعي للاتجاهات والقوى القائمة ، ولكنه على كل حال برنامج متكامل وهو لهذا السبب ينهض وحده كبديل عملي للسياسة التي تسلكها الحكومة حاليا .

وتلخيصا لاستنتاجاتنا بالنسبة للاتجاهات الثلاثة في داخل حزب العمال : نقرر أن اليمين الذي يسيطر على جهاز الحزب ، يتبع سياسة « عدم هز المركب » باجراءات اشتراكية جديدة . فاذا ما استعادت بريطانيا مركزها تماما فلن تحتاج بعد ذلك للمعونة الأمريكية ، ويصبح ممكنا من

الناحية النظرية أن يستأنف التقدم نحو الاشتراكية ، أما من الناحية العملية الواقعية فمعناه اتباع سياسة نبذ الاشتراكية لأجل غير مسمى • والوسط وهو أشد وعيا بالأهداف الاشتراكية للحزب فانه شديد الانتقاد لليمين ولكن ليست لديه أية سياسة متكاملة يقترحها لتحل محل سياسة اليمين . واليسار الذى يتمتع بتأييد لا بأس به من الطبقة العاملة ولكن قوته السياسية ضعيفة نسبيا - يؤمن بالتقدم نحو الاشتراكية بدون تحفظ أو تساهل . وبرنامج اليسار متكامل ويمكن تجربته ولكن فى الوقت الحاضر لا توجد هناك فرصة لأن يصبح هو السياسة الرسمية لحزب العمال •

فما هو اذن مستقبل الاشتراكية فى بريطانيا فى هذا الوقت الذى يستكمل فيه البرلمان العمالى الأول النصف الأول من دورة السنوات الخمس التى سيقضيها فى السلطة ؟ اذا كانت تحليلاتنا سليمة ولم تقع تغيرات بعيدة المدى فى القوى السياسية فى بريطانيا ، جاز لنا أن نستنتج أن خطة السير نحو الاشتراكية قد توقفت بالفعل . ولكن استنتاجا مشروطا شروطا كهذا يختلف كل الاختلاف عن التكهن بشيء محدد •• ففى عالم مضطرب كعالمنا الذى نعيش فيه ، تعمل عوامل كثيرة على تغيير ميزان القوى السياسية فى بريطانيا كما فى أى مكان آخر •• فمثلا قد تقطع المعونة الأمريكية •• فينتهى بذلك أثرها الحاسم فى تقديرات الأحوال فى بريطانيا ، ويحدث عندئذ تحول سريع نحو اليسار فى داخل صفوف حزب العمال مما يضع سياسة الاتجاه نحو المزيد من الاجراءات الاشتراكية فى موضع يختلف كل الاختلاف عما هى عليه الآن •

وفى وقت كتابتنا لهذا الكلام يبدو أن مثل هذه التطورات غير محتملة ، ولكن لا يجب اعتبارها فى حكم المستحيلات ، وهكذا فحيثما توجد هذه المسائل الكبرى التى لا يمكن البت فيها ، فإن عالم الاجتماع لا يستطيع إلا أن يزودنا بهيكل عام للتحليل •• أما التحليل نفسه فلا بد من تشكيله وإعادة تشكيله مرارا وتكرارا على ضوء الظروف المتغيرة •

الفصل الرابع الاشتراكية في أوروبا الشرقية

كانت المنطقة الواقعة بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا غربا ، والاتحاد السوفييتي شرقا ، وهى أولى المناطق التى تغلغل فيها النازى اقتصاديا وعسكريا . ونتيجة لذلك أصبحت ميدانا للمعركة بين الجيوش الروسية والألمانية عندما تقدمت الأولى غربا الى برلين وقيينا . وفى فترة ما بعد الحرب كانت تلك البلاد مسرحا لتغيرات اجتماعية عميقة وكانت هذه التغيرات تتجه قدما نحو الاشتراكية . وسنلقى فى هذا الفصل نظرة وجيزة على الأحداث التى وقعت فى تلك المنطقة ككل وبعد ذلك نمضى فى القيام بدراسة أكثر تفصيلا للحالة فى بولندا .

ثورة ما بعد الحرب فى أوروبا الشرقية :

كانت أوروبا الشرقية ، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، ناضجة للثورة قبل الحرب العالمية الثانية بوقت طويل . وفى سنة ١٩٣٩ كان يعيش فى المنطقة ١/٤ تعداد سكان أوروبا الواقعة غرب الاتحاد السوفييتي تقريبا . وكان عدد السكان يتجه نحو التزايد بشكل ملحوظ . ومع ذلك كان اقتصاد المنطقة اقتصادا متخلفا ، ومستويات المعيشة فيها منخفضة بصفة عامة بل انها كانت تميل الى الانخفاض . وكانت الزراعة التى تؤلف غالبا الجانب الأكبر من عمل الناس ، مجرد زراعة بدائية ومكتنزة بالأيدي العاملة الا فى أجزاء من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر حيث كانت توجد صناعة صغيرة . وكانت هناك طبقة حاكمة شبه اقطاعية تستهلك أو تبدد دخلها كله مما ترك أغلبية الاستثمار الرأسمالى فى أيدي الأجانب ، الذين كانوا يسعون

للحصول على أقصى قدر من الأرباح وفي أسرع وقت ممكن ، ولم تكن
تعنيهم مصلحة الشعوب في قليل أو كثير . وكان الشيء الذي تفتقر اليه
تلك البلاد قبل أى شيء آخر هو برنامج مزدوج للتصنيع وتجديد الزراعة.
غير أن مثل هذا البرنامج كان أكبر من طاقة وامكانية العناصر الحاكمة وبعيدا
كل البعد عن أهدافها . وترتب على ذلك قيام حركات ثورية ضخمة الى
حد ما ، تحت قيادات اشتراكية في جميع تلك البلدان المشار اليها وذلك
بالرغم من كافة اجراءات القمع والاضطهاد .

كانت تلك هي حال أوروبا الشرقية عندما وقعت تحت سيطرة ألمانيا
النازية . وفي أثناء السنوات القليلة التي تلت اقامة الحكم النازي انقلبت
جميع الأوضاع الاقتصادية القائمة رأسا على عقب نتيجة الاستغلال الألماني
من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة للتخريب المادي والبشري الذي سببته
الحرب . فقد استولى الألمان على معظم الصناعات الكبرى ، ووصمت
الطبقات العليا كلها تقريبا بوصمة التعاون مع قوات الاحتلال، وأصبحت
حركة التحرر الوطني ترتبط أكثر فأكثر بالدعوة الى اصلاح اجتماعي
ثوري . ثم كان من شأن الدور البارز الذي لعبه الجيش الأحمر في عملية
التحرر نفسها أن زاد من مكانة القوى اليسارية وأفزع كثيرا من المحافظين
فأرغموا على الفرار من البلاد أو على البقاء فيها مكتوفي الأيدي جامدين
مشلولين .

وكانت النظم التي جاءت في أثر انسحاب الألمان تختلف اختلافا
كبيرا عن النظم السابقة التي كانت قائمة قبل الحرب ، سواء احتفظ النظام
الجديد بصلته القانونية بالماضي كما حدث في تشيكوسلوفاكيا ، أو قضى النظام
الجديد على القديم كما حدث في المجر . واتحدت الأحزاب التي لم توصم
بوصمة التعاون مع الأعداء لتشكل حكومات ائتلافية . واستولى على
المناصب الرئيسية فيها شيوعيون واشتراكيون ديمقراطيون بعضهم من

الثوريين المحنكين وبعضهم من الأعضاء الجدد في حركات المقاومة السرية • وقد تم ذلك بموافقة السلطات السوفييتية سواء بطريق غير مباشر أو بطريق علني مباشر • وأدت اجراءات التطهير التي اتخذت لتصفية الفاشيستين والخونة الى ابعاد كثير من مؤيدي النظام القديم عن المراكز ذات التأثير والنفوذ • وفي كل مكان - فيما عدا اليونان التي كانت محتلة بالقوات البريطانية فلم تتأثر بالجو العام للمنطقة - جرت حركة التحرير في أعقابها ثورة سياسية حقيقية •

وكانت إحدى المشاكل الأولى التي واجهتها النظم الجديدة هي تدعيم وتعزيز التأييد الشعبي لها • وفي بلاد زراعية كأوروبا الشرقية كان ذلك يعني أن تدعم هذه النظم لنفسها مركزا سياسيا قويا بين الفلاحين قبل أي شيء آخر. وهكذا كان من أولى القوانين التي سنتها النظم الجديدة ، قانون الاصلاح الزراعي - أي توزيع أراضي كبار الملاك على الفلاحين المعدمين ومن يسمون فقراء الريف • وكان مدى هذا الاصلاح أوسع ما يكون في المجر وفي أجزاء من بولندا وألبانيا وأقل من ذلك في يوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا • ولم يكن له وجود تقريبا في بلغاريا وبوهيميا ومورافيا (١) • وقد حقق الاصلاح الزراعي هدفا مزدوجا - فقد أدى الى تحسين حالة ومصير أفقر طبقات الفلاحين وكذلك أضعف اضعافا شديدا مركز طبقة الملاك والأرستقراطيين التي كانت لها السيطرة فيما مضى •

ولم تكن مشكلة الصناعة والتجارة أقل من ذلك الحاحا وأهمية • ففي أعقاب التحرير مباشرة لم يكن أمام الحكومات المختلفة من خيار الا أن تتولى ادارة عدد كبير من الصناعات وتشمل تلك التي كان الألمان قد استولوا عليها وممتلكات الخونة. وكانت أيضا تشمل عديدا من المؤسسات التي بقيت بلا صاحب أو افتقرت الى المديرين بسبب حوادث الحرب •

(١) بوهيميا ومورافيا ولايات تشيكية تابعة لتشيكوسلوفاكيا •

هذا بالإضافة الى عدد لا بأس به من المؤسسات الصناعية التي كانت ضمن ممتلكات الدولة قبل الحرب (وكانت هذه الأنواع من ملكية الدولة منتشرة في أوروبا الشرقية قبل الحرب لسبب رئيسي وهو أن رءوس الأموال الخاصة كانت اما عاجزة عن امدادها بالأموال اللازمة أو غير راغبة في ذلك ، بالنسبة لبعض مجالات النشاط الاقتصادي الهامة) . وهكذا أصبحت النظم الجديدة تدير وتباشر قطاعا كبيرا من الثروة التجارية والصناعية في بلادها (وفي بعض الحالات زاد هذا القطاع عن النصف بكثير) . فهل يتعين عليها إذن أن تعيد هذه الثروة الى القطاع الخاص أو تستبقها ضمن الممتلكات العامة للدولة ؟

كانت جميع الظروف تحبذ ملكية الدولة لها . فقد وافقت الأحزاب اليسارية المسيطرة على هذه السياسة لأنها مسألة مبدأ بالنسبة لها ، وكان الألمان قد مزقوا علاقات التملك السائدة بحيث كان من الصعب في حالات كثيرة العثور على المالك الشرعي للمؤسسات . وكان الألمان قد أبعدوا اليهود الذين لعبوا دورا بالغ الأهمية في حياة المنطقة الاقتصادية قبل الحرب ولم يتمكن هؤلاء من العودة والمطالبة بممتلكاتهم . وكان الاتحاد السوفييتي وهو أهم قوة في العلاقات الدولية للاقليم يعطف بطبيعة الحال على كل اصلاح له صفة اشتراكية . وقد تفاوت تأثير هذه العوامل في البلاد المختلفة ولكن النتيجة كانت واحدة في جميع البلاد ، وهي تأمين نسبة كبيرة من المؤسسات غير الزراعية - بما فيها البنوك ومعظم ما يمكن تسميته تجاوزا بالصناعة الثقيلة الكبرى . أما المؤسسات الصغرى فقد انتقلت بصفة عامة من يد الدولة الى القطاع الخاص مرة أخرى . وفي بعض المجالات مثل تسويق وتجهيز واعداد المواد التموينية ، وضعت هذه العمليات في أيدي الجمعيات التعاونية التي تمتعت بمعونة الدولة وتشجيعها . وهكذا حلت مشاكل الملكية الأساسية بأن تركت المزارع الفردية لتمثل الشكل السائد في الزراعة والمشروعات الحكومية لتمثل الشكل

السائد في الصناعة • وكانت النظم الجديدة لا تزال تواجه المشاكل الصعبة المعقدة وهي مشاكل النهوض باقتصاديات البلاد بأسرها، المخربة والممزقة. وكان من المسلم به بصفة عامة منذ بداية الحرب في كل من أوروبا الشرقية بل وأوروبا الغربية، أن عملية الانعاش وإعادة البناء تتطلب اجراءات ضخمة للتخطيط الاقتصادي • وقد بدأت حكومات أوروبا الشرقية على الفور في التخطيط بأسرع ما تسمح به الظروف • ففي سنة ١٩٤٦ شرعت تشيكوسلوفاكيا في تنفيذ مشروع السنتين، وشرعت بولندا في تنفيذ مشروع السنوات الثلاث، وفي خلال سنة ١٩٤٧ بدأت يوغوسلافيا في مشروع السنوات الخمس والمجر في مشروع السنوات الثلاث. وكانت ألبانيا لأسباب اقتصادية تدخل من الناحية العملية مع يوغوسلافيا في شكلها الفيدرالي. أما رومانيا وبلغاريا فقد كان سيرهما أبطأ من ذلك، غير أن من الواضح أن كلا منهما كانت تسير في اتجاه التخطيط الاقتصادي.

وكانت جميع الخطط تضع في الاعتبار الأول مشروعات الانعاش وإعادة البناء مستهدفة استعادة مستويات المعيشة السائدة قبل الحرب بصفة عامة ثم تجاوز هذه المستويات • وستتلو الخطط الحالية مشروعات بعيدة المدى لتحقيق أهدافا أعظم وأوسع • وعلى ذلك فإن من الخطأ النظر الى التخطيط الاقتصادي في أوروبا الشرقية على أنه مجرد اجراء عاجل لحل المشاكل التي ورثتها هذه البلاد عن الاحتلال النازي والحرب • ان التخطيط الاقتصادي قد أصبح المبدأ الأساسي لتنظيم اقتصاديات المنطقة كلها، وهنا - كما في حالة تأميم الصناعة - تمشت مقتضيات الموقف مع التفضيلات الايديولوجية للأحزاب اليسارية التي تهيمن وتسيطر على النظم الجديدة للحكم.

بقيت بعد ذلك ناحية من نواحي ثورة ما بعد الحرب في أوروبا الشرقية لا بد من ملاحظاتها. فقد اشتهرت المنطقة في الماضي بكثرة الحزابات القومية والمنازعات الدولية حيث كانت تلك البلاد تقيم في وجه احداها الأخرى

حوائل تجارية وتحرم تبادل العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفييتي. وانعكست آثار انعدام التعاون السياسي والاقتصادي على تاريخ المنطقة وتكوينها الاجتماعي وتمثلت الاثارة الرئيسية في زيادة حدة التأخر الاقتصادي وزيادة تبعية المنطقة لبلدان وسط وغرب أوروبا الأرقى منها تصنيعا . وكانت قوى المعارضة وحدها - وهي الأحزاب الاشتراكية - تحبذ سياسات التفاهم السياسي والتعاون الاقتصادي .

وعندما وصلت هذه القوى الى الحكم في النظم الجديدة بعد الحرب، فطنت الى أن التعاون المتبادل أمر مرغوب فيه من وجهة النظر الاقتصادية كما هو مرغوب فيه من وجهة النظر الأيديولوجية . وقد أثبتت الفترة التالية للحرب مباشرة التي انقطعت فيها المواصلات بين الشرق والغرب ، أن التجارة مع الاتحاد السوفييتي مسألة جوهرية للوجود القومي بالنسبة لجميع بلدان أوروبا الشرقية . فلما عادت المواصلات مع الغرب وهبط مستوى التجارة مع الاتحاد السوفييتي نسبيا ، استمرت العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفييتي في النمو المطلق ، وبدا من المؤكد أن أهمية هذه العلاقات قد أصبحت أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى . ويضاف الى ذلك انه بالرغم من أن بلاد المنطقة (فيما عدا تشيكوسلوفاكيا) كانت أساسا بلادا زراعية وأن امكانيات التبادل التجاري بينها كبيرة ويمكن التوسع فيها بسهولة ، فبولندا تملك من الفحم ما يكفي المنطقة كلها ، وتملك مركزا قويا من مراكز الصناعة الثقيلة في الاقليم الذي انتزع من ألمانيا . كما تملك تشيكوسلوفاكيا صناعات هندسية .

وتمتلك يوغوسلافيا عديدا من المعادن غير الحديدية ، ورومانيا لديها الزيت ، وفي جميع بلدان المنطقة موارد هائلة لتوليد الكهرباء لم تستغل بعد . وبالاختصار اذا ما نمت اقتصاديات البلاد المختلفة بطريقة منسقة فإن الظروف المناسبة لزيادة التجارة والتعاون الاقتصادي فيما بينها تصبح متوفرة .

ويمكننا أن نتبين بسهولة من خلال ذلك ، الحكمة في التوسع السريع في اقامة شبكة من المعاهدات الاقتصادية في الاقليم في السنتين الأخيرتين . وكانت في الغالب لا تقتصر على التجارة فقط بل تشمل أيضا أحكاما خاصة بتنسيق الخطط الاقتصادية .

أما من الناحية السياسية فان هذه الحركة العامة كان لها ما يقابلها في معاهدات الصداقة والمعونة المتبادلة التي تجمع الآن الاقليم كله ، بينما كانت مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات قبل الحرب ، تتخذ أسلحة دبلوماسية تلعب بها مجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى . وفي نفس الوقت ، عملت السلطات على مقاومة الحزازات القومية التقليدية التي كانت قثارا مثلا بين المجرين والرومانيين أو بين اليوغوسلافيين والبلغاريين ، وبالإضافة الى ذلك دار حديث كثير حول انشاء اتحاد فيدرالى بتوسيع يوغوسلافيا وجعلها تشمل ألبانيا كجمهوريات اتحادية (مثل الصرب وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك ومقدونية ومونتيجرو) وربما تحقق مثل هذا الاتحاد في المستقبل القريب - وليس من المحتمل ان تتحقق مشروعات أوسع نطاقا لفترة من الزمن ولكن لا يجب استبعاد امكانية تحقيقها في نهاية الأمر .

وتلخيصا لما سبق ، تنحصر الخصائص الرئيسية لثورة ما بعد الحرب في أوروبا الشرقية في :

- ١ - توزيع الأرض على الفلاحين وتحطيم سلطة طبقة كبار الملاك تبعاً لذلك .
- ٢ - تأميم المشروعات الكبرى في الصناعة والمال والنقل والمواصلات.
- ٣ - السير في طريق التخطيط كمبدأ ثابت للتنظيم الاقتصادى .
- ٤ - احلال سياسة التعاون المتبادل محل سياسة التصادم السياسى والاقتصادى بين بلدان المنطقة . فالى أى حد اذن يمكن اعتبار المجتمعات المنبثقة عن هذه الثورة مجتمعات اشتراكية ؟

المجتمعات المختلطة في مرحلة الانتقال للنظام الاشتراكي :

من الواضح أن المجتمعات الجديدة في أوروبا الشرقية لا تعتبر مجتمعات اشتراكية من حيث الكم، حيث أن نطاق الملكية العامة لوسائل الإنتاج صغير نسبياً (١)، وهذا لا يعنى أن الرأسمالية هي النظام السائد هناك . بل على العكس من ذلك فإن نسبة العمال في القطاع الرأسمالي (أي عدد الأشخاص الذين يستأجرهم القطاع الخاص) أقل بكثير من نسبتهم في القطاع العام ، ان أغلبية العمال - بما في ذلك أغلب أولئك المشتغلين بالزراعة - ينطبق عليهم تعريف منتجي السلع البسيطة ومعنى هذا اذا حصرنا اهتمامنا في الناحية الكمية من الموضوع فإن هذه المجتمعات تندرج تحت نظام انتاج السلع البسيطة .

واتباع هذا الأسلوب قد يؤدي بنا الى نتائج متناقضة فانتاج السلع البسيط على هذا النحو لا علاقة له بالتخطيط الاقتصادي ، ومع ذلك فإن بلاد أوروبا الشرقية كما رأينا قد التزمت بأسلوب التخطيط الاقتصادي . وتفسير ذلك هو ان منتجي السلع البسيطة - وان كانوا يمثلون الأغلبية في التعداد - الا أنهم لا يسيطرون على الموقف ولا يمكنهم أن يؤثروا في مجرى الحوادث الا عن طريق قدرتهم على البقاء . (وهذه القدرة اذا توفرت لدى فريق من الشعب على هذا القدر من الضخامة ، لا ينبغي أن يبخل قدرها . ولكن لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال قوة ايجابية أو موجهة) . فالاشتراكيون هم الذين يتولون الحكم ويملكون فرصة المبادرة وقد نفذوا فعلاً مبدأ التخطيط الاشتراكي . وهم في وضع يسمح لهم بتشكيل مستقبل أفكارهم وآرائهم ، مهما كانت العملية بطيئة وأليمة في بعض الأحيان . وفي ظل هذه الظروف يمكن تجديد خصائص

(١) قدمنا الأرقام الخاصة ببولندا فيما بعد . اما بالنسبة للبلدان الأخرى فقد يكون مقدار الملكية العامة اكبر من ذلك في تشيكوسلوفاكية وحدها .

مجتمعات أوروبا الشرقية تحديدا دقيقا اذا روعى تكوينها الحالى وروعت أيضا الأهداف البعيدة المدى للأحزاب التى تسيطر عليها الآن، عندئذ سوف تبين أنها مجتمعات مختلطة (أى تحتوى على عناصر رأسمالية واشتراكية منتجة للسلع البسيطة) تمر بمرحلة الانتقال إلى النظام الاشتراكى .

وقد سبق تحليل أحد هذه المجتمعات المختلطة - وهو الاتحاد السوفييتى أثناء تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة. وواضح أن المجتمعات الحالية فى أوروبا الشرقية تشبه روسيا فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة من نواح كثيرة هامة ، ومع ذلك يجوز أن نقفز إلى استنتاج أن أوروبا الشرقية سوف تسير بالضبط فى نفس الطريق الذى سار فيه الاتحاد السوفييتى نحو الاشتراكية . حقا ان أوجه الشبه بينها أهم من أوجه الخلاف ، ومع ذلك فان دراسة أوجه الخلاف باختصار تبين أنها ليست بأى حال من الأحوال عديمة الأهمية .

وأولى أوجه الاختلاف هو أن الاتحاد السوفييتى لم يكن على استعداد لوضع خطة اقتصادية شاملة موضع التنفيذ الا بعد مرور عشرة أعوام كاملة من تولى النظام الثورى الحكم فى البلاد - فقد كان جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة فى الواقع الاعتماد على قوى السوق، للتغلب على المجاعة والتدمير المتخلفين عن الحرب . ومن ناحية أخرى فان النظم الجديدة فى أوروبا الشرقية قد بدأت بالفعل فى التخطيط الاقتصادى على نطاق قومى شامل بقصد استعجال وتوجيه عملية النهوض من آثار الاحتلال النازى والحرب. ويرجع هذا الاختلاف أساسا إلى نتائج التجربة السوفيتية وكما قال البروفيسور كار E.H. Carr « ان تأثير الاتحاد السوفييتى الاقتصادى على بقية بلاد العالم يمكن تلخيصه فى كلمة واحدة : « التخطيط » (١) فبعد الحرب العالمية الأولى كان التخطيط الاقتصادى

(١) ه.كار اثير روسيا على العالم الغربى سنة ١٩٤٧ ص ٢٠

مجرد فكرة نظرية لم توضع التجربة ولم يكن أحد يعلم علم اليقين كيف يطبق هذا النظام والى أى حد يمكن أن يعمل . وقد أدى نجاح مشروعات السنوات الخمس فى الاتحاد السوفيتى الى تغيير هذا الوضع تماما . فمنذ الأعوام الأولى التى جاءت فى أثر سنة ١٩٣٠ انتشرت المعرفة بأساليب التخطيط الاقتصادى وبامكانياته الهائلة ، وأصبح جميع الاشتراكيين - بصرف النظر عن خلافاتهم الحزبية - يضعون التخطيط الاقتصادى فى مقدمة برامجهم (١) ولذلك فقد كان طبيعيا أن يشرعوا فى التخطيط بمجرد سيطرتهم على الأجهزة الأساسية للتحكم الاقتصادى . وقد تحقق هذا الشرط الأولى فى أوروبا الشرقية عن طريق تأميم الصناعات الكبرى والمؤسسات المالية .

والتطبيق السريع للتخطيط الاقتصادى سوف يؤثر بطبيعة الحال فى تطور مجتمعات أوروبا الشرقية فى المستقبل . ولن تنقطع الصلة بين عملية التعمير والتنمية فى الأجل الطويل كما حدث فى الاتحاد السوفيتى عندما تخلصت السياسة الاقتصادية الجديدة وبدأ فى تنفيذ الخطة الأولى للسنوات الخمس . فمثلا تقرر الخطة المالية فى بولندا أنه « فى المراحل الأخيرة للخطة سيصبح من الممكن وضع الأسس للمزيد من التنمية فى الاقتصاد البولندى طبقا للخطة الطويلة الأجل » وبالإضافة الى ذلك فإن اكتساب الخبرة وتدريب الأفراد أثناء عملية التعمير سيجعل من الممكن البدء فى تنفيذ مشروعات أكثر طموحا فى المستقبل مع تحاشي الضياع والارتباك الذى صاحب الجهود الأولى فى الاتحاد السوفيتى .

والاختلاف الجوهرى الثانى بين الاتحاد السوفيتى وبلاد أوروبا الشرقية هو أن الاتحاد السوفيتى اضطر الى شق طريقه فى بيئة رأسمالية معادية بينما تتمتع بلاد أوروبا الشرقية بميزة مجاورتها لبلد اشتراكى قوى

(١) لبحث حالة حزب العمال البريطانى انظر ص ٥٥ .

حليف لها . ومن ثم فلم يكن الاتحاد السوفييتى يستطيع الاعتماد على معونة اقتصادية تأتيه من الخارج ، وكان عليه أن يبنى قوته العسكرية بأسرع ما يستطيع . أما الأنظمة الجديدة فى أوروبا الشرقية فهى فى وضع أفضل بكثير فى هاتين الناحيتين . حقا أن قدرة أى من هذه البلاد على الصمود بدون معونة سوفييتية أمر مشكوك فيه بسبب افتقار هذه البلاد الى الموارد الطبيعية الفنية وبسبب تعرضها للهجوم من جانب الغرب . وقد كان من الممكن أن يؤدى حادث مثل القحط الذى وقع ١٩٤٧ الى وضع هذه البلاد تحت رحمة الدول الرأسمالية ان لم يكن فى استطاعتها أن تعتمد على المعونة السوفييتية . وكما هو الحال الآن ، فان هذه البلاد فى وضع يجعلها تستغنى عن المساعدة من العالم الرأسمالى مهما كانت المزايا التى ستعود عليها منها ، حتى لو تيسرت بشروط مقبولة .

والفوائد التى تجنيها هذه البلاد من التحالف العسكرى مع الاتحاد السوفييتى لاتقل عن ذلك أهمية . فقد كانت امكانية رفع مستوى المعيشة فى داخل الاتحاد السوفييتى مقيدة منذ البداية بقيود شديدة بسبب ضرورة بناء القوة العسكرية . وكثير من المعالم القاسية للنظام السوفييتى يمكن أن ترجع مباشرة الى هذه الأسباب . ومن ناحية أخرى، تدرك بلاد أوروبا الشرقية أن الدفاع عنها يتوقف على تحالفها مع الاتحاد السوفييتى أكثر مما يتوقف على قوتها العسكرية الذاتية . وبالإضافة الى ذلك ، استطاعت تلك البلاد أن تسليح قواتها بالأسلحة السوفييتية ، وبذلك استغنت عن ضرورة الاستثمار فى الصناعات الحربية . وقد عبر وزير الصناعة والتجارة البولندى هيلارى مينك Hilary Minc عن حقيقة تنطبق على جميع بلدان أوروبا الشرقية عندما قال فى خطابه فى ٢ يونيو سنة ١٩٤٦ « اذا فرض على اقتصادنا الذى لم يكد ينتعش ، أن يتحمل عبء إنشاء وتسليح جيش كبير حديث،

فان كل تقدم اقتصادى لابد أن يتوقف ، ولا يمكن أن ترتفع مستويات المعيشة ولا يمكن أن تنتج السلع الاستهلاكية « (١) ومع ذلك فقد كان مينك يصف مشكلة لم يستطع الاتحاد السوفييتى أن يتجنبها عندما مر بنفس المرحلة من تطوره . وحيث أن النظم الجديدة فى أوروبا الشرقية قد استطاعت تجنب هذه الصعوبة فسوف يتم تطورها المقبل على نحو أسرع وأسرع مما تم فى روسيا .

وأخيرا ، يوجد اختلاف ثالث مرتبط ارتباطا وثيقا بالثانى ويتعلق بالمشكلة الزراعية . كان انشاء المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفييتى مسألة حياة أو موت كما رأينا فى الفصل الثانى — وكان من الواجب حلها بسرعة لتوفير الاكتفاء الاقتصادى الذاتى وتأمين الدفاع الوطنى . وهذا هو السبب الأساسى للشورة الثانية بكل ما صاحبها من مصاعب وتضحيات . أما بلاد أوروبا الشرقية فلا تواجه الآن مثل هذه الضرورة العاجلة . وهذا لا يعنى أنهم سوف يقنعون بنظام المزارع الصغيرة المفتقرة الى الكفاية الانتاجية الذى يسود المنطقة فى الوقت الحالى ، وانما ينبغى أن يتمكنوا من انشاء المزارع التعاونية الكبيرة بالتدريج ، بطريقة تقنع الفلاحين بتفوقها الذاتى على المزارع الصغيرة من زاوية مصالحهم الشخصية . حقيقة ان عقلية الفلاح محافظة ولكنها ليست جامدة . فاذا أمكن بناء الصناعة بحيث توفر الآلات الزراعية والسلع الاستهلاكية الكافية، واذا أمكن للدولة أن تثبت بطريقة عملية أن الحصول على هذا الشئ يؤدي للحصول على الآخر ، فلن تكون هناك عقبة تمنع « الشورة عن طريق الأقناع » فى الريف . والمعزى الكبير لهذا الاحتمال بالنسبة لمستقبل بلاد أوروبا الشرقية لا تحتاج الى تأكيد خاص .

(١) بولندا اليوم (النشرة الشهرية لمكتب الاستعلامات والأبحاث البولندى بنيويورك) اغسطس سنة ١٩٤٦ ص ١٠

وهذا التحليل للفروق والاختلافات بين ظروف روسيا تحت نظام
السياسة الاقتصادية الجديدة والظروف التي تجتازها بلاد أوروبا الشرقية
اليوم، يشير الى أن انتقال دول أوروبا الشرقية الى النظام الاشتراكي سوف
يتم بطريقة أيسر وأقل ايلاما . فهذه الاختلافات ترجع في جميع الحالات
الى أن الاتحاد السوفييتي هو الرائد الأول ، وبالتالي ففي وسع كل من
يسير في طريق الاشتراكية في مرحلة متأخرة أن يستند الى خبرة وتأيد
الاتحاد السوفييتي . وهذا بالطبع أمر لا يدعو الى الدهشة . فالتاريخ
يعلمنا أن الرائد الأول في مجال التغير الاجتماعي ، هو الذي يواجه أصعب
الظروف . ولا يقل في ذلك عن مكتشف أرض جديدة يستوطنها الجنس
البشري .

بولندا الجديدة :

تعتبر بولندا الى حد بعيد أكبر بلدان أوروبا الشرقية حجما وأكثرها
تعدادا . ومع أن صناعيتها أقل ارتقاء عن نظيرتها في تشيكوسلوفاكيا ،
فهي تفوقها في قدرتها الاقتصادية في الأجل الطويل . لهذين السببين تعتبر
تجربة بولندا جديرة بأن تؤثر تأثيرا كبيرا على جاراتها وكذلك على بلاد
أوروبا الغربية الأكثر تصنيعا .

لقد مرت بولندا بتغير جوهري في نظمها الداخلية وكذلك في
تكوينها الجغرافي والسكاني ، فقد كانت مساحة بولندا
قبل الحرب ١٥٠.٠٠٠ ميل مربع اقتطع منها شرقا ٧٠.٠٠٠ ميل مربع
ضمت للاتحاد السوفييتي . ومن ناحية أخرى غنمت بولندا من ألمانيا
مساحة قدرها ٤٠.٠٠٠ ميل مربع في الشمال والغرب . وبذلك أصبحت
مساحة بولندا تبلغ في الوقت الحاضر ١٢٠.٠٠٠ ميل مربع أي بنقص
قدره ٢٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب . وكان الانخفاض في عدد السكان
أكبر من ذلك . فبعد احتساب ضحايا الحرب (ومن المحتمل أن يبلغ عددها

٦ مليون نسمة) والمنفيين العائدين من الخارج وصافي الخسارة في الشرق (وهذه الخسارة لا تعادل تماما مجموع سكان المنطقة الشرقية بسبب هجرة البولنديين الذين فضلوا الاحتفاظ بجنسيتهم البولندية الى وطنهم الأم) ، وكذلك صافي الزيادة في المنطقة الغربية (وتنقص هذه الزيادة أيضا عن مجموع سكان المنطقة المنضمة بسبب عدد الألمان المبعدين) - يصل تعداد بولندا الجديدة الى ٢٤ مليون نسمة تقريبا . ولما كان تعداد بولندا قبل الحرب قد بلغ ٣٥ مليون فإن هذا يعنى أن مقدار النقص في التعداد يبلغ حوالى الثلث .

وقد تعنى هذه الأرقام من النظرة الأولى أن بولندا أصابها ضعف خطير، وأن فرص بناء مجتمع قوى ثابت الأركان أصبحت أقل مما كانت قبل الحرب . والواقع أن هذا المفهوم خاطئ . فقد كانت بولندا قبل الحرب تعاني من التضخم المزمن في عدد السكان . وكانت المنطقة التى تنازلت عنها للاتحاد السوفييتى منطقة متخلفة صناعيا وزراعيًا ، بالإضافة الى أن هذه المنطقة كانت موطنًا للأوكرانيين والبيلوروسيين وهم الشعوب الساخطة التى لم تكن مصدر قوة وإنما كانت مصدر ضعف للدولة البولندية ، أما الجزء الذى اكتسبته بولندا من ألمانيا وبخاصة سيليزيا وبوميرانيا فهو اقليم غنى صناعيا وزراعيًا . وأخيرا أصبح لبولندا - الجديدة شاطئ أطول مما كان لها قبلا ، وثلاثة موانئ كبيرة بدلا من ميناء واحد . وعلى ذلك فليس ثمة شك في أن بولندا الجديدة أغنى في مواردها الاقتصادية من بولندا القديمة ، ونسبة كثافة السكان أكثر ملائمة للتقدم الاقتصادى ، مما كانت عليه قبل الحرب .

وتتكون حكومة بولندا من خمسة أحزاب مؤتلفة . وتاريخ تكوين هذه الحكومة تاريخ معقد . ويتكفى أن تبرز هنا المعالم الضرورية لفهم الأجواء السياسية . بعد أن غزا الألمان بولندا في خريف سنة ١٩٣٩ تألفت في لندن حكومة في المنفى تمثل نظام بولندا الاجتماعى قبل الحرب

وهو النظام الذى كان فى جوهره معاديا للاشتراكية ومعاديا للاتحاد السوفييتى . ولهذا السبب كانت احتمالات التقارب بين حكومة المنفى والاتحاد السوفييتى احتمالات ضعيفة ، وتلاشت هذه الاحتمالات تماما عندما ظهر فى الأفق أن الجيش الأحمر سيكون صاحب الفضل فى تحرير بولندا .

وفى شتاء ٤٣ - ١٩٤٤ عمدت السلطات السوفييتية الى تشجيع البولنديين الموالين فى الأراضى الروسية ، على انشاء هيئة سياسية عرفت باسم « اتحاد البولنديين » . وفى صيف سنة ١٩٤٤ تقدم الجيش الأحمر الى أبواب وارسو، وتحول اتحاد الوطنيين البولنديين الى « لجنة تحرير » جعلت مقرها مدينة لوبلين . وأخذت « لجنة لوبلين » على عاتقها مسؤولية الادارة المدنية فى الجزء المحرر من بولندا - وبهذا أصبحت حكومة فعلية . واعترفت بهذا الوضع رسميا منظمة أول حكومة مؤقتة لبولندا فى آخر أيام سنة ١٩٤٤ ، وكانت تضم ممثلين من ثلاثة أحزاب هى حزب العمال البولندى (الشيوعى) والحزب الاشتراكى البولندى (وهو الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان قائما قبل الحرب بعد أن تخلص من جناحه اليميني المتطرف الذى استمر يؤيد حكومة المنفى) وحزب الفلاحين (وهو انشقاق من حزب الفلاحين البولندى قبل الحرب والذى كان يؤلف العمود الفقرى لحكومة المنفى) ويتضمن تشكيل وتركيب الحكومة المؤقتة اتباع سياسة داخلية اشتراكية ، وسياسة خارجية موالية للاتحاد السوفييتى .

وقد جاءت الحوادث التالية بتغييرات واسعة فى أشخاص الحكومة البولندية ووضعها القانونى ولكن لم يحدث ما يؤثر فى جوهر طبيعتها . وفى يونية سنة ١٩٤٥ على أثر إعلان شروط الاتفاق التى توصل اليها الثلاثة الكبار فى يالتا بشأن بولندا ، أعيد تشكيل الحكومة المؤقتة

تتضم ثلاثة أعضاء من حزب الفلاحين البولندي ، وعضوا واحدا من الحزب الديمقراطي الذي تأسس أخيرا وهو حزب صغير يستمد معظم تأييده من دوائر المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى . وكانت جميع اندلائ تشير الى أن اشتراك حزب الفلاحين البولندي بزعامة ستانسلاف ميكولاچك،الذي كان رئيسا للوزراء في حكومة المنفى قد اشترك في الحكومة كان حيلة فيها خطوة تكتيكية في حملة لقلب السياسة البولندية رأسا على عقب ؛ ثم اقامة نظام معاد للاشتراكية يدور في فلك الغرب - وكان التأييد الشعبي الذي حظى به ميكولاچك بين الفلاحين البولنديين وبين أبناء الطبقة الوسطى في لندن تأييدا كبيرا بلا منازع . ولكن فيما عدا ذلك كان موقفه أضعف من موقف جبهة الشيوعيين والاشتراكيين التي كانت تسيطر على الحكومة وعلى جهاز الدولة كله ؛ وبالإضافة الى ذلك كان مؤيدو ميكولاچك بعيدين عنه لا يستطيعون أن يقدموا له الا مساعدات مادية تافهة ؛ في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفييتي يعضد التحالف بين الاشتراكيين والشيوعيين منذ البداية ، وله قوات عسكرية في بولندا لحماية المواصلات مع المنطقة السوفييتية في ألمانيا . وكان الاتحاد السوفييتي في وضع يمكنه من تقديم مساعدات اقتصادية ذات ضرورة حاسمة لانعاش بولندا واعادة بنائها . وفي مثل هذه الظروف كانت نتيجة الصراع الدائر أمرا محتوما . فقد حدث في خلال سنة ١٩٤٦ أن انقسم مؤيدو ميكولاچك الى قسمين . وفي يناير ١٩٤٧ أجريت الانتخابات في جو نزيه اذا ما قيس بالمعايير التي كانت معروفة في أوروبا الشرقية قبل الحرب - وانهزم حزب الفلاحين البولندي هزيمة ساحقة واستبعد من الميدان السياسي كأحد العوامل الهامة في حياة بولندا السياسية .

وما تزال الحكومة التي تكونت اثر هذه الانتخابات قائمة في الحكم حتى وقت اعداد هذا الكتاب . وتتألف من جبهة برياسة رئيس وزراء

اشتراكي تضم مثلى الحزب الاشتراكي (٧ وزراء) وحزب العمال (٥ وزراء) وحزب الفلاحين (٦ وزراء) والحزب الديمقراطي (٣ وزراء) وحزب العمال المسيحي (وزيران) وحزب العمال المسيحي هو حزب كاثوليكي تتركز قوته الرئيسية في المقاطعات الغربية) . ولكن الأرقام المجردة لا تكفى لتقدير قوة جبهة الاشتراكيين والشيوعيين . فقد كان هذان الحزبان يقبضان على المراكز الرئيسية في البلاد ، ويسكنهما الاستناد الى التأييد القوى من جانب حزب الفلاحين الذى هو فى الحقيقة من صنع أيديهما . والأحزاب الأخرى يمكن أن يكون لها اعتبارها بلا شك بحسب الجماعات التى تمثلها ولها وزنها فى أثناء تنفيذ السياسة ، ولكن لا وزن لها ولا سلطة فى تحديد مضمون هذه السياسة وجوهرها .

والحقيقة الواقعة أن بولندا كانت تعيش فى ظل حكومة اشتراكية تتألف من حزبين ، وذلك منذ اليوم الأول لتحريرها ، وهذان الحزبان يكادان يتساويان من حيث القوة تقريبا ، وكل منهما يضم من الأعضاء قرابة ٣/ مليون عضو ، وقد سجل تحالفهما فى اتفاق رسى يفرض عليهما العمل معا ، وان كان يعترف بانفصالهما تنظيميا . وهذا الشكل من أشكال التعاون لا يزال قائما ويسير سيرا مريضا بصفة عامة حتى الآن . ومن المحتمل أن ينبمج الحزبان عاجلا أو آجلا فى حزب واحد للطبقة العاملة . وعلى أية حال فإن الشيء الوحيد الذى يمكن أن يقوض دعائم التحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين ، هو أن يتبع الاشتراكيون سياسة الانحياز نحو الغرب ، ولو تمت محاولة من هذا القبيل فربما تسببت فى وقوع انشقاق داخل الحزب الاشتراكي . ومثل هذا الانقسام بدوره سوف يؤدي بسهولة الى ما يمكن أن يصبح فى الواقع حكومة شيوعية خالصة . ولكن الدلائل تدل على أن الزعماء الاشتراكيين المسئولين يدركون حقيقة هذه المخاطر ، وينوون الابتعاد عنها . ولو صح هذا القول فإن التركيب الحالى للحكومة سوف يظل قائما على الأقل طيلة فترة الانعاش والتعمير البناء التى تشملها خطة السنوات الثلاث .

وقد تم تنفيذ ثلاثة اصلاحات اقتصادية رئيسية في بولندا بعد الحرب : الاصلاح الزراعى ، تأمين الصناعات الكبرى ، والتخطيط الاقتصادى على نطاق قومى شامل . وسوف نبدأ فى وصف هذه الاصلاحات كل بدوره تاركين للتخطيط الاقتصادى قسما مستقلا .

بدىء فى مشروع الاصلاح الزراعى بعد أن دعمت « لجنة لوبلين » مركزها فى الأراضى البولندية بوقت قصير . ومع أن العملية لم تتم بعد ، إلا أنه يسكننا أن تقدم وصفا دقيقا لمداها وللصفة العامة التى تميزها . ان المبادئ الأساسية للاصلاح الزراعى فى بولندا قليلة وبسيطة ، فقد صودرت جميع مستلكات الألمان وبعض المتعاونين معهم منذ البداية ، وسمح للفلاح الآخريين بالاحتفاظ بحد أقصى للأرض (يوازى ٥٠ هكتارا (١) فى المناطق القديمة ، ١٠٠ هكتار فيما سميت بالأراضى المسترجعة) . وكل مازاد على هذا الحد الأقصى استولت عليه الدولة بدون تعويض ، وقامت بتوزيع الأراضى التى استولت عليها على المعدمين من الفلاحين وعلى الذين لا توفر لهم ممتلكاتهم أودهم الضرورى .

وقد طبق الاصلاح الزراعى فى منطقة الأراضى المسترجعة فى مساحة أكثر اتساعا من المساحة التى طبق فيها فى المناطق التى كانت جزءا من بولندا قبل الحرب . ففى هذه الأخيرة يوجد حوالى ١١٥ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة — دخل منها فى نطاق الاصلاح الزراعى حوالى ٢ مليون هكتار (١٧٪) . (وعند الحكم على هذا الرقم يجب أن نضع فى أذهاننا أن الجزء الذى كان يتميز بالاقطاعات الكبيرة فى بولندا قبل الحرب قد ضم الى الاتحاد السوفيتى) . ومن جهة أخرى فقد دخل فى نطاق الاصلاح الزراعى أكثر من ٤ مليون هكتار من مجموع قدره ٥ مليون تقريبا (٨٠٪) من الأراضى المسترجعة . والفارق بين

(١) الهكتار = ٢٥٥ فدان تقريبا .

المنطقتين كبير بصورة ملفتة للنظر ، ويرجع أساسا الى طرد الألمان وإبعادهم من الأراضي المسترجعة . ومع ذلك فإن الأرقام التي تنطبق على البلاد كلها هي التي لها الأهمية الكبرى من حيث أثرها في تركيب المجتمع البولندي - فعندما يتم تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي فستراوح المساحة التي سوف يعاد توزيعها بين ٣٥ ٪ و ٤٠ ٪ من جميع الأراضي الصالحة للزراعة في داخل حدود بولندا .

وإذا أدخلنا في الاعتبار أن التوزيع الجديد للأرض قد صاحبه هجرة واسعة النطاق من المناطق المأهولة في بولندا الوسطى والجنوبية ، يتبين لنا أن إعادة توزيع الأراضي تعد في الواقع اصلاحا زراعيا واسع المدى ، من شأنه أن يؤثر تأثيرا بعيدا في حل أعقد مشاكل بولندا قبل الحرب وهي مشكلة تضخم السكان بالريف ، وما يتبعها من فقر وجهل وتبديد للقوى البشرية . فلن يرتفع فقط متوسط مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في كل مزرعة (وضعت الخطة على أساس أن يكون هذا المتوسط في عام ١٩٤٩ - ٧,٨ هكتار بدلا من ٥,٥ في عام ١٩٣٨) بل سوف ينخفض كذلك عدد المزارع التي تقل مساحتها عن المتوسط ؛ وهذا لا يعني أن مشكلة بولندا الزراعية يمكن أن تحل عن طريق الإصلاح الزراعي فحسب ، حيث لا تزال هناك حاجة لإيجاد عمل للمتقاعدين في المناطق الريفية ، ولزيادة الانتاجية الزراعية بدرجة ملموسة ؛ وتحقيق هذين الهدفين يتطلب الاتجاه الى التصنيع . وتعتبر الحاجة الى التصنيع بدورها احدى الدوافع الكامنة وراء اجراءات التأميم التي سنوجه اليها أنظارنا الآن .

تحطم نظام الملكية في بولندا تماما نتيجة للتغلغل الاقتصادي الألماني ، وكذلك نتيجة لآبادة اليهود وللدمار الذي أحدثته الحرب ، واضطرت الحكومة الى تولى ادارة عدد كبير من المؤسسات بحيث كانت المشكلة كما وصفتها احدى النشرات الرسمية بقولها: «لم تكن المسألة التي تتطلب اتخاذ قرار، هي تحديد المؤسسات التي ينبغي وضعها تحت يد الدولة ،

بل تحديد المؤسسات التي ينبغي اعادتها الى أصحابها .: « (١) . وبعد أن أوضحنا الاتجاهات الاشتراكية السائدة في الحكومة البولندية ، علينا ألا نتوقع حلا لهذه المسألة غير التأمين الواسع النطاق الذي تحددت شروطه ومداه في قانون يناير سنة ١٩٤٦ : فقد استولت الدولة على جميع ممتلكات الألمان السابقة بما فيها ممتلكاتهم في المناطق المسترجعة ، وأمت صناعات معينة تأميناً كاملاً : هي التعدين والبترول والمرافق العامة والنقل والمواصلات وبعض فروع الصناعات التعدينية وصناعة الأسلحة والصناعات الغذائية الأساسية وصناعة النسيج الكبرى والمتوسطة والطباعة . وبالإضافة الى هذا ، تم تأمين جميع المؤسسات القادرة على تشغيل أكثر من ٥٠ عاملاً في كل مناوبة بصرف النظر عن نوع الصناعة التي تزاولها . وأخيراً حصلت الدولة على حق تأمين أنواع معينة أخرى من المؤسسات تدخل فيها البنوك ومؤسسات التخزين . ويعترف قانون التأمين بمبدأ التعويض بالنسبة للمواطنين البولنديين ولمواطني الدول الصديقة . ومن الناحية الواقعية كان ٢/٤ مجموع الأصول التي استولت عليها الدولة ملكاً للألمان والمتعاونين معهم أو لم يكن لها مالك . وعلى هذا فليس من المحتمل أن تسبب مشكلة التعويض أية متاعب مالية .

وقد وضع قانون التأمين في اعتباره نقل الممتلكات التي استولت عليها الدولة الى المجالس البلدية والجمعيات التعاونية . وقد أكد عزم الحكومة على السير في هذا الاتجاه وزير الصناعة هيلارى مينك عندما تقدم بالقانون قائلاً :

(١) مقدمة كتاب « تأمين الصناعة في بولندا » من خطبة القاها وزير الصناعة هيلارى مينك في الدورة التاسعة للجمعية الوطنية « وارسو سنة ١٩٤٦ » .

« ان تطور الجمعيات التعاونية يحتل مركزا خطيرا في النمط الاقتصادي الحالي (في بولندا الديمقراطية) . وليس في نيتنا حصر نشاطها في عملية توزيع السلع أى في القيام فقط بدور الوسيط بين المنتج والمستهلك ، بل من رأينا أن الجمعيات التعاونية يجب أن تحتل مكانا هاما كذلك في عملية الانتاج في مختلف فروع الصناعة . ان الشكل التعاوني للاقتصاد القومي ، هو الشكل الذي ينبغي أن يأتي في المرتبة التالية للمنشآت الكبيرة التي تديرها الدولة . وهذا ينطبق قبل كل شيء على الصناعات الغذائية أى تصنيع وتحسين الانتاج الزراعي(١) » .

وهناك الكثير من أمثال هذا التصريح في خطب وكتابات الزعماء البولنديين جعلت بعض الأوساط تعتقد أن الاقتصاد البولندي الجديد يتألف من ثلاثة قطاعات تتناسق تناسقا تقريبا : قطاع مؤمم وقطاع خاص وقطاع تعاوني . ولكن هذا الاعتقاد خاطيء . فمن المتوقع في سنة ١٩٤٩ وهي آخر سنوات خطة السنوات الثلاث، أن يكون هناك أقل من ٢٪ من مجموع القوة البشرية في بولندا تعمل في القطاع التعاوني (راجع جدول رقم ٩) ولاشك أن الجمعيات التعاونية سوف تلعب دورا حاسما في بناء بولندا الجديدة ولكن من الصعب في مرحلة التطور الحالية، وضعها في مركز يعادل مركز قطاع الأعمال المؤمم وقطاع الأعمال الخاص .

ولا يمكن لأى مجموعة من البيانات أن تعطي صورة وافية عن تركيب مجتمع معين - ومع ذلك فليست هناك احصائيات أكثر ارتباطا بالموضوع من احصاء توزيع القوة البشرية حسب النشاط الاقتصادي . ولهذا فسنختتم هذه الفقرة بجدول رقم ٩ الذي يعيد تنظيم الأرقام والبيانات المأخوذة من خطة السنوات الثلاث بما فيها سنة ١٩٤٩ وهي آخر سنوات الخطة .

(١) نفس المرجع ص ٢٩

جدول رقم (٩)
توزيع القوة العاملة في بولندا طبقا للخطة لعام ١٩٤٩ (١)

نسبة مئوية	بالآلاف	
١٠٠	١٣٣٤٤ر٨	المجموع الكلى
٢٣	٣٠٤٣ر٨	القطاع العام
٩ر٤	١٢٤٣ر٠	الصناعة (٢)
٤ر٧	٦١٨ر٦	الادارة الحكومية (٣)
٤ر١	٥٨٤ر٥	النقل والمواصلات
٢ر٥	٣٢٦ر٠	البناء
٠ر٨	١٠٥ر٥	الغابات
٠ر٧	٩٧ر٠	المرافق العامة
٠ر٦	٧٦ر٠	مزارع الدولة
٠ر١	١٨ر٢	الدفاع الوطنى
٠ر١	١١ر٠	البنوك
١ر٩	٢٥٠ر٠	القطاع التعاونى
٦٤ر٩	٨٥٩٥ر٠	قطاع الانتاج الفردى
٥٠ر٣	٦٦٦٥ر٠	الزراعة
٨ر٣	١١١٠ر٠	الحرف اليدوية
٤ر٠	٥٣٠ر٠	التجارة والمهن الحرة
٢ر٣	٣٠٠ر٠	الصناعة
١٠ر٢	١٣٥٦ر٠	ربات البيوت والتلاميذ

(١) أعيد ترتيب هذه الأرقام فى خطة المشروع القومى فى بولندا (وارسو سنة ١٩٤٦) ص ٨٩ - ٩٢ وكان المجموع الكلى معتناه مجموع تعداد الشعب فيما بين ١٨ - ٥٩ سنة .

(٢) بما فيها احتكارات الدولة .

(٣) بما فيها الصحة والتأمين الاجتماعى والتعليم والاستعلامات العامة .

وبالرغم من أن القطاع العام يشمل الادارة الحكومية وقطاع الأعمال المؤمن فان القوى البشرية المشتغلة في خدمة الدولة مباشرة . لا تتجاوز ربع مجموع القوى العاملة ونرى كذلك أن أقل من خمس مجموع المشتغلين في قطاع الأعمال يعمل في المشروعات الحكومية . ومن ناحية أخرى نجد أن الجزء الأكبر من العمال في القطاع الخاص يعملون في الزراعة والحرف اليدوية والمهن الأخرى . وكذلك نرى معظم التجار في القطاع الخاص يعملون لحسابهم . يتضح من كل ذلك أن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص (الرأسمالية) سوف يلعبون دورا ضئيلا للغاية في بولندا الجديدة (١) . وتوضح الأرقام - قبل كل شيء - التأخر النسبي للاقتصاد البولندي ، حتى بعد أن يوضع في الحساب جميع موارد المناطق المسترجعة التي ينتظر أن تندمج اندماجا كاملا في سنة ١٩٤٩ . وفي القسم الأخير من هذا الفصل ، سنتناول بالدراسة طبيعة التغيرات التي يحتمل أن تحدث بصفة عامة ، بعد أن تتخطى بولندا مرحلة الانعاش والتعمير بعد الحرب ، وتدخل في مرحلة البناء الايجابي .

التخطيط في بولندا :

اتخذت بولندا لنفسها نظاما خاصا للتخطيط بصفة رسمية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ عندما وافقت الهيئة التشريعية المؤقتة على خطة بولندا الاقتصادية القومية ، التي رسمتها هيئة التخطيط المركزية بالاشتراك مع مختلف الوزارات الاقتصادية .

فمن حيث الشكل تشمل الخطة فترة أربع سنوات تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ . ولكن الواقع أن أرقام

(١) يمكن ملاحظة ان نسبة حجم القطاع العام الى حجم القطاع الفردي او الخاص تساوى من الناحية العملية في بولندا مثيلتها في بريطانيا . اما الفارق الحاسم بين البلدين ففي تركيب القطاع الخاص وقوته .

سنة ١٩٤٦. لا تعتبر أهدافا ، وإنما هي تقديرات للانتاج ولتوزيع القوى البشرية وما الى ذلك، وضعت لتصبح أساسا لقياس التغيرات المنتظرة في السنوات التالية ، والاشارة الى الخطة على انها خطة السنوات الثلاث أمر منطقي . وقد أجرى المجلس النيابي الذي انتخب في ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ تعديلات الخطة في صيف ١٩٤٧ لم تنشر الخطة المعدلة باللغة الانجليزية ، ولكن طبقا للمعلومات المتوفرة فان الفروض الأساسية التي تستند اليها لا تختلف عن فروض الخطة الأصلية . ولكن أدخلت بعض التعديلات والتقديرات سوف نشير اليها فيما بعد (١) .

ان جوهر مشروع السنوات الثلاث يغشاه بعض الابهام نتيجة للطريقة المستخدمة في عقد المقارنات مع سنوات ما قبل الحرب - فمثلا عندما يقرأ المرء أن متوسط ناتج السلع الانتاجية بالنسبة للفرد ينتظر أن يصل الى ١٢٥٠ (على أساس رقم سنة ١٩٣٨ هو ١٠٠) في آخر عام للخطة ، يشعر لأول وهلة بوجود نشاط استثماري هائل في هذه الصناعات . فاذا كان لديه شيء من الالمام بحالة الاقتصاد البولندي الممزق المخرب وقت تنفيذ الخطة ، فمن المحتمل أن يستنتج أن الخطة كلها تقوم على آمال أكثر مما تقوم على الامكانيات الحقيقية . غير أن هذا التطور هو من قبيل خداع النظر ، لأن أرقام سنة ١٩٣٨ تشير الى بولندا قبل الحرب بأراضيها وسكانها قبل الحرب ، بينما تشير أرقام سنة ١٩٤٩ الى الأراضي البولندية الحالية والى التعداد الحالي للسكان - وكما رأينا من قبل، نقص تعداد بولندا بمقدار الثلث تقريبا ، وكذلك كانت المناطق المسترجعة أغنى بكثير من الناحية الصناعية من الجزء الذي ضم

(١) يرجع الفضل الى مركز الاستعلامات والبحوث البولندي في نيويورك لامدادنا بالمعلومات عن الخطة المعدلة ، وأتحمّل وحدي مسؤولية الشرح والتفسير .

الاتحاد السوقييتى ، والخططة هى مجردة عن الآمال المعقودة على أنه عام ١٩٤٩ « سوف يتوقف تماما النقص فى رءوس الأموال المنتجة (١) » . وهذا أبعد ما يكون عن الاستغراق فى مشاريع وهمية لبناء صناعات إنتاجية . غير أن هناك أسباباً قوية لعقد مقارنات لسنوات ما قبل الحرب طبقاً لما جاء فى الخططة . ففضلاً عن أن عملية جمع البيانات قبل الحرب ، فيما يتعلق بالأجزاء التى تدخل فى حدود بولندا الحالية هى عملة صعبة (ومن المستحيل غالباً القيام بها) ، فإن المقارنة بين بولندا الجديدة وبولندا القديمة هى التى تعنى الشعب البولندى بصفة خاصة .

ومع ذلك فإن الإهمال فى استخدام البيانات التى تعطىها الخططة فى التحليل فى غير تحرز أو حيلة قد يؤدى الى نتائج مضللة .

إن جوهر خطة السنوات الثلاث هو محاولة إيجاد حل لمشكلتين أساسيتين: الأولى - إصلاح وإعادة تشغيل عمليات الإنتاج وتوزيع السلع التى كانت قائمة فى نطاق الحدود الحالية للبلاد ، والثانية - توحيد الأقاليم الجديدة والقديمة بإدخالها فى اقتصاد متكامل يعمل فى انسجام ويسر - وبالإضافة الى ذلك فقد أُلقيت على عاتق المشروع ، مهام معينة نتيجة للتغيرات التى طرأت على شكل المجتمع البولندى وتكوينه منذ نهاية الحرب ، وبصفة خاصة يجب استيعاب الإصلاح الزراعى وأن يتغير تكوين المنتجات والسلع الاستهلاكية بحيث يتفق مع التركيب الطبقي الجديد للمجتمع البولندى . - وأخيراً - وهذا يسرى بصفة خاصة على آخر سنة من سنوات الخططة - ينبغى إقامة جسور يصل بين خطة السنوات الثلاث للتعمير ، وبين الخططة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والذى سيبدأ تنفيذه سنة ١٩٥٠ . فإذا أمكن حل جميع هذه

(١) الخططة الاقتصادية القومية البولندية ص ٩

المشاكل بنجاح فان ما سمي «بالهدف الرئيسى» للخطة - وهو «رفع مستوى المعيشة للطبقات العاملة الى مستوى يفوق مستوى ما قبل الحرب» - (١) سوف يتحقق بصورة آلية .

وتتألف خطة السنوات الثلاث من ثلاثة أجزاء : - أولا - قرار من المجلس الوطنى بتحديد أهداف الخطة • ثانيا - عشر صفحات مخصصة لوصف « مبادئ عامة توجيهية » • والثالث - ستون جدولا احصائيا مقسمة فى مجموعات بهذه العناوين : « الزراعة » و « الصناعة » و « النقل والمواصلات » و « الانتاج والاستهلاك فى الصناعات الاستثمارية الأساسية » و « التجارة الخارجية » و « التوظيف » و « التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية » و « الاستهلاك » و « الدخل القومى » و « مؤثرات التطور الاقتصادى والاجتماعى » . وهذا الوصف يعكس الخاصية القومية العامة للخطة • ولكن ليس ثمة وحدة ظاهرة تربط مختلف هذه المجالات فى مثل هذا النموذج الشامل - فمثلا - تحتوى الجداول الصناعية أساسا على صناعات الدولة فقط ، وفى بعض الحالات تذكر الصناعات التعاونية . ان طبيعة الصناعة فى القطاع الخاص والحرف اليدوية لا تسمح بتخطيط الانتاج بنفس الدرجة التى تسمح بها صناعة الدولة والصناعة التعاونية (٢) ومن جهة أخرى نجد أن أرقام الصناعات المئومة تعتبر أهدافا محددة ومباشرة من شأنها أن تضبط السياسة التنفيذية وأسلوب العمل فى مختلف الهيئات المسؤولة • ولكن كثيرا من الجداول الزراعية لها مدلول مختلف للغاية « فنظرا لعدم استقرار الموقف الاقتصادى والانتاج الزراعى ، ونظرا للافتقار الى الاحصائيات الأساسية ، جاء كثير من التقديرات المستخدمة

(١) المصدر السابق ص ٣٢

(٢) المصدر السابق ص ٣٢

في الجداول الزراعية لمجرد الارشاد « (١) . ولو تسأل القارىء - ارشاد من ؟ فالجواب سيكون « ليس الفلاحون بكل تأكيد » . فالأمر - كما اعترف به بصراحة هيلارى مينك في خطبته التى قدم بها الخطة - هو انه « فيما يتعلق بالزراعة لا تحتوى الخطة على أية تعليمات نوجهها ، وينحصر تأثير الخطة في توفير المعدات والمساعدات الضرورية » . وعلى ذلك فالجداول الزراعية ينبغي أن تكون لتوجيه الصناعات المؤممة المسئولة عن تزويد الزراعة بالمعدات والمساعدات الضرورية (٢) .

ولو أخذنا في اعتبارنا الآن الحقائق الدالة على أن الصناعة الفردية قد حذفت ، وأن مسائل الزراعة قد عولجت في معظم الأحوال بطريقة غير مباشرة ، انتهينا الى أن الخطة هي أساسا خطة القطاع المؤمّم وحده ، وأن مدلولها الأساسى يعنى أن الدولة تستطيع السيطرة على الاقتصاد كله والتحكم فيه ، عن طريق السيطرة على تطور القطاع المؤمّم . وقد قرر مينك في تقديمه لقانون التأمين فلسفة التخطيط هذه بوضوح عندما قال - « ... لا يمكن وضع خطة واقعية وعملية موضع التنفيذ الا اذا كان تحت تصرف الدولة جميع وسائل تحقيقها » ومن الممكن توجيه الدولة - تماما كما توجه السفينة - في اتجاه معين اذا ما أمسك الانسان بالدفة . والدفة في هذه الحالة هي الفروع الرئيسية للاقتصاد القومى مثل انتاج الفحم والحديد والصلب والقوى الكهربائية والأسمدة الصناعية والنسيج والأدوات والمعدات الزراعية وشبكة النقل والمواصلات اللاسلكية - وأخيرا النظام المصرفى ، وبدون الامساك بالدفة لا يمكن أن يخرج الى الوجود أى مشروع للتخطيط ... وهذا هو السبب في تولى الدولة زمام هذه الفروع « (٣) .

(١) المصدر السابق .

(٢) بولندا اليوم نوفمبر ١٩٤٦ ص ٥

(٣) تأمين الصناعات في بولندا ص ١٧

ووصف مينك علاقة الصناعة الفردية بالخطة بقوله - « لقد استطاعت الصناعة في القطاع الخاص أن تبقى حتى الآن أما عن طريق السحب من الموارد القديمة أو من موارد عرضية - ولا أقول غير مشروعة - أما الآن وقد انتهت هذه الامكانيات ، فمن الواضح أن نمو الصناعات في القطاع الخاص لن يتم إلا بعد الحصول على المواد الأولية والمنتجات المساعدة التي تملكها الدولة . وسوف تمنح الدولة معونتها بشرط واحد هو أن تساهم الصناعات الفردية في الخطة الاقتصادية للدولة (١) .

ومن السابق لأوانه أن نحاول التكهن بطريقة العمل التي سوف تتبع في تنفيذ هذا النظام . ولكن ليس هناك أي لبس أو غموض حول المفهوم البولندي للتخطيط الاقتصادي ، فالخطة ذاتها تعتبر وثيقة أعدت بدقة وعناية وعرضت مبادئها الأساسية بوضوح ، وذلك على تقيض الطريقة التي عولج بها التخطيط في بريطانيا العظمى حيث ثار جدل كثير حول التخطيط ولكن لم توضع خطة كما رأينا في الفصل الرابع ، حيث لم يزد التخطيط كثيرا عن كونه مجرد اسم جماعي للسياسات الاقتصادية الحكومية . ويمكن أرجاع هذا الفرق الجوهرى الى سبب واحد هو أن الحكومة البولندية . تشعر بأنها تملك الوسائل الضرورية الفعالة لتحقيق خططها بينما تفتقر الحكومة البريطانية الى الثقة في نفسها في هذا الصدد .

لقد زاد الإنتاج الصناعى في مجموعة بصفة مرضية للغاية منذ تطبيق خطة السنوات الثلاث . والرقم القياسى للإنتاج ٢٠ سلعة رئيسية (على أساس إنتاج ١٩٣٧ = ١٠٠) ، عام ١٩٤٦ كان في المتوسط ٩١ وظل قريبا

(١) المصدر السابق / ص ٢٨ .

من ١٠٠ خلال النصف الأخير من العام . أما في خلال الثمانية الأشهر الأولى سن سنة ١٩٤٧ ، فقد ارتفع الرقم القياسى ارتفاعا مطردا حتى بلغ في أغسطس ١٢٤ (١) . وبيان تنفيذ الخطة في كل صناعة على حدة ليس متكافئا كما يبين الجدول رقم ١٠ ، فمن بين ١٧ صناعة ورد ذكرها حققت ثلاث فقط أهدافها بالضبط ، وانحرفت أربع منها عن المقرر في حدود ٥ ٪ وخمس - فيما بين ٥ ٪ ، ٢٠ ٪ أما الخمس الباقية فقد انحرفت بأكثر من ٢٠ ٪ . وقد وزعت الانحرافات العشر التي تزيد عن ٥ في المائة بالتساوى بين الزيادة والنقصان . وهذا يرجح تفسير الانحرافات بعدم الخبرة بالتخطيط لا بوجود انحراف في الخطة في مجموعها . وقد اتضح في بعض الحالات أن العجز قد جاء لأسباب لا تملك الحكومة البولندية السيطرة عليها - فمثلا - العجز الكبير في انتاج الآلات (٢٩ في المائة) كان يرجع الى الافتقار الى بعض الأدوات التي يتحتم استيرادها من الخارج ، نظرا لعدم استيراد الكميات المطلوبة . ولم يحاول الرسميون البولنديون أن يخفوا عيوب الخطة الأصلية ، ويبدو طبقا لمعاييرهم انه لا يوجد أى سبب للاستياء من النتائج التي حققتها الخطة خلال الأشهر الأولى من تنفيذها .

(١) : الانباء الاحصائية للإدارة المركزية للإحصاء (باللغتين البولندية والانجليزية) ٥ نوفمبر ١٩٤٧ ص ٣٢٢

جداول رقم (١٠)

منجزات المشروع البولندي في النصف الأول من سنة ١٩٤٧ (١)

الصناعة والوحدة القياسية	الانتاج	الانتاج نسبة	المستهدف الفعلي الزيادة والعجز (٢)
القوة الكهربائية بليون كيلوات ساعة	١٧	١٧	
الفحم الصلد بملايين الأطنان	٢٧١	٢٧٢	
الفحم الأسود بملايين الأطنان	١٩	٢٤	٣٢ +
حديد الظهر بملايين الأطنان	٣٠	٣١	٣ +
عدد الآلات بآلاف القطع	١٧	١٢	٢٩ -
الآلات الزراعية بآلاف القطع	١٤٩٧	١٥٤١	٣ +
الأسلاك والمسبوكات بآلاف الأطنان	٦٧٤	٧٦٤	١٣ +
آلات كهربائية فنية بملايين الأطنان	١٤٤	١٤٠	٣ -
كيماويات بملايين الأطنان	١٩	٢٣	٢١ +
زيت خام بآلاف الأطنان	٦٠٩	٦٠٩	
غاز طبيعي بملايين الياردات المكعبة	٨٥٥	١٠٦٤	٢٤ +
غزل قطن بآلاف الأطنان	٣٢١	٢٦٦	١٧ -
منسوجات قطنية بملايين الياردات	١٣٧٦	١٢٤٦	٩ -
منسوجات صوفية بملايين الياردات	١٥٣	١٥٥	٢ +
ملابس بملايين القطع	١٨٧	٢١٠	١٢ +
جلود بيلامين الزلوتيات	١٧	١٣	٢٤ -
ورق بآلاف الأطنان	٣٦١٣	٣٣٧١	٧ -

(١) البيانات مأخوذة من مكتب الأبحاث والاستعلامات البولندي

(٢) أرقام تقريبية .

ولا تتوفر حاليا احصائيات مقارنة عن الزراعة ، ولكن ليس ثمة شك في أن النتائج التي تحققت في مجال الزراعة كانت أقل نجاحا من النتائج التي تحققت في مجال الصناعة . والسبب الرئيسي هو الجفاف الذي أصاب البلاد في سنة ١٩٤٧ كما أصاب بلاد أوروبا كلها الواقعة غرب الاتحاد السوفييتي . وثمة عامل آخر هو النقص المستمر في عدد حيوانات الجر وعدد الجرارات الآلية في المزارع البولندية ، حيث انخفض عدد الخيل بدرجة خطيرة بسبب الحرب والاحتلال . وكان من المستحيل استيراد جرارات آلية بالعدد المحدد في الخطة أصلا . ومن المحتمل أن يكون هذا العامل في الأجل الطويل ، أخطر عقبة في سبيل انعاش الزراعة انعاشا كاملا .

والتعديلات التي أدخلت على المشروع في المجلس النيابي في يولية سنة ١٩٤٧ ، كانت ترمى الى اصلاح الأخطاء وكذلك مواجهة الظروف المتغيرة - ومن الأوفق أن نعتبر معظم التعديلات في أهداف الصناعة في القطاع الخاص ضمن اصلاح الأخطاء . أما التحول في مجال الانتاج الحيواني من انتاج الماشية والخنازير والأغنام الى انتاج الخيل ، فانه يعكس الصعوبة التي تعانيها البلاد في استيراد الجرارات . أما معظم التعديلات التي تؤثر في وسائل انفاق الدخل القومي والاستثمار الكلى - فقد كان الدافع اليها اعتبارات من النوعين السابقين : ويعمل الفرد بمعدل ٦٪ سنويا . أما متوسط استهلاك الفرد ، فسيزيد الى ضعف هذا المقدار تقريبا ، وهذا يعنى انخفاض نسبة الدخل القومي المخصص للاستثمار ، وفي نفس الوقت سينخفض مجموع الاستثمار بمعدل مئوى أكبر .

أما كيف يمكن أن نفسر هذه التعديلات تفسيراً منطقياً فينبغى علينا أن نفترض وجود عاملين على الأقل : الأول - أن الكفاية الانتاجية ترتبط

ارتباطا وثيقا بالاستهلاك - ومن المحتمل جدا أن الخطة الأصلية لم تحسب لهذه الحقيقة حسابها . والثاني - أن الخطة الأصلية قد وضعت على أساس افتراض أن من ١٥ الى ٢٠ في المائة من مجموع الاستثمار الكلى أو حوالى ٤٠٠ مليون دولار - للسنوات الثلاث سوف تأتى من الخارج . ومن المفروض فى الظروف الحالية أن يأتى معظم هذا المبلغ من الولايات المتحدة . وما دامت الولايات المتحدة لم تبد رغبتها - حتى الآن - فى اقراض البلاد الموالية للسوقييت ، فقد كان على البولنديين بلا شك أن يتواضعوا فى آمالهم المعقودة على رأس المال الأجنبى وأن يختصروا من المجموع الكلى للاستثمار تبعا لذلك .

مستقبل الاشتراكية فى بولندا :

تمر بولندا الآن بمرحلة عسيرة للغاية مرحلة إعادة بناء اقتصادها . ولا مفر من خوض هذه المرحلة بعد الحراب الذى خلفته الحرب وخلفه الغزو النازى ، ومع ذلك يبدو المستقبل بالنسبة لأشد المشاكل الحاحا - مواتيا ويشر بجلها بنجاح تام . ان الحكومة التى يسيطر عليها الاشتراكيون تقبض على زمام الحكم بقوة وحزم وقد أبدت الكثير من الحيوية والحزم فى مواجهة كثير من الصعوبات الشديدة - ولا شك أن خيبة الأمل التى أصيبت بها البلاد بسبب امتناع ورود المعونة الأجنبية على نطاق واسع ، تعتبر ضربة قاسية ولكنها ليست قاتلة . ولا ينبغى أن تشى فى هذا الشأن أن مساهمة هيئة الاغاثة والتعمير « UNNRA » لإعادة تعمير بولندا فى السنة والنصف السنة الأوليين بعد التحرير كانت ذات قيمة لا يمكن تقديرها . ان تعمير الاقتصاد القومى وبخاصة فى قطاع الزراعة سيكون فى نهاية مشروع السنوات الثلاث أقل من درجة الاكتمال التى كانت مقدرة له أصلا ، ولكن الأهداف العامة للخطة بعد تعديلها فى سنة ١٩٤٧ يمكن تحقيقها ، فاذا صح ذلك ، فإن المرحلة الصعبة

تكون قد مرت بسلام وتصبح بولندا في مركز يسح لها بالتقدم الى الأمام في ثقة تامة (١) .

فماذا عن المستقبل البعيد - أي عن مرحلة الخطة طويلة الأجل التي تقرر البدء في تنفيذها في سنة ١٩٥٠ ؟ لقد قدمت الحكومة البولندية التأكيدات والضمانات بأنه لن تكون هناك أية اجراءات جديدة لتأمين الأصول التي تخضع الآن للملكية خاصة . فلو وفّت الحكومة بعهدتها هذا ، فهل يعنى ذلك استمرار وجود النظام الاشتراكي المختلط القائم حاليا والقضاء على الآمال (أو « المخاوف ») في أن بولندا في طريقها لأن تصبح بلدا اشتراكيا خالصا ؟ .

بطبيعة الحال يجب تحاشي التكهنات القاطعة بالنسبة لحوادث قد تقع أو لا تقع في المستقبل البعيد . ففي عالم سريع التغير كعالمنا هذا تعد خمس أو عشر سنوات دهرا طويلا ؛ ولكن في وسع المرء أن يقول - باطمئنان كاف - أنه لا يوجد من حيث المبدأ أي تناقض بين وعد الحكومة البولندية بالامتناع عن القيام بتأمين الملكيات الخاصة الموجودة حاليا ، وبين نوايا وأهداف الحزبين الحاكمين في بولندا من أجل إقامة

(١) بعد اتمام كتابة هذا الفصل اعلن في موسكو ٢٧/١/١٩٤٨ : ان سلسلة من الاتفاقات قد وقعت بين بولندا والاتحاد السوفيتي وهي تكفل لبولندا الحصول على الآتي (١) ٢٠٠.٠٠٠ طن من الحبوب خلال الأشهر الثلاثة التالية (٢) تبادل السلع بمتوسط قدره ٢٠٠ مليون دولار كل عام للسنوات الخمس القادمة (٣) ٥٠ مليون دولار قيمة قروض سوفيتية سنوية للتصنيع في بولندا في المتوسط لمدة ٩ سنوات قادمة . ستمكن هذه الاتفاقات بولندا من التغلب على أزمة الأغذية التي كانت على الأبواب وستعوضها عن حرمانها من معونة الولايات المتحدة . وهذا يوضح النقطة المذكورة في ص ٦٦ - ٦٩ وهي ان نجدة بلد اشتراكي ثابت الدعائم لبلد اشتراكي تبدأ بخطوة أولى خطواته نحو الاشتراكية ، تعد من العوامل البالغة الأهمية .

وبناء بولندا الاشتراكية . ان بولندا الجديدة لديها كل ما هو ضروري ولازم لتحقيق تنمية صناعية واسعة النطاق . وما دامت الصناعة قد أمتت على نطاق واسع فان التنمية الصناعية معناها تنمية القطاع العام . ومع أن خطة السنوات الثلاث هي في صميمها مجرد خطة للتعمير ، فانها تلقى الضوء على معدل النمو في الصناعة ، ولا تكتفى باستيعاب الزيادة الطبيعية في عدد السكان في المدن ، وانما نظمت أيضا عملية الهجرة من الريف الى المدن في حدود ٣٠٠٠٠٠ من الأيدي العاملة . وليس من شك في أن هذه العملية يمكن أن تندفع الى الأمام في الخطط التالية . ولا حاجة الى القول بأن الصناعة الجديدة سوف تكون صناعة مؤمنة على أوسع نطاق . ان الفضل في التنمية سوف يرجع الى هذه الصناعات لا الى الانتاج الصغير - وبهذه الصورة يصبح العنصر الاشتراكي في المجتمع البولندي أكبر وأقوى دون حاجة الى مزيد من اجراءات التأمين .

أما مستقبل الزراعة - بصرف النظر عن احتمال انخفاض معدل نموها عن الصناعة - فهو مستقبل أقل وضوحا . ولكن لو افترضنا أن الفلاح البولندي سيظل متمسكا الى الأبد بالنظام الحالي ، وهو نظام الملكيات الفردية الصغيرة ، فهذا يعني أننا نفترض عجز الفلاح عن ادراك مزايا الوسائل والأساليب الحديثة للزراعة الآلية ، حتى بعد أن تصبح كلها في متناول يده وميسورة له ، وهو فرض لا يمكن الدفاع عنه . كما أنه ليست بنا حاجة الى افتراض أن تطور الزراعة البولندية سيسير على نفس الخطوط التي نمت وتطورت عليها المزارع الجماعية السوفييتية - ان « الكولخوز » على كل حال هي الحل السوفييتي لمشكلة سوفييتية . ولكن يبدو من الممكن أن يتبلور في بولندا نظام للمزارع التعاونية بحيث يتمشى مع المجتمع الاشتراكي بنفس الطريقة التي تمشت بها المزارع الجماعية مع الظروف السوفييتية .

الجزء الثاني تطور الاشتراكية

الفصل الخامس نشأة الاشتراكية المعاصرة

هناك الكثير من المفاهيم الخاطئة عن نشأة الاشتراكية وطبيعتها .
منها مفهومان يحولان بين المرء وبين ادراكه الواضح للموضوع كله .
أحدهما القول بأن الاشتراكية قديمة قدم التاريخ المسجل ، وأن لكل
عصر من العصور اشتراكيون عاشوا فيه ، وأن عصرنا هذا ليس استثناء
من هذه القاعدة . والمفهوم الثاني ... هو أن الاشتراكية غريبة عن
تقاليد العالم الغربى والذى تعتبر الولايات المتحدة جزءا منه ، وهذا
المفهوم يستند الى أن التجربة الأولى للنظام الاشتراكى قد تمت فى الاتحاد
السوفييتى وهو بلد ينتمى الى أوروبا الشرقية وآسيا .

وأحد الأهداف الرئيسية لهذا الفصل ، أن يوضح أن الاشتراكية
على العكس من ذلك ، هى ظاهرة عصرية غريبة ... هى عصرية تماما
كالرأسمالية الصناعية . وغريبة كالفكرة التى تقول بأن الناس جميعا خلقوا
متساوين . وفى الحق والواقع ، أن الرأسمالية ومبدأ المساواة بين البشر
يمكن أن يوصفا بأنهما الأبووان الحقيقيان للاشتراكية . وما لم تفهم هذه
الحقيقة فهما تاما ، فانه من المستحيل على المرء أن يدرك المفهوم التاريخى
للاشتراكية والدور الذى تلعبه فى العالم اليوم .

الاشتراكية في العصور الوسطى :

ظهرت كتابات كثيرة عن اشتراكية العصور القديمة والوسطى . ولكن يتضح بعد امعان البحث ، أن كل هذه الكتابات تعالج موضوعا يختلف كل الاختلاف عن موضوعنا الذي نبحثه في هذا الكتاب . ولنراجع باختصار بعض الأمثلة والنماذج الشائعة عن اشتراكية العصور القديمة والوسطى .

ادعى بعض الكتاب أنهم عثروا على أدلة تثبت وجود الاشتراكية في « العهد القديم » في قانون موسى وفي أحاديث الأنبياء والرسل . وهذه الدعاوى يمكن تبريرها اذا اعتبرنا الاشتراكية دعوة من الدعوات التي تنادى باغاثة الفقراء وانزال القصاص بالأغنياء . والواقع أن النظام الاجتماعي الذي تدعو اليه التوراة هو نظام للرعى يقوم على أساس الملكية الفردية غير المحدودة لقطاع الماشية .

وقد جاء ذكر طائفة « الاسينية » (Essene) على أنهم نموذج للاشتراكية كان قائما بين اليهود القدماء . ويبدو مما لا شك فيه، أن هذه الجماعة من الناس قد جعلت كل مقتنياتها الدنيوية تحت تصرف الجميع . ولكننا في هذه الحالة نرى تجربة من التجارب المطبقة على طائفة دينية ولا نرى برنامجا للمجتمع ككل . ويكفى أن نذكر أن ممارسة الاسينيين للرهبنة كان دليلا على أنهم يحاولون وضع أنفسهم وطائفتهم في معزل عن بقية العالم بدلا من أن يحاولوا تغييره وصياغته وفقا لأفكارهم ومعتقداتهم . والفارق القائم بين هذه النزعات وبين الاشتراكية العصرية لن يكون أوضح ولا أبرز من ذلك .

هذا وقد دأب الكتاب المحدثون على أن يفترضوا وجود اتجاهات اشتراكية في المسيحية البدائية .. ومع ذلك فإن «العهد الجديد» لا يتضمن

أى إشارة الى الوعى بطبيعة النظام الاشتراكى . لقد كان المسيح يعلم أتباعه أن يبغشوا عن ملكوت الله لا أن يحاولوا اصلاح نظام المجتمع الذى يعيشون فيه . وقد استطاعوا تحقيق هذا الاصلاح فقط عن طريق الحد من شهوات الأثرياء وممارسة فضائل الكرم وحب الآخرين . ويعتقد الاشتراكيون أن تحقيق المثل العليا للمسيحية البدائية سيصبح ممكنا فقط فى ظل الاشتراكية . أما اذا اتخذ هذا الاعتقاد أساسا لمطابقة الاشتراكية بالمسيحية البدائية فان ذلك يكون من قبيل التفكير المشوش .

ولقد كانت جمهورية أفلاطون أكثر الأمثلة تداولاً عن الاشتراكية ولا يكاد يضارعها فى ذلك شئ . ومع ذلك فالحقيقة الواقعة هى أن جمهورية أفلاطون ليس لها أدنى علاقة بالاشتراكية العصرية . وحيث ان كثيرا من القراء يميلون الى الشك فى صحة هذا القول ، لأنهم طالما تعلموا واعتقدوا ما يناقضه ، فمن المستحسن أن تستند فى ذلك الى أحد المراجع العليا فى الموضوع . حيث يقول البروفيسور أرنست باركر (١) .

« لا وجود لأية ملكية جماعية فى النظام الأفلاطونى ، وانما يوجد فقط استهلاك جماعى . وينحصر هذا فقط فى طبقة الحكام . أما أبناء طبقة الفلاحين فيمتلكون ويزرعون ويستهلكون على انفراد ، ولا يخضعون فى ذلك الا لشرطين فقط - الأول أن يدفعوا حصة من انتاجهم للحكام من أجل استعمالهم الجماعى ، والثانى أن يكون هناك حد أقصى لمساحة الأرض التى يملكونها .. »

ولا شك أن بعض المسائل الجدلية التى أثارها أفلاطون للتدليل على صحة اقتراحه بخلق نوع من أنواع المعيشة الجماعية لطبقة الحكام ،

(١) أرنست باركر — سياسة ارسطو سنة ١٩٤٦ ص ٥٦

يمكن أن تستخدم للدفاع عن الاشتراكية وتبريرها ؛ ولكننا اذا استنتجنا من هذا أن أفلاطون كانت لديه أدنى فكرة عن نظام اشتراكي للمجتمع كله ، فإن ذلك يكون مجرد سخف وهراء .

وقد تخلفت عن التاريخ الروماني بصفة عامة بعض النماذج لاتجاهات اشتراكية مزعومة لعلها أوضح وأكبر مما خلفته الثقافات اليهودية واليونانية . ومع ذلك فإن عددا غير قليل من الكتاب قد زعموا بأنهم عثروا على أدلة لصراع واقعي حقيقي من أجل إقامة النظام الاشتراكي في أثناء الحروب الأهلية العديدة وانتفاضات العبيد التي ميّزت التاريخ العاصف للدولة الرومانية . ولا يحتاج المرء الا لفحص الحقائق باهتمام الناقد المدقق ، لكي يدرك أنه لم يكن هناك أى شيء حتى قريب الشبه بالاشتراكية في تلك الاضطرابات الداخلية التي ثارت في روما القديمة . وأغلب الظن أن المشكلة كانت متوقفة على أى جماعة من الجماعات المنتصرة هي التي تتمتع بثمرة السلطان . ومن جهة أخرى فقد كانت الحركة التي قادها « جراتشي » تهدف بكل تأكيد الى تغيير النظام الاجتماعي في روما القديمة ؛ ولكنها لم تكن تستهدف إقامة النظام الاشتراكي ، بل استهدف العودة الى نظام قديم سابق هو نظام الزراعة الفردية القديم . وأخيرا كانت انتفاضات العبيد مثل تلك التي قادها « سبارتاكوس » الشهير في القرن الأول قبل الميلاد ، تمثل وتعبّر عن سخط بدائي على الاستغلال الوحشي الذي كان يرزح تحته العبيد . كانت أهدافهم هي الحرية والانتقام . ولا يوجد دليل على أن تغيير النظام الاجتماعي قد شغل تفكير رءوس القادة والزعماء فضلا عن عامة الناس .

فاذا انتقلنا الآن الى العصور الوسطى وجدنا أن أكثر الأمثلة عن الاشتراكية المزعومة ، توجد في حركات الرهبنة أو الطوائف الدينية الخارجة . فأما عن الأولى فإن مبدأ الرهبنة وحده كفيلا بمناقضة

الاشتراكية مناقضة تامة . حيث ان هذا النظام — مهما كان تركيبه — فهو نظام ينحصر تطبيقه في الدير وهو مكان معزول عن العالم بينما تعد الاشتراكية برنامجا ونظاما لاعادة بناء العالم .

ومن الصعب علينا أن نحاول وصف مختلف الطوائف الدينية وصفا مرضيا ، لأن مصادر معلوماتنا عنها مستقاة في الغالب من خلفائهم الذين كانوا يهتمون — في الظاهر على الأقل — بالمشاكل المذهبية الدينية . ومع ذلك فهناك من القرائن ما يوحي بأن اهتمام الطوائف الدينية في العصور الوسطى كان يدور حول اساءة ممارسة الكنيسة للسلطة والثروة ، أكثر مما كان يدور حول بناء المجتمع ، هذا بالطبع اذا استبعدنا من ذلك تخيلات «الألفيين» (١) عن العصر الذهبي السعيد . واستبعاد هذه التخيلات لا ينفي وجود بعض الأشياء المشتركة بين سيكلوجية «الألفيين» وسيكلوجية الاشتراكية ، فكل منها صادرة عن رد فعل سلبي على الظروف المحيطة وعن آمال ايجابية في مستقبل أفضل . والمشابهة بين الألفية والاشتراكية يجب أن تقف عند هذا الحد ، حيث ان الخلط بينهما يؤدي الى تجاهل المسألة الحاسمة وهي أنه يحدث في بعض مراحل التاريخ أن يعلن المقهورون المغلوبون على أمرهم ، عن سخطهم على الظروف القاسية المحيطة بهم بالتطلع الى السماء في طلب معجزة ، وفي مرحلة أخرى يعلنون عن هذا السخط بالعزم على بناء عالم أفضل .

أما الانتفاضات الاجتماعية العنيفة التي ميزت القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر بصفة خاصة فانها تمثل مشكلة مختلفة الى حد ما — مثلا الثورة التي وقعت في أقاليم الفلاندرز الغربية سنة ١٣٢٠

(١) Millenarians طائفة من المسيحيين القدامى تعتقد في رجوع المسيح وفي ان العالم سيشهد عصرا ذهبيا يستمر ألف عام ، ولذلك سموا بالالفين . (المترجم)

وحركة الجاكيرى (Jackerie) فى فرنسا سنة ١٣٥٧ وثورة الفلاحين فى انجلترا سنة ١٣٨١ وحرب الفلاحين المشهورة التى نشبت فى ألمانيا فى وقت متأخر قليلا سنة ١٥٢٥ . كل هذه الاضطرابات كانت تحمل طابعا دينيا فى الغالب ، ولكنها كانت كلها حركات دينوية سواء فى أسبابها أو فى أهدافها ، وكلها يجمعها شبه قوى بصفة أساسية مع ثورات العبيد فى العالم القديم التى وصفناها فيما سبق . وكثيرا ما يشير بعض الكتاب الى هذه الممارك الاجتماعية التى وقعت فى العصور الوسطى على أنها ذات طابع شيوعى ومن ثم اعتبرها هؤلاء الكتاب حركات اشتراكية . ولكن يبدو أن فى ذلك مبالغة كبيرة ، وقد كان « بيتيجوروسكى (١) » . أقرب الى الحقيقة عندما قال : « ان الشيوعية فى الحركات التى قامت فى العصور الوسطى هى بصفة عامة شىء غامض مبهم . وقد كانت - على أحسن الفروض - تطالب بتوزيع عام ومتساو للنتاج الاجتماعى أكثر مما كانت تطالب بإقامة نظام للنتاج الجماعى . ولم تصدر بأى حال من الأحوال عن أية دراسة منطقية للقوى الاجتماعية والتاريخية .

وينبغى أن يلاحظ فى جميع الأمثلة السابقة للاشتراكية المزعومة فى العصور القديمة والوسطى ، عدم وجود أى تحليل لمشاكل الانتاج . وهذه الحقيقة فى حد ذاتها كافية لإثبات أنها كانت بعيدة كل البعد عن الاشتراكية بمعناها العصرى ، حيث ان الصفة الجوهرية للاشتراكية العصرية أنها نظام للانتاج يقوم وينهض على الملكية الجماعية . وواضح أن تجاهل مشاكل الانتاج تجاهلا تاما يجعل من المستحيل الوصول الى مفهوم كهذا . كان المفكرون فى العصور القديمة والوسطى يميلون الى التسليم بصواب نظام الانتاج القائم ، وكانوا ينشدون ادخال تحسينات

(١) د.و. بيتيجوروسكى = ديمقراطية الجناح اليسارى فى الحرب الأهلية الانجليزية (طبعة سنة ١٩٤٠) ص ١٥٠ - ص ١٥١ .

واصلاحات في حدود الاطار القائم . فانقسام المجتمع الى طبقات ووجود
الفقراء والأغنياء ، كل هذه أشياء كانت تبدو امورا طبيعية ولا مفر
منها . ومن ناحية أخرى كان على الأغنياء واجب رعاية الفقراء والعناية
بهم . كان الفكر الثوري في العصور القديمة والوسطى يتجه بصفة
عامة الى الاحتجاج على أى عدوان يقع على هذه الواجبات أو أى
إخلال بها ، ولم ينتج قط في أى يوم من الأيام ضد النظام الاجتماعى
القائم كما هو .

وتطور الأمور على النحو الذى سارت عليه يثير سؤالا تاريخيا
هاما لم ينل ما يستحقه من الاهتمام . ولو أننا أوغلنا في توضيح ذلك
بالتفضيل لخرج بنا على مجال هذا الكتاب . ومع ذلك فمن المهم ألا نهمل
الموضوع اهمالا تاما ، فمن شأنه أن يلقى ضوءا — ولو بطريقة غير
مباشرة — على منشأ الاشتراكية في العصور الحديثة .

ان أى شرح كامل للموضوع لابد أن يتعرض لعوامل كثيرة تتداخل
فيه ، ولكن السبب الذى تستند اليه كل العوامل الأخرى هو المستوى
المنخفض لانتاجية العمل الذى كان يميز العصور القديمة والوسطى .
والحضارة الانسانية نفسها — التى تستلزم بالضرورة وجود طبقة من
الناس أتاحت لها الوسائل لكى تتحرر من مشكلة البقاء ، وتضمن حدا
أدنى لمعيشها — كانت تقوم على خيط دقيق للغاية . فمع وجود هذا
الانخفاض الشديد لمستويات الانتاج ، لا يتوفر التعليم والثقافة الا لنسبة
ضئيلة من الشعب . أما الأغلبية الساحقة فان مصيرها أن تحيا حياة الكد
والأرهاق الذى يقصم الظهر . في مثل هذه الظروف لا يمكن للناس أن
يعشروا على طريق للخلاص من هذه المأساة المفجعة الا بمعجزة تأتيهم من
السماء .. وكل مشكلة لا يعشرون لها على حل على ظهر الأرض لا يعدونها
مشكلة دنيوية . والاشتراكية قبل كل شئ آخر حل دنيوى لمشكلة
دنيوية . ولا يمكن أن تنبت في عالم مثل هذا .

رواد الاشتراكية :

جاء لأول مرة في كتاب توماس مور « يوتوبيا » Utopia الذي نشر باللاتينية سنة ١٥١٦ عرض واضح للمثل الأعلى الذي ينادى بالملكية العامة لصالح المجتمع ككل ، لصالح طبقة حاكمة أو طائفة تحركها الدوافع الدينية . كان « مور » نفسه متأثراً بأفلاطون تأثراً شديداً ، ويتضمن كتابه بعض الفقرات التي تشير الى اعتقاده بأنه يقتبس نظام الملكية في « جمهورية » أفلاطون . والواقع مع ذلك انه لا يوجد شيء مشترك بين الاثنين الا في القليل النادر . ان شيوعية أفلاطون هي مجرد خطة موضوعة لعزل الطبقة الحاكمة حتى لا تتلوث أو تتدنس بالعالم المشغول بالمسائل الاقتصادية . أما في اليوتوبيا من جهة أخرى فان الملكية العامة هي أساس النظام الاجتماعي كله ، نظام الانتاج والتوزيع على السواء . وبفضل هذه الحقيقة وحدها يترجع كتاب « مور » القيم في مكان مشرف من المؤلفات التي كتبت عن الاشتراكية .

ومع ذلك فنحن نقع في خطأ جسيم اذا أضفينا على توماس مور فضلاً كبيراً في تطور الاشتراكية . فالغرض الأساسي لكتاب « يوتوبيا » غير مؤكد كما أن الخبراء يختلفون في تحديد هذا الغرض . ولكن يرجح أن يكون الغرض منه هو نقد الأحوال السائدة في إنجلترا في وقت كانت فيه الاقطاعات المسورة تقوم بالتزاع الفلاحين من أراضيهم وطردهم منها ، ليتسولوا في الطرقات أو ليسرقوا وفي الأغلب ليموتوا على أعواد المشائق . وأكبر أثر أحدثه الكتاب هو ما انتهى اليه عنوانه الذي أصبح يعنى أى مجتمع مثالى خيالى يرقى الى مرتبة الكمال بتجاهله حقائق الواقع القاسية .. ولقد حاول الاشتراكيون المساهمة في خلق عالم اليوتوبيا ولكنهم لم يكونوا وحدهم في هذا الميدان .. وهم جميعاً - مهما اختلفت تخيلاتهم عن الدولة الكاملة - يعودون الى سلفهم الأول توماس مور .. لقد كانت الفكرة التي توصل اليها مور عن مجتمع يقوم على الملكية

العامّة لوسائل الاتّاج وبخاصّة انّها جاءت مع فجر العصر الحديث ، ومضة من ومضات العبقرية . لقد كانت بثابة البشير لما سوف يحدث في المستقبل ، ولكن يصعب القول بأنّها أحدثت تأثيرا مباشرا على تطور الفكر الاشتراكي .

ان البدايات الحقيقية للاشتراكية العصرية ترجع الى فترة الحرب الأهلية الانجليزية (١٦٤٢ - ١٦٥٢) وهي احدى الأحداث الحاسمة التي ساهمت في إعادة تشكيل العالم . لقد أحدثت هذه الأزمة وما تبعها من صدمات ، انفجارا مدويا في المجال الاجتماعي والسياسي ، سواء من حيث الكم أو المستوى مما لا نظير له في أي عصر وفي أي بلد ، فالأفكار التي نشأت وخلال فترة تقل عن عقدين قد سبقت أفكار قرنين من الزمان .

ولا يجوز الظن بأن الاشتراكية كانت احدى القضايا التي تدور حولها الحرب الأهلية . فقد كانت الآراء الاشتراكية تنحصر في جماعة لا أهمية لها تسمى جماعة « الغزّاقين » (The Diggers) ، وكانت تقف في أقصى اليسار من الحركة الديمقراطية ولكن جيرارد وينستائلي زعيم جماعة الغزّاقين « وواضع نظرياتها كان رجلا عبقريا . كان فكره الثاقب وأفقه المتسع ، يضعانه في مقدمة المكفرين الاشتراكيين ، وهو في تطوره الذاتي يعكس مرحلة الانتقال من تصوف العصور الوسطى الى الاشتراكية العصرية الرشيدة .

وأول أعمال وينستائلي كتابان نشرّا في أوائل سنة ١٩٤٨ يمثّلان الروح الألفيّة الدينية التي كانت سائدة في عصره . ولكن قبل أن ينقضي ذلك العام ، أنتج أول سلسلة من كتيباته الصغيرة التي عبرت تعبيرا واضحا ومنطقيا عن التفكير الاشتراكي ، رغم استخدام الأسلوب الديني فيها . ويرى وينستائلي ان الحروب والمنازعات المدنية التي وقعت خلال

التاريخ كله تتبع جذورها من التقسيم الطبقي للمجتمع وارتكازه على قاعدة الملكية الخاصة للأرض . فالملكية الخاصة لم تؤد فقط الى انقسام المجتمع الى أغنياء وفقراء ، بل انتزعت الطبيعة الانسانية من الأغنياء وامتهنت شأن الفقراء . ولقد قامت الحكومات لحماية مصالح أصحاب الأملاك . وأقيمت التنظيمات الدينية لدعوة الفقراء الى الاستسلام والخضوع زعما بأن السماء تبارك النظام الاجتماعي القائم . وهذا التحليل للتاريخ وللمجتمع الذي سبق به وينستالنلي مذاهب الاشتراكية العصرية في نقاط كثيرة ، يؤدي الى نتيجة واحدة هي أن أى نظام اجتماعي صالح يعترف بمبادئ المساواة والكرامة الانسانية ، لا يمكن أن يقوم الا على أساس الملكية العامة للأرض . قال وينستالنلي « ان الأرض قد خلقها الله وسواها لتكون مقرا ومستودعا عاما للمعاش لجميع أبناء الجنس البشرى وجميع فروعها بدون أدنى اعتبار للأشخاص » (١) .

ولكن تحليل وينستالنلي قاده الى ما هو أبعد من ذلك في اتجاه الاشتراكية الحديثة ، حيث قرر أنه طالما أن النظام الاجتماعي القائم يسير وفقا لمصالح الأغنياء فانهم وممثلهم في الكنيسة وفي الدولة لن ينظروا بعين العطف الى الغاء هذا النظام . وما دامت المصلحة العليا للفقراء تتطلب هذا الالغاء أو التغير فان عليهم أن يقوموا به بأنفسهم .

كانت هذه النتائج هي الاستنتاج المنطقي من نظرية وينستالنلي . ولم يتردد ينستالنلي في استخلاصها . ولكنه اضطرب عندما تعرض للوسائل الواجب اتباعها لتحقيق النظام الجديد . ويرجع اضطرابه الى افتقاره الى الخبرة ، لا الى خطأ ذهني . فقد حث وينستالنلي الفقراء على البدء فورا في عزق وزراعة الأراضي البور المشاعة (ومن هنا جاءت كلمة عزءاقين) . وظن أنه بمجرد بدء هذه الحركة فسوف تؤدي بطريقة سلمية

(١) . اقتبسيت في المرجع السابق ص ٢٠١ .

الى المجتمع الجديد .. ولم يكن هذا الأسلوب واقعيا بطبيعة الحال ، وقد أدرك وينستالنلى هذه الحقيقة من المحاولة الوحيدة لوضعه موضع التنفيذ . ففي كتابه الأخير « قانون الحرية » سنة ١٩٥٢ اعترف بالعجز عن ايجاد حل للمشكلة السياسية الأساسية للاشتراكية . وعندما أهدي كتابه هذا الى كرومويل كتب فى الاهداء « لقد أشعلت الشمعة عند بابك ؛ لأن بين يديك السلطة القادرة على العمل من أجل الحرية العامة اذا شئت وأردت . أما أنا فلا أملك سلطة ولا سلطانا » (١) وقد كان من الأجدر أن تحذره نظريته نفسها - وربما فعلت ذلك - من أن رجاءه سيبقى رجاء خائبا لا يتحقق .

وبالرغم من أن مؤلفات وينستالنلى لاقت بعض النجاح فى ذلك الوقت ، الا أن طابع الابتكار العميق فى هذه المؤلفات لم يجد من معاصريه التقدير الكافى . وسرعان ما دفن اسمه مع مئات أخرى من أسماء غيره من الكتاب الدينيين والسياسيين الذين غص بهم القرن السابع عشر . لقد كان سابقا لزمانه بشوط بعيد ، فلما بدأ التاريخ يلحق بأفكاره كان النسيان قد طواه . وفى نهاية القرن التاسع عشر - وليس قبل ذلك - جاء « ادوارد برنشتين » وهو اشتراكى ألمانى فاكشف وينستالنلى ولكن من المحتمل أن يكتب مؤرخ بريطانى ، حتى فى يومنا هذا ، مؤلفا ضخما عن الفكر الاشتراكى دون أن يذكر فيه اسم وينستالنلى . (٢) ومع ذلك فان اسم وينستالنلى ينبغى أن يحتل مكانة ذات أهمية حاسمة اذا كان لنا أن نفهم طبيعة الاشتراكية . فهو يقف فى أحد مفارق الطرق فى التاريخ الحديث ، وكتاباتة تعكس عصرا مضى كما تعكس أيضا عصرا قادمًا ؛ كما انه استوعب الامكانيات الهائلة للعلوم الجديدة

(١) المرجع السابق ص ٢١٣

(٢) الكسندر جراى : - « التقاليد الاشتراكية من موسى الى لينين »

(سنة ١٩٤٦) .

والتقدم التكنولوجي الذي جاءت به الرأسمالية . ووقف يتحدث باسم البرولتاريا التي كانت لا تزال صغيرة ضعيفة ، ولكن كان مقدرا لها أن تنمو لتصبح قوة اجتماعية جبارة في القرون القادمة .

في خلال القرن الثامن عشر تمكن عدد كبير من الكتاب وفي فرنسا بصفة خاصة من أن يقتربوا من فكرة الاشتراكية (وبعضهم توصل اليها فعلا) ولكنهم كانوا أفرادا منعزلين ، ولم ينجح أحد منهم في اجتذاب أتباع لهم شأن . وزيادة على ذلك لم يبلغ كاتب اشتراكي في هذه المرحلة ما بلغه ويستالنلي من العمق واتساع الأفق في التفكير من الناحية النظرية ، وبمنظرة واحدة عابرة نجد أن لدينا ما يبرر تخطي كتاب أمثال — ميسلير وما بلي وموريللي وبواسل ، مع أنهم يوضعون عادة في أمكنة بارزة في المؤلفات المعترف بها في تاريخ الاشتراكية . أما من وجهة نظرنا الحالية ، فنحن نرى أن المرحلة الحاسمة في تطور الاشتراكية بعد الثورة الانجليزية ، هي الثورة الفرنسية . ولم تكن الثورة الفرنسية ثورة اشتراكية ، بل على العكس كانت النموذج الكامل لثورة الطبقة المتوسطة . ولهذا السبب بالذات مهدت الثورة الفرنسية الطريق لتطور الحركة الاشتراكية الحقيقية وأزاحت من طريقها آخر العقبات الأيديولوجية والسيكلوجية . وقد فعلت ذلك بأن غرست فكرة المساواة الانسانية في وعي أوروبا الغربية وفي ضميرها .

ولم يقصد زعماء الثورة الفرنسية بالمساواة أكثر من الغاء الامتيازات الخاصة التي كانت تستند الى المولد أو الوضع الاجتماعي ، وبعبارة أخرى لم يقصدوا أكثر من المساواة أمام القانون : غير أنه لم يكن من المستطاع حصر الفكرة داخل هذه الحدود الضيقة ، فما ان حصل الناس على المساواة الرسمية أمام القانون حتى كان من الطبيعي أن تهب الطبقات الدنيا لتثير مشكلة عدم المساواة الحقيقية في ظروف المعيشة

والتي لم يعد لها في ذلك الوقت ما يبررها على الإطلاق . فكانت الخطوة التالية هي طرح موضوع نظام الملكية على بساط البحث وهو النظام الذي تنبع منه أصول عدم المساواة في الأحوال المعيشية . وكان انتشار هذا النمط من التفكير في نصف القرن التالي للثورة الفرنسية هو الذي وضع الأساس السيكلوجي لحركة اشتراكية جماهيرية على نطاق واسع .

كان هذا التطور الجديد واضحا ضمن ما تنبأت به كتابات وأعمال « باييوف » وهو الاشتراكي الوحيد الذي كان له وزن في الثورة الفرنسية . كان « باييوف » مؤمنا بالمساواة شديدا التحمس لها وأخذ يشرحها بالتدريج بأدق مفهوم لها فلما تبين له بوضوح في ١٧٧٥ - ١٧٩٦ أن الثورة توقفت بعيدا عن تحقيق مثله العليا ، بل تراجعت ونكصت أمام الرجعية ؛ قرر مع جماعة صغيرة من أعوانه أن الوقت قد حان للقيام بعمل حاسم . وهذا هو سبب تأليف كتابه المشهور « مؤامرة المتساويين » الذي دعا فيه بجرأة الى الشيوعية الكاملة هدفا والى الثورة وسيلة . وسوف تبين بعض المقتطفات القليلة من « ميثاق المتساويين » كيف كان باييوف ورفاقه من ثمار الثورة الفرنسية ، وفي الوقت نفسه كيف كانوا مبشرين بالاشتراكية القادمة .

« المساواة » تلك هي أول ثمرة وعدت بها الطبيعة . هي حاجة الانسان الأولى ، وهي الرباط الأساسي لكل مشاركة مشروعة ... لقد كانت هذه المساواة أسطورة قانونية عقيمة حلوة النعم . أما اليوم فنحن عندما نطالب بها بصوت أقوى من أى وقت مضى يقال لنا - اسكتوا أيها التعساء ان المساواة الحقيقية أضغاث أحلام . ولتطوبوا نفسا بالمساواة المشروطة ! أقتم متساوون أمام القانون .. أيها الخنزير ماذا تريد أكثر من ذلك ؟ ماذا نريد أكثر من ذلك ؟ نحن نطالب بحقنا في أن نعيش ونموت كما ولدنا تماما متساويين . نحن نريد المساواة الحقيقية أو الموت . ألا أن الثورة الفرنسية ليست الا البشير لثورة أخرى أقوى . ولسوف

تكون هذه هي الثورة الأخيرة . نحن نطالب بشيء أسمى وأكثر عدلاً وانصافاً (من قانون الاصلاح الزراعى بالمصلحة العامة أو بالملكية العامة للمصالح . لا ملكية فردية للأرض بعد الآن . الأرض ليست ملكاً لأحد . وثرة الأرض ملك للجميع ... » (١) .

وهكذا ربط «بايوف» وجماعة المتساوين بين مذهب المساواة وبين المطالبة بالملكية الجماعية . ولم يكن هذا فقط هو الذى أضفى عليهم أهميتهم بالنسبة لتطور الاشتراكية ؛ فهم قد أدركوا أكثر من سبقوهم أن أهدافهم لن تتحقق الا عن طريق واحد ، هو طريق الاستيلاء على السلطة السياسية وكان جوهر المؤامرة خطة محكمة لأحداث انقلاب سياسى ، تتضمن العمل على كسب تأييد المدنيين ورجال الجيش على السواء . ولكن الظروف لم تكن مواتية، وفشلت المؤامرة وحوكم «بايوف» ورفيقه «دارتيه» وأعدما . ولكن المثل الذى ضرباه ظل بعدهما حياً والى حدى كنموذج تحذيه الأجيال القادمة من الاشتراكيين .

المرحلة التشكيلية للاشتراكية :

كأن النصف الأول للقرن التاسع عشر يمثل المرحلة التى تشكلت فيها الاشتراكية العصرية : وكانت الاشتراكية قبلها تتألف من عدد قليل من المفكرين المنعزلين ومن حركتين سياسيتين لم تعمرا طويلاً - العزاقون والمتساوون - وكل منهما كانت وليدة ظروف ثورية معينة - وبعد سنة ١٨٠٠ أفسح المفكرون المجال لمدارس فكرية جديدة وشيئاً فشيئاً أخذت الحركات السياسية صفة أكثر ثباتاً ، وأصبحت تعكس الظروف المعيشية الطبيعية لقطاع من الشعب يتزايد ويتضخم باطراد . وكانت هذه الظروف المعيشية خاصة يتميز بها النظام الرأسمالى . ويثبت ذلك

(١) بول لويس - تاريخ الاشتراكية فى فرنسا (١٩٤٦) ص ٣٤ - ٣٥

أن نمو الاشتراكية كان مقصورا على إنجلترا وفرنسا تقريبا، وهما البلدان الكبيران اللذان نمت فيهما النظام الرأسمالي نموا سريعا وسادهما سيادة تامة، نتيجة للثورات التي وقعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر . كانت هذه هي الحال حتى نهاية المرحلة التي نبحثها .

كان أبرز الاشتراكيين الذين ظهوروا في أوائل القرن التاسع عشر وأشدهم تأثيرا - « سانت سيمون » و « فوريير » و « أوين » . كان الأولان فرنسيين والثالث انجليزيا ، ومع أن هؤلاء الثلاثة كانوا يختلفون اختلافا كبيرا في نشأتهم وبيئتهم بل حتى في ميولهم ، فقد ثبت أنهم كانوا متشابهين في نواح معينة كانوا جميعا شديدي الحساسية ، سريعي الملاحظة لما يحيط بهم من ظروف . وكانوا في الوقت نفسه أبناء مخلصين لعصر النهضة ، لا يثقون ولا يؤمنون بما يسمى بحقائق مفروغ منها ؛ لم يكونوا يثقون إلا بقوة العقل وقدرته على حل مشكلات المجتمع البشري . لقد أدى التناقض بين مثلهم العليا وما لمسوه حولهم من مظالم ، الى رسم طريقة للبحث في النظام الاجتماعي القائم - كل على طريقته الخاصة - ، وفي نفس الوقت الى وضع قواعد مجتمع أفضل . ونظرا لأنه لم تكن هناك حركات سياسية تعمل لاحداث تغيير أساسي يمكن أن يرتبطوا بها ، لم يجدوا طريقا يتبعوه الا أن يحاولوا بمنطقهم الخاص وبراءتهم في الكلام أن يقنعوا الذين يدهم السلطة والثروة بأن يؤيدوا خططهم الاصلاحية .

واختيار هذا الأسلوب الذي كان أمرا طبيعيا في الظروف القائمة في ذلك الوقت، هو الذي أدى الى اعتبار سانت سيمون وفوريير وأوين اشتراكيين مثاليين . ليس هناك شك في أن نفس العامل كان حاسما في تحديد نواحي نشاطهم ونوع التأثير الذي أحدثوه في الآخرين . وقد قيل عنهم أنهم كانوا يحاولون أن يبيعوا شكلا جديدا للمجتمع بنفس الطريقة التي يحاول الصانع أن يبيع بها ماكينة جديدة . ففي الحالة الأولى ، كما في الحالة

الثانية ، يتعين على البائع أن يعرض أمام المشتري مواصفات انتاجه بالتفصيل وأن يبرز مزاياه بكلمات جذابة للغاية وأن يعلن عنه في طول البلاد وعرضها ولو أمكنه أن يعرض نماذج منه تكون تحت تصرف العملاء لفحصها والحصول على رضاهم عنها ، فانه يفعل ذلك . وقد استغرقت هذه المهام المختلفة معظم وقت الاشتراكيين الخياليين وطاقاتهم وحالت بينهم وبين الاهتمام بايجاد حلول أخرى لمشاكل إعادة البناء الاجتماعى . ولهذا فقد كانت الصفة المميزة لهم ابتعادهم عن السياسة . ولم يكن ذلك مجرد صدفة ، بل كان من المبادئ التى يدينون بها . فلما خابت آمالهم — كما لا بد لها أن تخيب — كان طبيعيا أن يمتثلوا بالمرارة بعد أن زالت الغشاوة عن أعينهم . وأخيرا كان لامفر من أن ينصرف عنهم مريدوهم من الأكفاء الذين ألهمت خيالهم حماسة القادة وبصيرتهم . وسرعان ما تفرقوا فى حلقات صغيرة منعزلة ليس لها اتصال بمجرى التاريخ العام .

والتركيز على هذه الناحية وحدها من حياة الاشتراكيين الخياليين فان المرء لا يملك الا الحكم بفشلهم الذريع . ومن المحتمل أن يكون ذلك هو حكمهم على أنفسهم أيضا . ولكن هذا حكم متحيز يتجاهل مساهمتهم الايجابية فى تطور الاشتراكية .. فاذا كان الاشتراكيون الخياليون غير واقعيين فى معالجتهم لمشاكل المستقبل ، فلا يمكن وصفهم بذلك فى معالجتهم للماضى أو للحاضر . لقد أضاف الاشتراكيون الخياليون الى التراث الاشتراكى بنقدهم للنظام الاجتماعى القائم وتحليلهم التاريخى ، ونظراتهم الثاقبة فى سيكولوجية الفرد وسيكولوجية المجتمع ، فضلا عن أنهم أعدوا المادة الخام التى شكلها ماركس وانجلز فيما بعد فى الصورة التى يعرفها العالم عن الحركة الاشتراكية المعاصرة . ولم تكن هذه وحدها هى المساهمة الايجابية للاشتراكيين الخياليين فقد كانوا أول من جعل الاشتراكية قضية عامة وأثار حولها مناقشات حامية لا بين معتنقيها فحسب ، بل بين المعارضين أيضا . كما عملوا على نشر

الأفكار الجديدة من أوطانها الأصلية في فرنسا وانجلترا الى ألمانيا وسويسرا وبلجيكا شرقا وإلى أمريكا غربا . فالفضل يرجع الى « سان سيمون » و « فوريير » و « أوين » في تعريف الرأى العام فى أوروبا الغربية وأمريكا بالاشتراكية .

أطلقنا على النصف الأول من القرن التاسع عشر اسم مرحلة تشكيل المذهب الاشتراكى . وقد كان من الممكن اعتبار ما حققه الاشتراكيون الخياليون مبررا كافيا لهذه التسمية . غير أنه كان هناك عامل آخر لا يقل عن ذلك أهمية . فقد اكتسبت الاشتراكية فى انجلترا خلال العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر طابع الحركة السياسية للطبقة العاملة ، وهو الطابع الذى سارت عليه منذ ذلك الحين . وكانت حركة الميثاق الشعبى .. أول نموذج فى التاريخ لعمل سياسى مستقل على نطاق واسع تقوم به الطبقة العاملة .

وفى أعقاب اقرار قانون الاصلاح سنة ١٨٣٢ ، كان من المنطقى أن يبرز مطلب الشعب باعلان الميثاق الشعبى . فقد منح قانون الاصلاح الطبقات المتوسطة حق الاقتراع ونصيبا من السلطة السياسية ، ثم عملت الطبقة العاملة التى كثر عددها وتزايد نشاطها سعيًا وراء مصالحها ، على ارغام المحافظين على قبول قانون الاصلاح ، غير أن آمال الطبقة العاملة فى الانتفاع بقانون الاصلاح خابت بصدور قانون الفقراء سنة ١٨٣٤ . فركزت الطبقة العاملة البريطانية جهودها للحصول على « الميثاق الشعبى » ، وظلت تعمل من أجله خلال العشرين سنة التالية أى الى بداية المرحلة الجديدة التى بدأت بقمع ثورة سنة ١٨٤٨ .

وأي قارئ للميثاق يجهل المرحلة التى صاحبت ظهوره ، لابد أن

ينتهي الى أنه خلا خلا تاما من أى اتجاه اشتراكى (١) وأن الحركة السياسية التى طالبت بتحقيقه ، كانت تسعى وراء أهداف ديمقراطية غير ثورية . ومعالجة الموضوع على هذا النحو خطأ فادح . فمن الضرورى أن نتذكر أن حق الانتخاب العام لم يكن معترفا به فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر خارج الولايات المتحدة ، بل ان هذا الحق فى الولايات المتحدة ذاتها لم يكن متاحا للجميع . وقد أجمع المفكرون السياسيون الانجليز فى ذلك الوقت على أنه ينبغى أن يتبع حق الانتخاب العام هجوم على الملكية الخاصة . وكانت كلمة « ديمقراطى » وكلمة « شيوعى » تعنيان نفس الشئ فى الحقيقة . واليوم قد نظر الى الميثاق على أنه مجرد اصلاح سياسى محض ، ولكنه كان يعتبر فى العقد الرابع من القرن الماضى وسيلة سياسية لأحداث تغيير جذرى فى بناء المجتمع .

وقد أدى تركيز اهتمام أنصار الميثاق الشعبى على موضوع الحقوق السياسية وكانوا يرونه مرادفا لموضوع السلطة السياسية - الى فشلهم فى وضع برنامج شامل للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى . وقد تراءى لمعظمهم أنه لاجدوى من التقدم باقتراحات لا يملكون القوة على تنفيذها . وبالعكس لو استولى العمال على السلطة السياسية فلن يطول ترددهم فى استخدامها لمصلحتهم . وكان كثير من أنصار الميثاق الشعبى - ان لم يكن أغلبهم - يسلّمون بأن استخدام السلطة السياسية يتضمن تبنى شكل من أشكال المجتمع الاشتراكى . وقد اتضح هذا فى مناقشاتهم وجدالهم الحاد مع أتباع « روبرت أوين » الذين زاد نشاطهم فى الوقت نفسه والذين جمعوا حولهم لمدة سنوات قليلة عددا كبيرا من أبناء الطبقة العاملة .

(١) النقط الست فى الميثاق هى : - حق الانتخاب العام - إلغاء جميع مناصبات الملكية بالنسبة للمرشحين - برلمانات سنوية - دوائر متساوية - ماهيات لاعضاء البرلمان - الاقتراع السرى .

ولم يختلف أنصار الميثاق الشعبى مع أتباع «أوين» فى أغلب الأحوال حول الأهداف النهائية التى يسعى إليها «أوين» ، ولكنهم كانوا يعتبرون ابتعاده عن السياسة ضرباً من الغباء وعدم تقدير المسئولية . وقد كتب أحد زعمائهم وهو «هنرى هذرنجتون» يصف مقترحات أتباع «أوين» بأنها «... مقترحات عملية ونافعة بالضرورة بشرط أن يصبح للشعب برلمان حر بلا امتيازات، وإذا ضمنت للشعب المساواة فى الحقوق ومن ثمَّ المساواة فى القوانين المترتبة على هذه الحقوق ، فإنه يمكن الاعتراف بتفوق مبادئ «أوين» ولكن لا يمكن الاعتراف بها قبل ذلك . وأية محاولة لتطبيق أى رأى من آراء «أوين» الخيرية - ولو جزئياً فى الوضع الحالى للبلاد قبل أن تتحرر الطبقة العاملة تحرراً تاماً - ما هى الا محاولة لوضع العربية أمام الحصان وسينتهى أمرها الى الفشل والحبوط (١) ... » .

وكان لهذا النقد الحاسم ما يبرره . وهو يبين أنه لا يصح الحكم على طبيعة الحركة الميثاقية من المطالب المحددة التى يتضمنها الميثاق . فقد كانت الحركة الميثاقية ضمناً - ان لم تكن صراحة - حركة اشتراكية أثبتت لأول مرة أن الطبقة العاملة قادرة على القيام بعمل منظم يستهدف بناء عالم أفضل . وبهذا تكون الحركة الميثاقية فى الواقع قد أصابت الاشتراكية الخيالية بضربة فى الصميم . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية بين أمرين - اما أن تكون حركة للطبقة العاملة أو أن تصبح خدعة أو مهزلة .

وربما أوحى العرض السريع السابق بأن الحركة الميثاقية كانت قوية فى مجال العمل التطبيقي وضعيفة فى المجال النظرى .. ولو تركنا الأمور على هذا الاعتقاد لوقعنا فى خطأ . فالواقع أن كثيراً من رجال الحركة الميثاقية كانوا أساساً رجالاً عمليين وان لم تخل صفوفهم من مفكرين أبرزهم « جيمس

(١) اقتبسها ثيودور روزفستين فى كتابه - « من الميثاقية الى العمالية »

(سنة ١٩٢٩) ص ١١٩ - ١٢٠

بروتير أوبراين» وهو صحفي إيرلندي تأثر بالثورة الفرنسية تأثرا كبيرا وبخاصة بذلك المثل الذي ضربته «باييوف». وكانت لبروتير «أوبراين» فكرة واضحة جدا عن التركيب الطبقي للمجتمع القائم . وكان يعرف أنه لا ينتظر من الطبقة الحاكمة أن تعمل ضد مصالحها ، وكان «أوبراين» يدرك ضرورة أحداث تغيير جذري تقوم به الطبقة العاملة ضحية النظام القائم . وكان يعتبر الدولة جهازا للقمع والاضطهاد تستخدمه الطبقة الحاكمة ، فكان يلقي العمال ضرورة حصولهم على السلطة السياسية كشرط جوهرى لأي اصلاح مشر .

وفى أواخر حياته ابتذل وساءت سمعته الشخصية، وحجبت هذه الحقيقة لسوء الحظ ما كان له من فضل فى أوائل حياته خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، وأنه كان فى ذلك الحين من أقوى المفكرين المبتكرين الذين أنجبتهم الحركة العمالية البريطانية وأكثرهم أصالة .

الاشتراكية تشب عن الطوق :

إذا قيل ان بذور الاشتراكية قد وضعت فى أوائل القرن السادس عشر وأنها ولدت خلال الحرب الأهلية الانجليزية فانه يمكن أيضا القول بانها قد بلغت أشدها فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر . ان العمل العظيم الذى حققه كارل ماركس وفردريك انجلز هو تجميع المعلومات والمواد الفنية التى كانت مبعثرة فى بحث تركيبى اشتراكى جديدا، يمثل نظرية متماسكة لعلم الاجتماع وحركة اشتراكية هادفة الى إعادة بناء المجتمع .

ومن نافلة القول أن تؤكد أن ماركس وانجلز استطاعا أن يقوموا بهذا الدور فى تطوير الاشتراكية لأنهما اعتليا مسرح التاريخ فى اللحظة المناسبة تماما . فقد ولد ماركس سنة ١٨١٨ وولد انجلز سنة ١٨٢٠ وبلغا أشدهما فى أوائل العقد الخامس فى الوقت الذى كانت فيه الحركة الثورية واسعة النطاق

ضد الأحوال القائمة في أوروبا وأوشكت على بلوغ ذروتها . كان النظام الرأسمالي - الذي كان قد تدعم في إنجلترا وفرنسا - وكانت الطبقة العاملة في البلاد الصناعية الأشد تقدما قد بدأت تثبت قدرتها على المبادرة والنضال من أجل مصالحها ، كما كانت الاشتراكية بفضل جهود الاشتراكيين الخياليين موضوعا للمناقشة الحامية بين صفوف الشعب على نطاق واسع . كان من الواضح أن ثمة تغيرات كبرى تحدث ، وأن تغيرات أخرى أخطر منها على وشك الحدوث . وإذا كان للاشتراكيين أن يستغلوا هذه الفرص الجديدة فإن عليهم ألا يقنعوا بسجرد نقد النظام القائم ، وتخيل عالم أفضل ، بل كان عليهم أن يعرفوا السبب في وجود الأوضاع التي كانت قائمة وكيفية تغيرها وتحديد الاتجاه الذي تسير فيه . فهذه المعرفة هي الشرط لوضع القاعدة الأساسية لأي عمل منطقي مثمر . كان هذا هو التحدي الذي تفرضه طبيعة العصر .

كان ماركس وانجلز على استعداد لخوض المعركة وقبول التحدي بفضل نشأتهم وتدريبهما ، فكلاهما جاء من غرب ألمانيا وهي منطقة أحست بتأثير الثورة الفرنسية وكانت متقدمة نسبيا من الناحية الاقتصادية وتستجيب للضغط الذي تتعرض له من الشرق ومن الغرب . وكان والد ماركس يهوديا اعتنق المسيحية ، مهنته المحاماة . وقد نشأ ابنه نشأة تحررية وفقا لتقاليد عصر النهضة في القرن الثامن عشر . وكان والد انجلز من رجال الأعمال الناجحين يمتلك مصانع نسيج في بارمن (وهي الآن جزء من مدينة ووبرتال) وفي لانكشير . وتلقى ماركس تعليمه الجامعي وحصل على الدكتوراه في الفلسفة ، أما انجلز فقد ثار على تعليمه التجاوي الذي رسمه له أبوه وبدأ في سن مبكرة في كتابة المقالات في النقد الأدبي ثم انضم كل منهما الى ما كان يسمى « حركة الشباب الهيجلي » التي كانت تمثل في ذلك الوقت حرس الطليعة للحياة الثقافية الألمانية . وكان كل

منهما تسوقه تجاربه وخبراته الخاصة ولكن لم يلبثا عامين حتى اعتنقا الاشتراكية مبدأ وعقيدة . وكان العامل الحاسم عند انجلز هو ما لقيه من تجارب وخبرات في انجلترا التي أرسله أبوه اليها في وقت كانت فيه الحركة الميثاقية على أشدها وفي أوج قوتها . وكان للاحتكاك بهذه الحركة أثره في تشكيل وتوجيه ميوله التحررية التي كانت حتى ذلك الحين مجرد عواطف ثائرة واندفاعات فلسفية . أما ماركس فقد كان العامل الحاسم في توجيهه هو احتكاكه بالرجعية البروسية عندما طرد من عمله الأول كرئيس تحرير للجريدة الجديدة « رينيش زيتونج » ووجد أن مستقبله في العمل بالجامعة قد أغلق دونه مرة أخرى . وكان ماركس قبل أن يترك هذا العمل بوقت قصير قد اشتبك مع إحدى الصحف المنافسة في جدل طويل حول المذاهب الاشتراكية والشيوعية التي كانت قد بدأت تتغلغل في ألمانيا في ذلك الوقت (١٨٤٢) قادمة من موطنها الأصلي فرنسا وكان يشكو من أن مجادله كان شديد الميل لانكار النظريات الجديدة جملة وتفصيلا فكتب يقول له « أنا لا أعرف ما هي الشيوعية . ولكن أية فلسفة اجتماعية تتخذ من الدفاع عن حقوق المهضومين هدفا لها ، لا يمكن أن تنكر بهذه البساطة . ان على المرء أن يتعرف بنفسه على هذا المذهب حينما قبل أن يجرؤ على انكاره » . وفي أثناء قيامه « بالتعرف على المذهب » كسبه المذهب الى جانبه تماما .

انتقل ماركس سنة ١٨٤٣ الى باريس . وفي العام التالي جدد هو وانجلز صداقتهما ، وكانت قبل ذلك مجرد معرفة سطحية وأدركا معا أنهما قد توصلا الى نفس الاتجاه السياسي والثقافي والفكري ولكن عن طريقين مستقلين ، وكانت هذه بداية تعاون وزمالة فريدة في نوعها في التاريخ ومن أكثر الزمالات توطدا وخصوبة .

بدأ ماركس وانجلز يقيمان صرح الهيكل الرئيسي لنظريتهما الاشتراكية الجديدة خلال السنوات الأربع التالية بينما كانت العاصفة

الثورية تهب عبر القارة الأوروبية كلها . وكانت الطريقة التي اتبعاها حدثا جديدا في تاريخ الاشتراكية . فبدلا من الاندفاع الى دعوة العالم الى اعتناق عقيدتهم الجديدة ، عكفا على البحث العميق في التاريخ والاقتصاد السياسى والمذاهب الاشتراكية القائمة ، وكتبوا فى ذلك مؤلفين كبيرين (١) لتسوية الحساب مع ماضييهما الفكرى ، ثم شرعا فى مناقشة وانتقاد أفكار معاصريهما شفاهة وكتابة (٢) . وألقيا بنفسهما فى تنظيم العمل الشاق لتنظيم جمعية ثورية دولية ، كانا يأملان أن تلعب دورا توجيهيا فى الاتفاضات الاشتراكية المقبلة .

كان معظم الاشتراكيين الأوائل قد توصلوا الى نتائجهم بخبراتهم وتجاربهم الخاصة وبتفكيرهم المستقل ، وبعبارة أخرى اعتمدوا على أنفسهم فى تعلم موضوعات النظرية الاشتراكية . ومن المعروف جيدا أن الذى يعلم نفسه بنفسه مهما كان عبقرىا فذا فهو دائما محدود التفكير يميل الى المبالغة فى أهمية ذاته ويفتقر الى بعد النظر ووزن الأمور . أما ماركس وانجلز فقد كانا ينتميان الى نوع مختلف تماما من المفكرين . . كانا بلا شك من أعظم علماء القرن التاسع عشر ، ولكنهما كانا أيضا تلميذين مثابرين يلتقطان دائما الموضوعات الجديدة ويجذدان الاطلاع على رصيد المعرفة البشرية . لم تكن الاشتراكية عندهما عقيدة جامدة أو مجموعة من الأفكار الذكية بل كانت الاشتراكية فى رأيهما نظاما مدروسا بعناية للأفكار التى اعترضت الطريق الرئيسى للتطور الثقافى ، والتى ينبغى أن تتعرض للاختبار عن طريق التطبيق ، وتتطور على ضوء التجربة . وقد تناول ماركس وانجلز الاشتراكية وهى مجرد اشتراكية خيالية بـ من حيث النهج والأسلوب — وتركاهما وهى علم راسخ الأقدام .

(١) العائلة المقدسة والايديولوجية اللاتينية .

(٢) احسن نموذج معروف لذلك هو نقد ماركس لبرودون فى كتابه « فقر الفلسفة » .

وقد قدم ماركس وانجلز الى العالم ملخصا شاملا للاشتراكية الجديدة في صورة البيان الشيوعي الذي كتباه خصيصا للعصبة الشيوعية في أواخر سنة ١٨٤٧ وأوائل سنة ١٨٤٨ ، فجاء نشره قبل نشوب ثورة فبراير في باريس بأيام قلائل . ويعتبر نشر البيان الشيوعي نقطة تحول في تاريخ الاشتراكية ، حيث اندثرت النماذج الأولى للاشتراكية من الوجود منهجيا بعيدا ، أما الاشتراكية الماركسية التي ترجع أصولها مباشرة الى البيان الشيوعي فهي اليوم — بعد قرن من الزمان بالضبط — حركة عالمية تزداد ضخامة وقوة عن أى وقت آخر .

من الصعب تلخيص البيان ، لأن صفحاته الثلاثين الفريدة هي صفحات شديدة التركيز ، وتعتبر مختصرا واضحا لمادة واسعة من الأبحاث . ومع ذلك فمن الضروري تحديد جوهره اذا أردنا أن نفهم الفرق بين اشتراكية ماركس وانجلز واشتراكية من سبقوهما .

يفتح البيان الشيوعي بعبارته الشهيرة « ان تاريخ جميع المجتمعات القائمة هو تاريخ الصراع الطبقي » فمن بعض النواحي يمكن اعتبار هذه هذه الفكرة فكرة قديمة . وفي استطاعة المرء أن يجد شيئا شبيها لها في المضمون ، ان لم يكن في الشكل أيضا ، في كتابات «وينستائلى» قبل ذلك بمائتى عام ، كما عبر عنها بوضوح بروقتير «أوبراين» في كتاباته ، ومع ذلك فقد أصبح واضحا أن ماركس وانجلز يعنيان شيئا يزيد كثيرا عما كان يعنيه الكتاب السابقون . . . وليس من المبالغة القول بأن هذه الاضافات الجديدة بكل ما تنطوى عليه هي جوهر الاشتراكية الماركسية . ان «وينستائلى» و«أوبراين» لم يريا في التاريخ الا صراعا طبقيًا واحدا — الصراع بين الأغنياء والفقراء — بين الذين يملكون والذين لا يملكون . . . فمنذ أن قام نظام الملكية الخاصة لأول مرة كان التاريخ كله عبارة عن تكرار مستمر لعمليات استغلال تتخللها ثورات عرضية انتهت جميعا بالقمع

والإجماد . وإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة للسراء الى دراسة التاريخ ، حيث يكفي أن يأخذ مثلا واحدا ليتعلم منه كل ما يسكن معرفته . . . ولقد اعترض ماركس وانجلز على تفسير التاريخ بأنه سلسلة من الصراعات الطبقيّة التي لا تختلف بعضها عن بعضها اختلافا نوعيا . حيث ان كل صراع قد وقع داخل اطار شكل معين من أشكال المجتمع ، وكل منها أحدث بدوره شكلا جديدا للمجتمع ، فكل شكل من أشكال المجتمع يرتبط بالشكل الذي سبقه وبالشكل الذي سوف يتلوّه ، ومع ذلك فكل تركيبة الخاص وبالتالي له قوانينه واتجاهاته الخاصة . يتضح ان دراسة التاريخ الانساني كله دراسة وافية هي الطريق الوحيد لفهم الحاضر . كما أن تفهم الحاضر هو الشرط الجوهرى لأى عمل فعال ومثمر من أجل المستقبل . ومن ذلك أيضا يتبين أن الاشتراكية يجب تستند من جهة على نظرية متكاملة للتاريخ ، وتستند من جهة أخرى على نظرية للنظام الاجتماعى القائم . وقد كان الهدف الرئيسى « للبيان الشيوعى » هو اعطاء وصف مختصر لهاتين النظريتين .

والفصل الأول وعنوانه « البورجوازية والبروليتاريا » (١) هو جوهر البيان ، وهو عرض واضح لعملية الانتقال من الأقطاع الى الرأسمالية ، ولتطور الرأسمالية حتى بلغت شكلها المعروف فى منتصف القرن التاسع عشر فى بلاد أوروبا الغربية المتقدمة صناعيا ، وكذلك عرض للقوى والاتجاهات التى تعمل على خلق المجتمع الاشتراكى فى المستقبل . ولغة البيان مشحونة أحيانا بالكلمات العاطفية الرنانة ولكنه من حيث

(١) وهنا نقف على حاشية كان انجلز قد أوردها فى بعض الطبقات الأخيرة للبيان وهى توضح كيف استخدمت هذه المصطلحات فى خلال الكتابات الماركسيّة . وقد استخدمناها نحن فى هذا الكتاب من آن لآخر . نعى « بالبورجوازية طبقة الرأسماليين العصريين الذين يمتلكون وسائل الانتاج الاجتماعى والذين يؤجرون العمال ، ونعى بالبروليتاريا طبقة العمال الاجراء العصريين الذين لا يملكون لانفسهم اية وسيلة من وسائل الانتاج ولذلك يضطرون الى بيع قوة عملهم ليتمكنوا من كسب قوتهم » .

الشكل والمضمون يعرض المشكلة عرضا موضوعيا علميا دقيقا .. وجوهر الموضوع هو أن النظام الرأسمالي الذي جاء الى العالم عن طريق تحطيم قيود المجتمع الاقطاعي والذي دعم مركز الطبقة البورجوازية كطبقة حاكمة قد ارتقى بالكفاية الانتاجية للعمل البشرى الى مستويات لم تخطر على بال أحد من قبل (وقد وردت في البيان - عرضا - بعض العبارات تصف منجزات الرأسمالية في كلمات نارية متأججة لا يمكن أن نجد لها مثيلا في كل ما كتب عن الموضوع) .

غير أن النظام الرأسمالي رغم كل ما حققه من نتائج لم يقض على الاستغلال أو الصراع الطبقي وانما عمل على تثبيت أوضاع جديدة لها منطقها الذاتي المماثل لمنطق الأوضاع التي تحل محلها .. كانت البروليتاريا هي وليدة الرأسمالية التي لا يمكنها أن تستغنى عنها وكلما نمت الرأسمالية وتوسعت نمت طبقة البروليتاريا وتوسعت. وبالإضافة الى ذلك كانت أحوال البروليتاريا المعيشية قد بلغت درجة من السوء ترغمها على تنظيم نضالها من أجل مصالحها الخاصة . وفي نهاية الأمر عندما نضج وبلغ النظام الرأسمالي مرحلة معينة من النضج كشف عن التناقض البارز بين قوى الانتاج الهائلة التي أطلقت من عقالها وبين القاعدة الاستهلاكية الضيقة التي تتألف من البروليتاريا الفقيرة المستغلة . وتبلور هذا التناقض في سلسلة من الأزمات الاقتصادية العنيفة التي تزايدت خطورتها باستمرار . وكانت الطرق المتبعة في التغلب على كل أزمة من الأزمات تضاعف من حدة الأزمة التالية . وليس هناك سبيل للخلاص من هذه الأزمات في نطاق النظام الرأسمالي . « ان المجتمع لم يعد يستطيع أن يعيش تحت حكم هذه البورجوازية . » ويعبارة أخرى ان بقاء هذه الطبقة لم يعد يتفق مع المجتمع » وأخيرا تحتوى الفقرة الأخيرة من الفصل الأول على هذا الملخص والنتائج :

« ... ان الشرط الضروري لوجود البورجوازية وتسلطها هو أساسا تكوين رأس المال وزيادته ، والشرط الضروري لوجود رأس المال

هو العمل بالأجر . والقاعدة الوحيدة للعمل هي التنافس بين العمال .
ويعمل التقدم الصناعى الذى تدعمه البورجوازية بمحض اختيارها على
استبدال حالة العزلة التى يعيش فيها العمال بعضهم عن بعض بسبب
التنافس ، بحالة من الترابط والاتحاد الثورى بفضل تجميع العمل . ان
تطور الصناعة الحديثة يعمل اذن على تقويض الأساس الذى تستند عليه
البورجوازية فى الانتاج وتملك المنتجات . وعلى ذلك فان ما تنتجه
البورجوازية هتبو حفر قبورها . ان سقوط البورجوازية وانتصار
البوليتاريا معا أمران لا مفر منهما » .

وليس من الضرورى الآن تلخيص بقية البيان ولكن وردت هناك عبارة
أخرى لها أهمية حاسمة وتفيدنا فى ادراك أهمية تطور الاشتراكية وهى :

« ان ما توصل اليه الشيوعيون من استنتاجات نظرية لا يقوم بأى
حال من الأحوال على الأفكار والمبادئ التى اخترعها أو ابتدعها هذا
المصلح العالمى أو ذاك ، ان هذه الاستنتاجات انما تعبر فقط - وبكلمات
عامة - عن علاقات حقيقية نابعة عن صراع طبقى قائم فعلا ، نابعة عن
حركة تاريخية تسير وتتحرك تحت سمعنا وبصرنا » .

ومغزى هذا أن دور الاشتراكيين ليس دور البائع لبضاعة الاشتراكية
باعتبارها صئفا جديدا من المجتمع أكثر عدلا وانسانية . ورغم ايمان
الاشتراكيين بأن مجتمعهم الاشتراكى يتصف بهاتين الصفتين ، فان دورهم هو
اثبات أن الاشتراكية هى الخطوة التالية فى التطور التاريخى للجنس البشرى ،
وتعليم الطبقة العاملة كيفية الاسراع بهذا الانتقال وجعله سهلا ميسورا .
كان الاشتراكى قبل البيان واعظا ومبشرا بالثورة فأصبح بعد البيان
غالبا من علماء الثورة . وفى هذا التحول الأساسى فى موقف الاشتراكيين
تتلخص أهم الاضافات التى أضافها ماركس وانجلز فى تطوير الاشتراكية ،

الفصل السادس

الفكر الماركسي

في الفلسفة والتاريخ والسياسة

أعطى الفصل السابق صورة تقريبية عن تطور الاشتراكية منذ بداياتها الأولى في أوائل العصر الحديث الى وقت نشر البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨ . وقد بينا أن ماركس وانجلز وضعوا في البيان معالم نظرية اشتراكية جديدة تعتبر أساساً ومن ناحيتها النظرية علماً للمجتمع وللتاريخ. وبعد أن لعب ماركس وانجلز دوراً صغيراً في الأحداث الثورية سنة ١٨٤٨، عمداً الى الاستقرار في إنجلترا، وكرسا معظم ما تبقى من عمرهما لتطوير هذا العلم الجديد - فقد مات ماركس سنة ١٨٨٣ وانجلز سنة ١٨٩٥ . وقد اتخذ هذا العلم فيما بعد اسم الماركسية لأن ماركس كان بلا شك - كفكر - أقوى الاثنين عقلاً وأكثرهما خطاً من الأصالة . وفي هذا الفصل ، والفصل التالي ، سنحاول أن نقدم عرضاً مركزاً لأسس النظرية الماركسية ، مع مراعاة الإضافات التي أدخلها أتباع ماركس وانجلز ، وصمدت لاختبارات التجربة والزمن .

الفلسفة :

استمد ماركس وانجلز أفكارهما الفلسفية من مصدرين رئيسيين - جدلية هيغل والمادية الفرنسية في القرن الثامن عشر . ولهذا السبب تسمى الفلسفة الماركسية عادة « بالمادية الجدلية » ، ولنفحص الآن هذين العنصرين الذي يتكون منهما ذلك الاصطلاح الذي قد يبدو كريهاً كراهية تحريم .

المادية في مفهومها الماركسي ، ليست مذهبا يبحث في طبيعة المادة مهما كان تعريفها ، وانما هي مذهب يبحث في طبيعة العلاقة بين الانسان والبيئة التي يعيش فيها . وهي على هذا النحو تعارض كل أشكال المثالية . فالماركسية ترى أن عالم الطبيعة له وجود مستقل عن تفكير أي انسان أو تصويره أو ادراكه ، وترى أن الحياة ومن ثم الوعي والادراك ، ظواهر طبيعية تظهر في ظروف معينة مواتية وتختفي اذا زالت هذه الظروف واختفت من الوجود . ان البشر وهم أكثر الحيوانات المعروفة تطورا وأشدّها تعقيدا ، يستقبلون معرفتهم بالعالم عن طريق استخدام أعضاء الحس . وهم يكتفون أنفسهم وفقا للظروف المحيطة باستخدام امكانياتهم وقدرتهم على التفكير . والطريقة الوحيدة التي يمكننا استخدامها لاختبار صحة معارفنا وأفكارنا، هي التجربة والتطبيق . وبقدر استطاعتنا صنع الأشياء وتسخيرها لخدمة أغراضنا ، بقدر ما تكون معرفتنا دقيقة وتفكيرنا صحيحا . ونستخلص من مذهب المادية كما فهمنا على هذا النحو ، نتيجتين لهما أهمية عملية كبرى - الأولى أن مصدر الايمان بما وراء الطبيعة ، بما في ذلك الكثير من مضمون جميع الأديان ، هو أن الناس يحاولون أن يصوغوا لأنفسهم تفسيرات وإيضاحات للأشياء التي لا يفهمونها . والثانية أن فهمنا للطبيعة ومن ثم سيطرتنا عليها ، يمكن أن يمتد ويتسع بصورة لا نهائية عن طريق العلم ، أي عن طريق التعميم من الملاحظة والتجربة .

أما اصطلاح « جدلي » كما هو مقرون بالفلسفة الماركسية ومطبق فيها ، فيحمل معنى أوسع وأبسط نسبيا من سابقه ، بالرغم من الغموض الذي أحاطه نتيجة لما كتبه الأصدقاء والأعداء على السواء . توجد طريقتان للنظر الى الشيء ، أو الى الفكرة (وبصورة أكثر تعميما ، للنظر الى مجموعة من الأشياء أو مجموعة من الأفكار) الأولى أن نتزع أو نجسّد الشيء أو الفكرة من سياقه الزمني والمكاني ، ونفحصه في معزل

عن الأشياء أو الأفكار الأخرى . والثانية أن تبركه في سياقه ونحاول أن نفهمه كعنصر في نموذج مكاني وفي عملية زمنية . ان أساس الجدلية الماركسية هو الاعتقاد بأن الحقيقة لا يمكن فهمها فهما مناسباً إلا بالجمع بين « هاتين » الطريقتين من طرق البحث . ففحص الأشياء وهي في معزل، يؤلف جانباً جوهرياً من عملية البحث العلمي بقوله ولكن هذه الطريقة اذا ما أصبحت الأسلوب السائد للتفكير فانها تؤدي الى صورة مشوهة عن العالم . وقد شرح انجلز هذا بقوله :

« ... ان تحليل الطبيعة الى أجزائها المفردة ، ثم تجميع العمليات الطبيعية المختلفة والأشياء الطبيعية ، في مجموعات محددة ، ثم دراسة التشريح الداخلي للأجسام العضوية في أشكالها المتعددة - هذه العمليات كلها كانت الشروط الأساسية اللازمة لانجاز الخطوات الجبارة التي خطتها معارفنا عن الطبيعة خلال القرون الأربعة الأخيرة . ولكن هذه الطريقة للبحث قد تركتنا مع ذلك تحت تأثير عادة النظر الى الأشياء والعمليات الطبيعية وهي في معزل ، منتزعة من الصلة المحكمة بين الأشياء . وبذلك نكتفى بالنظر اليها في سكونها وليس في حركتها ، النظر اليها كأشياء ثابتة لا كأشياء متغيرة، النظر اليها في موتها وليس في حياتها . فلما انتقلت هذه الطريقة الشائعة للنظر الى الأشياء من مجال العلوم الطبيعية الى مجال الفلسفة - كما هو الحال عند « باكون » و « لوك » - أخرجت لنا تلك القيود الفكرية المعروفة في القرن الماضي - طريقة التفكير التجريدي (١) .

ان الأسلوب الجدلي يرفض هذا « الأسلوب التجريدي » ، ولكنه لا يرفض القواعد العلمية التي يقوم عليها . ان فحص الأشياء وهي في معزل عن غيرها أمر مسلم به وضروري ، ولكنه ليس هدفاً في حد ذاته .

(١) ضد دوهرنج (طبعة شركة الناشرين الدوايين) ص ٢٧ - ٢٨

فلا يمكن أن تفهم الصورة العامة للأشياء بتحليل التفاصيل حتى وإن كان أدق تحليل إذا ما تجاهلنا التداخل والترابط بين التفاصيل. وفي العالم الواقعي يكون الكل دائماً أكبر وأكثر من مجرد مجموع حاصل أجزائه . إن جوهر الطريقة الجدلية هو دراسة الأجزاء وطريقة اتحادها وترابطها معاً لتأليف الكل . ويقرر انجلز « أن الطريقة الجدلية تفهم الأشياء وصور الأشياء ، تفهم الأفكار في حالة ارتباطها بعضها ببعض ، في تسلسلها وفي حركتها ، في مولدها وفي مماتها » (١) .

إن المفكر التجريدي هو - على حسب الماركسية - ضحية طريقته في التفكير ، فهو لكي يفهم العالم يقطعه قطعاً صغيرة ، ويؤبه في أبواب ، ويرسم خطوطاً فاصلة ، ويبرز الفوارق والاختلافات ، ومن العناصر التي يستخلصها ، يصنع صورة ذهنية للعالم يفترض دقتها ثم يعول عليها في تثبيت وعناد . أما المفكر الجدلي فيعترف بضرورة تلك الطريقة ولكنه يرفض أن يكون عبداً لها ، وأن يكون محكوماً بها مقيداً إليها . كتب انجلز يقول :

« ... أن التسليم بوجود هذه التناقضات والفوارق في الطبيعة فعلاً وإن كانت صحة وجودها مسألة نسبية ، وكذلك التسليم من جهة أخرى بأن عقولنا هي التي أدخلت على الطبيعة الجمود والاطلاق - هذا التسليم هو حجر الزاوية في المفهوم الجدلي للطبيعة » (٢) .

وتستخلص من المفهوم الماركسي للجدلية ومن المفهوم الماركسي للمادية نتائج عملية هامة . وأهم هذه النتائج من زاوية علم الاجتماع هي أن المجتمع - الذي يعد طبقاً للنظرية المادية جزءاً من الطبيعة كالشمس والنجوم - لا يمكن تقطيعه وتمزيقه إلى أجزاء وتعريضه لدراسات مختلفة تقوم بها

(١) نفس المرجع ص ٢٩

(٢) نفس المرجع ص ١٩

سلسلة من العلوم المستقلة ، وانما يجب أن ينظر الى المجتمع في مجموعه وفي ضوء تطوره التاريخي . لا شك انه من الضروري ، مثلا التمييز بين الاقتصاد والسياسة أو بين العصور الوسطى والعصور الحديثة . ولكن صحة هذه الحدود الفاصلة أشياء مؤقتة ، نسبية ، ولا تحدد مجالات مستقلة للدراسة .

من هذا نرى أن علم المجتمع ينبغي أن يكون علما موحدا ومتكاملا تماما كالموضوع التي يبحثه . ان الماركسية تحاول أن تعالج جميع جوانب المجتمع والتاريخ ، ولا تتفرع الى عدد من فروع للمعرفة كل له حدوده وقواعده المفصلة بدقة على طريقة علم الاجتماع الأكاديمي التقليدي . وهذه الحقيقة هي النتيجة الحتمية لأهم الآراء الماركسية عن طبيعة الواقع وطبيعة المعرفة .

والمناقشات التي تدور حول المادية الجدلية ، تستفيد من بعض مصطلحات « هيجل » التي كان ماركس وإنجلز يستخدمونها لتوضيح أغراضهما . وأشهر هذه الصيغ الاصطلاحية ثالث : « الدعوى بـ نقيض الدعوى - والتركيب » و « تحول الكم الى كيف » « ونفى النفي » . ولكن هذه المسائل ليست لها على أي حال أهمية في الفلسفة الماركسية ، ويجب أن نحذفها من أي عرض مختصر لجوهر الموضوع ، ويكفي أن نلاحظ أن كل اصطلاح من هذه المصطلحات هو عبارة عن وصف مركز غير واف تقريبا لشكل من الأشكال التي تتخذها عملية التغير ، وهذه المصطلحات بصورتها الراهنة لا تثبت شيئا ، وانما تشير الى بعض النماذج الشائعة التي قد تساعد على تنظيم مجموعة المعلومات التي لا شكل لها وتحديد مدلولها . ومن يرغب في متابعة الموضوع ، عليه أن يرجع الى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من كتاب إنجلز « ضد دوهرنج » حيث تبحث فيه هذه الموضوعات بتفصيل كبير تحت عناوين « الكم والكيف » ، « ونفى النفي » .

التاريخ :

اتخذ التحليل الماركسي للتاريخ عدة أسماء . ولكن ربما كان أكثرها شيوعاً وملاءمة هو اسم المادية التاريخية ، وينبغي أن نذكر أن كلمة « مادية » في هذا الموضع وكذلك في الفلسفة الماركسية لا تعنى مذهباً معيناً يبحث في طبيعة المادة ولكنه يعنى رفض كل التفسيرات المثالية والتفسيرات التجريدية للتاريخ . وأفضل وصف للمادية التاريخية هو أنها تطبيق مبادئ المادية الجدلية في تفسير تطور المجتمع . وهى بذلك تمثل الإطار العام لتركيب علم الاجتماع الماركسي .

إن القاعدة الأولى للمادية التاريخية هى أن أسلوب الناس في الحياة هو الذى يحدد أسلوبهم في التفكير . وغالباً ما تفسر هذه القاعدة تفسيراً خاطئاً بمعنى أن النشاط الفكرى يلعب دوراً سلبياً في العملية التاريخية . وهذا تفسير خاطئ ، فهى تعنى بالفعل مفهوماً مختلفاً تماماً - هو أن النشاط الفكرى يؤثر على مجرى التاريخ أساساً ، عن طريق تأثيره في أسلوب المعيشة . غير أن النشاط الفكرى لا يمارس في فراغ ، وإنما ينبثق وينبع من خبرة الماضى وخبرة الحاضر . فبالرغم من أن النشاط الفكرى هو حلقة حيوية في التسلسل السلبى للتاريخ ، فإنه لا يعتبر متغيراً مستقلاً كما تفترض المدارس المثالية والنفسية لتفسير التاريخ .

لقد كان الدور الذى عزته المادية التاريخية للنشاط الفكرى مصدراً لخطأ الفهم وسوء التفسير ، أكثر من أى نقطة أخرى من نقاط المذهب . ولهذا السبب يستحق الأمر منا أن نصور وجهة النظر الماركسية في هذه المشكلة بضرب مثل معين .

قليل الكثير في الوقت الحاضر - عن الأهمية التاريخية للطاقة الذرية التى يمكن أن نصف عملية إطلاقها بأنها ذروة النجاح

الذى حققته سلسلة طويلة من الانتصارات العلمية والفكرية. ولا تنكر المادية التاريخية أهمية الطاقة الذرية .. أو تبخس من قدرها ، ولكنها تحاول وضع المشكلة فى إطار تاريخى مفهوم ، فهمي تؤكد أولا أن اكتشاف الطاقة الذرية لا يمكن أن يتم الا فى بلد ارتقت فيه العلوم والفنون الصناعية ووصلت الى درجة عالية من التقدم ، وبعبارة أخرى يعتبر اكتشاف الطاقة الذرية نتيجة لتطور اقتصادى طويل معقد . وثانيا لا تتوقع المادية التاريخية - كما يفعل كثير من المعلقين المعاصرين بشكل ظاهر - أن اكتشاف الطاقة الذرية فى حد ذاته سيحدث أو سيتمكن من احداث أثر تاريخى عميق ، فتأثير الطاقة الذرية سيكون ملموساً عن طريق استخدامها فى الفنون الحربية الصناعية . وبهذه الكيفية وحدها ، سوف تؤثر الطاقة الذرية فى ظروف الحياة وتغير فى تكوين المجتمع ومن ثم تؤثر تأثيراً جوهرياً فى أسلوب التفكير .

كنا حتى الآن نتحدث بشكل عام عن ظروف المعيشة وعن «الناس» . كأن كل انسان يعيش تحت نفس الظروف ويعمل ويفكر بنفس الأسلوب.. ولكن الواقع غير ذلك بالطبع فان لدى المادية التاريخية ما تقوله فى هذا الشأن أكثر من ذلك ، وهناك مشكلتان ترتبط احدهما بالأخرى ارتباطاً وثيقاً . الأولى - تركيب المجتمع فى وقت معين . والثانية - التغيرات التى تحدث بمضى الوقت. من الواضح أنه يستحيل تحليل المجتمع دون اتباع طريقة معينة لتقسيم الناس الى جماعات . ويعترف كثير من المؤرخين المعاصرين أن القومية هى أهم عامل فى هذا التقسيم ، ويرى غيرهم أن العقيدة الدينية تلعب دوراً مماثلاً . والمادية التاريخية لا تنكر قط ملائمة هذين العاملين لتفسير الكثير من المشاكل . ولكنها تؤكد وجود عامل آخر أعمق وأبعد أثراً من هذين العاملين . وهو انقسام المجتمع الى طبقات اجتماعية . والسؤال الذى يواجهنا هنا هو : كيف يمكننا أن نعرف الطبقات الاجتماعية ؟ تجيب المادية التاريخية على هذا السؤال

بكلمات تعد من أصول مبادئها الأساسية : اذا كانت ظروف الناس المعيشية هي التي تحدد تفكيرهم وتصرفاتهم ، فان الطبقات الاجتماعية لا بد أن تتألف من الذين تتشابه ظروفهم المعيشية . ويقول ماركس في ذلك : «اذا كانت ملايين الأسر والعائلات تعيش في ظروف اقتصادية ، تفصل طابع حياتهم ومصالحهم وثقافتهم ، عن الطبقات الأخرى ، وتضعهم في موقف عدائي من هذه من الطبقات ، فانهم يكونون طبقة (١)». ولما كانت طريقة حصول الناس على معاشهم كما قلنا في التحليل الأخير هي التي تحدد أسلوب الحياة ، فان المميزات النوعية للطبقة الاجتماعية هي التي تحدد الوضع الاقتصادي لأبناء هذه الطبقة . وعلى ذلك ، فان الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع العبيدي هما طبقتا السادة والعبيد . وفي المجتمع الاقطاعي ، ملاك الأرض والرقيق . وفي المجتمع الرأسمالي ، الرأسماليون والعمال . وبعبارة أخرى فان طبيعة النظام الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات ، هي التي تحدد تركيب الطبقات ومصالحها ومثلها وعلاقاتها بعضها ببعض . وطبقا للمادية التاريخية ، فان هذه العوامل هي التي تحدد كيفية قيام المجتمع بوظائفه وكيفية تطوره مع الزمن .

تلك هي اذن الأفكار الأساسية للمادية التاريخية — أي أن أساس كل مجتمع هو نظامه الاقتصادي ؛ وأن لكل نظام اقتصادي تركيبه الطبقي المحدد الذي يقابله ، ولكل طبقة من طبقاته مصالحها الخاصة ووجهة نظرها الخاصة ؛ والتاريخ في جوهره هو تسجيل لصراع الطبقات وتطلعاتها. ويجب أن تؤكد أن المقصود من هذه الأفكار أن ترسم معالم طريقة معينة في البحث فقط وليس المقصود منها — كما يدعى الكثيرون من

(١) الثامن عشر من بريميير من حكم لويس بونابرت (طبعة الناشرين الدوليين ص ١٠٩) أحد مؤلفات ماركس « بريميير هو الشهر الثاني من السنة الادارية طبقا لتقويم الثورة الفرنسية يبدأ في ٢٣ أكتوبر وينتهي في ٢٤ نوفمبر — المراجع » .

نقاد الماركسية وضع قاعدة عليا تكشف بطريقة آلية عن حقيقة التاريخ . فالمادية التاريخية لا تتضمن أى إشارة الى أنه يوجد فى التاريخ ذلك الطراز من العلاقات الثابتة الذى يوجد فى العلوم الطبيعية ؛ فمثلا لا طالب النظرية بافتراض أن أى نظام اقتصادى ينتج عملية تاريخية محدودة بحيث لا يكون لها نظير . لقد كانت اليابان فى المرحلة التى سبقت « اصلاح مييجى (١) » (١٨٦٨) ، وكذلك أوروبا الغربية فى العصور الوسطى ، كانت كلها مجتمعات اقطاعية ، ومع ذلك فان تاريخ اليابان قبل « الاصلاح » كان يختلف تمام الاختلاف عن تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، وهذه الاختلافات ترجع الى الاختلاف فى الظروف فى الجغرافية ، وفى التاريخ الماضى ، وفى المجتمعات المجاورة والماركسية لاتنكر أهمية هذه العوامل ؛ بل على العكس ، تقرر الجدلية فى أول مبدأ لها أنه لا يمكن فهم أى شىء بعيدا عن سياقه الزمنى والمكانى . ولكن المادية التاريخية تصر على أن المفتاح الوحيد القادر على كشف أسرار اليابان قبل عهد الاصلاح وأوروبا فى العصور الوسطى ، هو الفهم الكامل للنظام الاقطاعى .

هذا المثال يبين كيف ينبغى أن تطبق المادية التاريخية على دراسة مشاكل معينة . فاذا أراد المؤرخ أن يفهم ما حدث فى منطقة معينة فى وقت معين فعليه أولا أن يفحص النظام الاقتصادى السائد والتركيب الاجتماعى المقابل له ، عليه أن يكشف الغطاء عن العناصر الكامنة فى هذا النظام التى تحدث التغير وعدم الاستقرار . عليه أن يدرس مصالح وايدلوجية وامكانيات الطبقات الاجتماعية التى تلعب دورا حاسما فى المجتمع آخذا فى اعتباره التقاليد وأساليب التصرف الموروثة من العصور الماضية ، وأخيرا عليه أن يعطى اهتماما كافيا للمؤثرات وأنواع الضغط التى تنبعث

من المجتمعات خارج المجال المباشر للبحث . وبعد أن يضع كل هذه العوامل معا ويلائم بينها بهارة - وينبغي ألا ينسى هنا أن البحث العلمى لا يمكن أن يستغنى عن مهارة الباحث - فانه جدير بأن يكون قادرا على الوصول الى تفسير شامل ومتماسك للظواهر التاريخية .

وربما يوجه للماركسى هذا السؤال - من أين لك أن تعلم أن تفسيرك هو التفسير الصحيح ؟ وقد أشرنا من قبل الى أن الماركسية ترى أن الحقيقة أو الزيف فى المعارف والأفكار لا يمكن اختبارها الا بالتطبيق ، ويسرى هذا على مجال التاريخ كما يسرى على أى مجال آخر . وقد يبدو ولأول وهلة أن أمامنا تناقضا لا أمل فى حله : من الممكن أن يقال ان التاريخ هو ما حدث فى الماضى وأن ما مضى قد مضى وانتهى الى الأبد ، وليس ثمة تفسير يمكن أن يوضع لأى نوع من أنواع الاختبارات العملية .

وهذا التناقض على أية حال لا وجود له بالنسبة للماركسين - فهم يرون أن التاريخ ليس فقط ما حدث بالأمس ، بل هو أيضا ما يحدث اليوم وما سوف يحدث غدا . ومن ثم فإن أساليب المادية التاريخية يمكن أن تطبق على الماضى والحاضر على السواء وأنها ينبغي أن تمكننا من تشخيص المستقبل . وذلك فى حدود يتوقف ضيقها أو اتساعها على مدى دقتنا فى الملاحظة . وهذا يعنى أن أساليب المادية التاريخية يجب أن تعين على تشخيص المستقبل ، « اذا كانت التفسيرات التى تعطىها للظواهر التاريخية تفسيرات صحيحة » . ويمكن اختبار صحة تشخيصنا فى التطبيق حيث يمكننا أن نلاحظ مدى توافق الحوادث مع توقعاتنا ، ويمكننا أن نتصرف وفقا لتشخيصنا ونكتشف مدى امكان الاعتماد عليها لتحقيق أغراضنا . ويعتقد الماركسيون أن الأحداث قد أثبتت منذ وقت صدور البيان الشيوعى اثباتا كافيا صحة التشخيص الذى احتواه البيان ، ويعتقدون أن تاريخ الحركة الاشتراكية فى المائة السنة الأخيرة يعطى

عددا لا حصر له من الأدلة القاطعة على جدارة المادية التاريخية كمرشد ودليل للعمل . ومن هذا يستنتجون أن المادية التاريخية تقدم فعلا التفسيرات الصحيحة الصادقة للظواهر التاريخية .

ولعل القارئ قد لاحظ أن تطبيق المادية التاريخية ليس عملا بسيطا ، فهو يتطلب معرفة تركيب مختلف النظم الاجتماعية وطريقة قيامها بعملها . ومثل هذه المعرفة تكتسب فقط عن طريق البحث النظرى والتطبيقي المرهق . وليس هناك مبالغة في القول بأنه عندما شرع ماركس وانجلز في عملهما ، لم يكن هناك أى نظام اجتماعى قد تعرض لأسلوب البحث الذى تتطلبه المادية التاريخية اذا أريد لها أن تطبق تطبيقا فعالا . ولكن هذا لا يعنى بالطبع أن المبادئ الجديدة للتفسير التاريخى لا فائدة منها ؛ بل هى على العكس : تلقى الضوء على كل من الماضى والحاضر كما يثبت البيان الشيوعى نفسه . كما خلقت حافزا قويا للقيام ببحوث جديدة هامة في عشرات المجالات المختلفة . غير ان هذا يعنى في الواقع انه لم يتم بعد استيعاب الامكانيات الكاملة للمادية التاريخية ، فمختلف النظم الاجتماعية التى ظهرت في التاريخ لا تزال في حاجة الى البحث .

وقد كان من الواضح أن على ماركس وانجلز أن يتقدما الطريق لمباشرة هذه المهمة الكبرى التى تعد من حيث المبدأ لا نهاية لها . وزيادة على ذلك فبالنسبة لرجال يهمهم تغيير العالم كما يهمهم فهمه ، كانت هناك نقطة واحدة للابتداء ، وهى البدء بالنظام الاجتماعى السائد في زمنهم . وهذا يوضح السبب الذى جعل ماركس يستقر في لندن على أثر هزيمة ثورات سنة ١٨٤٨ ، وبفضل معونة انجلز المالية والذهنية التى لم يكن يستغنى عنها كرس معظم ما تبقى له من عمر لدراسة النظام الرأسمالى دراسة مستفيضة . كان الناتج الرئيسى لهذه الدراسة ، هو كتاب « رأس المال » الذى نشر أول أجزاءه سنة ١٨٦٧ .

ومن المعروف جيدا أن كتاب رأس المال يكاد يقتصر على دراسة اقتصاديات المجتمع الرأسمالي ؛ وسوف تتناول هذه الناحية من نواحي الماركسية في الفصل التالي . أما النقطة التي ينبغي تأكيدها هنا ، فهي أن « رأس المال » لا يعد على الإطلاق مبحثا في الاقتصاد بالأسلوب الكلاسيكي - أو الكلاسيكي الحديث ، بل يحتل كتاب « رأس المال » مكانا بارزا كجزء من علم أكثر شمولاً وهو علم التاريخ والاجتماع . وبعبارة أخرى يعتبر « رأس المال » الثمرة الأولى للتفريق العميق المحكم لطريقة المادية التاريخية . ومنذ أيام ماركس حتى الآن أضيف الكثير الى مفهومنا عن الرأسمالية وعن أشكال المجتمع الأخرى ذات الأهمية التاريخية ، ولكن حتى يومنا هذا لم يستكمل بعد هيكل علم الاجتماع الشامل الذي تضمنه مذهب المادية التاريخية .

السياسة :

مهمتنا التالية هي شرح الأسلوب الماركسي في معالجة مشاكل السلطة السياسية والدولة . ولتحقيق هذا الغرض لنا بحاجة الى مناقشة موضوع منشأ الدولة وأصولها ، وهو موضوع لا يزال يثير الجدل ، وحسبنا أن نعترف بأن شيئا قريب الشبه جدا من الدولة بمفهومها العصري ، كان ظاهرة عامة في جميع المجتمعات المتعلمة المعروفة ، وبأن هذه المجتمعات المتعلمة قد سادت وانتشرت في التاريخ في الثلاثة الآلاف أو الأربعة الآلاف سنة الأخيرة .

وأولى المشاكل التي تحتاج الى الايضاح هي الدور الذي تلعبه القوة في الحياة الاجتماعية . فجميع الدول تعتمد على استخدام القوة استخداما فاعليا أو ضمنيا ، فما هي المدلولات التي تنطوي عليها هذه الحقيقة في فهم التاريخ والسياسة ؟ .

لقد جاءنا انجلز بالرد الماركسي على هذا السؤال في كتابه الذي جادل فيه دوهرنج. وقد زعم دوهرنج مثل كثيرين قبله أن «... تكوين العلاقات السياسية يعتبر من الناحية التاريخية الحقيقية الأساسية . أما الظروف الاقتصادية المتوقعة على ذلك، فما هي الا أثر من آثارها أو حالة خاصة وبالتالي فهي حقائق في المرتبة الثانية ... فالظاهرة « البدائية » ينبغي البحث عنها في القوة السياسية المباشرة ، لا في أية قوة اقتصادية غير مباشرة (١) . »

والمغالطة في منطق دوهرنج واضحة . فالقوة في حد ذاتها عاجزة عن أن تخلق شيئا ، وأدوات القوة وطرق تطبيقها ، والأغراض التي تستخدم فيها تتوقف على الظروف الفنية والاقتصادية . خذ مثلا حالة العبودية التي ذكرها دوهرنج كمظهر خالص للقوة، لم يجد انجلز عناء في تبيان أن العبودية تستلزم مستوى معيناً من التطور الاقتصادي . فلا يكفي أن يكون العبد قادراً على إنتاج ما يقيم أوده فقط ، بل يجب أن يكون قادراً أيضاً على إنتاج فائض لسيدده . وقبل بلوغ هذا المستوى من التطور كان أسرى الحرب يؤكلون أو يكتفى بقتلهم . وعلى هذا ، فادخال نظام العبودية كان يعنى تقدماً اقتصادياً واضحاً للعالم حتى بالنسبة للعييد أنفسهم . وإلى وقت قريب كانت العبودية في الولايات المتحدة تقوم أساساً على احتياجات صناعة القطن الانجليزية ، أما المناطق التي لا تزرع القطن اندثرت العبودية ، وثبت بمضى الوقت أن بقاءها في صراع مع نظام اقتصادي متفوق في كفاءته الانتاجية ، يعد مضيعة للقوى وعملية غير اقتصادية .

أو لنضرب المثل بالاقطاع الأوروبي وهو نظام اجتماعي كانت تتمتع فيه طبقة النبلاء باحتكار السلطة الكاملة منذ البداية ، وكان للسادة الاقطاعيين المصلحة في استعمال القوة للابقاء على النظام ؛

(١) ضد دوهرنج ص ١٨٠

ومع ذلك كان فشلهم في تحقيق ذلك ذريعاً وتاماً . لماذا ؟ لأنهم كانوا عاجزين عن منع نمو الصناعة والتجارة هذا النمو الذى جاء الى الوجود بالطبقة الجديدة وهى الطبقة البورجوازية . وكان اختراع البارود فى أوروبا الغربية فى القرن الرابع عشر سبباً فى حدوث ثورة فى الفنون الحربية . ومنذ ذلك الحين انتقل التحكم فى أدوات القوة العليا ، شيئاً فشيئاً الى أيدي البورجوازيين الذين كانوا يتمتعون بميزة هائلة فى صناعة الأسلحة الحديثة . وفى خلال هذا التطور كله ، كان العامل الاقتصادى ذا أهمية حاسمة ، وكانت القوة مجرد خادم أو تابع للسلطة الاقتصادية . وطبقاً لما يقرره انجلز ، كانت تلك هى القاعدة العامة فى كل حقبة تاريخية .

ويجب أن نلاحظ أن الماركسية تعالج موضوع القوة بطريقة مشابهة لمعالجتها لموضوع النشاط الفكرى الذى نوقش فى القسم السابق . والفكر الماركسى لا ينكر أهمية أى منهما ، ولكنه يرفض اعتبارهما ، عوامل متغيرة مستقلة أو أولية . ان القوة تعمل داخل اطار اقتصادى واجتماعى معين ؛ وبالإضافة الى ذلك فان الظروف الاقتصادية هى التى تحدد المقومات الفعالة للقوة فى أى وقت .

ولنتقل الآن الى المسألة المرتبطة بذلك ارتباطاً وثيقاً ، ألا وهى مسألة الدولة . تعتبر الدولة من وجهة النظر الماركسية منظمة عامة ، تمتلك حقاً مشروعاً فى استخدام القوة ، هو وقف عليها واحتكار لها . وواضح أن وجود مثل هذه المنظمة ضرورى لبقاء أى مجتمع ينقسم الى طبقات ذات مصالح متعارضة . فلو كان للأفراد أو لمجموعات من الأفراد مطلق الحرية فى استخدام القوة لتدعيم مصالحهم الخاصة ، فان نتيجة ذلك ، تكون شيئاً شبيهاً بما وصفه «هوبز» بقوله : « حرباً يشنها كل فرد على كل الأفراد » . وهنا يبرز هذا السؤال - من الذى سينجح

في اقامة هذا الجهاز الأعلى للقمع ويبرر مطالبته باحتكار حق استخدام القوة بطريقة مشروعة ؟ لقد هيأت لنا مناقشتنا السابقة لموضوع القوة ، السبيل لمعرفة الاجابة الماركسية على هذا السؤال . وطبقا لما قاله انجلز :

« جاءت الدولة نتيجة للرغبة في تهدئة المشاحنات الطبقية . غير ان الدولة بظهورها وسط هذه المشاحنات ، تكون كقاعدة عامة دولة اقوى الطبقات الاقتصادية ، وهي التي تصبح بحكم سيطرتها الاقتصادية ، الطبقة السياسية الحاكمة ، وبذلك تتخذ لنفسها وسائل جديدة لاختضاع واستغلال الجماهير المضطهدة . وقد كانت الدولة القديمة على هذا الاساس دولة ملاك العبيد تهدف الى ابقاء العبيد رهن القيود . وكانت الدولة الاقطاعية ، أداة في يد النبلاء لاضطهاد رقيق الأرض والفلاحين التابعين لهم . والدولة النيابية الحديثة هي أداة الرأسماليين المستغلين للعمال . ويحدث بصفة استثنائية في بعض الأحيان ، أن تتمكن الطبقات المتصارعة من تحقيق التوازن بين احدها والاخرى توازنا تاما بحيث تكتسب السلطة العامة الحاكمة قدرا معينا من الاستقلال فتقف بينهم موقف الوسيط (١) » .

ان الوظيفة الاولى للدولة اذن هي ضمان بقاء النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم لمصلحة الطبقة أو الطبقات التي تسيطر عليه وتستفيد منه . وبعبارة أخرى فالواجب الأول على الدولة هو حماية نظام الملكية القائم .

هذا هو جوهر النظرية الماركسية عن الدولة ، ولكنه ليس بأية حال النظرية كلها كما يحسب بعض النقاد المعادين . فمجرد قيام الدولة كضمان لحماية النظام الاجتماعي لا يعنى أن تتنحى لتترك الطبيعة تأخذ

(١) أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة (طبعة كير) ص ٢٠٨ — ٢٠٩

مجراها . (وبهذه المناسبة - كان ذلك هو الدور الذي حدده المذهب الحر للدولة في القرن التاسع عشر ، وقد أوشك أن يتحقق ذلك في التجربة الانجليزية خلال العقود الوسطى لذلك القرن ، ولكن التاريخ لا يسجل حادثة أخرى شبيهة بتلك) بل على العكس من ذلك ، تلعب الدولة دورا فعّالا وإيجابيا في طريقة قيام النظام بوظيفته .

فالدولة قد تعزز الاتجاهات التطورية العادية في النظام ؛ في هذه الحالة لا يوجد هناك صراع ، ويستحدث التطور الاقتصادي والاجتماعي . وهذا هو الوضع الذي تتميز به المراحل المبكرة في أى نظام اجتماعي جديد . فمثلا ما يسمى عادة بمرحلة « النزعة التجارية » (١) (وتشمل تقريبا القرنين السابع عشر والثامن عشر) نجد لها تمييزا أساسيا بوجود علاقة وثيقة بين نمو الرأسمالية وسياسات الدول الأوروبية المتقدمة . وربما تعتمد الدولة من ناحية أخرى ، الى التدخل في الاتجاهات التطورية في النظام لتعمل على عرقلتها أو تحويلها الى مجريات أخرى ، والتخفيف من تأثيراتها . في هذه الحالة يقوم الصراع : حيث تطيح الدولة بنظام تعهدت في الوقت نفسه بتأييده . وهذا وضع تميزت به الأيام الأخيرة لنظام اجتماعي قديم . فقد حاولت روما الإمبراطورية دهرًا طويلا أن تقيم صلب النظام المتحلل في المجتمع القديم بمزيد من التدخل المتعسف من جانب الدولة ، ولكن بلا طائل . وفي يومنا هذا ، نرى جهودا شبيهة بتلك تبذل لوقف الاتجاهات التخريبية الكامنة في صلب النظام الرأسمالي ، ولكنها أثبتت أيضا حتى الآن أنها جهود غير مجدية . ويقول انجلز - وهو هنا يستخدم كلمة « قوة » بمعنى سلطة الدولة - « قد تعمل القوة ضد التطور الاقتصادي ، والقاعدة في هذه الحالة أن القوة ترضخ للتطور الاقتصادي ؛ الا في حالات استثنائية قليلة (٢) .

(١) Mercantilism

(٢) ضد دوهرنج ص ١٨٠ .

وفي الفصل التالي ، ستتاح الفرصة لتحليل الوسائل المختلفة التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في تطوير الرأسمالية ، أما الآن فلا يعنينا إلا أن تؤكد أن النظرية الماركسية لا تستبعد قط امكانية قيام الدولة بمثل هذا الدور . فطبقا لوجهة النظر الماركسية ، تعتبر الدولة سلطة فوق المجتمع ، وهي في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من المجتمع . ولو قيل ان مثل هذا الدور المزدوج يؤدي غالبا الى تناقضات ومصاعب ، وافق الماركسي على هذا الرأي ولكنه سيصرّ على أن هذه التناقضات والمصاعب تنشأ عن طبيعة الموقف لا عن خطأ منطقته .

والآن نأتي الى الدور الذي تلعبه الدولة في الانتقال من نظام اجتماعي الى نظام اجتماعي آخر ، وبعبارة أخرى مسألة « الدولة والثورة » (١). ويقرر الفكر الماركسي أن الطبقة الحاكمة تكافح الى النهاية للابقاء على النظام الاجتماعي الذي تجني من ورائه المنافع . ومادامت الدولة أداة في يد الطبقة الحاكمة ، فمعنى ذلك أنه بمجرد قيام الدولة ، لابد أن تتوقع منها أن تكون دولة محافظة ، بل تصبح اذا اقتضى الأمر قوة مضادة للثورة . ومن ناحية أخرى فمعنى الثورة الناجحة أن تأتي الى الحكم طبقة حاكمة جديدة تحتاج بدورها الى الدولة قدر حاجة سابقتها اليها ، والدولة الجديدة تقوم بوظيفة ثورية - غالبا لفترة طويلة من الزمن - وهي تصفية بقايا النظام القديم ووضع أسس النظام الجديد . وهكذا يتبين أنه لا توجد أحكام عامة بسيطة عن علاقة الدولة بالثورة ، وكل ما يمكن قوله بشيء من التأكيد هو أن الدولة نفسها (أي نفس الجهاز الاداري الرادع) لا تستطيع أن تلعب دورا ثوريا ودورا مضادا للثورة في نفس الوقت . وبالرغم من أن هذا القول يبدو متناقضا، فإن الثورة تعني في الحقيقة تدمير دولة وفي نفس الوقت خلق دولة أخرى .

(١) عنوان أحد مؤلفات لينين الشهيرة .

وطبقا للنظرية الماركسية ، تعتبر الثورة مرحلة تتنازع فيها طبقتان أو أكثر على السلطة السياسية وعلى الحق المطلق في تنظيم المجتمع وفقا لمصالحها وأفكارها الخاصة . واستخدام الطرفين للقوة في مثل هذا الصراع أمر بديهي لا يحتاج الى بيان ؛ وقد عبر ماركس عن ذلك بقوله إن .. القوة هي القابلية التي تقوم بتوليد كل مجتمع قديم يحمل في أحشائه المجتمع الجديد .. ولكن القوة ينبغي ألا تختلط في الأذهان بالعنف فهما أبعد بكثير من أن يتشابها لدرجة أن استعمال القوة بنجاح تام يتضمن في حد ذاته انتفاء العنف تماما ، لأن الذين ستستخدم ضدهم القوة سيدركون ويسلمون بعث المقاومة .

وتجارب التاريخ تقرّر أن الثورات تقرن عادة بالعنف غير أن الماركسيين يعتقدون دائما أن من الممكن أن تنشأ ظروف تقوم فيها ثورة سلمية . وقد صرح ماركس بذلك بنفسه سنة ١٨٧٢ معترفا بإمكانية التحول السلمي الى الاشتراكية في إنجلترا والولايات المتحدة : وبعد وفاة ماركس بثلاثة أعوام وصف إنجلترا بأنها بلد يمكن أن تقوم فيه ثورة اشتراكية سلمية . وقد سلم لينين بأن هذه الآراء كانت صحيحة عندما قيلت أول مرة ، ولكنه رأى سنة ١٩١٧ عندما كتب مؤلفه « الدولة والثورة » أن مثل هذه الاحتمالات لم يعد لها وجود .

وباتتصار الاشتراكية في روسيا تغير الموقف مرة أخرى واستطاع ستالين سنة ١٩٢٤ أن يرى إمكانية التحول السلمي الى الاشتراكية (والتي ما زالت تبدو مسألة افتراضية الى أقصى حد) في بعض البلدان الرأسمالية التي قد تتعرض لما أسماه « بالحصار الاشتراكي » . وقد تحقق مثل هذا « الحصار الاشتراكي » عمليا بالنسبة لبلاد أوروبا الشرقية منذ الحرب العالمية الثانية . وقد ثبت كما رأينا في دراستنا لهذه المنطقة أن رأي ستالين كان قائما على أساس متين . وليس من المستغرب أن

الماركسيين في أوروبا الشرقية يؤكدون الآن إمكانية التحول السلمي إلى الاشتراكية في بلادهم (١) مع توافر الرغبة في هذا التحول ، وهم في ذلك لا يخرجون على النظرية الماركسية التقليدية .

ويمكننا أن نختم هذا البحث بكلمات قليلة عن العلاقة بين الاشتراكية والدولة في الأجل الطويل ، كان موقف الماركسيين الذي صيغ أول مرة ردا على مطالبة الفوضويين بإلغاء الدولة مباشرة وفورا ، هو أن الطبقة العاملة سوف تحتاج إلى دولتها الخاصة ، لأرساء دعائم المجتمع الاشتراكي الجديد وحمايته ، حتى يبلغ اكتمال نموه ، تماما كما احتاجت البورجوازية لدولتها في المراحل الأولى للمجتمع الرأسمالي . ولكن هنا تنتهي المشابهة بين الوضع الحاضر والتجارب السابقة ، لأن الهدف البعيد المدى للاشتراكية ليس استبدال شكل من أشكال الحكم الطبقي بشكل آخر ، بل إلغاء كل الطبقات ، وإقامة المجتمع الذي تكون فيه ملكية أدوات العمل ملكية جماعية ، وينظم فيه الإنتاج على أساس المشاركة الحرة المتساوية بين المنتجين . وفي مثل هذا المجتمع سيختفى الاستغلال ومظاهر التوتر والفوارق الكبيرة بين الناس التي كانت تميز المجتمعات الطبقية .

وقد كتب لينين يقول :

« سيعتاد الناس تدريجياً ، على اتباع القواعد الأولية للحياة الاجتماعية التي كانت معروفة منذ قرون ، وترددت آلاف السنين في جميع

(١) انظر مثلا خطابات جورجي ديميتروف رئيس وزراء بلغاريا الشيوعي وفلاد سلاف جومولكا نائب رئيس وزراء بولندا الشيوعي ، مترجمة ومفشرة في مجلة الشؤون السياسية أغسطس سنة ١٩٤٦ و أبريل سنة ١٩٤٧ .

الكتب المدرسية ، سيعتاد الناس على مراعاة تلك القواعد بلا اجبار ؛
بلا عنف ، بلا خضوع ، بلا حاجة الى « جهاز خاص » للقهر يعرف
باسم الدولة » (١) .

في مثل هذه الظروف ، سوف تقل الأعمال التي تقوم بها الدولة
بصفتها جهازا حكوميا للعقاب والقمع ، شيئا فشيئا بلا عمل تقوم به ،
انها ب طبقا لعبارة انجلز المشهورة « سوف تذوى وتذبل بالتدريج » .

وضيق المقام هنا يمنعنا من الدخول في مناقشة تفاصيل النزاع
الحامى الذى نشب فترة طويلة حول هذه النظرية . وسنكتفى بالإشارة
الى بعض المفاهيم الخاطئة ، التى عرقلت كل محاولة لفهم حقيقة ما تعنيه
النظرية .

أولا - ليس معنى ذبول الدولة ، اختفاء السلطة أو اختفاء
الإدارة . فقد سخر انجلز وهوفنند نظريات الفوضويين ، من الفكرة
التي تقول بأن المصنع أو السكة الحديدية أو السفينة ، ولا حاجة لذكر
المجتمع المعقد ، يمكن أن يدار أى منها بدون حاجة الى بعض المسؤولين الذين
لهم سلطة على غيرهم حيث كتب يقول :

إذا قنع الفوضويون بالقول بأن التنظيم الاجتماعى فى المستقبل ،
لن يسمح الا بوجود السلطة فى الحدود التى تحتملها علاقات الانتاج
لأمكن الوصول الى تفاهم معهم ، ولكن عيونهم عميت عن جميع الحقائق
التي تجعل السلطة ضرورية ، وهم يحاربون بحماسة واندفاع ضد كلمة
السلطة (٢) (أما بالنسبة للإدارة) فان الوظائف العامة ستفقد صفتها

(١) الدولة والثورة - الفصل الرابع - القسم الثانى .

(٢) مقتبس فى المرجع السابق « الفصل الرابع » القسم الثانى .

السياسية ستتحوّل الى مجرد وظائف ادارية بسيطة للاشراف على المصالح الاجتماعية (١) .

وفي وسع المرء بالطبع أن يرفض هذه النبوءة اذا شاء ؛ ولكن ليس في وسعه أن يدعى بأنها تتجاهل الحاجة الواضحة للتنظيم والتوجيه في نظام اقتصادي مخطط . والمسألة هي هل يتقبل الناس في المستقبل هذه الحاجة كشئ بديهي ، ويقومون بنصيبهم طواعية ، أم أنه من الضروري إبقاؤهم في حدود النظام باستخدام القوة أو بالتهديد بها .

ثانياً - أن الحجج التي تستند الى تجربة الاتحاد السوفييتي لا علاقة لها بنظرية ذبول الدولة : فمادام العالم منقسماً الى قطاعين ، قطاع اشتراكي وقطاع رأسمالي ومادام كل قطاع يتألف من أمم مستقلة ذات سيادة ، فمن الواضح أن كل البلاد ستحتفظ لنفسها بجيوش وأساطيل ، فضلاً عن أجهزة العقاب والقمع الثانوية التي تتبعها . في مثل هذه الظروف ، من الحماقة الحديث عن عبارات مثل « ذبول الدولة » . فقد صيغت النظرية على أساس مجتمع اشتراكي دولي (أو لعله من الأفضل أن يقال مجتمع فوق الدول) ولا علاقة للنظرية بأي سياق آخر .

وأخيراً ينبغي الإشارة الى أن الكثير من النقد الموجه لنظرية ذبول الدولة مستمد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من البديهية المزعومة التي تدعى « أنك لا يمكنك تغيير الطبيعة البشرية » . فلو أن « الطبيعة البشرية » تعنى فقط كل ما هو طبيعي بالنسبة للبشر ، لكانت هذه بالطبع بديهية لا معنى لها . أما اذا كانت تعنى أن بعض نماذج السلوك الانساني - مثل استغلال الانسان للانسان - هي أمور ثابتة وغير قابلة للتغيير ، فانها تكون تقريراً لبعض وقائع تحتاج الى اثبات . وترى الماركسية

(١) نفس المرجع السابق .

— وقد حاولنا في هذا الفصل أن نشرح ذلك — أن التاريخ الانساني كله يدحض نظرية ثبوت السلوك الاجتماعي ، ويؤكد امكانية تغيير المجتمع تغييرا لا حد له ، وبالتالي يؤكد امكانية تغير الأفراد الذين يكوّنون المجتمع. وأي شخص يرى هذا الرأي في «الطبيعة البشرية» سوف يجد أن فكرة ذبول الدولة في مجتمع اشتراكي مقبل ، هي افتراض معقول وان كان لا يزال غير قابل للاثبات .

ملخص :

قبل أن نستأنف دراستنا للرأسمالية قد يكون من المفيد أن نقدم ملخصا قصيرا للنظريات الماركسية في الفلسفة والتاريخ والسياسة . والنظرية الماركسية عن الرأسمالية ليست بمعزل عن تلك النظريات التي تناولناها بالدراسة ، بل هي على الأرجح نتيجة من نتائج تطبيقها على شكل معين من التنظيم الاجتماعي .

تسمى الفلسفة الماركسية عادة ، بالمادية الجدلية ، وهي وجهة نظر عامة في طبيعة العالم ، ومكان الانسان في العالم . فالحياة الانسانية تعتبر نتيجة للتطور الطبيعي . والفكر هو انعكاس لظروف الحياة المادية ، وهو يمكن أفراد الجنس البشري من تكيف حياتهم مع البيئة التي يعيشون فيها ، وليس هذا فحسب ؛ بل يمكنهم أيضا من تشكيل هذه البيئة لأغراضهم الخاصة . والأفكار لا تعتبر أفكارا حقيقية ويعوّل عليها الا بالقدر الذي تعكس به الواقع وتمثله بدقة.. والواقع هو كل معقد يترابط بعضه ببعض ، وليس مجرد مجموع أجزاء تكاد تكون مستقلة عن بعضها البعض بحيث يمكن استخراجها وتجريدها عن سياقها وفهمها في معزل . وجوهر الطريقة الجدلية في تناول الأشياء، هو طبقا لتعبير انجلز ، ادراك « أن المتناقضات والفوارق ينبغي البحث عنها في الطبيعة ؛ أما صحتها فمسألة نسبية . ومن الناحية الأخرى فإن أذهاننا وحدها هي التي تصورها في الطبيعة في حالة جمود وفي حالة مطلقة » .

والمادية التاريخية هي تطبيق للمادية الجدلية على تطور المجتمع .
فطريقة الناس في المعيشة وفي التفكير تحددها طريقتهم في كسب معاشهم .
وبعبارة أخرى يحددها النظام الاقتصادي الذي يعيشون في ظله ومكانهم
في ذلك النظام . وبذلك فلكل نظام اقتصادي ما يقابله من البناء الطبقي
المعين ، ولكل طبقة نظرتها الخاصة للحياة ومصالحها المادية الخاصة .
والتاريخ هو أساسا سجل لصراع الطبقات وتطلعاتها الطبقية . وتحتاج
دراسة أية مشكلة تاريخية بعينها الى دراسة مستفيضة للنظم الاقتصادية
السائدة والتركيبات الطباقية التي تتولد عنها ومصالح وأيديولوجية
الطبقات الرئيسية في المجتمع ، والطريقة التي تدار وتحسم بها الصراعات
ويمكن اختبار صحة أو خطأ المادية التاريخية بتطبيقها على الحاضر وعلى
المستقبل . وبقدر ما تؤيد الحوادث تنبؤاتنا ، وبقدر ما يمدنا به تشخيصنا
بدليل للعمل نعول عليه يمكننا أن نعلم - ان كان لنا أن نعلم على
الاطلاق - أن وسائلنا تمدنا بالتفسيرات الصحيحة للظاهرة التاريخية .

أما النظرية الماركسية في السياسة فتعالج أساسا مسألة استخدام
القوة في عملية التطور التاريخي . والقوة أو السلطة خاضعة وتابعة
للسلطة الاقتصادية غير أن استخدام القوة أمر لا بد منه لاستقرار
جميع المجتمعات الطباقية وقيامها بوظائفها . والدولة منظمة لها حق مشروع
في احتكار استخدام القوة . وأية دولة من الدول ، انما قامت ورسست
دعائمها بفضل طبقة تتمتع بالسيطرة الاقتصادية للمحافظة على النظام
الذي يؤكد ويضمن سيطرتها . والدولة بعد ذلك ، لا تقوم بحماية النظام
فحسب ولكنها تعمل أيضا في داخله . فالدولة اما أن تحتضن وتغذي
الاتجاهات الكامنة في النظام القائم ، واما أن تحاول وقف هذه الاتجاهات
أو تحويل مجراها . وهي في الحالة الأولى تعمل على الاسراع بالتطور ،
وفي الحالة الثانية تفشل عادة وبطبيعة الأحوال ، ثم تنهزم
في النهاية . والثورة مرحلة تدمر فيها دولة الطبقة الحاكمة القديمة ،

وتستبدل بها دولة طبقة حاكمة جديدة . وفي المراحل الأولى للاشتراكية ، ستحتاج الطبقة العاملة الى الدولة مثلها كمثل الطبقات الحاكمة القديمة عندما احتاجت الى الدولة . ولكن مع تطور الاشتراكية ، سوف تختفى جميع الطبقات ، وستختفى معها ، الحاجة لاستخدام القوة المنظمة في الحياة الاجتماعية . وفي الوقت الذي يقترب فيه المجتمع من هذه المرحلة ، « تذبل » الدولة الاشتراكية وتذوى .

وسنرى في الفصل التالي ، كيف تطبق هذه الأفكار العامة ، في دراسة وفهم النظام الرأسمالي ، ذلك النظام الاجتماعي الذي ظل يسود تاريخ القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة .

الفصل السابع

الفكر الماركسى فى الاقتصاد السياسى

أشرنا فى الفصل السابق الى أن التطبيق العلمى لطريقة المادية التاريخية يتطلب دراسة عميقة لمختلف أشكال المجتمع التى لها أهمية تاريخية ، ابتداء من أساسها الاقتصادى ، وأشرنا أيضا الى أن ماركس وانجاز وجهها اهتمامهما الى النظام الرأسمالى وكان ذلك أمرا طبيعيا تماما ، لأنه كان شكل المجتمع الذى عاشا فى ظله . وفى هذا الفصل سنقوم بفحص الأسس الجوهرية للنظرية الماركسية الخاصة بالرأسمالية •

طبيعة الرأسمالية :

من المتفق عليه عموما أن الرأسمالية هى النظام الذى أصبحت له السيادة فى أوروبا الغربية فيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، فما هى الصفة المميزة لهذا النظام ؟ أجاب على ذلك كتاب كثيرون بأنها « الانتاج من أجل السوق » أو « شراء وبيع السلع من أجل الربح » • وذهبوا الى الاستنتاج بأن الرأسمالية لا تعد شيئا غريبا أو دخيلا من أى وجه من الوجوه على المرحلة المعاصرة • وكان معهم الحق تماما فيما ذهبوا اليه على أساس أى من التعريفين السابقين للرأسمالية • وهكذا كان لدى «ميشيل روستوفزيف» المؤرخ المشهور للعالم القديم ، الكثير ليقوله عن الرأسمالية فى العصور الاغريقية والرومانية ، فاذا ضربنا مثلا آخر بهنرى «بيرين» المؤرخ البلجيكى العظيم المتخصص فى تاريخ العصور الوسطى ، نراه قد عثر على أدلة كافية تثبت وجود الرأسمالية فى أواخر العصور

الوسطى (١) . ولو قبل المرء وجهة نظر هؤلاء الكتاب ، لما اختلف العصر الحديث عن العصور السابقة له بظهور الرأسمالية فيه وتطورها . ولكنه يتميز عنها فقط باتشارها في قطاعات أخرى من الاقتصاد وفي أقاليم جغرافية جديدة .

ينبغي أن يتضح من المناقشات التي آثرت في الفصل الأخير ، أن الماركسية ترفض بالضرورة أى تعريف للنظام الاجتماعى يجعل الأهمية الأولى لطريقة توزيع السلع فيه . فطبقاً للرأى الماركسى ، يعتبر الإنتاج أساس كل حياة اجتماعية . والصفة المميزة لأى نظام اجتماعى بناء على هذا ، يجب أن يبحث عنها فى نطاق الإنتاج الحقيقى . وما ان يتفق على هذا الرأى ، حتى يتضح أن الاختلافات بين النظم الاجتماعية فى العصور القديمة والوسطى أو بين أى نظام فى هذه العصور والنظام الحديث ، كلها اختلافات فى النوع وليست مجرد اختلافات فى الدرجة .

ففى كل من المرحلتين القديمة والوسطى ، كان الإنتاج انتاجاً زراعياً بصفة أساسية وفى الحقبة القديمة ، كان يقوم به الفلاحون الفرديون أو كان يتم عن طريق نظام مزارع العبيد ، وفى الحقبة الوسطى كانت الوحدة الانتاجية السائدة هى الاقطاعية التى يملكها السيد الاقطاعى . وكانت الصناعة فى الحالىن ذات أهمية ثانوية وتتركز معظمها فى ورش وحواليت الحرفيين . أما فى العصر الحديث ، من جهة أخرى ، فقد نشطت الصناعة بشكل متزايد وتفوقت على الزراعة ، وأصبحت الوحدة الانتاجية الحاسمة

(١) فيما يتعلق بروسستوفزيف انظر مقال ماير رينولد : « مؤرخ العالم الكلاسيكى : نقد لروسستوفزيت » مجلة العلم والمجتمع خريف سنة ١٩٤٦ والمصادر المذكورة بها . وثمة مختصر الآراء بربين معروض فى كتابه : « تاريخ أوروبا الاقتصادية والاجتماعية فى العصور الوسطى » .

هى المصنع ذا الانتاج الواسع النطاق ، يعمل فيه اجراء احرار .
واضح من ذلك أننا بصدد ثلاثة نظم مختلفة للانتاج ، ويقول الماركسيون
ان وجود التجارة من أجل الربح فى النظم الثلاثة أمر هام غير أنها أساسا
تقع فى المرتبة الثانية .

ان الماركسية اذن ، تعرف الرأسمالية بأنها نظام للمجتمع يتم فيه
الانتاج أساسا فى مؤسسات وشركات خاصة يتم تشغيلها بواسطة العمل
الحر لمأجور . وفى مثل هذا النظام يجب أن توجد على الأقل طبقتان -
الرأسماليون الذين يدفعون الأجور ، والعمال الذين يقبضون الأجور .
والواقع أنه يوجد دائما طبقات أخرى أيضا مثل ملاك الأرض والفلاحين
أو الحرفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص ، ولكن الطبقات ذات الأهمية
الحاسمة فى المجتمع الرأسمالى ، هى طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ،
وعلاقة كل من الطبقتين بالأخرى ، هى التى تؤلف صلب النظرية الماركسية
الخاصة بالرأسمالية .

والعلاقات بين الرأسماليين والعمال ليست علاقات بسيطة كالتى كانت
قائمة بين السيد العبد أو بين الاقطاعى ورقيق الأرض فى الأشكال
الأولى من المجتمع . حقا ان الرأسمالى فى داخل ورشته هو السيد والعامل
يؤدى ما يؤمر به ، ولكن قبل أن تطاء قدم العامل أرض المصنع يكون
قد استؤجر بشروط معينة ، تتحدد بطريقة مستقلة تماما عن ارادته هو أو ارادة
الرأسمالى الذى يستأجره . فلو تساءلنا من هو اذن الذى يقوم بتحديد
شروط العمل ، كانت الاجابة لا أحد ، فالشروط تتحدد بواسطة قوى
السوق التى لا تأثير للأشخاص عليها . ان تحليل الرأسمالية ينبغى اذن
أن يبدأ من السوق أو اذا شئنا استخدام المصطلحات الاقتصادية
التقليدية ينبغى أن يبدأ بالمشكلة العامة للقيمة .

وقبل أن نتقل الى شرح النظرية الماركسية للقيمة ، يجب أن يتضح لدينا أنها تنطبق على نظام انتاج السلع البسيط (١) كما تنطبق على النظام الرأسمالى وأن هذه الحقيقة تيسل الى حجب الفروق الحاسمة بين هذين الشكلين من أشكال المجتمع . وقد شرح ماركس هذه الفروق بمعادلتين بارعتين .

فى نظام انتاج السلع البسيط يبيع المنتج انتاجه لكى يكون فى وضع يمكنه من شراء منتجات أخرى تشبع احتياجاته ، فهو يأتى الى السوق ومعه سلعة معينة (س) فيحولها الى نقود (ن) ثم يعود فيحول هذه النقود الى سلعة أخرى (س) . وبهذا يمكننا أن نمثل عملية المبادلة أو الصفقة المميزة للسوق فى نظام انتاج السلع البسيط على هذا النحو س - ن - س . أما الرأسمالى ففى وضع يختلف عن ذلك فهو يأتى الى السوق ومعه نقود (ن) ويشتري بها قوة عمل ومواد خام وأدوات ... الخ (س) ثم (بعد أن تتم عملية الانتاج) يعود الى السوق ومعه منتجاته التى يعيد تحويلها الى نقود (ن) فصفقة السوق المميزة للنظام الرأسمالى هى هكذا ن - س - ن .

وعلى حسب قول ماركس ، يكون الفرق بين معادلة س - ن - س ومعادلة ن - س - ن فرقا له أهمية أساسية . ففى المعادلة الأولى س - ن - س تكون السلعتان س ، س متساويتين فى القيمة التبادلية ولكن بما أنهما سلعتان مختلفتان فهما غير متساويتين من حيث قيمتهما الاستعمالية . فبالنسبة للمنتج نفسه تعتبر س الثانية ذات قيمة استعمالية أكبر من قيمة س الأولى . وهذه الحقيقة هى التى تجعل للعملية أو للصفقة - كلها منطقها المعقول - أما فى معادلة ن - س - ن من الناحية الأخرى فإن ن ، ن متساويتان من حيث النوع فاذا لم تكن ن

(١) انظر الهامش ص ٣١

الثانية أكبر من الأولى من حيث الكم ، كانت الصفقة غير ذات موضوع
أى بلا معنى . ويشرح ماركس ذلك بإعادة كتابة المعادلة كالآتى
ن - س - ن حيث ن أكبر من ن . وهكذا يصبح الهدف من الإنتاج
فى نظام إنتاج السلع البسيط هو التحول النوعى للقيمة الاستعمالية بينما
فى ظل الرأسمالية ، يكون هدف الإنتاج هو التضخم الكمية للقيمة -
التبادلية .

من هذا التحليل استخلص ماركس عدة نتائج هامة عن الخصائص
المميزة للرأسمالية فقال :

ان تداول النقود كرأس مال هو ... هدف فى حد ذاته . ذلك لأن
تضخيم القيمة يتم فقط فى حدود هذه الحركة المستمرة المتجددة
ن - س - ن ، وبهذا فدورة رأس المال ليس لها حدود . وهكذا
يصبح المثل الواعى لهذه الحركة - أى مالك النقود شخصا رأسماليا
ويصبح شخصه - أو على الأرجح جيبه - هو النقطة التى منها تخرج
النقود والىها تعود النقود . وتضخيم القيمة ... يصبح هدفه الشخصى .
والدافع الوحيد للأعمال التى يمارسها الرأسمالى كرأسمالى يتوقف على
امتلاكه للمزيد والمزيد من الثروة بصفة مطلقة ... ولذلك فالقيمة
الاستعمالية لا ينبغى أن ينظر اليها على أنها الهدف الحقيقى للرأسمالى
ولا الربح الذى يعود عليه من أية صفقة بمفردها . ان ما يهدف اليه فقط
هو السعى وراء الربح سعيا قلقل لا ينتهى أبدا (١) .

والغاية الأساسية للاقتصاد الماركسى أن يتتبع نتائج هذا السعى
الذى لا ينتهى أبدا ، والذى يستحثه الرأسمالى ويحركه . وسوف نعود
الى ذلك ثانية بعد أن نتناول مشكلة القيمة .

(١) رأس المال الجزء الأول ص ١٦٩ - ص ١٧٠ كل المقتبسات من
« رأس المال » مأخوذة من طبعة كار .

القيمة وفائض القيمة :

بدأ ماركس بحثه من النظرية الكلاسيكية التي تقول ان قيمة السلعة تتناسب مع كمية العمل اللازم لإنتاجها . وكان يعلم - مثله مثل الاقتصاديين الكلاسيكيين - أن هذا القول ليس صحيحا في جميع الظروف ، ولكنه اعتبرها أول نظرية تقريبية مناسبة لإبراز الخصائص الأساسية للاقتصاد المنتج للسلع .

وقد تتمكن من أن تقدر مدلولات «قانون القيمة» حق قدرها ، لو أننا تدبرنا هذا المثل المشهور الذي أخذناه من كتاب آدم سميث «ثروة الأمم» (١) .

... «لو حدث في أمة من الصيادين، أن كان ضعف العمل اللازم عادة لقتل غزال واحد ، يلزم لقتل قنفذ واحد من قنافذ الماء ، فمن الطبيعي اذن مبادلة قنفذ واحد بغزالين أو أن يكون القنفذ مساويا لغزالين في القيمة . من الطبيعي أن ثمرة يومين أو ساعتين من العمل في العادة ، تساوي ضعف ما يكون في العادة ثمرة يوم عمل واحد أو ساعة عمل واحد » .

وليس من الصعب أن نثبت أن سميث كان على حق ، اذا افترضنا أن صياده سيتصرفون « بطبيعة الحال » تصرف البائعين والمشتريين في سوق متنافس . لأنه اذا أمكن مبادلة القنفاذ والغزلان مثلا على أساس واحد بواحد (مع أننا ما زلنا نفترض أن قتل القنفذ يكلف ضعف العمل اللازم لقتل الغزال)، فلن يهتم أحد بصيد القنفاذ اذا كان في استطاعته أن يمسك غزالا ويبادله بقنفذ . . . بذلك يحصل على قنفذ في نصف الوقت.

(٢) ثروة الأمم الجزء الأول الفصل السادس .

الذى يستغرقه فى الامساك به وصيده مباشرة . واضح أن السعر القائم على أساس واحد بواحد لن يستمر طويلا ، فسرعان ما يفرغ المعروض من القنافذ . ويمكننا أن نبين بعملية استبعاد كهذه أن السعر الوحيد الذى يمكن أن يصبح سعرا ثابتا هو قنفذ واحد بغزالين ؛ بذلك تتضح سلامة فكرة آدم سميث ، التى ليست سوى قانون القيمة فى شكل مبسط .

وللوصول الى هذه النتيجة ، علينا أن نفترض أن الصيادين يمكنهم أن ينتقلوا بسهولة وحرية من صيد القنافذ الى صيد الغزلان وبالعكس . ونظرية ماركس للقيمة تتضمن هذا الافتراض نفسه بشكل عام . ان أى انحراف عن القيم فى أسعار السوق ، سيؤدى الى تحول العمل من صناعات الى أخرى كلما تضخم انتاج بعض السلع وانكمش انتاج غيرها . كل هذا يدخل فى صميم تركيب قانون القيمة، ولو فشل هذا القانون فى أداء عمله، فلن تكون للقيم كما تحددها نسب وقت العمل ، أية أهمية اقتصادية عملية. ويمكننا أن نستنتج أن قانون القيمة يشمل فى الحقيقة ، سائر العملية التى تحدد بواسطتها نسب التبادل والكميات المنتجة وتوزيع قوة العمل فى الوقت نفسه وذلك فى مجتمع منتج للسلع . ولا يوجد من هو مسئول مسئولية مباشرة عن هذه المشاكل . ومع ذلك فتصرفات كل انسان تساهم فى حلها . وقد أشار ماركس الى هذه النقطة فى خلال تعرضه للرأسمالية بالعبارات الآتية :

« ... ما دام الرأسماليون الفرديون يلتقى أحدهم بالآخر بصفتههم ملاكا للسلع فحسب ، وما دام كل واحد منهم يسعى لبيع سلعته بأعلى سعر ممكن (مسترشداً فى تنظيم انتاجه - ظاهريا - بارادته المطلقة) ، فإن القانون الداخلى يفرض نفسه فقط من خلال تنافسهم ، وضغطهم المشترك بعضهم على بعض ، وبذلك تتساوى مختلف الانحرافات . وقانون القيمة يعمل بصفته قانونا داخليا ، ومن وجهة نظر العوامل الفردية يعمل

بصفته قانوناً أعمى ، على فرض نفوذه وتأثيره ، والاحتفاظ بالتوازن الاجتماعي للانتاج وسط التقلبات العرضية ... » (١)

ان قانون القيمة بعبارة أخرى هو المبدأ الذى يعمل على تماسك المجتمع المنتج للسلع . وهو يوضح أن ما يظهر لأول وهلة أنه ليس سوى مجموعة أفراد ، إنما هو فى الحقيقة نظام اجتماعى متماسك وملتهم ، فهو يعمل على دمج العمل الخاص بعدد لا حصر له من المنتجين المستقلين ، فى قوة عمل اجتماعية فعالة .

على ضوء هذه الحقائق ، ينبغى علينا أن نفسر مذهب ماركس الشهير الخاص بعبادة السلعة أو « بفيتيشية » السلعة (٢) . فالقيمة تبدو من الظاهر كمجرد علاقة كمية بين أشياء غير حية ، ولكنها كما بينت دراستنا لقانون القيمة تخفى فى الحقيقة مجموعة معقدة من العلاقات بين أفراد المجتمع . وظهور العلاقات بين الناس مخفية تحت قناع العلاقات بين الأشياء على هذا النحو له نتائج عجيبة . فهو يخفى الطبيعة الحقيقية لاتنتاج السلع ، ويحمل الناس اما على عدم فهم النظام الاجتماعى الذى يعيشون فى ظله على الاطلاق ، واما أن يعتقدوا أن هذا النظام مظهر من مظاهر القوى الطبيعية التى ليس للانسان سيطرة عليها . وعلى هذا يصبح نظام انتاج السلع عبارة عن حالة المجتمع التى «تكون فيها عملية الانتاج صاحبة السيطرة على الانسان بدلا من أن يسيطر الانسان عليها» (٣)

(١) رأس المال الجزء الثالث ص ١٠٢٦ ترجمة هذه الفقرة من الأصل الألمانية ، قد صححت فى مواضع متعددة .

(٢) كلمة Fetishism فيتيشية مأخوذة من اتخاذ القبائل البدائية «رموزا» مقدسة يعبدونها ويتبركون بها وعادة فى صور حجر او جماد يعززون اليه قوى سحرية خارقة .

(٣) المرجع السابق الجزء الاول ص ٩٣

وتحدث ماركس في هذا الصدد عن عبادة «فيتيشية» السلعة مشيراً الى أن المواطن في المجتمع المنتج للسلع يقف من القوى الاجتماعية نفس موقف الرجل البدائي من القوى الطبيعية، موقف المؤمن بالخزعات والخرافات. وهذا الموقف لا يمكن التغلب عليه بحسب وجهة ماركس، الا عندما يتولى المجتمع أجل مصلحة جميع أعضائه ، وبعبارة أخرى لا يمكن التغلب عليه الا في ظل الاشتراكية . والى أن يتحقق ذلك ، لا يمكن فهم هذا المجتمع بغير النظرية القائلة بأن العمل أساس القيمة ، وبالتحليل النقدي لإنتاج السلع وهو التحليل الذي تجعله هذه النظرية أمراً ممكناً .

أشرنا من قبل الى أن الظاهرة المميزة للرأسمالية هي سيادة نظام العمل بالأجر أى أن قوة العمل نفسها تعتبر سلعة نموذجية تباع وتشترى في السوق مثل جميع السلع الأخرى تماماً . ومن هنا يبرز هذا السؤال — مم تتكون قيمة قوة العمل وكيف تتحدد هذه القيمة ؟

ان الرأسمالى لا يشتري عملاً حقيقياً ولكنه على الأرجح يشتري قدراً محدداً من وقت العامل أو يشتري العامل لمدة محددة من الوقت ، وكلا الأمرين سواء . وما يسمى قوة العمل في الاقتصاد الماركسى على هذا الأساس هو العامل نفسه في الواقع ، وتلك حقيقة واضحة بما فيه الكفاية في مجتمع العبيد . ولكنها تختفى في ظل الرأسمالية وراء قيود قانونية تفرض على مدة عقد العمل وموعد انتهائه . وهكذا تصبح قيمة قوة العمل هي قيمة العامل . فلو طبقنا نظرية ، العمل أساس القيمة على قيمة العامل ، لرأينا أن كمية العمل اللازمة لإنتاج العامل ليست الا عبارة أخرى تعنى كمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل معاش العامل أو قوت يومه . وأخيراً ، تنتهى بذلك الى أن قيمة تلك السلعة المعينة — أى قوة العمل يمكن أن تهبط الى مستوى قيمة عدد معين من السلع العادية .

ويؤدي هذا بطبيعة الحال الى نظرية فائض القيمة . عند بحثنا معادلة
ن - س - ن لو حظ أن عملية الشراء والبيع التي تشملها المعادلة ،
لا معنى لها مالم تكن ن الثانية أكبر من ن الأصلية ، أو اذا عبرنا عن ذلك
ذلك بطريقة أخرى قلنا أنها لا معنى لها مالم تسترد القيمة الأصلية ومعها
فائض أيضا . ولكن هذا وحده لا يكفي لتفسير ظهور مثل هذا الفائض .
والآن بعد أن حللنا قيمة سلعة قوة العمل على أية حال ، أصبحنا في وضع
يمكننا من فهم مصدر فائض القيمة .

نحن نفترض أن الرأسمالي يشتري قوة العمل بقيمتها ، أي أنه يدفع
للعامل أجرا يساوي قيمة وسائل معاشه أو قوت يومه . ولزيادة الايضاح نقول
ان هذه القيمة تساوي مثلاً ثمرة انتاج ست ساعات عمل . فبعد أن يستمر
الانتاج مدة ست ساعات يكون العامل قد أنتج قيمة تكفي لتغطية أجره .
فاذا فرض أن عملية الانتاج توقفت عند هذه النقطة ، فإن الرأسمالي يخرج
منها لا له ولا عليه . ولكن الرأسمالي يشتري العامل لمدة يوم كامل ، وليس
ثمة ما يدعو لتحديد يوم العمل بست ساعات . فلنفرض أنه عشر ساعات .
في هذه الحالة يستمر العامل خلال هذه الساعات الأربع ، في اضافة
قيمة تزيد وتربو على أجره ، وهذه الاضافة هي التي تؤلف فائض القيمة
الذي يضع فيه الرأسمالي اهتمامه .

واضح من المثل السابق أن يوم العمل يمكن تقسيمه الى قسمين -
الأول الذي ينتج قيمة تعادل أجر العامل (وماركس يسمي هذا القسم
العمل الضروري) - والثاني الذي ينتج فائض القيمة (يسميه ماركس
العمل الفائض) ونسبة العمل الفائض الى العمل الضروري أو نسبة فائض
القيمة الى الأجور يسميها ماركس معدل فائض القيمة . واذا كانت العوامل
الأخرى متساوية ، فإن اطالة يوم العمل أو خفض الأجور الحقيقية
أو الزيادة في انتاجية العمل ستزيد من معدل فائض القيمة ، بينما يؤدي

تفسير يوم العمل أو رفع الأجور الحقيقية أو انخفاض انتاجية العمل الى الهبوط بمعدل فائض القيمة ، وما يزيد عن ربع الجزء الأول من كتاب رأس المال مخصص لتحليل التغيرات في هذه العوامل التي تحدد معدل فائض القيمة في تاريخ الرأسمالية الانجليزية .

ولنتناول الآن قيمة أى سلعة تامة الصنع ، ولنقم بتفكيكها الى أجزائها التي تتألف منها . سنرى أنها أولا تحتوى على قيمة المواد الأولية التي دخلت في انتاجها بما في ذلك قدر معين من الاستهلاك والتلف في الآلات والمعدات ، وثانيا تحتوى على قيمة قوة العمل ، وتحتوى ثالثا على فائض القيمة . وماركس يسمى الجزء الأول برأس المال الدائم (ر) والجزء الثانى رأس المال المتغير (م) والثالث فائض القيمة (ف) وهكذا تمثل القيمة الاجالية للسلعة في معادلة $R + M + F$. وهذه المعادلة ليست مقيدة بالضرورة في تطبيقها بسلعة معينة ، بل يمكن تطبيقها أيضا على الانتاج خلال فترة معينة من الزمن في مؤسسة أو أكثر . وزيادة على ذلك لو أننا طبقناها على جميع المؤسسات نجد فيها طريقة ملائمة لتنظيم وتحليل ما يسميه الاقتصاديون في الوقت الحاضر ، بالدخل القومى . وتستخدم المعادلة في الاقتصاد الماركسى في هذه الأغراض كلها . ويعمل سياق الموضوع على توضيح أى غرض مقصود منها .

وقبل أن تترك مشكلة القيمة ، نرى أن من الضرورى أن نذكر عدة نسب تستخدم بكثرة وكلها مستمدة من معادلة $R + M + F$. الأولى معدل فائض القيمة أو $\frac{F}{R+M}$ وقد ذكرناه من قبل . والأخرى نسبة فائض القيمة الى مجموع رأس المال أو $\frac{F}{R+M}$ وهى المعادلة التقليدية لمعدل

الربح . وأخيرا هناك نسبة رأس المال الثابت الى مجموع رأس المال $\frac{ر}{ر+م}$ وتسمى في الاقتصاد الماركسي التركيب العضوي لرأس المال وتسهيلاً للأمور ، لنضع لكل نسبة من النسب رمزا معيناً .. وليكن ف رمزا لمعدل فائض القيمة ، و ح رمزا لمعدل الربح و ع للتركيب العضوي لرأس المال ويمكن بعملية جبرية بسيطة أن نبين أن :

$$ح = ف (١ - ع)$$

وهي تعنى أن معدل الربح يتغير في نفس الاتجاه الذي يتغير فيه معدل فائض القيمة (أو تتناسب تناسباً طردياً مع معدل فائض القيمة) - ولكن في عكس اتجاه التركيب العضوي لرأس المال - (أو يتناسب تناسباً عكسياً مع التركيب العضوي لرأس المال) - ولهذه العلاقات كما سوف نرى ، دورها الذي تلعبه في التحليل الماركسي لعملية التطور الرأسمالي .

التراكم والأزمات :

نعود الآن لبحث عملية التراكم التي يدفعها الرأسمالي الى الحركة . ولكن لننظر أولاً بمزيد من الدقة الى جذور هذه العملية ، خاصة وأن الاقتصاد الماركسي ، وإن كان يقع تماماً في دائرة العرف الكلاسيكي ، فهو يختلف اختلافاً شاسعاً عن الاقتصاد العصري السائد .

يقول الاقتصاديون غير الماركسيين عادة ، إن كل سلوك اقتصادي يتم بدافع من الرغبة في إشباع احتياجات الاستهلاك الى أقصى حد . فالتراكم إذن ، ينظر اليه على أنه عزوف أو امتناع عن الاستهلاك ، والمفروض أنه يلزم تحديد مكافأة معينة في شكل أرباح (أو فائدة) لحث

الناس على التراكم ، وزيادة على ذلك ، من المفروض أن ارتفاع معدل العائد سيدعو الى المزيد من التراكم ، وأن انخفاض المعدل يدعو الى انخفاض التراكم . وعلى أساس هذه الافتراضات ، أقيمت نظريات دقيقة محكمة .

فما كان من ماركس الا أن نبذ كل ذلك جانبا على أنه غير موضوعي . فالرأسمالي على حسب قوله « يشترك مع البخيل في شغفه بالثروة كثرة . ولكن هذا الشغف عند البخيل هو مجرد طبع أو مزاج ، أما عند الرأسمالي فهو - من تأثير الجهاز الاجتماعى الذى لا يعتبر الرأسمالى فيه الا عجلة بين العجلات (١) » ووضع الرأسمالى فى المجتمع غير وضع البخيل متوقف على كمية ثروته . اذا خسر الرأسمالى ثروته ، لم يعد له وزن أو حساب ، فاذا ما زاد فيها ، ارتفعت مكائته فى السلم الاجتماعى . وقد عبر ماركس عن ذلك بقوله « ان معنى التراكم عند الرأسمالى أن يغزو عالم الثراء الاجتماعى ، وأن يزيد من كتلة البشر الذين يستغلهم وبذلك يوسع دائرة نفوذه وسطوته المباشرة وغير المباشرة (٢) » . وزيادة على ذلك هناك سبب اضافى للتراكم ، كامن فى طبيعة النظام الرأسمالى لا يكاد يقل عن ذلك فى الأهمية وهو :

« أن تطور الانتاج الرأسمالى يجعل من الضرورى دائما ، الاستثمار فى زيادة كمية رأس المال المطروح فى أية عملية صناعية معينة ، والتنافس يجعل كل رأسمالى فردى يشعر بالقوانين الداخلية للانتاج الرأسمالى وكأنها قوانين خارجية جبرية . فهو يرغب على مواصلة تضخيم رأسماله باستمرار من أجل المحافظة عليه ولكنه لا يستطيع تضخيم رأسماله الا من خلال عملية تراكم مطردة (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٦٤٩

(٢) المرجع السابق ص ٦٤٩

(٣) المرجع السابق .

وهكذا نرى أن التحليل الماركسي يرد ظاهرة التراكم الى الخصائص التركيبية الأساسية للنظام الرأسمالى . فالطريق الى السلطة والمركز الاجتماعى والجاه يمر من خلال التراكم .. وكل رأسمالى يرفض دخول حلبة السباق ، يخاطر بفقدان كل شىء .

والآن نحن على استعداد لمتابعة نتائج التراكم .

يتألف رأس المال من جزأين ، رأس مال ثابت ورأس مال متغير . والتراكم يعنى بصفة عامة ، إضافة جديدة الى الجزئين معا . وبعبارة أخرى فالتراكم يعنى زيادة فى الطلب على المواد والآلات من جهة ، وزيادة فى الطلب على قوة العمل من جهة أخرى . ولكننا هنا نلتقى بلغز محير - اذا سلمنا بأن التراكم يرتفع بالطلب على قوة العمل ، فما الذى يمنع الأجور من الارتفاع باطراد فتزيد عن قيسة قوة العمل الى درجة تهدد وجود فائض القيمة نفسه وتهدد معه وجود النظام الرأسمالى بأسره ؟ وقد اصطدم الاقتصاديون الكلاسيكيون فعلا بهذه المشكلة ، ووجدوا لها حلا فى نظرية مالتوس عن تعداد السكان عندما ترتفع الأجور ويرتفع مستوى المعيشة .. على حد قولهم ستصبح للعمال أسر كبيرة العدد وسيزيد العرض فى العمل ، وفى نهاية الأمر ستعود الأجور الى الهبوط من جديد . ولكن ماركس على أية حال ، رفض النظرية الكلاسيكية لتعداد السكان وطرحها ظهريا ، واكتشف بنفسه حلا للمشكلة ، ولم يكن هذا الحل نسيج وحده فحسب ، بل كان أيضا محصنا ضد الهجمات التى انتهت بأن فقد الجميع ثقتهم فى نظرية مالتوس الجامدة.

وكان حل ماركس بالاختصار يقول بأن عملية التراكم تؤدي الى وجود احتياطى من العمال المتعطلين - وهو ما سماه « جيش العمل الاجتياطى » أو « الفائض النسبى فى تعداد السكان » - وتنافسهم فى سوق العمل يؤدي الى وقف الارتفاع فى الأجور واذا اقتبسنا فقرة من كلامه هى مفتاح المشكلة قلنا :

ـ « ان الجيش الاحتياطي في الصناعة ، أثناء فترات الركود أو الازدهار المتوسط يثقل كاهل الجيش العامل من العمال ، وفي أثناء فترات زيادة الانتاج ونوبات الرخاء ، يعمل على كبح جماح ادعاءاته » وعلى هذا يعتبر فائض تعداد السكان النسبي المحصور الذي يدور عليه قانون العرض والطلب للعمل « فهو يحصر مجال عمل هذا القانون في حدود ثلاثم كل الملاءمة نشاط الاستغلال وسيطرة رأس المال (١) » .

من أية مصادر تجند طواير جيش الصناعة الاحتياطي ؟ بحسب قول ماركس يوجد مصدران رئيسيان .. الأول ما يسميه الاقتصاديون اليوم بالبطالة الفنية أو التكنولوجيا ، فمع ارتفاع الأجور تحت ضغط التراكم يرد الرأسماليون باستخدام الآلات التي توفر العمل ، وينضم العمال المطرودون من عملهم الى صفوف جيش الصناعة الاحتياطي ويتنافسون للحصول على الأعمال المتبقية . فاذا لم تكف هذه الأعمال لوقف ارتفاع الأجور ، تدخل عامل آخر ليلعب دوره . يعتمد الرأسماليون مؤقتا الى تخفيض معدل التراكم ، بل الى وقف التراكم كلية ، وتقع نتيجة لذلك أزمة يتبعها كساد ، وتمتلىء بسرعة طواير الجيش الاحتياطي وتهبط الأجور الى أن تصبح الظروف مرة أخرى ملائمة لاستئناف التراكم .

وبهذا نرى أن ظاهرتي البطالة والكساد، تحتلان مكانا حاسما في التحليل الماركسي للرأسمالية . وقد عمد الاقتصاديون التقليديون الى تجاهل هاتين الظاهرتين بصفة عامة أو حاولوا استبعادهما على أساس أنهما ظواهر عرضية . ويعتبرهما معظم الاقتصاديين المعاصرين من قبيل النواقص أو نقاط الضعف في النظام الرأسمالي يمكن ازالتها باتباع سياسة ملائمة من جانب الدولة . أما الماركسيون من جهة أخرى فيعتبرونها جزءا لا يتجزأ

(١) نفس المرجع ص ٧٠١ الاقواس اضيفت للاصل .

في تركيب النظام ، بدونه يستحيل استمرار بقائه . ويعتبر هذا التفسير لظاهرتي البطالة والكساد ، أحد القسّات المميزة للاقتصاد الماركسي ذات الأهمية لفصوى .

والصورة التي رسمناها حتى الآن لعملية التراكم تتضمن حلول الآلة بصفة مستمرة محل العمل ، وعودة موجات الكساد في الوقت الذي تفلت فيه الأجور مع ذلك من أيدي الرأسماليين وتهدد الحد الأدنى لفائض القيمة . هذه كلها ، اذا شئنا القول مرادفات طبيعية للتراكم ، وليس ثمة سبب معين يدعو الى الظن بأنها قد تزداد أو تقل حدة ، كلما نما النظام الرأسمالي . وبالإضافة الى ذلك على أية حال ، تتسبب عملية التراكم في خلق صعوبات أخرى - وكثيرا ما يسميها الماركسيون « تناقضات » - تنمو وتتزايد حدتها بنمو النظام . والنظرية المفسرة لهذه الاتجاهات بعيدة المدى هي أعقد جوانب الاقتصاد الماركسي وأكثرها إثارة للنزاع . وعلى هذا سيدرك القارئ أن الموجز التالي لتلك التناقضات ، هو بحكم الضرورة مبسط أكثر من اللازم وغير واف في نفس الوقت .

الأولى ، هناك ما أسماه ماركس بسيل معدل الربح نحو الهبوط . وسوف نتذكر أن المعادلة الخاصة بمعدل الربح هي $ح = ف (١ - ع)$ حيث $ف$ هي معدل فائض القيمة ، $و ع$ هي التركيب العضوي لرأس المال . والآن لا جدال في أنه في خلال النمو الرأسمالي ، يوجد اتجاه قوى لصعود التركيب العضوي لرأس المال أي الاتجاه لتزويد العمال في المتوسط بآلات أفضل وأعلى ثمنا ، ولتصنيع كميات أكبر من المواد الأولية ، ويبدو من المعادلة على الفور ، أن هذا في حد ذاته كاف لجعل معدل الربح يميل الى الهبوط . وهناك بالطبع عوامل فرعية - وبصفة خاصة ميل $ف$ للصعود كلما زادت إنتاجية العمل - ولكن ماركس كان يعتقد أن التركيب العضوي الصاعد لرأس المال لا بد له على المدى الطويل أن يفرض نفسه

وأن يتسبب في ميل معدل الربح نحو الهبوط ، ترى أية نتيجة ستترتب على مثل هذا الميل الى الهبوط ؟ للإجابة على هذا السؤال من الضروري أن نفهم أن معدل الربح هو إذا آثرنا استخدام هذا التعبير، بارومتر أو ميزان الضغط الذى يحاول كل رأسمالى فردى بواسطته أن ينظم خط سيره . فالمعدل الثابت للربح يشير الى عدم حدوث تغير في المناخ الاقتصادى ، وكلما ارتفع المعدل كان الجو رائقا صافيا . وعلى العكس من ذلك كلما هبط المستوى ، تمكر الجو وعبس . ان أى صعود في معدل الربح معناه صفاء الجو ، وأى هبوط في معدل الربح معناه نذير بالعاصفة . وعلى هذا يدل ميل معدل الربح الى الهبوط على المدى الطويل على أن هناك في ظل الرأسمالية تدهور ثابت ومطرّد تقريبا في المناخ الاقتصادى . وهكذا تخبو حيوية النظام بالتدريج ويزداد تعرضه لمرض الكساد ، وتتلاشى قواه على استرداد عافيته .

كتب ماركس يقول معلقا على ما أسماه الفرع الذى أبداه الاقتصاديون الانجليز من هبوط معدل الربح فقال - « هنا يتبين بطريقة اقتصادية صرفة ، أى من وجهة نظر بورجوازية بحثة في نطاق المفهوم الرأسمالى ومن زاوية الانتاج الرأسمالى نفسه ، أن في داخل هذا النظام حائلا يعوقه ، ويعرقله ، وأنه نظام نسبى ، وأنه ليس شيئا مطلقا ، بل هو مجرد أسلوب تاريخى للانتاج ، يلائم حقبة زمنية معينة ومحدودة ، في تطور الظروف المادية للانتاج (١) » .

والصعوبة الثانية (أو التناقض الثانى) التى تزداد خطورتها كلما طعن النظام الرأسمالى في السن يمكن أن تسمى باسمين ملائمين لها

(١) المرجع السابق الجزء الثالث ص ٣٠٤ .

بنفس الدرجة - الاتجاه نحو هبوط الاستهلاك أو الاتجاه نحو تضخم
الاتاج . من الأمور الواضحة في أى نظام اقتصادى يعمل فيسروتناسق، أن
نمو الاستهلاك ونمو الاتاج ينبغى أن يسيرا جنبا الى جنب خطوة بخطوة.
وهذا لا يعنى وجود علاقة محددة تحديدا فنيا بين الاتاج والاستهلاك
ينبغى المحافظة عليها . بل يعنى فقط أن الاتاج والاستهلاك يتوقف
أحدهما على الآخر ، وأن من المستحيل أن ينموا وفقا لقلب معين تحدده
اعتبارات تختلف عنهما كل الاختلاف . ومع ذلك فالرأسمالية بحسب
التحليل الماركسى ، تطلب وقوع هذا المستحيل بالذات ، فكلما
ازداد ثراء الدولة الرأسمالية ، اتجهت الى تخصيص نصيب يتزايد
باستمرار من اتاجها لأغراض التراكم ، أى ، لبناء قدرتها على اتاج
المزيد والمزيد فى المستقبل . وفى نفس الوقت يميل النظام ميلا قويا الى
وقف نمو الاستهلاك - أولا لأن استهلاك العمال مرتبط ومقيد بطاحونة
البطالة وثانيا لأن الرأسماليين يتعمدون خفض استهلاكهم لتوفير
المزيد للتراكم . ويتحدث لينين فى هذا الصدد ، عن التناقض « بين
الرغبة التى لا حدود لها فى التوسع فى الاتاج ، والتى هى جوهر
الرأسمالية ولبها ، وبين استهلاك الجماهير المحدود (١) » وهو تناقض
ينمو بطبيعة الحال ويزداد حدة وتعقيدا كلما نما النظام الرأسمالى وازداد
ثراء ، وهو يعمل جنبا الى جنب مع ميل معدل الربح نحو الهبوط على
خلق حالة من الكساد المزمين ، لا يمكن علاجها الا بوسائل التنمية
«الخارجية» مثل افتتاح قارة جديدة للاستغلال الرأسمالى ، وادخال صناعة
جديدة تحتاج الى استثمارات رأسمالية هائلة ، أو الحرب بما فيها من

(١) لينين Sämtliche Werke الجزء الثالث ص ٢١ هذا الجزء من

أعمال لينين لم يترجم بعد الى الانجليزية .

من طلب غير محدود على الأسلحة وتدمير واسع النطاق للثروة
الموجودة (١) .

وينبغي أن نتذكر ، على أية حال ، أنه لا يوجد عدد غير محدود من
القارات التي لم تكتشف بعد ، وأن الصناعات الجديدة التي تحتاج الى
استثمارات على نطاق الصناعات الأساسية مثل صناعة الصلب والسكك
الحديدية التي أقيمت في المراحل الأولى للرأسمالية تتزايد ندرتها كلما تقدم
التصنيع . ومن ثم فإن عبء ابقاء الرأسمالية على قيد الحياة ، انما يقع
بصفة متزايدة على التسليح والحرب . كما تعمل الرأسمالية أيضا على خلق
الأهداف والدوافع لاقامة مشروعات حرية أضخم وأشد تدميرا من
سابقتها فيما مضى لأسباب مستقلة عن ذلك تماما ، سوف تناقشها في
الفقرة التالية .

(١) هناك تشابه واضح بين النظرية الماركسية التي بسطت في هذه
الفقرة ، وبين التحليل الذي قدمه لورد كينز الراحل . وقد اشار البروفيسور
هاريس في تعليقه على هذه الناحية من نواحي تفكير كينز الى أن كينز في سنة
١٩٣٦ : « قد اكد أهمية تضخم الانخار وتضخم اسعار الفائدة ، والطلب
المحدود على رأس المال ، والكفاءة الحدية المنخفضة لرأس المال وانه لاحظ ان
ظروف الطلب التي كانت اكثر ملائمة في القرن التاسع عشر وهي زيادة
تعداد السكان ، الحروب ، الاختراعات الجديدة ، افتتاح بلدان جديدة
كانت لها أهمية خاصة » س.أ. هاريس في كتابه الاقتصاديات الجديدة
The New Economics (١٩٤٧) ص ٤٠٦ وقد قامت إحدى مدارس كينز بتطوير
هذه الافكار وصياغتها في نظرية محكمة عن الركود الرأسمالي . ولعل
أهم عمل لهذه المدرسة هو كتاب أ.ه. هانسن A.H. Hansen الانتعاش
الكامل أم الركود؟ Full Recovery or Stagnation (١٩٣٨) وعلى أي حال مما يخرج
بنا عن نطاق هذا الكتاب أن نعقد مقارنة بين التحليل الماركسي والتحليل
الكينزي للرأسمالية . وينبغي أن نكتفي بالإشارة الى أن أوجه الشبه
بينهما أقل أهمية من أوجه الخلاف وأن الاستنتاجات الماركسية والكينزية
في نواح كثيرة ، تتعارض مع بعضها البعض على خط مستقيم .

وقبل أن تنتقل الى موضوع الاستعمار ، هناك اتجاه آخر بعيد المدى من ضمن اتجاهات الرأسمالية ، علينا أن نأخذه في اعتبارنا وهذا هو ما سماه ماركس تركيز رأس المال وهو ما يوصف اليوم عادة بنمو الاحتكار ، وتركيز السلطة الاقتصادية . والسبب الكامن وراء هذا الاتجاه ، كما يجمع كل الاقتصاديين تقريبا ، هو الزيادة الثابتة في معدن الإنتاج النموذجي المصاحبة للتقدم الفنى . وهناك أيضا أسباب أخرى مساعدة - من أهمها ، ظهور المؤسسات الكبرى كشكل جديد من أشكال التنظيم التجارى (ومعها كل الأجهزة المالية التى تسير معها) يعمل على تسهيل عملية تجميع وإدارة التجمعات الهائلة لرأس المال بدرجة كبيرة . وربما كان ماركس أول من أدرك الدلالة الكاملة لهذه الظواهر ، التى أصبحت اليوم أمورا معترفا بها على نطاق واسع وتعتبر من بين أهم الظواهر المصاحبة أو المرادفة للتطور الرأسمالى .

وسنقوم بتعليل بعض النتائج الأساسية لهذا الاتجاه فى الفقرة التالية . أما هنا فنحن نلاحظ ، أن الاحتكار يتجه الى زيادة حدة تلك التناقضات فى النظام لا الى التخفيف منها ، وهو ما تعرضنا له بالبحث ، وأنه يجلب معه بعض المشاكل والصعوبات الخاصة به والتى ترجع اليه . ومن بين أبرز المشاكل التى ترتبط بنمو الاحتكار بصفة خاصة ، ما حدث فى المراحل الأخيرة للتطور الرأسمالى من نمو هائل فى حجم بيع وتوزيع السلع وهو الجهاز الذى أصبح يتصف بالتبذير والتبديد والتضخم .

الاستعمار :

كنا حتى الآن قد حصرنا اهتمامنا أساسا فى دراسة الطريقة التى يعمل بها نظام رأسمالى منفرد مستقل بذاته ، فالرأسمالية على أية حال قد تطورت تطورا تاريخيا يكاد يكون مستقلا فى عدد من البلدان . وانفصال

الرأسمالية الى قطاعات قومية مختلفة كان دائما أحد العوامل الحاسمة التي لم تحدد الطريق الذي اتبعته القطاعات المنفردة فحسب ، بل حددت أيضا طريق النظام ككل .

وكانت إنجلترا حتى حوالي سنة ١٨٧٥ أكثر البلدان الرأسمالية تقدما ، لدرجة أن منتجات الصناعة الانجليزية كانت تتمتع في الواقع بسيطرة لا يمكن منافستها في السوق العالمية . وفي تلك الظروف ، كان الرأسماليون الانجليز تجارا أحرارا ، لا يهمهم كثيرا أن يتحملوا تكاليف امبراطورية كان في وسعهم أن يستغلوها اقتصاديا على أية حال . وكان الرأسماليون في البلدان الأخرى يقفون بصفة عامة موقف الدفاع عن أنفسهم مهتمين بالحصول على السيطرة في أسواقهم المحلية نفسها ، أكثر من اهتمامهم بتحدى سيادة إنجلترا وتفوقها في الخارج . وبقاء هذه الظروف ، بقيت العلاقات الاقتصادية الدولية هادئة نسبيا ، وبدأ كما لر كان هناك أساس قري تستند اليه الليبرالية المتفائلة التي كانت في ذلك الوقت هي الأيديولوجية البورجوازية السائدة .

غير أن كل هذا تغير بصورة مفاجئة ومثيرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتضافرت عوامل ثلاثة على خلق مرحلة جديدة كل الجدة في التطور الرأسمالي ، وهي التي خلغ عليها لينين اسم الاستعمار . أولا - ظهر على مسرح العالم عملاقان صناعيان جديدان - الولايات المتحدة وألمانيا على أثر الحرب الأهلية الأمريكية والحرب الفرنسية البروسية ... ظهرا ليتحديا تفوق إنجلترا الاقتصادي ... ثانيا - بدأت في الظهور احتكارات وكرتللات هائلة تطالب لنفسها بامتيازات خاصة وبحماية من الدولة ، وثالثا - أخذت جميع الدول الرأسمالية المتقدمة تشعر بحاجة الى منافذ مضمونة في الخارج لتصرف الأموال المتراكمة لدى الرأسماليين الذين بدأوا يكتشفون انخفاض أرباح الاستثمارات المحلية الى أقل فأقل .

كل هذه العوامل كانت لها الأهمية الأولى في رسم خط سير الأحداث ، ويمكن تتبع آثارها الى حد ما كلا على حدة . وأكثر ما يهمننا في بحث مختصر كهذا ، على أية حال ، أن تؤكد أنها جميعا كانت تعمل في نفس الاتجاه العام ، وأن كلا منها قد عزز الآخر ودعّمه بآلف وسيلة ووسيلة .

وفي البداية حدث في سنة ١٨٧٠ اندفاع عظيم نحو المناطق التي ليس لها صاحب يطالب بها ، ونحو الأسواق المحمية ، ونحو مصادر المواد الأولية البعيدة وأخلى السلام الاقتصادي الميدان للحرب الاقتصادية في جميع الجبهات . كانت الضحايا في أول الأمر وبصفة أساسية هي أضعف الشعوب وأكثرها تخلفا، أي التي كانت عاجزة عن مقاومة الخطط العدوانية للدول الكبرى مقاومة فعالة . ما ان استنفد هذا القدر المأمون من التوسع ، حتى دخلت الدول الكبرى في صراع عنيف بعضها مع بعض بصورة مطردة . وما ان أقبلت السنوات الأولى في القرن الحالى ، حتى أصبح واضحا أن العالم الرأسمالى قد دخل في طريق لا رجوع منه ، وهو الطريق الذى انتهى الى المذبحة العامة في ١٩١٤ - ١٩١٨ .

وكان لا بد لهذه التطورات التي وقعت في المجال الدولى، أن تحدث آثارا عكسية على سياسات البلاد الرأسمالية وتركيبها الداخلى . فقد أنشئت الجيوش والأساطيل في أحجام هائلة لم يحلم بها أحد من قبل ، وفامت أجهزة الدعاية في الحكومات التي تسيطر عليها الاحتكارات ، بتشجيع وتعزيز الروح الوطنية العدوانية بصفة دائمة مستمرة . واتسعت سلطة الدولة ووظائفها في الأمور الاجتماعية والاقتصادية بدرجة كبيرة . وكل هذا خدم مصالح الرأسماليين المحلية والتي في الخارج على السواء . كانت الروح العسكرية مجلبة للربح ، وبخاصة لأكبر وأضخم الاحتكارات في الصناعات الثقيلة ، وزيادة على ذلك وكما أوضحنا في القسم الأخير ،

أصبح التسليح ضرورة تتزايد الحاجة إليها ، كوسيلة لتعويض اتجاه الاستهلاك نحو الانخفاض. وعمل الصراع الدولي على تحويل الأنظار بعيدا عن الصراع الطبقي، الذي لم يكن فيه للطبقة الحاكمة الا المخاطر والمخاوف وليس فيه فوائد قط . وأخيرا ، كان من الضروري اقامة دولة قوية تتولى علاج الفوضى المتزايدة في الاقتصاد الرأسمالي ، وتقف في نفس الوقت في وجه التهديد الثوري المحتمل لأية حركة اشتراكية ناهضة .

وهكذا نجد في مرحلة الاستعمار ، أن جميع التناقضات الوطنية والدولية في النظام الرأسمالي ، تصب في التناقض الرئيسي الأوحده - أن الحرب والاستعداد للحرب هما الهدفان القادران وحدهما على الإبقاء على النظام - أي أن الموت أصبح هو الوسيلة الوحيدة الممكنة للحياة . هذه هي الحالة التي يتميز بها الاستعمار بصفته المرحلة الختامية للرأسمالية . فالحرب على النطاق الحديث ليست قوة يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها . وتجربة جيلنا تشرح بكل بيان ، أن الحرب قوة تدمر الذين يطلقونها من عقالها ، وتقضي على النظام الذي يعيش وفقا لتعاليمها . ومع ذلك فالرأسمالية بعد أن عجزت عن التغلب على تناقضاتها المتفاقمة بأية طريقة أخرى ، لم يعد لها خيار الا أن تواصل السير في الطريق الى أرماجدون (١) . وبحسب وجهة النظر الماركسية ، فإن مجال الاختيار المتاح أمام الجنس البشري ، ليس في الاختيار بين الاشتراكية والرأسمالية - بل بين الاشتراكية الآن ، أو الاشتراكية فيما بعد - وذلك بعد أن تعلم الناس في نهاية الأمر من المزيد من الدماء المسفوكة وانخراط الشامل ، تعلموا درسا لن ينسوه ، هو أن الرأسمالية قد أكملت مهمتها التاريخية في بناء قوى الانسان الانتاجية ، وأنها تتسكع الآن فقط لكي تدمر المنجزات التي حققتها بيديها .

(١) كناية عن طريق الحرب والدمار وفقا للأساطير الاغريقية .

الفصل الثامن الحركة الاشتراكية ١٨٤٨-١٩١٤

قدم لنا الفصل الخامس وصفا مختصرا لتطور الاشتراكية منذ بداياتها الأولى في أوائل العصور انحدثة حتى سنة ١٨٤٨ التي لم تكن السنة التي نشر فيها البيان الشيوعي فحسب ، بل كانت أيضا سنة مليئة بالثورات . فمنذ أن وضعت حروب نابليون أوزارها ، كانت عوامل السخط والتوتر تتجمع بصفة مستمرة تقريبا ، وأخيرا بلغت الأمور ذروتها . ولم تكن ثورات سنة ١٨٤٨ في جوهرها ثورات اشتراكية أكثر مما كانت ثورة سنة ١٧٨٩ الكبرى ثورة اشتراكية ، ولكن نشاط الاشتراكيين كان أبرز بكثير ، ودورهم فيها كان أقل تلقائية مما كان في مؤامرة « باييوف » سنة ١٧٩٥ - ١٧٩٦ . بالرغم من أن الحركة كانت لا تزال مشتتة تفتقر عموما الى التنظيم ، إلا أنها أبدت أدلة على الحيوية والقوة والمثالية في سنة ١٨٤٨ مما عزز الدليل على أن الاشتراكية أصبحت أخيرا قوة ينبغي أن يحسب حسابها وانها قد تصبح في وقت قريب قادرة على التأثير على مجرى الأحداث تأثيرا مستقلا . وفي هذا الفصل والفصول التالية سوف نستأنف سرد قصة تطور الاشتراكية . ونحن نطلب من القارئ أن يضمن في اعتباره أن المساحة القصيرة المتاحة ، لا تسمح لنا ألا بأن نمس رؤوس الموضوعات .

الدولية الأولى :

انتهت ثورات سنة ١٨٤٨ بانتصار الرجعية في الجزء الأكبر من أوروبا . فقد نفى كثير من الراديكاليين وبخاصة الألمان ، أو هاجروا الى

بريطانيا وأمريكا حيث الحرية والانطلاق . وقد شهد العقد السادس من القرن توسعا رأسماليا لا نظير له في السرعة . ولهذه الأسباب جميعا ، أصيبت الحركة الاشتراكية بنكسة ولم تظهر علامات الانتعاش الا في أوائل العقد السابع ، ثم وقعت عدة أحداث كانت البشير لاستئناف الزحف في أنحاء أوروبا الوسطى والغربية .

ففي سنة ١٨٦٢ أقيم معرض دولي في لندن، وقد أخطأت حكومة بونا بورت في فرنسا في ارسال وفد من العمال الفرنسيين اعتبرتهم من العمال المسالمين غير الخللين . غير أن الفرنسيين عملوا مع ذلك على الاتصال بمن ليسوا على شاكلتهم في لندن ، وتمت اتصالات وارتباطات حيوية أدت مباشرة الى عقد الاجتماع الكبير في قاعة سانت مارتن في لندن في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٦٤ ، وفي هذا الاجتماع شكلت الجمعية الدولية للعمال التي عرفت باسم أكثر انتشارا ، هو « الدولية الأولى » . وكان أغلب الأعضاء الانجليز الممثلين فيها من النفايين ، وترجع مساهمتهم فيها فيما يبدو الى الرغبة في اقامة نوع من الأجهزة يستطيع وقف استيراد العمال من القارة الأوروبية لاستخدامهم في تخريب وتحطيم الاضرابات في انجلترا . وأما الأعضاء الآخرون ، فكانوا - فيما عدا الوفد الذي حضر من باريس لحضور هذا الاجتماع بالذات - يتألفون غالبا من المنفيين الذين يعيشون في لندن ، والذين كان يهمهم أن يواصلوا مرة أخرى ما اضطروا الى تركه في سنوات ١٨٤٨ - ١٨٤٩ *

ووافق اجتماع قاعة سانت مارتن على تعيين لجنة مؤقتة تعمل على تقرير شكل الجمعية الجديدة . وكانت هذه اللجنة تضم ٢٧ انجليزيا و٩ فرنسيين و٩ ألمان و٦ ايطاليين وسويسريين وبولنديين . وجاءت أغلبية الانجليز بسبب عقد الاجتماع في لندن . ولعلها أضفت شيئا من المبالغة على أهمية الدور الذي لعبه الانجليز في تطور الدولية الأولى فيما بعد ، ومع ذلك ، بينت طريقة تشكيل اللجنة - بوضوح التوزيع

الجغرافي الأساس لأعمال الدولية الأولى . وتألفت فروع لها في الولايات المتحدة أثناء السنوات الأخيرة من العقد السابع ، ولكن يصح لنا بصفة عامة أن نقول أن الدولية الأولى ظلت طيلة حياتها منظمة أوروبية في بلدان أوروبا الوسطى والغربية .

ومن المحتمل أن نفوذ الجمعية الدولية للعمال في التاريخ لم يكن ليزيد عن نفوذه عدة محاولات سابقة بذلت لتنظيم الحركات الراديكالية الدولية ، مالم يدع كارل ماركس للجلوس على المنصة في اجتماع قاعة سانت مارتن ، ويعين في اللجنة المؤقتة وسرعان ما برز الى المقدمة في اجتماعات اللجنة ، وكان خطاب الافتتاح الذي حدد بصفة عامة مستقبل الجمعية ، كما كانت القواعد المؤقتة التي شكلت دستورها التمهيدى كلها من عمله ومن وضعه . وزيادة على ذلك ، كان ماركس ، بمساعدة انجلز فيما بعد ، يجلس في مقعد الرئاسة في المجلس العام (وهو أعلى منظمة في الجمعية) طيلة عهد الدولية الأولى كله . وكان له تأثير حاسم في صياغة وتشكيل سياستها وبذلك أصبحت الدولية الأولى ، المجال الذي وصلت عن طريقه النظرة الماركسية للأمور ، الى حركة الطبقة العاملة الأوروبية . وهذه الحقيقة بنوع خاص ، هي التي منحت الدولية أهميتها التاريخية الفريدة ، وليست منجزاتها العملية المباشرة .

وكان خطاب الافتتاح نموذجاً لكتابات ماركس في أحسن حالاتها ، وقد أقام دعائم الشخصية الاشتراكية للدولية منذ البداية . وتطبيقاً على التجربة الانجليزية عمد ماركس الى تأكيد ثلاثة أمور - الأول أنه بالرغم من التضخم الهائل في الثروة وفي التجارة وهو ما حدث منذ سنة ١٨٥٠ ، فإن حالة الطبقة العاملة لم تتحسن تحسناً ملموساً . وعلى ذلك « فأى نمو جديد للقوى الانتاجية للعمل على الأساس الحالى الزائف ، لابد أن يتجه الى تعميق الفوارق الاجتماعية وزيادة حدة التناقضات الاجتماعية » والثاني

أن العمال البريطانيين قد نجحوا أخيرا ، بعد صراع ٣٠ عاما في ارغام الحكومة على تنفيذ قانون ساعات العمل العشر . وكان هذا أول انتصار يذكر في « المعركة الكبرى بين التحكم الأعمى لقوانين العرض والطلب التي تشكل الاقتصاد السياسي الخاص بالطبقة المتوسطة وبين الانتاج الاشتراكي الذي تتحكم فيه الخطة الاشتراكية البعيدة النظر والذي يشكل الاقتصاد السياسي الخاص بالطبقة العاملة » والثالث - نجاح عدد من المصانع التعاونية « التي قامت بجهود أيد قلائل شجاعة لم تتلق عوننا من أحد » وهذا النجاح قدم الدليل العملي على :

« ... أن الانتاج على نطاق واسع ، والمتمشي مع توجيهات العلم الحديث ، يمكن أن يتم بدون حاجة الى طبقة من السادة تستخدم طبقة من الأيدي العاملة ، وأنه لكي تؤتي وسائل العمل ثمارها ، لا تحتاج الى أن تستغل وتحتكر كوسيلة للسيطرة على الانسان العامل واغتصاب جهوده ، وأن العمل بالأجر مثل عمل العبيد وعمل رقيق الأرض ليس الا شكلا مؤقتا من أشكال العمل وفي مرتبة أدنى ، ومقدر له الزوال أمام العمل المشترك الذي يبذل كده وكدحه بيد رغبة وذهن حائز وقلب سعيد » .

وينتهي خطاب الافتتاح بنفس الشعار الذي انتهى به البيان الشيوعي منذ ١٦ عاما من قبل « يا عمال البلاد كلها اتحدوا » .

ولم تكن الدولية الأولى جمعية للأحزاب الوطنية للطبقة العاملة ، فلم يكن هناك وجود لمثل هذه الأحزاب في ذلك الوقت . بل كانت أقرب ما تكون الى مركز تنظيمي وتعليمي يهدف الى خلق حركات وطنية للطبقة العاملة . والقاعدة رقم ٧ من القواعد المؤقتة للدولية الأولى تلقى نظرة عميقة على الوضع القائم في ذلك الوقت وعلى المهمة التي وضعتها الدولية نصب أعينها .

« ٧ - لما كان نجاح الحركة العمالية في كل بلد ، لا يمكن ضمانه الا بقوة الاتحاد والتعاون ، ومن الناحية الأخرى ، لما كانت فائدة المجلس الدولي المركزي ، تتوقف الى حد كبير على طبيعة عمله وهل سيتعهد عددا قليلا من المراكز الوطنية للجمعيات العمالية أم أنه سيتعهد عددا كبيرا من الجمعيات العمالية الصغيرة المفككة ، فان أعضاء الجمعية الدولية سيبدلون أقصى جهودهم لتوحيد الجمعيات العمالية المفككة بحسب البلاد التي تنتمي اليها في هيئات وطنية ، تمثلها هيئات وطنية مركزية . ومن البديهيات على أية حال أن يتوقف تطبيق هذه القاعدة على القوانين الخاصة بكل بلد . وبصرف النظر عن جميع العوائق القانونية لن تسع أية جمعية محلية مستقلة ، من الاتصال المباشر بمجلس لندن المركزي » .

وقد حدث بغض التقدم نحو هدف خلق حركات عمالية وطنية متحدة عن طريق تأسيس مجالس فيدرالية خاصة بعدة بلدان ومناطق ، غير أن الدولية الأولى ظلت بصفة عامة كما وصفها ماركس فيما بعد « أقساماً منعزلة مبعثرة بين بلدان مختلفة يضمها معا مجلس عام يقع على هامشها » بل الحق أنه حدث في البلاد التي بدأت تنمو فيها أحزاب سياسية محلية ذات قوة حقيقية مثل ألمانيا في أواخر العقد السابع ، أن أدى انشغال هذه الأحزاب بصراعها الخاص من أجل البقاء والنفوذ ، الى الاقلاق من اهتمامها بالدولية وازعاج ارتباطاتها معها . وبذلك فان نجاح الدولية في تحقيق هدفها الذي تألفت على أساسه بالذات كان يسيل الى اضعاف سلطاتها والحد من فائدتها .

ومن المستحيل تقييم منجزات الدولية الأولى بدقة . لا شك أنها لعبت دورا هاما في نضال العمال الانجليز من أجل الحصول على حق الاقتراع ، وهو النضال الذي توج في النهاية بالنجاح سنة ١٨٦٧ وقامت بتعبئة التأييد القوي الفعال ، لكثير من الماركس العمالية من أجل

رفع الأجور وأحوال معيشية أفضل ، وعملت على نشر الفكرة الاشتراكية شرقا حتى روسيا وغربا حتى أمريكا ، وبفضل موقعها الذي وقفته أثناء الحرب الفرنسية البروسية ساعدت على تدريب العمال من جميع القوميات على الدفاع عن استقلالهم وعلى مقاومة العدوان مهما كان مصدره ، وتبنت قضية كرميون باريس وجعلت منها قضيتها الخاصة . وبتصرفها هذا ، وضعت شهداء الكوميون في مكان التقديس من قلب الطبقة العاملة الكبير ، كما تنبأ ماركس . وأخيرا بفضل رد الفعل العصبى الذى أحدثته فى حجرات الوزارات ودور التحرير ، كشفت القناع عن شبح الخوف الذى يسيطر على المجتمع الرأسمالى من وحدة الطبقة العاملة ، التى لم تكن بعيدة عن الظهور الى سطح هذا المجتمع . كل هذه كانت منجزات هامة ولكن على المدى الطويل قد يكون مما هو أكثر منها أهمية، أن الدولية الأولى قد نجحت لأول مرة وبشكل فعال فى ربط مصالح العمال الطبقة بالاشتراكية العلمية لماركس وانجلز بصرف النظر عن القومية . وقد تموت الدولية الأولى ولكنها أثناء حياتها التى عاشتها ، مهدت الأرض ووضعت البذرة التى سوف تخرج منها دوليات أخرى فى المستقبل، مادامت الرأسمالية ماضية فى تقسيم المجتمع الى طبقات مستغلة وطبقات مستغلة .

ولم تكن الحياة الداخلية للدولية الأولى فى أى وقت من الأوقات خالية من الصراع والمشاحنات ، وبالرغم من أن ماركس لم يفقد سيطرته قط على الأغلبية فى المجلس العام وفى المؤتمرات السنوية الا أنه كان بصفة مستمرة هدفا لتحدى الجماعات والتكتلات المنافسة : من النقيبين من ذوى الاتجاهات الليبرالية الصرفة فى إنجلترا، وأنصار «برودون» و«بلانكى» فى فرنسا ، وأتباع باكونين فى سويسرا والبلدان اللاتينية . هذا اذا أردنا أن نحصى أبرزها شأنا فقط — والحق أن جريرة انهيار الدولية الأولى ثم موتها وسقوطها فى النهاية، كثيرا ما كانت تلصق بهذه المنازعات الانقسامية.

ولاشك أن هذه الخصومات كانت عاملا ساهم في موتها ، ولكن حدة الخصومات لم تتغير كثيرا أثناء حياتها بحيث يسكن أن تعلل ازدهارها في أواخر العقد السابع ، وانهارها وتفتتها في أوائل القعد الثامن .

ولكى نفهم هذا التغير في الاتجاه ، ينبغي أن نبحث عن أسباب أعمق من تلك ، أولا - تزايد قوة الرجعية الدولية على أثر الحرب الفرنسية البروسية وهزيمة الكوميون . وثانيا - ظهور حركات وطنية للطبقة العاملة بلغ من انشغالها بمشاكلها الخاصة ، بحيث لم يتوفر لديها وقت للاهتمام بالدولية ومالت الى اعتبار الروابط الخارجية التزامات أعباء عليها بدلا من اعتبارها عونا ومساعدة لها . وعلى ذلك فعندما نقل المجلس العام للدولية الى نيويورك نتيجة لمؤتمر هاج سنة ١٨٧٢ ، كان هذا الانتقال أكثر من مجرد خطوة في الصراع الانقسامى من أجل السلطة ، كان يعنى فى الأعماق أن ماركس وانجلز اعترافا بأن الجمعية العالمية الدولية قد أتمت دورها التاريخى ، وأن من الأفضل لها أن تترك لتموت فى سلام ، فى جو العالم الجديد الهادى نسبيا .

فيما بين الدولية الأولى والثانية :

كان مصرع الدولية الأولى يعنى على نحو ما نكسة فى الحركة الاشتراكية . ومع ذلك فلم يكن فى تلك النكسة أى وجه للشبه بينها وبين الانهيار المؤقت الذى جاء فى أعقاب هزيمة ثورات سنة ١٨٤٨ . وكانت سنوات العقد السادس سنوات خمول وكسل شاملين بينما كانت سنوات العقد والنصف التى أعقبت انتقال المجلس العام الى نيويورك ، فترة تطورات ذات أهمية كبرى فى عدد من أهم البلدان . ويمكننا أن نستدل من المجموع الكلى للأصوات التى حصلت عليها جميع الأحزاب والجماعات الاشتراكية باعتباره مقياسا تقريبا ولكن له دلالة على

النشاط الذى دب فى الحركة الاشتراكية - فى سنة ١٨٧٤ بلغ هذا المجموع حوالى ٣٥٠.٠٠٠ صوت وفى سنة ١٨٨٩ كاد هذا الرقم أن يتضاعف ثلاث مرات الى مليون . كان حجر الأساس قد وضع لدولة جديدة تختلف كل الاختلاف عن سابقتها .

وكان التطور البارز فى هذه المرحلة يتمثل فى انشاء أحزاب وطنية حية ، وكانت ألمانيا فى هذا المجال تسبق كل البلدان الأخرى بكثير وهى التى كانت قد بدأت بداية طيبة فى عهد الدولة الأولى . وليس من الصعب العثور على أسباب نمو الحركة الاشتراكية الألمانية قبل الأوان . فقد تطورت الرأسمالية بسرعة فى ألمانيا عقب سنة ١٨٥٠ ، ولكن فى داخل اطار من نظام اقطاعى تتمتع فيه كل اقطاعية باستقلال ذاتى ، وكان نظاما غير ملائم لها تماما .. لقد كان توحيد ألمانيا أمرا ضروريا وشيئا لا مفر منه ، زام يكن هذا ليتم الا بأحد طريقين - اما أن تتعاون الطبقة الوسطى والطبقة العاملة للتطويع بالدويلات الاقطاعية المتعددة ، ولتوحيد البلاد على أساس جمهورية بورجوازية . واما أن تتمكن إحدى الدويلات الألمانية من انتزاع قصب السبق أو المبادرة فى العمل ، وتتولى تأسيس امبراطورية موحدة تحت سيطرتها هى . وكان من نتائج فشل ثورات سنة ١٨٤٨ أن أصبح الحل الأول مستحيلا لأن البرالية الألمانية لم تنهض قط من هزيمتها . وبعد ذلك بقليل تمكن بسمارك من قيادة البلاد فى الطريق الثانى، ولم تتوان العناصر ذات الأهمية الحاسمة فى الطبقة الرأسمالية من الصعود الى عربة الزعامة البروسية . وهكذا لم يكن هناك أساس متين ليقوم عليه التحالف بين البراليين البورجوازيين والعمال ، من طراز ذلك التحالف الذى لعب دورا هاما فى التاريخ الانجليزى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - لقد اضطر العمال الألمان الى شق طريقهم الخاص فى النضال من أجل الحقوق السياسية

الأساسية لا يقل ذلك شدة وعنفا عن نضالهم من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاصلاح الاجتماعي .

والفضل في ظهور هذا الشكل المستقل من أشكال النضال
العمالي لأول مرة يعود الى فرديناند لاسال
Ferdinand Lassale

الذي أسس الجمعية العامة للعمال الألمان في سنة ١٨٦٣ - وكان لاسال
متصلا بماركس وانجلز في سنتي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وظل متأثرا الى حد
كبير بالأفكار الماركسية . ولكن ماركس وانجلز مع ذلك ، ارتابا في نهضة
« لاسال » الشديدة على أن يلعب لعبة بسمارك ، ولا شك أنه كان
من المحتمل أن تحدث بينهم قطيعة سافرة لولا وفاة لاسال بعد تأسيس
الجمعية الجديدة بمدة تزيد قليلا عن العام . ومنذ ذلك الحين كانت
العلاقات بين ماركس وانجلز والدولية من جهة ، وبين حزب لاسال من
جهة أخرى علاقات ريبة متبادلة تصل في بعض الأحيان الى العداء السافر .

وفي أثناء ذلك ، ظهرت في جنوب ألمانيا حركة عمالية ثانية بقيادة
ولهلم لينخت ، وهو واحد من زملاء ماركس وانجلز القدماء ،
ومعه أوجست بيل
William Leibnecht August Bebel.

واتخذت هذه الحركة شكلها المحدد وهو حزب العمال الاشتراكي
الديمقراطي وذلك في مؤتمر عقد في مدينة ايزناخ في تورنج سنة ١٨٦٩ ،
وبعد سنوات قليلة من المنافسة والتصارع حول المراكز عمد أنصار
لاسال وأبناء ايزناخ الى الاندماج معا بقواتهم في مؤتمر عقد في جوتا
سنة ١٨٧٥ . وسمى الحزب الجديد نفسه باسم حزب ألمانيا الاشتراكي
الديمقراطي وعلى هذا الأساس نما وتطور حتى أصبح أكبر الأحزاب
الاشتراكية في العالم وأكثرها نفوذا (١) في فترة ما قبل الحرب
العالمية الأولى .

(١) بالنسبة لرد ماركس على برنامج جوتا انظر ص ٢١

الفصل الأول .

وكانت فرنسا وانجلترا في تلك الفترة التي نحن بصدددها ، متخلفتين وراء ألمانيا بشروط طويل ، مع أنهما قادتا الطريق في التطورات الأولى للاشتراكية . وكان السبب الرئيسى لهذا التخلف في انجلترا أن نقابات العمال التي كانت تتألف في أكثر الأحوال من عمال المدن من ذوى الأجور الحسنة ، والذين كسبوا لأنفسهم حق الاقتراع العام سنة ١٨٦٧ ، وجدت أن من مصلحتها أن تتعاون مع الليبراليين بدلا من أن تحاول تأسيس حزبها السياسى الخاص - وقد شكل ه.م. هندمان H.M. Hyndmann في سنة ١٨٨١ الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ولكنه كان في معزل عن جماهير العمال الرئيسية ، وسرعان ما أصبح حلقة لا تأثير لها نسبيا . ولم تبدأ الاشتراكية بداية حقيقية لكى تحرز أى تقدم في صفوف الطبقة العاملة الانجليزية الا بعد ظهور ماسمى « بالنقائية الجديدة » وهى حركة انتشرت بين العمال غير الفنيين وشبه الفنيين في أواخر العقد التاسع وأوائل العقد العاشر من القرن الماضى ، وكانت الاشتراكية في هذه المرة تسير تحت قيادة حزب غير ماركسى هو حزب العمال المستقل .

أما في فرنسا ، فقد تعقد الموقف على أثر قمع الكوميون بقسوة ووحشية دموية ، مما أدى الى إبادة أقوى الزعماء في الطبقة العاملة الفرنسية أو طردهم الى المنفى وتسبب في تخلف الحركة الاشتراكية في فرنسا عشر سنوات على الأقل . وأخيرا بدأ يتكون حزب ماركس في ١٨٧٩ - ١٨٨٠ بقيادة جولز جيسيد Jules Guesde وهو أحد أعضاء الكوميون العائدين من المنفى ، وبول لافارج Paul Lafarge الذى التقى بماركس في أثناء جولاته في الخارج وتزوج ابنته. ولكن حدث في فرنسا ما حدث في انجلترا أن كان هناك من يؤيد سياسة التحالف مع الراديكاليين البورجوازيين ، وانقسم الحزب الجديد حول هذا الموضوع في سنة ١٨٨٢ . وظل تطور الاشتراكية الفرنسية طيلة العقدين التاليين

متميزا بالمشاحنات والانقسامات التكتلية ، بينما وقعت الحركة النقابية تحت سيطرة السندكاليين الذين كانوا يرفضون العمل السياسى كلية ، وفى بداية القرن الحالى كان هناك ما لا يقل عن خمسة أحزاب اشتراكية تتفاوت فى قوتها وأهميتها .

لم يكن من المستغرب فى هذه الظروف أن تتأثر الحركات الاشتراكية فى البلدان الصغرى فى أوروبا الغربية والوسطى بالنموذج الألمانى أكثر مما تأثرت بالنموذج الانجليزى أو الفرنسى . فلم تكن الاشتراكية الديمقراطية فى ألمانيا تؤلف أكبر الأحزاب الاشتراكية وأحسنها تنظيما فحسب ، بل ان هيبتها قد عززت بذلك النضال الباسل الذى توج فى النهاية بالنجاح ، وخاضته فى العقد التاسع ، ضد قوانين بسمارك المضادة للاشتراكية ، كما أنها تمتعت بالمعونة القيمة التى قدمها لها مؤسسا الاشتراكية العلمية بما فيها من ارشاد فكرى وأدبى استمر حتى ساعة وفاة انجلز سنة ١٨٩٥ . وقرب نهاية العقد التاسع ، كانت معظم بلاد أوروبا الغربية والوسطى قد أنشأت أحزابا اشتراكية حسنة التنظيم بقيادات ماركسية ، وكانت تتطلع الى ألمانيا تستلهم منها الوحي والاستنارة .. كان المسرح قد أعد لتأسيس الدولية الجديدة .

وقبل أن تتناول بالبحث موضوع الدولية الثانية ، قد يستحق الأمر منا أن نلقى نظرة سريعة على تطور الاشتراكية حتى ذلك الحين فى الاقليمين العظيمين اللذين قدر لهما أن يسيطرا على تاريخ حقبتنا الراهنة ، أى فى الولايات المتحدة وروسيا . قام اللاجئون فى سنة ١٨٤٨ وكذلك قامت قطاعات صغيرة ولكنها نشيطة من الدولية الأولى بنقل المذهب الاشتراكية الى الولايات المتحدة حيث تم تأسيس حزب اشتراكى على نطاق قومى فى سنة ١٨٧٧ سمي حزب العمال الاشتراكى . وكان هذا الحزب على أية حال منحصرا فى الغالب فى دائرة العمال

الناطقين باللغة الألمانية ، مع مجموعات قليلة أخرى من الناطقين بلغات أجنبية . ومع أن هذا الحزب لعب دورا هاما في المعارك الصناعية التي نشبت في العقد التاسع والعاشر ، الا أنه لم ينجح قط في أن يكسب الى صفه عددا له أهميته من العمال الأمريكيين ، أوفى أن يبعد العمال عن التحالف مع أى من الحزبين الرأسماليين الكبيرين .. ان التاريخ الذى تبلورت فيه اشتراكية الطبقة العاملة في أمريكا ، تبلورا حقيقيا يبدأ عندما تم تأسيس الحزب الاشتراكي في سنة ١٩٠١ .

أما في روسيا فقد اختلفت السبل التى سلكتها الأفكار الاشتراكية لتصل الى هناك اختلافا كبيرا بطبيعة الحال . كانت أوروبا الغربية تعنى بالنسبة لروسيا القيصرية الحرية والتقدم ، وقد تدفق الى هناك سيل مستمر من اللاجئين والطلاب ، وسرعان ما عكف الذين لديهم الاستعدادات لتقبل الأفكار الثورية ، بشغف وشوق على كتابات الراديكاليين الغربيين ، وحاولوا تطبيقها على الظروف الخاصة في روسيا - وعلى هذا أحدثت أفكار الماركسية وتعاليمها رد فعل سريع بين المثقفين الروس . وقد لاحظ ذلك ماركس وأعرب بوضوح عن رضاه به ، وهو يكتب مقدمة الطبعة الثانية للجزء الأول من رأس المال في أوائل سنة ١٨٧٣ ليقول «أن ترجمة روسية ممتازة (من الطبعة الأولى) ظهرت في ربيع سنة ١٨٧٢ وأن الطبعة المكونة من ٣٠٠٠ نسخة كادت بالفعل أن تنفذ » . حدث ذلك قبل ظهور الطبعة الانجليزية الأولى بأربعة عشر عاما . وفي نفس الوقت تقريبا ، كانت الخبرة العملية للدولية الأولى وكذلك المثل البطولى الذى ضربه كوميون باريس ، يحدثان تأثيرا عميقا في كثير من الروس الذين أتيحت لهم الفرصة لمشاهدتهما عن قرب . ولكن روسيا لم تكن تهيأت بعد لاستقبال حركة اشتراكية حقيقية ولم يوضع الأساس الضرورى لها ، الا بعد أن تطورت الصناعة الرأسمالية وما تبعها من نمو الطبقة العاملة في المدن في أواخر العقد التاسع

وفي العقد العاشر . ويمكن تحديد تاريخ دخول روسيا في مضمار الحركة الاشتراكية الدولية بانعقاد المؤتمر الأول لحزب العمال الروس الاشتراكي الديمقراطي في سنة ١٨٩٨ . واسم الحزب نفسه ، يكفي للإشارة الى أنه كان يستمد الوحي من الاتجاهات الماركسية والألمانية .

الدولية الثانية :

تكونت الدولية الثانية في مؤتمر عقد في باريس سنة ١٨٨٩ بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على نشوب الثورة الفرنسية . وقد حضر هذا المؤتمر ٢٢١ فرنسيا ، ١٧٠ مندوبا من ١٦ بلدا أخرى من أوروبا والولايات المتحدة . وكانت الدولية الثانية في بدايتها تمثل بالتقريب ، نفس التوزيع الجغرافي العام الذي كانت تمثله سابقتها في العقدين السابع والثامن . ولكن كان هناك من أول الأمر ، فارق جوهري بين المنطقتين — هو أن قلب الدولية الأولى كان هو المجلس العام ، وبدونه يصبح وجودها نفسه حبرا على ورق . وعلى العكس من ذلك كانت الدولية الثانية أساسا أقرب الى اتحاد مخلخل غير وثيق من أحزاب قومية كانت موجودة وعاملة بالفعل ، ولم يكن من بينها حزب واحد على استعداد للخضوع لسلطة أية منظمة دولية ، بل أن الدولية الثانية لم تنشئ أى جهاز إداري دائم حتى سنة ١٩٠٠ . وكان وجودها قبل ذلك التاريخ يتحقق فقط من خلال المؤتمرات الدولية في سنة ١٨٩١ (بروكسل) وسنة ١٨٩٣ (زيوريخ) وسنة ١٨٩٦ (لندن) ، بل انه عندما أنشئ المكتب الاشتراكي الدولي في مؤتمر باريس سنة ١٩٠٠ لم يمنح من المهام ما يزيد قليلا على وظائف مكتب للاتصال وتجميع المعلومات .

كان افتقار الدولية الثانية الى السلطة التنفيذية على أحزابها التأسيسية موضوع تعليق وجدل كثير من مؤرخي الحركة الاشتراكية — وذهب بعضهم الى القول بأن هذه الظاهرة التنظيمية حرمت الدولية من كل قيمة

فيما عدا القيمة الدعائية والعاطفية ، والى أن انهيارها المحتوم يمكن ارجاعه الى هذا السبب نفسه . ولكن ليس هناك ما يبرر أيا من هذه الاستنتاجات ، فقد قدمت الدولية في مناسبات عديدة الدليل على أن نفوذها الأدبي كان كبيرا - فمثلا - في مؤتمر امستردام سنة ١٩٠٤ كان موضوع المناقشة الرئيسي هو الوضع في فرنسا التي كان فيها حزبان اشتراكيان أساسيان يختصمان حول مسألة الاشتراك في الوزارات البورجوازية . وقد أدلت الدولية بصوتها ضد الاشتراك - وحشت الحزبين الفرنسيين على توحيد صفوفهما على هذا الأساس وقد وافق التكتلان الفرنسيان كلاهما على ذلك ، وقبل حين جوريه Clean Gaure's عن طيب خاطر قرار الدولية هذا ، وكان أبرز الزعماء الفرنسيين وأكثرهم نفوذاً، مع أنه ناضل كثيراً ضد قرار عدم الاشتراك في الوزارة . وفي العام التالي اتحدت الحركة الاشتراكية الفرنسية في حزب واحد لأول مرة منذ ٢٥ سنة . مثل هذه النتائج لم تكن لتتحقق على يد منظمة عقيمة - وكان مؤرخو الدولية الثانية يشيرون كثيراً ويلمحون بأنها كذلك . أما أسباب انهيارها فسوف تتناولها فيما بعد ، والآن يكفي أن نقول ان عيوبها ونواقصها كانت أعمق بكثير من أن تكون مجرد عيوب ونواقص تنظيمية .

استمرت الدولية الثانية ربع قرن بالضبط من ١٤ يولييه سنة ١٨٨٩ الى نشوب الحرب في أغسطس سنة ١٩١٤ ولم ينتسب اليها الحزبان العماليان في استراليا ونيوزيلندا - وكان كلاهما بهذه المناسبة ، قد سبق حزب العمال البريطاني الى الوجود - كانت الدولية الثانية - تضم فيما عداها جميع الأحزاب الاشتراكية الجديرة بهذا الاسم - وكان التكوين الجغرافي للمؤتمرات الدولية على هذا ، يعطينا فكرة طيبة عن مجال الحركة الاشتراكية. فكما رأينا من قبل ، كان المؤتمر التأسيسي يكاد ينحصر كلية في بلدان أوروبا الغربية والوسطى ، وكانت أهم الأحزاب التي انضمت الى المؤتمرات التالية من بلدان أوروبا الشرقية والبلقان ، وعلى

أثر انضمام الروس الى الدولية في بداية القرن العشرين أصبحت الاشتراكية حركة أوروبية شاملة بسعناها الحقيقي . غير أن التقدم كان طفيفا جدا عبر البحار . ولا شك أن الاشتراكيين من الولايات المتحدة قد انتسبوا الى الدولية منذ البداية ، ولكنهم كانوا في الحقيقة من الأوروبيين الذين لم يقوموا بأى دور هام في الحياة السياسية للبلد التي اختاروها وطنا لهم . وبالمثل أرسل حزب اشتراكي أرجنتيني صغير ، ممثلين له الى الدولية . أما عن البقية ، فقد كان المندوبون القادمون من وراء البحار في العادة أفراداً وشراذم لا يمثلون أحدا بنوع خاص .

وسوف يبيّن أى تحليل نقوم به لدراسة تكوين اثنين من المؤتمرات الأخيرة للدولية ، حقيقة الوضع بوضوح كاف .. كان في امستردام سنة ١٩٠٤ - ٤٧٦ مندوبا من بينهم ٤٦٠ من ١٩ بلد أوروبى و ١١ من الـ ١٦ الباقين من الولايات المتحدة و ٢ من الأرجنتين و ١ من كل من استراليا وكندا واليابان .. وفي كوبنهاجن سنة ١٩١٠ حضر ٨٩٦ - مندوبا منهم ٨٧١ مندوبا قدموا من ٢١ بلد أوروبى ، ٢٤ من الـ ٢٥ الباقين جاءوا من الولايات المتحدة و ١ من الأرجنتين - فاذا أردنا تقسيم سجل أعمال الدولية الثانية - ما أنجزته من أعمال ومالم تنجزه - تبين لنا أنها كانت منظمة أوروبية ولم تحقق قط أى اتصال بالجماهير في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية . وهذه حقيقة لا ينبغي أن تغيب عن أذهاننا على الإطلاق .

جدول رقم (١١)
تعداد الأصوات الاشتراكية في مختلف البلدان الأوروبية
١٩٠١ - ١٩١٤ (١)
بـ بالآلاف -

البلد	الانتخابات التي أجريت خلال	الانتخابات التي أجريت خلال	الانتخابات التي أجريت خلال
	١٩٠١ - ١٩٠٦	١٩٠٧ - ١٩١٠	١٩١١ - ١٩١٤
ألمانيا	٢٠١١	٣٢٥٩	٤١٥٠
فرنسا	٨٧٨	١١٠٦	١٣٨٩
هولندا	٦٦	٨٢	١٦٢
الدنمرك	٤٣	٠٠	١٠٧
السويد	٩	٠٠	١٧٣
النرويج	٢٥	٩٢	١٢٥

ففي أوروبا نفسها ، نمت الحركة الاشتراكية بسرعة كبيرة في عهد
الدولية الثانية، وإذا جمعنا عدد الأصوات الاشتراكية في العالم (وكما رأينا
كان هذا العالم عالما أوروبيا في أكثره الساحقة) في سنة ١٩٠٤ لرأينا
أن الرقم قفز فيما بين ١٨٨٩ ، ١٩٠٣ من مليون الى أكثر من ستة ملايين .
وليس هناك شك في أن التقدم قد استمر بلا عائق أثناء العقد التالي ، وإن
لم يكن قد تم بسرعة متزايدة . والجدول رقم ١١ ، وإن لم يكن شاملا
لكل شيء ، إلا أنه يعطى انطباعا صحيحا بصفة عامة عن نمو عدد الأصوات

(١) مأخوذ من كتاب س . ف . مارخام (S.F. Markham)
تاريخ الاشتراكية History of Socialism (سنة ١٩٣٠) .

الاشتراكية في الانتخابات • وبالطبع لا ينبغي على المرء أن يضيف أهمية أكبر من اللازم على مجرد عدد أصوات الناخبين ، فالواقع أن أحد نقاط الضعف الحاسمة في الدولية الثانية ، أنها وقعت في تلك الغلطة بالذات • • ولكننا اذا جعلنا في أذهاننا كافة الاعتبارات الضرورية لما وجدنا أقل شك في أن شعبية ونفوذ الأحزاب الاشتراكية قد زادت بالفعل زيادة هائلة خلال هذه الفترة •

ومن ناحية الأيديولوجية كانت الدولية الثانية واقعة تحت تأثير الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان ، وقد انقسمت مثل سابقتها الى اتجاهات ثلاثة يمكن وصفها بدقة كافية بأنها ، يسار ووسط ويمين . وفي ألمانيا كان زعماء هذه الاتجاهات على التوالي هم : روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg و كارل كاوتسكى Karl Kautsky

وادوارد برنشتين Edward Bernstein وكانت روزا لوكسمبورج و كارل كاوتسكى يعتبران نفسيهما من أتباع ماركس وانجلز المخلصين ، وكانا متفقين على كثير من المسائل ، بينما كان برنشتين قد أعلن بعد مضي سنوات قليلة فقط على وفاة انجلز عن ضرورة مراجعة الماركسية على ضوء الأحداث التي وقعت منذ صدور « رأس المال » (وبهذه المناسبة اكتسب برنشتين وأتباعه اسم «المراجعين») وكانت الخلافات بين اليسار واليمين خلافات حاسمة وقاطعة حول معظم المسائل • كان اليسار يقول بأن الرأسمالية تتجه رأساً الى مرحلة أزمات وحروب وأن المخرج الوحيد هو في ثورة الطبقة العاملة التي تطيح بالدولة الرأسمالية وتفتح الطريق أمام نظام اشتراكي جديد للمجتمع — أما اليمين فكان من الناحية الأخرى ينكر حتمية وقوع كوارث من هذا النوع الذي تنبأ به اليسار ، واحتج بأن الرأسمالية قادرة على التوسع الى مالا نهاية • ومن هذا التحليل استنتج اليمين أن على الطبقة العاملة أن تستهدف الإصلاحات التدريجية ، وأن الاشتراكية سوف تأتي بطريقة تكاد تكون آلية أو تلقائية كثيرة أخيرة لعملية تطور طويلة •

وكان في وسع أتباع الوسط مثل كاوتسكى أن يروا بوضوح تام ، أن مبدأ التدرج الذي يمثله اليمين ، معناه الخروج على الماركسية ، أكثر مما كان يعنى مراجعتها . ولهذا السبب شعروا بواجب يدفعهم الى مكافحة نظريات برنشتين وأعوانه . ولهذا كانت آراء الوسط قريبة جدا من آراء اليسار ، والفرق الوحيد الملحوظ بينهما ، هو اتجاه واضح من جانب الوسط نحو التجاوز عن المسائل الحاسمة الخاصة بالدولة والثورة أو تجاهلها تماما . غير أن أبرز مميزات الوسط أنه بينما كان يتحدث غالبا بلغة اليسار نفسها ، إلا أنه في التطبيق الفعلى كان يميل أكثر فأكثر نحو اليمين ... وكانت هذه هي نقطة الخلاف الحاسمة ليس فقط في ألمانيا ولكن في الدولية ككل ، ذلك أنه في خلال الجانب الأكبر من تاريخ الدولية ، كان الوسط واليمين يؤلفان معا أغلبية ساحقة في معظم الأحزاب المنتسبة اليها .

وهذا ليس معناه بالطبع أن جميع الأحزاب كانت متشابهة في أفكارها وسياساتها السائدة . حقا ان انقسام خط السير الى اليسار - وسط - يمين ، كان حقيقة قائمة فيما بين الأحزاب المختلفة ، كما هي قائمة في داخل تلك الأحزاب ... ففي اليسار كان الروس البلاشفة بزعامة لينين (١) . وفي الوسط كان الألمان الاشتراكيون الديمقراطيون بزعامة كاوتسكى الأيديولوجية ، وبزعامة بيل السياسية . وفي اليمين كان الفايون

(١) اسم البلاشفة او البلشفيك يأتى من الكلمة الروسية المقابلة لكلمة « أغلبية » وقد أطلق على لينين ، وأتباعه نتيجة لمؤتمر حزبى عقد في لندن سنة ١٩٠٣ . وكانو فيه أغلبية . أما المنشفيك او جماعة الأقلية في مؤتمر سنة ١٩٠٣ فكانت تضم عناصر الوسط واليمين معا . وكان البلشفيك والمنشفيك فيما سبق ، يؤلفون جناحين في نفس الحزب حتى سنة ١٩١٢ عندما وقع الانقسام النهائى بينهم ، ولكنهم كانوا في الواقع يعملون كحزبين منفصلين ابتداء من سنة ١٩٠٣ وما بعدها .

البريطانيون والعماليون ، وتكاد وجهة نظرهم السياسية تتشابه تماما مع وجهة نظر برنشتين وان كانوا قد توصلوا اليها بدون أن يقبلوا الماركسية قط مذهباً لهم أو أن « يراجعوها » . وعلى العموم كانت قيادات الأحزاب الأخرى تخط لنفسها طريقاً وسطاً مقتفية أثر الألمان .

إذا كان لنا أن نتفهم الأعمال الإيجابية التي أنجزتها الدولية الثانية ، وكذلك فشلها النهائي ، فمن الضروري أن نستعيد إلى ذاكرتنا الخصائص المميزة للربع قرن الذي ازدهرت فيه . يمكن أن توصف هذه المرحلة ، بأنها موسم الصيف الهندي للرأسمالية أو خريفها . . كان العقدان الثامن والتاسع - أى فترة ما بين الدوليتين - على العموم سنوات انخفاض في الأسعار وقلّة في الأرباح ، وبطالة متفشية بشكل غير عادي ، وكساد صناعي حاد . ثم حدثت نقطة تحول ، على أية حال في أوائل العقد العاشر وفي العقدين السابقين لكارثة سنة ١٩١٤ - عندما تمتعت البلاد الرأسمالية المتقدمة بدرجة عالية نسبياً من الرخاء . . وكان ذلك بلا شك أحد العوامل الحاسمة في تشكيل تطور الدولية . وثمة عامل ثان ، لا يقل عن ذلك أهمية ، هو اعتماد هذا الرخاء في لبلدان الرأسمالية المتقدمة على التوسع الاستعماري واستغلال الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة .

ولما كانت الرأسمالية تتمتع بالرخاء في هذه الفترة ، كان في وسعها في البلاد الرأسمالية المتقدمة أن تقدم تنازلات لها قيمتها للطبقة العاملة ، وبذلك كان في وسع الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال التي كانت متحالفة معها تحالفاً وثيقاً في معظم البلاد ، أن تكسب تحسينات هامة في مستويات المعيشة ، واصلاحات اجتماعية هامة وذلك بالعمل داخل اطار المجتمع الرأسمالي . وليس من المستغرب أنها كانت تميل الى التجاوز عن الظروف الاستثنائية المؤقتة التي أدت الى هذه المكاسب وجعلتها أمراً ممكناً. ان جوهر مذهب المراجعة هو في الواقع ، افتراض ضمنى بأن هذه

الظروف لا يمكن أن تكون ظروفًا استثنائية ، بل هي ظروف طبيعية في المجتمع الرأسمالي الذي إكتمل نضجه • وبالرغم من أن أتباع الوسط من أمثال كاوتسكي رفضوا هذا الافتراض شفاها وبالكلمات ، إلا أنهم كانوا يتصرفون بمقتضاه في الواقع العملي بشكل متزايد • لم يبق غير اليساريين من احتفظوا ببصيرتهم وبعد نظرهم ، وأصروا على ضرورة استعداد الحركة الاشتراكية للعواصف والأعاصير التي تقبع في انتظارها وراء حجب المستقبل •

وبطبيعة الحال لم تكن نذر هذه العواصف بخافية على أحد. بل على العكس. كان من الأمور الواضحة لكل إنسان تلك المنافسات الاستعمارية المتزايدة، والتوتر الدولي المتفاقم ، واشتداد حدة الاستعدادات للحرب •• كانت واضحة لكل إنسان بما في ذلك الاشتراكيون من أهل اليمين والوسط ، وكانت المؤتمرات الأخيرة للدولية تهتم اهتماما مطردا بخطر الحرب •• ولكن حدث في ذلك الوقت أن وقع زعماء الأحزاب المسيطرة في تناقض لا أمل لهم في الخروج منه ، فقد كان ذلك الازدهار الذي احتجوا به والذي كان وحده يفسر سياساتهم المنادية بالاضلاح التدريجي شيئا فشيئا ، كان ذلك الازدهار نفسه يستند الى نظام من الاستغلال والتوسع الاستعماريين، وكان هذا النظام هو الذي يدفع العالم نحو الحرب بلا هوادة • فكيف لك اذن أن تنتفع من نظام وتحاربه في الوقت نفسه ؟ لم يكن هناك من جواب على هذا السؤال •• وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن يكون له جواب. وعلى ذلك أصدرت الدولية قرارات مضادة للحرب ومستنكرة لها ، ولكنها استمرت تتصرف وفقا لما وصفه كاوتسكي ذات مرة (١٩٠٢) وصفا بليفا بأنه « ذلك الحلم الذي يسبح الآن أمام أعيننا ... أن الحروب والكوارث أصبحت أشياء تنسب الى الماضي ، بينما يمتد أمامنا ذلك الطريق السوي الممهد ، طريق التقدم السلمي الهاديء » فلما نشبت الحرب في النهاية في العالم سنة ١٩١٤ انحلت الدولية بسرعة الى قطاعاتها القومية

والى اتجاهاتها الأيديولوجية التى كانت تتألف منها ، ثم عدت أحزاب بلدان أوروبا الوسطى والغربية المتحاربة الى قبول المنطق الذى كانت تنهض عليه سياساتهم القديمة ، وأيد كل حزب حكومة بلاده . أما البلاشفة الروس فقد استنكروا الحرب وهتفوا بسقوطها وسقوط الاشتراكيين المؤيدين لها . وبدأت فى الحال تقريبا ، أولى الدلائل على الانقسام وعودة التكتلات فى داخل كل حزب وطنى . وهكذا حدث أن المؤسسة التى أقيمت على أساس من السلام والتقدم ، لم تستطع أن تبقى فى مواجهة الحقيقة القاسية ، حقيقة الحرب والرجعية .

الفصل التاسع

الحركة الاشتراكية ١٩١٤-١٩٤٨

ان تاريخ الاشتراكية أثناء الحرب العالمية الأولى ، تاريخ معقد ومختلط بدرجة غير عادية ، وعلى ذلك فأى موجز مختصر له ، لابد أن يكون مبسطا أكثر مما يجب . ونحن نطلب من القارئ أن يضع هذا في اعتباره أثناء قراءته للفقرة التالية .

الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولية الثالثة :

ظل انقسام الحركة الاشتراكية الى يمين ووسط ويسار ، هو الاطار الأساسى الذى تمت فى داخله كل التطورات التى وقعت أثناء الحرب ، ولكن تركيب وقوة الاتجاهات المختلفة تباعدا بشكل مطرد عن الوضع الذى كان سائداً فى فترة ما قبل الحرب . ففى ظروف الحرب ، أصبحت سياسة اليمين هى كسب الحرب ، وسياسة الوسط هى السلام ، أما اليسار فكانت سياسته هى الثورة . وفى البداية كان اليمين صاحب السيطرة فى بلدان أوروبا الغربية والوسطى المتحاربة وسيطر اليسار على روسيا ، بينما سيطر الوسط على البلاد المحايدة . وقد شهدت السنوات الأربع والنصف التالية انهيارا فى قوة اليمين وزيادة فى قوة اليسار وصراعا حادا نشب بين الطرفين من أجل كسب ولاء الوسط . وبلغ هذا الصراع ذروته فى سنة ١٩١٩ بتأسيس « الدولية الثالثة » ، وحدث انقسام حاسم فى الحركة الاشتراكية العالمية . ويحسن أن نتبع تطور هذه الاتجاهات عاما بعام .

١٩١٥ لم تحدث تحولات حاسمة خلال سنة ١٩١٥ . انتقل مركز قيادة المكتب الاشتراكي الدولي من بروكسل الى لاهاي بعد بداية الحرب بقليل ، لم يكن المكتب قادرا على العمل بسبب امتناع الاشتراكيين اليمينيين الذين لهم السيطرة في البلدان المتحاربة عن عقد أية صلة تربطهم بالوطنيين في بلاد الأعداء . وكانت أولى دلائل الاحتجاج المنظم على الحرب قد ظهرت في مؤتمر عقد في زمرفالد في سويسرا في سبتمبر ، وقد دعت الى عقد مؤتمر زمرفالد ، الأحزاب الايطالية والسويسرية ، ثم ضم المؤتمر ممثلين من ألمانيا وفرنسا وهولندا والسويد والنرويج وبولندا ورومانيا وبلغاريا .

وبالرغم من أن أحزاب وتكتلات الوسط لم تكن جميعها بأية حال ممثلة فيه ، إلا أن أتباع الوسط كانت لهم أغلبية واضحة ، وسيطروا على أعمال المؤتمر طيلة انعقاده . أما ما سمي يسار زمرفالد فكان يهيمن عليه الروس البلشفيك بقيادة لينين الذي كان في ذلك الوقت منفيا في سويسرا . وبتأسيس المؤتمر لوكالة اشتراكية دولية تتولى تنفيذ عمله ، تم وضع البذور للدولية الجديدة ، بالرغم من أن أغلبية المؤتمر كانت تؤيد فكرة إعادة احياء الدولية القديمة ، وكان لينين وأتباعه هم وحدهم الذين طالبوا صراحة بقطع الصلة بها . لم يرض أنصار لينين بنتائج المؤتمر وان اعتبروها بشير خير للمستقبل .

١٩١٦ - استمرار الركود في المكتب الاشتراكي الدولي ، زيادة السخط على الحرب بين الجماهير وشعورها بالملل منها والعزوف عن مواصلتها ، ازدياد التأييد الذي تحظى به الاتجاهات الثورية المضادة للحرب في داخل الأحزاب الاشتراكية المختلفة - تلك كانت الاتجاهات الأساسية الغالبة في سنة ١٩١٦ عقدت جماعة زمرفالد مؤتمرا ثانيا أكبر من الأول وأصدق تمثيلا منه في كينتال/سويسرا في أبريل .. وفي مؤتمر كينتال كان اليسار أكبر نسبيا مما كان في زمرفالد ، ولكن الوسط كان لا يزال حائزا على الأغلبية ،

ومع ذلك كانت قرارات مؤتمر كينتال أكثر صراحة في ادانة الحرب ومؤيديها من الاشتراكيين .. كان جمود اليمين وضغط الجماهير المتزايد يدفعان الوسط الى أحضان اليسار .

١٩١٧ - كانت سنة ١٩١٧ من نواح كثيرة هي السنة الحاسمة في الحرب . فقد أثارت الثورة الروسية الأولى في مارس الحركة الاشتراكية بأسرها ، ودفعت الاتجاهات الثورية والمعادية للحرب دفعة قوية . والانقسام الذي كان وشيك الوقوع في ألمانيا منذ مدة طويلة ، وقد وقع في أبريل ، بأن قام اليسار والوسط بتأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل . أما من كانوا يسمون بالأقليات (من أنصار الوسط) في فرنسا فقد أوشكو على أن يستولوا استيلاء تاماً على زمام حزبهم في أكتوبر . ولينين الذي كان دوره في سويسرا محدوداً وعقياً نسبياً ، عاد الى روسيا وألقى بنفسه في زحمة العمل لتدعيم القوة التنظيمية لليسار ، وساد الحركة الاشتراكية كلها تقريباً حماس شديد للثورة الروسية ، ورغبة في العمل الايجابي لالهاء سفك الدماء الذي لا مبرر له ولا معنى .

وكان الضغط شديداً لدرجة أن أصحاب الرؤوس الصلبة من اليمين سلموا بالأمر الواقع ، ووافقوا على حضور مؤتمر ستكهولم الذي دعت اليه لجنة هولندية اسكندنافية ، بالاشتراك مع مجلس سوقييت بتروجراد الذي كان في ذلك الوقت تحت سيطرة الوسط ، وتكهن البلاشفة وحلفاؤهم من يسار زمرقالد ، باحتمال إعادة احياء الدولية على الأسس القديمة تقريباً ، وصمموا على مقاطعة مؤتمر ستكهولم ، والحق أنه كان اقتراحاً خطيراً من وجهة نظرهم الخاصة .. فحتى ذلك الحين كان اليمين يرفض التنحي عن سياسته التي اتبعها قبل الحزب ، وكان الوسط مرغماً على زيادة التعاون مع اليسار . وبدأ في ذلك الوقت كما لو كان من المحتمل أن يعمد اليمين والوسط الى إعادة توحيد قوايتهما تاركين

اليسار في موقف منعزل مكشوف . ولكن مؤتمر ستكهولم لم يعقد قط ، ويرجع ذلك أساسا الى رفض حكومات الوفاق entente أن تمنح جوازات سفر للمندوبين من رعاياها . وهكذا قضى فشل مؤتمر ستكهولم على آخر أمل في إعادة احياء الدولية في أية صورة شبيهة بما كانت عليه قبل الحرب . وفي نوفمبر جاءت الثورة الروسية الثانية التي كان لها وقع أشد قوة على صفوف الحركة الاشتراكية مما كان لسابقتها . ومنذ ذلك الوقت أنهار الوسط بالتدريج كقوة مستقلة ، بانفصال المزيد والمزيد من العناصر عنه ، وانضمامها الى اليمين أو الى اليسار . وفي نفس الوقت بقيت منظمة زمرقالد هي الهيئة الاشتراكية الدولية الوحيدة التي لها نشاط .

١٩١٨ - سيطر على الحركة الاشتراكية خلال الجزء الأكبر من سنة ١٩١٨ عاملان هلمان هما انتصار الثورة البلشفية واستمرار الحرب . وعمل كلاهما على دفع الجماهير نحو اليسار . وهكذا أصبحت الأقلية الفرنسية هي الأغلبية في المؤتمر السنوي للحزب الفرنسي ، بينما ازدادت بسرعة قوة المستقلين والاسبرطيين (وهي جماعة يسارية بقيادة روزا لوكسمبرج وكارل لينخت) في ألمانيا . وتزايد عدد الاشتراكيين الذين كانوا يطمعون في أن يحذوا حذو الروس ، وأن يستولوا على السلطة بوسائل ثورية ، ولكن مع اقتراب الحرب من نهايتها ، تراجع الكثيرون ممن كانوا قد وقفوا مع الوسط ضد الحرب ، تراجعوا أمام حقيقة الثورة في روسيا ، والتهديد بنشوب ثورة في بلادهم ولهذا السبب كان الاتجاه العام نحو اليسار ، مصحوبا بتزايد الاستقطاب في الحركة .. وفي يناير سنة ١٩١٩ بعد مرور شهرين فقط على نشوب الثورة في ألمانيا كان القادة اليمينيون قد دخلوا بالفعل في حلف مع القيادة العليا للجيش الألماني لقمع ثورة اسبرطية . وكان من بين ضحايا هذا الحلف ، لوكسمبرج وليبنخت وهما أبرز زعماء اليسار الألماني وأكثرهم حظا من الاحترام . وقد تبلور العداء المبتحكم بين جناحي الاشتراكية الدولية بشكل بارز ، في التصرف الذي أقدم عليه المؤتمر السابع للبلاشفة

(مارس ١٩١٨) بتغيير اسم حزبهم من الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي الى الحزب الشيوعي الروسي . وكان الغرض من ذلك واضحا ، هو تأكيد القطيعة مع الدولية القديمة رسميا وبشكل حاسم ، ثم التمهيد لوضع الأساس لدولية جديدة .

على ضوء هذه الايضاحات ينبغي أن نفسّر أحداث فبراير ومارس سنة ١٩١٩ . ففي البداية عقد مؤتمر في برن في فبراير يهدف الى اعادة احياء الدولية القديمة . وقد حضره ١٠٢ مندوبا من ٢٦ دولة .. وكانت السيطرة فيه لليمين الذي حاول دفع المؤتمر دفعا لاصدار قرار متحفظ بادانة البلاشفة والثورة الروسية . ولكن كانت هناك جماعة كبيرة من الوسط بقيادة بعض الفرنسيين والنمساويين كانت تأمل في اعادة تأليف الدولية على أساس ضم الجميع تحت لوائها ، فجعلت هذه الجماعة من المستحيل على مؤتمر برن أن يحقق نتائج تنظيمية ملموسة . وبلا ذلك مباشرة ، في أوائل مارس ، رد اليسار على مؤتمر برن في صورة تأسيس الدولية الثالثة أو الدولية الشيوعية (يشار اليها غالبا باسم الكومنترن) في مؤتمر جمع على عجل من الأحزاب والجماعات اليسارية في موسكو . وهكذا اتخذ الانقسام الذي كانت شقته تتسع وتتسع منذ سنة ١٩١٤ ، شكله التنظيمي النهائي . وقدّر لهذا الانقسام أن يلعب دورا أساسيا في تاريخ الاشتراكية لفترة طويلة مقبلة . أما عن المدى الذي ستمتد اليه هذه الفترة بالضبط ، فلسنا في وضع يمكننا من تحديده .

الدولية الشيوعية :

وفي خلال السنوات التي سبقت وأعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة، بلغت الحركة الاشتراكية أعظم درجة من النفوذ والتأييد الشعبي لم تبلغها من قبل . فقد انتشرت الثورة في روسيا ، وكانت الثورات تزحف الى الأمام أو توشك على الانفجار في طول وعرض بلاد أوروبا

الغربية والوسطى - وكان القلق والسخط الاجتماعيان يتفاقمان في أوروبا الغربية .. في هذه الظروف قام زعماء الكومنترن بصياغة النظام والسياسات التي أقرت رسميا في المؤتمر الدولي الثاني في سنة ١٩٢٠ .

كانوا يعتقدون أن الواجب الأساسي للكومنترن هو خلق هيئة القيادة العامة للثورة العالمية التي باتت وشيكة الوقوع، تماما كما زود الحزب البلشفي الثورة الروسية بهيئة قيادتها العامة ، وبذلك اختلف تركيب الكومنترن اختلافا جذريا عن تركيب الدوليتين السابقتين عليه. فلم يؤسس ليصبح هيئة تنسيق بين مجموعة مشتتة من الجمعيات المحلية، لايكون اتحادا مفككا من أحزاب وطنية، بل كان أقرب مايكون الى حزب شيوعي دولي واحد له أقسامه وفروعه القومية المرتبطة به ارتباطا وثيقا . وزيادة على ذلك فلكي يقوم الكومنترن بوظيفة الزعامة الثورية ، كان في حاجة الى أشد النظم حزما والى التزام طاعة عمياء للقيادة العليا لا تقبل المناقشة . ومن المهم أن نذكر أن لهذا المفهوم الخاص للدولية أصله ومردشه الى ما كان يعتقد أنه وضع ثوري عالمي أو ظروف الثورة العالمية. مثل هذا المفهوم كان أقل من ذلك ملائمة للظروف والأوقات العادية ، وكان لابد من التخفيف من حدته بالتدريج وبمضي الوقت . ومع ذلك فإن فكرة احتمال نشوب الثورة وما يستتبع ذلك من ضرورة خلق مركزية صارمة ونظام يكاد يكون عسكريا ، هذه الفكرة كانت متأصلة بشدة في الكومنترن منذ ولادته ، بحيث أصبح من المستحيل انتزاعها منه تماما . وقد أصبح استمرار بقاء هذه الفكرة في ظروف قد تغيرت ، عقبة خطيرة في سبيل نمو الكومنترن ، وساعد على أن يكشف جموده وقلة نشاطه حتى انتهى به الأمر الى الحل .

وقد استطاع الكومنترن خلال عامه الأول أو نحو ذلك ، أن يكسب تأييد معظم الاشتراكيين العاملين في أوروبا ، وفي بعض الحالات (كما في

ايطاليا) اتخذ هذا التأييد شكل الانضمام اليه من جانب أحزاب اشتراكية كانت موجودة بالفعل . وفي حالات أخرى (كما في فرنسا وألمانيا) حدثت انقسامات وتكونت أحزاب جديدة كونها الذين قبلوا زعامة الدولية الجديدة عليهم . ويبدو أن الباحثين في هذا الموضوع يجمعون بصفة عامة على أنه حوالي سنة ١٩٢٠ انضمت أغلبية الحركة الاشتراكية في القارة الأوروبية الى الكومنترن بالفعل ، أو كانت واقعة تحت نفوذه بشدة . فلما حبطت ثورات أوروبا الغربية والوسطى فلم تنشب أو نشبت ثم انهزمت ، فقد الكومنترن قوته ونفوذه على القارة (فلم يكن قويا في بريطانيا في أى يوم من الأيام) . وهكذا انقسمت جميع الحركات الوطنية خارج روسيا الى قسمين ، وعاد الشيوعيون مرة أخرى يحتلون مركز الأقلية .. هذا هو الوضع الذى ظل باقيا في أوروبا حتى ساعة نشوب الحرب العالمية الثانية ، أو على الأقل ظل باقيا في تلك الأجزاء من القارة التى لم تستأصل فيها شأفة الاشتراكية على يد الفاشية - الى حين .

ومن الخطأ على أية حال ، أن نصدر حكما على منجزات الكومنترن في فترة ما بين الحربين على أساس ما حققه في أوروبا فقط . فسوف نذكر أن الدولية الثانية بما لها من قوة رئيسية في الحركات الاشتراكية في البلدان الاستعمارية المتقدمة ، لم تنجح قط في خلق اتصال مع الجماهير المستبعدة في الأقاليم المستعمرة والمتخلفة في العالم . ولكن الحال كان غير ذلك تماما مع الكومنترن ، الذى كانت قوته الأساسية في الاتحاد السوفييتى . فقد ناضل البلاشفة منذ أول الأمر ولأسباب أيديولوجية وتكتيكية ، من أجل إقامة النظام الاشتراكي في تلك الأقاليم الشاسعة المستعمرة في الشرق الأدنى وآسيا الوسطى والشرق الأقصى التى ورثوها عن القيصرية . وقد اتخذ هذا الموقف نظريا وعمليا في الكومنترن . وهكذا تحت ارشاد وتوجيه الكومنترن ، بدأت الاشتراكية أخيراً في مد جذورها الى قارات أخرى غير أوروبا . فبدلاً من الـ ٢٥ بلداً أو نحو ذلك وهى

البلدان الممثلة في المؤتمرات الأخيرة التي عقدتها الدولية الثانية قبل الحرب، كان هناك ما لا يقل عن ٥٢ دولة ممثلة في مؤتمر مبكر كالمؤتمر الثالث للكونغرس (١٩٢١) .

وقد ظل عدد كبير من الأحزاب الشيوعية الجديدة بالطبع ، أحزاباً صغيرة نسبياً لا أهمية لها في حياة بلادها السياسية . ولكننا رأينا على أية حال ، في تتبعنا لتاريخ الحركة الاشتراكية أن البدايات الأولى لا يجب أن تعتبر غير ذات أهمية لمجرد أنها بدايات صغيرة . وزيادة على ذلك فقد ارتفع حزب آسيوى شيوعى واحد على الأقل هو الحزب الصينى الى مركز جعله أحد العوامل الرئيسية في بلاده حتى قبل الحرب الثانية ، وبذلك ابتدع وسائل وخططا تكتيكية قد تثبت أنها قابلة للتطبيق على نطاق واسع في مناطق أخرى . ومؤرخو المستقبل يمكنهم بحق أن يسجلوا أن أعظم عمل حققه الكومنترن هو أنه أدخل الاشتراكية في قارات وأقاليم لم تمتد إليها قط أيدي الدولتين الأولى والثانية .

وكان ثمة ناحية تتعلق بالكومنترن ، وتثير أشد الخلافات ، كانت هي دائماً علاقته بالاتحاد السوفييتى وبالحزب الشيوعى الروسى . لا يمكن أن يكون هناك شك في أن البلاشفة سيطروا على مجالس الكومنترن ، وأن الأحزاب الشيوعية في العالم سواء قبل حله أو بعد حله ، كانت تعتبر الدفاع عن الاتحاد السوفييتى واجبها الأول الذى تلتزم به . وقد استغل أعداء الكومنترن بالطبع هذه الحقائق لإظهار الأحزاب الشيوعية المختلفة بمظهر العملاء للدولة السوفييتية وأنها تقف على قدم المساواة تماماً مع « الطواير الخمسة » التى اشتراها الفاشست بالمال . ويتجاهل هذا التحليل النظرية الاشتراكية والظروف التاريخية الخاصة التى أحاطت بمولد الكومنترن وبتطوره . إن واجب الدفاع عن الاتحاد السوفييتى يستند استناداً منطقياً الى أن الاتحاد السوفييتى بلد اشتراكى ، فمن الصعب على المرء أن يدهش وهو يرى أولئك

الذين آمنوا بتحليل الماركسي للرأسمالية وبالاشتراكية ، يعتبرون نجاح الاشتراكية في أول قلعة لها مسألة في غاية الأهمية ويرون أن هزيمتها تعنى إصابة الحركة الاشتراكية بأسرها بضربة ساحقة . أما أن هذا الواجب أو الالتزام كان مقصوراً فقط على الاتحاد السوفييتي في عهد الكومنترن ، فيرجع سببه ببساطة الى أن الاتحاد السوفييتي كان في تلك الفترة ، البلد الاشتراكي الوحيد في العالم .

أما سيطرة البلاشفة على مجالس الكومنترن ، فكانت تقوم على أسباب منطقية ليس من الصعب ادراكها ، ولا هي بالأسباب الخيثة الشريرة . ويمكن تلخيص هذه الأسباب في كلمة واحدة - لقد انتصر البلاشفة في ثورتهم وعكفوا على بناء مجتمع اشتراكي في منطقة تبلغ مساحتها سدس مساحة العالم . ومن جهة القوة والمكانة ، كان الحزب البلشفي يخلق عالياً فوق جميع الأحزاب الأخرى التي كان أكثرها يتألف من أقليات صغيرة تكافح من أجل البقاء حية ضد جميع أنواع العقبات والاضطهادات . ومن القواعد التي يمكن أن تتبع باطمئنان ، أنه لا مساواة بين غير المتساويين . أما القول بأن الحركة الاشتراكية تعمل على تحقيق قدر أكبر من المساواة فلا يعفيها من انطباق هذه القاعدة عليها .

وليس معنى هذا بالطبع أننا نزعم أن الدفاع عن الاتحاد السوفييتي أو أن سيطرة البلاشفة ، كانا مصدر قوة للكومنترن ، بل على العكس من ذلك وبصرف النظر عن أسلحة الدعاية المضادة التي وضعتها هاتان الحقيقتان في أيدي خصوم الاشتراكية ، فقد كانتا من مصادر الضعف الواضحة . لقد عملت على خلق حالة من الجمود أو التثبيت النفسي بازاء كل ما هو روسي وان لم تكن له علاقة بالاشتراكية ، وأوجد ذلك الاعتقاد المتعنت الذي يزعم بأن الانتقال الى الاشتراكية وبناء المجتمع الجديد ، ينبغي في كل مكان أن يتبع النموذج السوفييتي بالضبط . تلك كانت

بالطبع نقاط ضعف خطيرة . ودفعت بكثير من الاشتراكيين المخلصين الى الخروج من الأحزاب الشيوعية ومنعت هذه الأحزاب من أن تلائم نفسها مع ظروف بلادها الخاصة . لقد كانت حقا من أسباب الضعف التي أدت في النهاية الى انحلال الكومنترن ، ولكنها كانت في نفس الوقت نقاط ضعف محتومة لا يمكن تجنبها ، تماما كما كان من المتعذر على الدولية الثانية أن تتجنب حقيقة اعتمادها في قوتها على النظام الاستعماري نفسه ، وهو الذي كان يتجه رأسا نحو الكارثة وأخيرا كانت هذه العيوب تميل الى التلاشي والزوال كلما اتجهت البلاد الأخرى الى الاشتراكية ، ولم يعد الاتحاد السوفييتي يحتل المركز الفريد الذي كان يحتله في فترة ما بين الحربين ؛ هذا بالنظر الى الحركة الشيوعية ككل وبدون اعتبار الى احتمال إعادة احياء الدولية .

كان تطور الكومنترن يتأثر في كل مرحلة بعاملين : الموقف الدولي عموما والموقف في داخل الاتحاد السوفييتي .. ففي السنوات القلائل الأولى انتعشت الآمال في انتصار الثورة في أوروبا الوسطى والغربية - وهي الثورة التي لم تكن فقط جديدة بأن تقيم النظام الاشتراكي في سائر أنحاء القارة بل كانت جديدة أيضا بأن تهب لنجدة الدولة السوفييتية التي تضغط عليها القوى من كل جانب ... وكانت تلك هي أشد مراحل الكومنترن نشاطا وحيوية وثقوذا .. يدل على ذلك انعقاد مؤتمراته العالمية كل عام ابتداء من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٢٢ . وقد أصبح واضحا في تلك السنة الأخيرة أن الآمال المعقودة على سير الحوادث في ذلك الاتجاه .. لم تتحقق ولم تكن لتتحقق . ففي سنة ١٩٢١ تحول الاتحاد السوفييتي الى السياسة الاقتصادية الجديدة (١) واضطرت الأحزاب الشيوعية في كل مكان آخر الى البدء في اعداد نفسها لفترة من

(١) انظر ص ٣٠ الفصل الثاني .

الاستقرار الرأسمالى. وبعد ذلك بقليل كان موت لينين الذى أعقبه النضال بين ستالين وتروتسكى من أجل السيطرة على الحزب .. وكان هذا النضال يدور أساسا حول مسألة: هل يتعين على الاتحاد السوفييتى أن يحاول بناء الاشتراكية فى بلد واحد أم أن عليه أن يستمر فى عقد آماله على قيام ثورة عالمية ، واشتبك الكومنترن بالطبع فى هذه التيارات المتصارعة وتعطلت قدرته على صياغة الخطط السياسية والعمل بمقتضاها تعطلا كبيرا . وانعكس هذا الوضع فى اتساع الفجوات التى تفصل بين مواعيد انعقاد المؤتمرات العالمية ، فقد عقد المؤتمر الرابع فى سنة ١٩٢٢ والخامس فى سنة ١٩٢٤ والسادس لم يعقد قبل سنة ١٩٢٨ .

وما أن جاءت سنة ١٩٢٨ حتى كان ستالين قد أحرز النصر النهائى فى الاتحاد السوفييتى . غير أن الوضع الروسى الداخلى ، والوضع الدولى كانا يتعرضان تعرضا مباشرا لأعباء ومتاعب جديدة . فبالنسبة للوضع الداخلى كان سبب المتاعب مشروع السنوات الخمس الأول وتطبيق نظام المزارع الجماعية . وبالنسبة للوضع الدولى كانت بسبب أزمة الكساد العظيم . ولم ينجح الكومنترن فى تخطيط سياسة فعالة لمواجهة هذه الظروف المتغيرة ، فلم يدع للانعقاد أى مؤتمر عالمى لمدة سبعة أعوام بعد سنة ١٩٢٨ .

وباعتلاء النازى الحكم فى ألمانيا ، اتجهت الأحداث وجهة جديدة، فسرعان ما أصبح واضحا أن النازية تمثل خطرا قاتلا على الاتحاد السوفييتى وعلى الحركة الاشتراكية بصفة عامة ، وعلى ذلك ، اتبع الشيوعيون سياسة التعاون مع جميع العناصر المعادية للفاشية . وقد حظيت هذه السياسة بتأييد الكومنترن ، وباركها رسميا فى المؤتمر العالمى السابع الذى دعى للانعقاد أخيرا فى صيف سنة ١٩٣٥ . وفى خلال السنوات القليلة التالية ، تزعم الشيوعيون فى كل مكان الدعوة الى تكوين « جبهات شعبية وطنية » وإلى خلق نوع من الضمان الدولى

الجماعى ضد انتشار الفاشية ، وكانت نتيجة ذلك أن طفرت قوة الشيوعيين فى بلدان كثيرة (فرنسا مثلا) وزادت هيبة الكومنترن وسلطانه .

ولسوء الحظ رفضت البلاد الأوروبية الرأسمالية الانضمام الى جبهة أمن جماعى ضد الفاشية ، واتبعت بدلا من ذلك سياسة تحريض هتلر على الاتحاد السوفييتى ، فاضطر الاتحاد السوفييتى ردا على هذه الاستراتيجية الانجلو - فرنسية ، الى نبذ سياسة الأمن الجماعى ، والى كسب الوقت بعقده ميثاق عدم اعتداء مع هتلر .. وهنا واجه الكومنترن مشكلة صعبة بدرجة غير عادية : كيف يمكن التوفيق بين قيام العلاقات الودية الرسمية بين روسيا الاشتراكية وألمانيا الفاشية ، والعداوة القاتلة الواضحة بين الفاشية ومصالح الطبقة العاملة ؟ لم يتمكن الكومنترن من حل هذه المشكلة . ونتيجة لذلك أصيب نفوذه ومكانته بضربة قاسية .

ولكن حدث على أية حال بعد غزو هتلر للاتحاد السوفييتى بوقت قصير جدا ، أن عوضت الحركة الشيوعية العالمية الخسائر التى أصيبت بها أثناء فترة الميثاق الألمانى الروسى وزادت على ذلك . وسرعان ما أصبح الاتحاد السوفييتى العامل الحاسم فى حلف عالمى ضد الفاشية . ولكن لم يعد أمام الكومنترن ما يعمل به . ففى ظروف الحرب كانت الأحزاب الشيوعية المختلفة ، تعمل فى واقع الأمر بمطلق حريتها ، معتمدة على نفسها ، ولم تكن تتوقع معونة أو ارشادا من أى مركز دولى . وزيادة على ذلك كان حل الكومنترن من شأنه أن يعمل على ازالة الشكوك ، وتدعيم التحالف بين الاتحاد السوفييتى والدول الرأسمالية الغربية . وهكذا اتخذت الأحزاب المكونة له قرار الحل فى سنة ١٩٤٣ أى بعد مرور أقل من عامين على الغزو الألمانى لروسيا .

وهكذا ، وعلى غير المتوقع ، أصبحت الدولية الثالثة في ذمة التاريخ ، فمضت في أعقاب سابقتها ، في وقت كانت فيه الحركة الشيوعية التي تشملها تنمو في العدد وفي القوة بسرعة أكبر مما نمت بها في أي وقت مضى .

الدولية العمالية الاشتراكية :

لم تتوقف الجهود المبذولة لإعادة بناء الدولية الثانية بارفواض مؤتمر برن في فبراير سنة ١٩١٩ بصورة مفاجئة . فقد عقد بعد ذلك مؤتمر آخر في لوسرن في أغسطس سنة ١٩١٩ . وأخيرا حدث في جنيف في يولية سنة ١٩٢٠ أن صمم عدد من الأحزاب والجماعات اليمينية على المضي قدما في هذا السبيل . فانتقلت هيئة القيادة الى لندن ، وانتخب رمزي مكدونالد زعيم حزب العمال البريطاني سكرتيرا . وكان انتقال مقر الدولية الى لندن ، رمزا لانتصار المبدأ الاصلاحى على المبدأ الماركسى .. وهو انتصار أصبح في الواقع حاسما ونهائيا ، بالرغم من أن كثيرا من الأحزاب المنتسبة الى الدولية بقيت أحزابا ماركسية من الناحية الرسمية .

كانت الدولية بتكوينها الجديد سنة ١٩٢٠ مجرد ملحق للدولية الثانية قبل الحرب . وكان اليسار قد انتقل الى الكومنترن ، وكانت أهم العناصر في الوسط بما فيهم الفرنسيون والنمساويون الذين قادوا معا قوات الوسط في مؤتمر برن ، قد انسحبوا بالفعل من المنظمة القديمة . ولما كانت أحزاب الوسط هذه ، غير مستعدة لقبول الدولية القديمة أو الدولية الجديدة ، فقد مضت في تكوين دولية خاصة بها ، أصبحت تعرف باسم الدولية الثانية والنصف ، كرست جهودها وطاقاتها في محاولة ضم الجماعات الثلاث معا في منظمة واحدة شاملة للجميع .

وهكذا لبثت الحركة الاشتراكية مدة عامين أثناء ذروة انتفاضات ما بعد الحرب منقسمة الى ثلاث دوليات .. وكان هذا الوضع على أية

حال ، وضعا مؤقتا بالضرورة لأن الدولية الثانية والنصف ، لم يكن في وسعها البقاء بمفردها . ويحتمل أنها لم تقصد قط الى البقاء مستقلة عن غيرها .. فعلى أثر اجتماع ممثلى الدوليات الثلاث جميعا ، فى برلين سنة ١٩٢٢ وفشلهم فى الوصول الى أساس للاتفاق ، عادت الوحدة ثانية بين الدولية الثانية والدولية الثانية والنصف ، فى مؤتمر كبير عقد فى هامبورج فى مايو سنة ١٩٢٣ وقد صوت هذا المؤتمر بحل المنظمين السابقين ، وبأن تتكون بدلا منهما دولية عمالية اشتراكية جديدة (يختصر اسمها كثيرا بحروف د . ع . أ) وكانت الـ L.S.I. من الناحية القانونية خلفا للدولية الثانية القديمة ، وكثيرا ما يشار اليها بالاسم نفسه .

أما من الناحية الجغرافية ، فقد ظلت الدولية العمالية الاشتراكية تستمد قوتها الأساسية من نفس البلدان التى كانت دولية ما قبل الحرب تستمد منها قوتها . ويمكننا أن نعتبر الوضع الذى كان قائما فى منتصف العشرينيات ، وضعا نموذجيا بالنسبة لقوة الدولية العمالية أو تشكيلها فى ظروف ملائمة نسبيا . وفى وقت انعقاد المؤتمر الثانى (مارسيليا) سنة ١٩٢٥ اتسبب اليها ٤٢ حزبا من ٣٣ بلدا . ومن بين هؤلاء لم تكن من الأحزاب غير الأوروبية سوى الولايات المتحدة ، الأرجنتين ، غيانا البريطانية ، جورجيا ، فلسطين وتركيا . أما ضخامة عدد البلاد الممثلة ، بالنسبة لمؤتمرات الدولية الثانية قبل الحرب فيرجع أساسا الى أن معاهدات الصلح قد خلقت دولا جديدة فى أوروبا الشرقية والوسطى . ومن حيث القوة فان ثمة مجموعة احصائية نشرت بمناسبة المؤتمر الثالث (بروكسل) سنة ١٩٢٨ تبين أن المجموع الكلى لأعضاء جميع الأحزاب المنتسبة يصل الى ٦٦ مليون عضو ، من بينها ما لا يقل عن ٦٢ مليون أو ٩٤ ٪ من بريطانيا وألمانيا وبلجيكا والدنمرك والسويد وتشيكوسلوفاكيا والنمسا - وبعبارة أخرى من المراكز القديمة لدولية ما قبل الحرب . وفى سنة ١٩٢٨

كان الحزب الوحيد الذى ليس أوروبيا وتزيد عضويته على ٢٠٠٠٠٠ عضو هو الحزب الفلسطينى .

أما من الناحية الأيدىوجية والسياسية فقد سارت الدولية العمالية على تقاليد اليمين قبل الحرب . فلم يعد هناك وجود لجناح يسارى له أهمية يمكن أن يناضل من أجل اتخاذ موقف ثورى ماركسى . وكانت عناصر الوسط بزعامة النمساويين ، أقلية صغيرة نسبيا . وزيادة على ذلك فإن أشهر الشخصيات الماركسية من النظرين ذوى العقائد الصحيحة فى فترة ما قبل الحرب - من أمثال كاوتسكى ورودولف هلفردنج Rudolf Hilferding من الذين خاضوا حربا سجالا ضد برنشتين والفايين البريطانيين هؤلاء كانوا قد غيروا موقفهم بحيث أصبح لا يمكن تمييزه عن موقف خصومهم السابقين . كتب كاوتسكى فى سنة ١٩٢٧ أى قبل حلول أعظم الأزمات الرأسمالية بعامين بالضبط - وهو الذى كان يوما ما حامل لواء الفكرة القائلة بأن الرأسمالية تتجه رأسا وبصفة محتومة نحو فترة كساد مزمن - كتب يتراجع عن موقفه السابق ويقول : « ان انتظار وقوع الأزمات يوما ما على نطاق واسع بحيث تطول وقتا طويلا وتجعل من المستحيل استمرار الإنتاج الرأسمالى ويحتم استبدال النظام الاشتراكى به - هذا الانتظار لم يعد هناك ما يبرره اليوم » (١) فبالرغم من الحرب ، وكل ما حدث فى أعقابها بما فى ذلك قمع الديمقراطية فى بلاد كثيرة وقيام الفاشية فى ايطاليا وألمانيا ، فقد ظل معظم زعماء الدولية العمالية حتى النهاية يدينون بالولاء لمبدأ الانتقال البطئ الى الاشتراكية فى المستقبل بوسائل قانونية وبرلمانية بحتة . وهم بتمسكهم بهذا الرأى ، لم يكونوا أقل تزمنا من زعماء الكومنترن الذين كانوا يصرون على حتمية النموذج الروسى .

(١) ك. كاوتسكى (الطبعة الثانية) الجزء الثانى ص ٥٤٦

وقد توحى دراستنا هذه بأن الدولية العمالية كانت تحتل في الحركة الاشتراكية مركزا يمكن مقارنته بمركز الدولية الثانية قبل الحرب أو بمركز الكومنترن.. ولكن هذا ليس صحيحا . كانت الدولية العمالية تفتقر الى النفوذ الأدبي الذي كانت تتمتع به الدولية الثانية ، كما كانت تفتقر الى التركيب المركزي للكومنترن . ولما كانت الأحزاب المشتركة فيها لا تشعر بالتزام بقراراتها فانها لم تكن لتبقى على قيد الحياة الا اذا قصرت جهودها على المسائل العامة أو على مشاكل صغيرة نسبيا مثل تنظيم المعونة والمساعدة لضحايا الاضطهاد السياسى . وهذا هو ما حدث فى الواقع . ولما أيقنت المنظمات الأعضاء سواء كانت فى مراكز القيادة أم فى الصفوف الخلفية ، أن الدولية العمالية لا يمكنها أن تقرر شيئا أو تبادر بعمل شيء له أهمية ، مالت عنها بطبيعة الحال وفقدت اهتمامها بأعمالها .

ويمكن تصوير حالة العقم التى سيطرت على الدولية العمالية خير تصوير ، اذا تأملنا دورها فى النضال ضد الفاشية .. فبينما دخل عدد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية - بالمعنى العام لاصطلاح الاشتراكية الديمقراطية (الذى شرحناه فى الفصل الأول) - فى جبهات شعبية مع الشيوعيين والجماعات البورجوازية الديمقراطية خلال منتصف العقد الرابع . بقيت الدولية العمالية بصفقتها تلك ، جامدة لا تبدى حراكا ... فلم تتجاوز معارضتها للفاشية قط مرتبة المعارضة الشفهية . وكان هذا الجمود صارخا بصفة خاصة فى حالة الحرب الأهلية الأسبانية التى أتت خلالها الدول الغربية الكبرى سياسة شائنة ، هى سياسة عدم التدخل ، بينما كان هتلر وموسوليني يخطمان الجمهورية الأسبانية بجبهتها الشعبية المؤلفة من الجمهوريين والاشتراكيين والشيوعيين . وقد دعا كثير من الاشتراكيين الديمقراطيين - ولم يكونوا فقط من أسبانيا - دعوا الدولية العمالية الى الانضمام الى الكومنترن بهدف تنظيم المساعدة العملية للجمهورية الأسبانية وكانت تلك المشكلة من النوع الذى يتطلب عملا دوليا

فعلا بصفة عاجلة ، ولم يكن في العالم اشتراكي واحد لا يؤمن ولا يتحس لقضية الجمهورية الأسبانية ، ومع ذلك لم تحرك الدولية العمالية ساكنا ، ويرجع ذلك لأسباب ليس من الصعب العثور عليها . كانت قيادة حزب العمال البريطاني الذي كان في ذلك الوقت أقوى أحزاب الدولية العمالية ، قد قررت تأييد سياسة عدم التدخل بالرغم من الضغط الذي تعرضت له من أعضاء الحزب أنفسهم . وبدون مشاركة حزب العمال البريطاني لم يكن في وسع الدولية العمالية أن تصنع شيئا . وهكذا أصبحت أمام أحد أمرين : إما أن تظل ساكنة وإما أن تعلن صراحة عن افلاسها . ان العقم — هو كما يقولون — ثمن البقاء .

وقد قام أحد المراقبين الذين حضروا اجتماعات الهيئة التنفيذية للدولية العمالية ابتداء من أغسطس سنة ١٩٣٨ حتى نشوب الحرب ، بتسجيل انطباعاته في الكلمات الآتية :

« ... لما كان وجود الدولية هو بمثابة التذكير الدائم بواجب الوحدة والتضامن الدوليين ، فقد أصبحت تلقى كراهية حادة في بعض الدوائر العمالية ، فقد طالب المندوبون من بعض البلاد (بما فيهم المندوبون البريطانيون وهو أمر يثير العجب حقا) بكل الحاح أن تتخلص الدولية من أية وظيفة سياسية أو أدبية ، وأن تقتصر على القيام بوظيفة مكتب استعلامات لتبادل المعلومات ، وقد رد فردريك أدلر — الذي ظل ستة عشر عاما سكرتيرا عاما لها — على هذا الطلب باستقالته قبل نشوب الحرب بأسابيع قليلة . لقد كانت أزمة الدولية الثانية مقدمة لأزمة الانسانية (١) .

(١) جوليوس برونثال Julius Braunthal البحث عن العصر الذهبي

(١٩٤٥) ص ٢٩٨

والواقع-أنها كانت بالنسبة للدولية العمالية الاشتراكية أكثر من أزمة . لقد كانت النهاية .

الحرب العالمية الثانية وما بعدها :

إذا نظرنا الى فترة ما بين الحربين ، في ضوء التاريخ على المدى الطويل ، لرأينا أنها فترة مكاسب مادية ملموسة للحركة الاشتراكية العمالية . وتبرز في هذا الصدد ثلاثة انتصارات كبرى : الأول - ان الاشتراكية أصبحت حقيقة واقعة لأول مرة في التاريخ ، لافى بعض الأركان النائية في العالم ، ولكن في بلد تبلغ مساحتها سدس مساحة العالم .. والثانى - أن الحركة الاشتراكية أصبح لها لأول مرة قدم راسخة بين الشعوب غير الأوروبية ، وهنا أيضا ، لم يكن ذلك في مكان مهمل لأهمية له بل في الصين أكثر بلاد العالم سكانا .. والثالث - أن - حزبا اشتراكيا قد أصبح يمثل المعارضة الرسمية في بريطانيا العظمى التى هى عاصمة أعظم امبراطورية في العالم .. من المهم ألا تغيب عن أنظارنا هذه المكاسب كما قد تغيب عن أنظار الكثيرين .

ونسوف ينتهى المؤرخون في المستقبل الى اعتبار هذه المكاسب بلا شك من بين الأحداث الحاسمة في عصرنا هذا . ولكن لا ينبغي أن يطغى أى من هذه المكاسب على حقيقة الخسائر التى تكبدتها الحركة الاشتراكية أو على مبلغ ضخامتها أمام مد الرجعية الزاحف في فترة ما بين الحربين .

بدأت الفاشية (أو نظام قريب من الفاشية) فى هنجاريا فى وقت مبكر سنة ١٩٢٠ ، ومنها انتشرت فى أوروبا الواقعة غرب الاتحاد السوفييتى ، اما بواسطة الثورات المضادة أو بالغزو الأجنبى . وحتى نشوب الحرب لم يبق على قيد الحياة نظام من النظم الديمقراطية الا فى سويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبلاد الاسكندنافية وبريطانيا . وبحساب

الأرقام نرى أن من بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ مليون شخص في أوروبا (باستبعاد الاتحاد السوفييتي) غزت الفاشية أكثر من ثلثيها . وفي كل بلد سقط أمام الزحف الفاشي ، سحقت النقابات العمالية واعتبرت الأحزاب الاشتراكية أحزابا غير قانونية ، وقتل الزعماء الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون أو سجنوا أو طردوا الى المنفى . ولم يقتصر الدمار على البلاد الفاشستية ، بل استشرت الأخلاق المتعفة للروح الانهزامية ، وزحفت على الديمقراطيات الرأسمالية ، ولم تترك الحركة العمالية دون أن تمسها بتعنفها . وفي الحزب الاشتراكي في فرنسا بصفة خاصة تغلغل المثبطون والانهزاميون .. وكان واضحا في سنة ١٩٣٩ - أن مستقبل الاشتراكية قد أظلم والآمال المعقودة عليها في وطنها التاريخي في بلدان أوروبا الغربية والوسطى هبطت الى الحضيض .

ولكن الأسوأ من ذلك لم يكن قد وقع بعد - فقد أضعف الميثاق السوفييتي الألماني الذي عقد بدون استعداد أو انذار - أضعف المعسكر الشيوعي بشكل خطير، وأضاف كثيرا من المرارة الى العلاقات بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين ، ثم جاءت الضربات الأخيرة مع حملات النازي سنة ١٩٤٠ وأوائل سنة ١٩٤١ التي وضعت سائر المنطقة الممتدة من حدود الاتحاد السوفييتي الى القنال الانجليزي فيما عدا بعض البلاد الصغيرة مثل السويد وسويسرا ، تحت السيطرة الهتلرية . وكان بعض الذين تنبأوا بأن الاشتراكية الأوروبية لن تقوم لها قائمة بعد ذلك ، مرتاحا لهذه النبوءة ، وبعضهم كان حزينا آسفا وجميعهم بدوا كما لو كانت كل الدلائل والشواهد في جانبهم .

ثم كان أن تغير الموقف : هاجم هتلر الاتحاد السوفييتي في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١ وأصبح من الممكن رؤية معالم الحلف الذي سوف يسحق محور - روما - برلين - طوكيو نهائيا وبدأت كآبة

الانهزامية تتبدد وسحاتها تنقشع . وتحرر الشيوعيون في كل مكان من الحرج وخيبة الأمل التي سببها لهم الميثاق ، ثم ألقوا بأنفسهم في حلبة النضال ضد الفاشية مرة أخرى ، كما كان حالهم أيام الجبهة الشعبية والحرب الأهلية الأسبانية .

ومنذ ذلك التاريخ ، والقصة معروفة .. فقد صمد الاتحاد السوفييتي في وجه العدوان النازي ، ثم رده على أعقابها في ستالينجراد ، ورأى الجميع حيوية الاشتراكية وقوتها في مجال العمل . وبينما كانت جيوش النازي تتراجع الى الوراء نمت في قفزات ووثبات حركات المقاومة في جميع أنحاء أوروبا وآسيا المحتلة ، والاشتراكيون في كل مكان في طليعتها . فالجماهير بعد أن أصبحت مؤمنة بأنها انما تحارب لا من أجل البقاء فحسب بل من أجل عالم أفضل ، تحولت الى اليسار تحولاً مطرداً وثابتاً ، وفي المراحل الختامية للجرب تحول النضال ضد المحتل الأجنبي الى حركة كبرى لاعادة البناء الاجتماعي لم يكن لها من هدف — في أوروبا على الأقل — الا بناء واقامة نظام اشتراكي . وحقيقة هذا القول تشهد عليها بأبلغ بيان ، برامج الاصلاح الشاملة طويلة الأجل والتي تؤكد أهمية التخطيط الاقتصادي وتأميم الصناعات الكبرى ، وهي البرامج التي تبنتها حركات المقاومة وأحسن الجميع باضطرارهم للموافقة عليها حتى الجماعات البورجوازية المشتركة في المقاومة .

وكانت اللحظة الحاسمة بالنسبة لحركات المقاومة وللثورات الاجتماعية التي كانت تأمل في القيام بها ، هي لحظة تحرير بلادها من الاحتلال النازي . وفي تلك اللحظة لم تكن هناك دولة بالمعنى المفهوم للكلمة .. لم يكن هناك سوى جهاز اداري غير منظم يكاد يكون في كل حالة من الحالات موضع اشتباه في أنه تعاون مع عدو الوطن . كما لم تكن هناك ، أية قوة وطنية مسلحة عدا قوات حركات المقاومة نفسها . في هذه

اللحظة كما قال بحق جومولكا نائب رئيس وزراء بولندا : « كانت سلطة الدولة ملقاة في الطريق (١) وكانت حركات المقاومة هي القوات الوحيدة المستعدة لالتقاطها والقادرة على ذلك . كل شيء في ذلك الوقت كان متوقفا على موقف الجيوش المتحالفة - الجيش الأحمر في الشرق والجيوش الانجلو أمريكية في الغرب والجنوب . اذا سمحت هذه الجيوش لحركات المقاومة أن تتولى زمام الأمور فإن الأساس يكون قد وضع للانتقال التدريجي والسلمي نسبيا الى الاشتراكية .. فاذا ما كبحت جماح حركات المقاومة ، فهناك على الأقل احتمال عودة الأوضاع السابقة الى ما كانت عليه .

وكما ينبغي أن يكون متوقعا ، وقف الجيش الأحمر الممثل لبلد اشتراكي موقفا مغايرا لموقف الجيوش الانجلو أمريكية التي تمثل بلادا رأسمالية . شجع الروس حركات المقاومة على تولي زمام الأمور في الوقت الذي منحوا فيه من جانبهم تأييدا خاصا لعناصرها الاشتراكية. ولما كانت حركات المقاومة مسلحة بالفعل ، فقد كانت هذه السياسة سهلة التنفيذ نسبيا . أما البريطانيون والأمريكيون فقد استخدموا سلطتهم في إعادة مثلى الطبقة الحاكمة القديمة الى مراكز السلطة وساعدوهم على نزع سلاح حركات المقاومة . ولما كانت حركات المقاومة غير مستعدة لتسليم أسلحتها فلم يكن من المستطاع تنفيذ تلك السياسة الا بثمن باهظ من الأزمات السياسية العنيفة ، وفي اليونان بعد أسابيع طويلة من القتال الدموي .

وكل ما حدث بعدئذ ، كان مقررًا في الواقع العملي وبموجب الأحداث التي وقعت في وقت التحرير .. ففي الشرق كان الشيوعيون والاشتراكيون

(١) فلاسلاف جومولكا الديمقراطية الشعبية : الطريق الى تطور بولندا السلمي « مجلة الشؤون السياسية » عدد أبريل ١٩٤٧ ص ٣٣٠

الديمقراطيون في السلطة ودخلوا معا في اتفاقيات عملية وثيقة لحل مشاكل إعادة البناء الاقتصادي والتحول الاجتماعي . وفي الغرب طرد الشيوعيون في كل مكان بالقوة من الحكومات ، واتباع الاشتراكيون الديمقراطيون بصفة عامة سياسة ما بين الحريين وهي سياسة التعاون مع الجماعات والأحزاب الرأسمالية. في الشرق تحققت الآمال الاشتراكية التي طمحت اليها حركات المقاومة ، وفي الغرب كان هناك اتجاه قوى نحو العودة إلى الأوضاع السابقة .

ولا حاجة بنا الى أن نعيد هنا ما سبق أن قلناه في الجزء الأول عن الوضع الراهن في الحركة الاشتراكية العالمية . ولكن قبل أن نختم هذا البحث على أية حال ، ربما يكون من الملائم أن نعلق باختصار على تعديلات ما بعد الحرب في مجال التنظيم الاشتراكي الدولي، مادام الجانب الأكبر من التحليل السابق يدور حول تاريخ الدوليات .

في نهاية سنة ١٩٤٧ انعقدت سبعة مؤتمرات دولية للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية منذ نشوب الحرب العالمية الثانية (لندن ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، لندن مارس سنة ١٩٤٥ ، كلاكتون - أون - سي مايو سنة ١٩٤٦ ، باريس أغسطس سنة ١٩٤٦ ، بورنماوث نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، زيوريخ يونية سنة ١٩٤٧ ، ألتورب نوفمبر ديسمبر سنة ١٩٤٧) وكانت الدعوة في كل حالة موجهة من قبل حزب العمال البريطاني ، وقد أثبتت مسألة إعادة احياء الدولية القديمة في معظم هذه المؤتمرات ، وفي كل مرة عرض فيها الاقتراح كان يقابل اما بالرفض أو بتأجيله الى مناسبة تالية .. وهكذا ففي الوقت الذي لم يكن فيه وجود رسمي لدولية اشتراكية ديمقراطية ، كان هناك نوع من البديل غير الرسمي لها يعمل بالفعل بتوجيه وارشاد حزب العمال البريطاني .

وكان هذا الوضع يتلاءم تماما مع مصالح حزب العمال ، وبصفته
حزبا حاكما لم تكن لديه رغبة في الارتباط بأية اتفاقيات رسمية . وكان
مع ذلك يرى من المفيد أن تكون هناك حلقة اتصال بينه وبين الأحزاب
الاشتراكية الديمقراطية في القارة الأوروبية وأن يكون له نفوذ عليها .
غير أن أهمية هذه « الدولية البديلة » كانت محدودة جدا ويرجع ذلك
أساسا الى الانقسام العميق القائم بين أحزاب أوروبا الشرقية (بما فيها
الحزب الاشتراكي الايطالي صاحب الأغلبية بزعامة بيترو نينى) وبين
أحزاب أوروبا الغربية فالكتلة الشرقية تؤمن بالعمل مع الشيوعيين
وتؤيد الاتحاد السوفييتي وترفض التعاون مع الاشتراكيين الديمقراطيين
الألمان وترحب بتكوين دولية تضم جميع الأحزاب الاشتراكية
الديمقراطية والشيوعية في نهاية الأمر . أما الكتلة الغربية فترفض أن
تكون لها علاقة بالشيوعيين وتهاجم الاتحاد السوفييتي باستمرار ،
وترحب بالتعاون مع الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان . وترفض رفضا
باتا فكرة انشاء دولية شاملة للجميع . ومادامت هناك خلافات عميقة من
هذا النوع ، فليس هناك احتمال لأن تتعاون الكتلتان على العمل معا
لتحقيق أهداف عملية ذات أهمية ، بل الأرجح فيما يبدو ، أن
تهتم كل منهما باللقاء مع الأخرى لتحقيق أغراض أخرى ، كالحصول على
المعلومات والدعوة الى وجهة نظرها الخاصة .

لم تعقد أية اجتماعات دولية للشيوعيين منذ حل الكومنترن
في سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٧ . وظهرت أولى الدلائل على اتعاش
النشاط الدولي في فبراير سنة ١٩٤٧ بدعوة من لندن من جانب الحزب
الشيوعي البريطاني الى عقد مؤتمر للأحزاب الشيوعية في الامبراطورية
البريطانية . وبدا أن الغرض الرئيسي لهذا المؤتمر هو تبادل المعلومات
وتحقيق الاتصال فيما بين الأحزاب الشيوعية التي كان من الواضح أن

لها مشاكل كثيرة مشتركة .. وعلى أية حال ، لم تصدر أية بيانات عن تشكيل جهاز دائم لتسهيل التعاون المستمر بين أحزاب الامبراطورية .

وفي سبتمبر سنة ١٩٤٧ انعقد في بولندا مؤتمر أكثر من ذلك أهمية، وأثيرت حوله دعاية على نطاق أوسع بكثير ، وكان مؤلفا من الأحزاب الشيوعية في تسع بلاد أوروبية (الاتحاد السوفييتي - بولندا - تشيكوسلوفاكيا - رومانيا - بلغاريا - يوغوسلافيا - هنجاريا - إيطاليا وفرنسا) . وقد تقرر في هذا المؤتمر إقامة مكتب استعلامات شيوعي (كومنفورم) على أن يكون مركز قيادته في بلغراد . وكان الغرض من الكومنفورم : « تبادل الخبرة وعند الضرورة ، تنسيق أعمال الأحزاب الشيوعية » وقد أصدر المؤتمر بيانا يحلل فيه الموقف الدولي ، ويؤكد بصفة خاصة أهمية الخطر المنبعث من التوسع الاستعماري الأمريكي ومن الدور الذي يلعبه الجناح اليميني في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية بتأييده الأهداف الأمريكية .

والطريقة التي يتكون منها الكومنفورم ، تكفي لاثبات أنه مصمم لمعالجة المشاكل الأوروبية وتكفي للقضاء على النظرية القائلة بأنه يمثل فكرة إعادة احياء الكومنترن الذي كان مجاله بالطبع على النطاق العالمي . وهناك غير ذلك علامتان بارزتان في الكومنفورم تستحقان الذكر : الأولى أنه يتألف من أحزاب شيوعية فقط وهي اما أحزاب حاكمة (كما في بلاد أوروبا الشرقية) أو واضحة القوة والنفوذ ، وتعتبر على نحو ما عوامل حاسمة في حياة بلادها السياسية (كما في فرنسا وإيطاليا) والثانية أن مركز قيادة الكومنفورم ليس في موسكو بل في بلجراد التي تقع في منتصف المسافة بين موسكو وباريس تقريبا اذا شئنا استخدام مصطلحات شرق وغرب . وخصائص الكومنفورم هذه تبين التوسع الكبير الذي حدث في دائرة نفوذ الحركة الشيوعية الأوروبية

خلال الحرب وبعدها . وزيادة على ذلك فهي توحى بأن المنظمة الجديدة يقصد بها أن تحقق شيئا آخر لم يحققه الكومنترن ومركز قيادته في موسكو في أى وقت من الأوقات - أى أن تكون مكانا تجتمع فيه أحزاب ناضجة وقوية بحيث يجعلها تعمل معا كشركاء في مؤسسة مشتركة على قدم المساواة تقريبا .

ويبدو أن كلا من المؤتمر الشيوعى للأمبراطورية البريطانية والكومنפורم يؤكد الرأى القائل بأن احياء دولية شيوعية على نطاق عالمى ليس من الأمور المحتملة فى المستقبل القريب . ومن جهة أخرى يشير أيضا الى احتمال حدوث مزيد من التجمعات بين الأحزاب الشيوعية على المشاكل المشتركة بينها . فمثلا تعتبر فكرة عقد مؤتمر لجميع أحزاب الدول الأمريكية أو الأحزاب الشيوعية فى آسيا ، تطورا منطقيا لما يبدو أنه موضع تفكير الشيوعيين أو ما يجول فى خاطرهم فى الوقت الحاضر .

كنا فى هذا الفصل وفى الفصول السابقة لا نتحدث عن الدويلات الاشتراكية الا باعتبارها هيئات معينة منظمة . وكثيرا ما يتحدث خصوم الاشتراكية عن ذلك كما لو كانت الدويلات وبخاصة الدولية الشيوعية ، ما زالت قائمة تواصل نشاطها بصرف النظر عن وجود مؤتمرات أو سكرتيرين أو أجهزة تنفيذية ، وكل ما عدا ذلك من مستلزمات وحواشى الهيئات الرسمية . واذا نظرنا الى هذا الزعم من أعرق زواياه وجدنا أن خصوم الاشتراكية على حق تماما فيما ذهبوا اليه . فاذا كان الاشتراكيون مخلصين لمثلهم العليا فلا بد أن يكونوا دوليين ولا بد أن يتطلعوا الى التعاون فيما بينهم وإلى تنسيق أعمالهم مع زملائهم الاشتراكيين فى البلدان الأخرى . وبعبارة أخرى ما دامت الاشتراكية قائمة كحركة حية فلا بد من وجود دولية حقيقية أيا كانت الأشكال أو الشكل التنظيمى الذى تتخذه فى أى وقت بعينه ، وهذا هو ما قصد اليه

ماركس بنفسه في سنة ١٨٧٨ بعد مرور عدة سنوات على انحلال الدولية الأولى وقبل تكوين الدولية الثانية بعشر سنين ، عندما كتب يقول :

« ... ان الدولية أبعد من أن تموت أو ان تندثر ، بل على العكس تطورت من مرحلة الى مرحلة أخرى أرقى من الأولى تحقق فيها بالفعل كثير من اتجاهاتها الأصلية . وفي خلال هذا التطور المستمر سوف تمر بكثير من التغييرات قبل أن يكتب الفصل الختامي في تاريخها » (١)

ولا تزال كلمات ماركس سارية المفعول في يومنا هذا ، كما كتبت منذ سبعين سنة مضت .

(١) اقتبس من كتاب فرانز مهنج Franz Mehring « كارل ماركس » ص ٥٠٨ .

المجلد الثالث المجلد حول الاشتراكية

الفصل العاشر هل تستطيع الاشتراكية أن تقدم حوافز عمل وكفاية؟

الملكية الخاصة أقدم عهدا بكثير من الرأسمالية أو من الاشتراكية . ومعاداة الملكية الخاصة ، أو على الأقل معاداة الفوارق الكبيرة في الملكية الخاصة ، ظاهرة قديمة ، وكلا الأمرين في الواقع يؤدي غالبا إلى نتيجة واحدة . ومن الطبيعي إذن أن تكون نظريات تبرير الملكية الخاصة ، قديمة قدم الملكية الخاصة نفسها . فكما ظهرت الرأسمالية في العصر الحديث في أوروبا الغربية طرأ تعديل على النظريات التقليدية للملكية دون التوقف عن لعب دورها التقليدي وذلك لكي تتلائم مع وظيفتها الجديدة في الدفاع عن الملكية الرأسمالية وفي دحض الآراء الاشتراكية التي كانت تستهدف أحداث تغيير جذري في نظام الملكية . والغرض من هذا الفصل والفصلين التاليين ، هو استعراض الجدل القائم حول الاشتراكية . وإذا كان لنا أن نفهم هذا الجدل ، وجب علينا أن نذكر دائما أنه قد ثار في محيط زاخر من التقاليد التاريخية الراسخة .

الحجج النظرية في الدفاع عن الملكية الخاصة :

ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ثلاث نظريات تبرر الملكية الخاصة الأولى (وهي أيضا أولها ظهورا) هي النظرية القائلة بأن

الملكية الخاصة تقوم على أساس عمل المالك ومنه تستمد شرعيتها .
وقد صيغت هذه النظرية صياغتها الكلاسيكية على يد جون لوك في كتابه
« رسالتان عن الحكومة المدنية » (١) (١٦٩٠) للرد على الانتقادات التي
وجهت للنظريات القديمة التي كانت تحاول تبرير الملكية الخاصة بأنها
جزء من القانون الطبيعي . وقد كتب لوك في رسالته الثانية عن الحكومة
المدنية في الفصل الخامس يقول :

« ... وبالرغم من أن هبات الطبيعة قد منحت للجميع ، إلا أن
الإنسان (بكونه سيذا لنفسه مالكا لنفسه ولعمله) لا يزال يحتفظ في نفسه
بالأساس العظيم للملكية . ومن ثم فالجانب الأكبر من الأشياء التي يستخدمها
في حفظ بقائه وراحة شخصه ... يصبح ملكا له تماما ، ولا يمكن أن
يكون ملكا للآخرين ، أو أن يكون الآخرون شركة فيه ... وعلى هذا
فمن المقرر منذ البداية أن العمل يمنح الحق في التملك (ومن الانصاف
أن نقول ان لوك كان مدركا تمام الإدراك أن هذه النظرية لن تكفي لتبرير
جانب كبير مما يطلق عليه اسم ملكية . ومن ثم فلا يمكن اعتباره مسئولاً
عن الشكل الجامد الذي ظهرت به نظريته وانتشرت في الخارج سواء في
الكتابات التي ذاعت عنها أو في خطب الخطباء على المنابر والمنصات طوال
القرنين الماضيين) .

إن أعظم ميزات نظرية لوك ، أنها جعلت من الملكية الخاصة حقا من
الحقوق الطبيعية للإنسان ، كان من واجب المجتمع أن يؤيده ، ومن
واجب الدولة أن تحميه . فمن هذه الزاوية لم يكن ضروريا مناقشة مزايا
وفضائل الاشتراكية ، لأن الاشتراكية - من وجهة النظر تلك - تعتبر بطبيعتها
شيئا خارجا عن القواعد الأخلاقية والأدبية جديرا بأن يرفضه وينبذه كل
إنسان عاقل مستقيم التفكير . وبالرغم من أن هناك آثارا قوية لهذه

الطريقة في التفكير ما زالت حية وبخاصة بين الكتاب والمحريين، إلا أنه لا يكاد يوجد في الوقت الحاضر من يحاول أن يثير مناقشة منطقية معقولة على أساس نظرية الحقوق الطبيعية على اعتبار أن الملكية الخاصة أحد هذه الحقوق . وعلى هذا فلا حاجة بنا لأن نشغل أنفسنا أكثر من ذلك بنظرية تبرير الملكية على أساس العمل ، بل ان بيان ضعفها الداخلي بعد من قبيل اللغو وفضول القول .

أما الحجة الأخرى المبررة للملكية والتي أشير إليها سابقا ، فهي نظرية الانتفاع التي وضعها لأول مرة في صياغة منطقية متكاملة دافيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦) ثم ذاعت بين الناس بفضل جيريمي بنتام . والملكية الخاصة بحسب هذه النظرية هي تقليد اتبعه الناس وينبغي على الناس أن يتبعوه لأن ذلك من مصلحتهم . كانت نظرية الانتفاع في أرقى أشكالها وهو الشكل الذي كان له أكبر تأثير القرن التاسع عشر تبني حججها على أساس التناسق والانسجام بين المصالح العامة والمصالح الخاصة . وكان من المعتقد أن علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد أوضح هذا التناسق بأجلى بيان .. فما دامت أحوال الرأسمالية تسير على ما يرام وتؤدي إلى التوسع المستمر في التجارة والثراء فإن نظرية الانتفاع أو نظرية المنفعة تعد نظرية مقبولة وتحفز الناس على الاقتناع بها . ولقد كانت تلك النظرية قريبة إلى قلوب الليبراليين والمحافظين المعتدلين ، وبخاصة أولئك الذين كانوا يغبطون أنفسهم على رفضهم العقائد الجامدة ويحبون أن يظنوا أن معتقداتهم مبنية دائما على المنطق والعقل . وقد نقول من غير مبالغة أنه في خلال عشرات السنين السابقة للحرب العالمية الأولى أي في خلال فترة التوسع والازدهار الرأسمالي كانت نظرية المنفعة هي السيطرة على أذهان الناس بلا منافس خطير ينافسها .

مع ذلك ، فإن حجج نظرية المنفعة استخدمت ضد الملكية الخاصة كما استخدمت في الدفاع عنها . فمنذ البداية كان الاشتراكيون يبررون

مطالبهم بإلغاء الملكية الخاصة على أساس أن هذا الإلغاء سيزيد من سعادة الناس ويصلح من حالهم . فلما ظهرت على الرأسمالية بوضوح أمارات الانهيار والانتكاس عقب الحرب العالمية الأولى عندما تبدل عالم السلام الذى كان يهيمن فيه الليبراليون فى القرن التاسع عشر ، أمعن الاشتراكيون فى استخدام حجج المنفعة ضد المدافعين عن الملكية الخاصة . وليس معنى هذا أن حجج نظرية المنفعة المبررة للملكية الخاصة قد نبذت تماما بل يعنى أن تلك الحجج قد ضاقت وانكششت ، ولم يعد يعتمد عليها كما كان الحال من قبل . ومن النادر فى الوقت الحاضر أن يلتقى المرء بإنسان يدافع عن النظام الرأسمالى ككل ، مستندا الى حجج نظرية المنفعة . . ان الذى يقال عادة ، انه اذا ألغيت الملكية الخاصة ، فلن يكون هناك حافظ على العمل وعلى الجِد والكفاءة الادارية والتقدم الفنى . . وسوف نعالج هذه المسائل بشئ من التفصيل فيما بعد - أما الآن فسنتفى بأن نلاحظ أن بقايا حجج نظرية المنفعة لا يمكنها أن تقف وحدها فى الحيلة . فالأغلب أن تشفع وتعزز بحجج أخرى ، يظن بها أنها أكثر اقناعا .

أما الحجة الثالثة المبررة للملكية الخاصة التى أشرنا اليها . . فقد جاءت كرد فعل لمذهب الحقوق الطبيعية الذى يمكن أن يؤدى الى نتائج لا يقبلها أى إنسان من المحافظين . . وهذا هو ما أوضحته الثورتان الفرنسية والأمريكية . فجاء ادموند بورك فوضع نظريته التاريخية أو نظرية التقادم للملكية ، لا ليرد بها على الثورة الفرنسية فقط بل ليرد أيضا على الراديكاليين الانجليز الذين كانوا يستوحون أفكارهم منها . والتقادم بحسب ما جاء فى نظرية يورك . . . اصطلاح قانونى يرادف بالتقريب عبارة الحياة التقليدية أو التملك التقليدى أو التملك بمضى المدة ، ويمكن أن ينطبق على أى شئ بدون ضرر . . . ففيه تتجسد تجربة العصور وخبراتها كما أن له ميزة كبرى ، وهى ميزة الثبات والاستقرار المستمد من العادة والتقليد المتوارث ونقتبس هنا كلمات ر. ب. شلاتر الذى يقول :

« ... عمد بورك الى استبدال الحقوق المجردة للانسان بالحقوق التقليدية للانجليز » (١) . وهذه النظرية من بعض النواحي ليست الا النظرية المحافظة نفسها بعد تقطيرها وبلورتها ... وهى بهذه الصورة تجد لها دائما أتباعا ومريدين فى كل عصر من العصور بما فى ذلك عصرنا هذا . اما أن تتقبلها العقول والأفهام على نطاق شعبى واسع ، فتلك مسألة أخرى . ولقد كانت تتمتع فى أثناء القرن التاسع عشر بتأييد وانتشار عريضين ، بل كانت الباعث على ظهور أبحاث هامة مثل أبحاث سير هنرى مين (١٨٢٢ - ١٨٨٨) فى تطور المنظمات القانونية . ولكن قبل أن ينصرم القرن تمزقت النظرية التاريخية وانتزعت أسلحتها من أيدي المحافظين ، وشهرت ضدها اذا شئنا التعبير بهذا الشكل . ولقد كان الاشتراكيون والماركسيون من قبلهم هم الذين قاموا بهذا الدور ، وغيروا ميزان القوى . فقد بين ماركس أن التاريخ لا يخلق ولا يقدر فقط بل هو يدمر ويدنس أيضا . ان التبرير التاريخى للنظم القائمة بما فيها نظام الملكية الخاصة ، بلغ أوج تأثيره سواء فى القارة الأوروبية أو فى انجلترا خلال القرن التاسع عشر ، وبعد ذلك الحين هبطت قيمته حتى أصبح الآن سلاحا صغيرا نسبيا فى قلعة أعداء الاشتراكية . وفى هذه الأثناء استخدم الاشتراكيون أساليب مماثلة فى النقاش استخدما حسنا وبشكل متزايد لكى يبينوا أن نظام الملكية الخاصة لم يعد منسجما مع التقدم الفنى الحديث فى الإنتاج ، وأنه أصبح عقبة فى سبيل تطور ونمو ثروة المجتمع واستهلاكه .

وعلى هذا فعندما تلقى المجتمع الرأسمالى أولى الضربات القاصمة فى الحرب العالمية الأولى ، أصبحت نظريات الملكية الخاصة التى ظالما

(١) من كتابه «نظرية الملكية مبحث تاريخى» الذى سيصدر فيما بعد .
وانا مدين بالكثير للبروفيسور شلاتر لسماحه لى بقراءة مخطوطه قبل الطبع
ويعد تحليله لنظريات الملكية وعلاقتها المشتركة ، أمرا ضروريا وهاما الى
اقتضى حد لكل باحث يدرس الاشتراكية .

اتخذت أدوات لتبرير النظام الاجتماعى القائم لمدة تزيد على مائتين من السنين ، تفتقر الى القوة والاحاطة وفقدت أهميتها تماما . فنظرية الحقوق الطبيعية لم يعد أحد الآن يأخذها بعين الجذ والاهتمام ، ونظرية المنفعة فى واقع الأمر ، تقلصت وتقلصت حتى أصبحت تقتصر على الزعم بأن الناس اذا حرموا من الملكية الخاصة ضاعوا هباء . . أما النظرية التاريخية فقد استخدمت فى مهاجمة النظام القائم بصورة أكثر فعالية من استخدامها فى الدفاع عنه . فى مثل هذه الظروف بدأ النظريون البورجوازيون يتطلعون باحثين عن حجج جديدة أو يلجأون الى حجج قديمة ولكنها كانت مهملة ، ومن هذه الحجج التى عثروا عليها حجتان أصبحت لهما من الأهلية ما يجعلنا نقول بأنهما تؤلفان اليوم معا بالاضافة الى ما تبقى من نظرية المنفعة ، العمود الفقرى أو صلب المنطق المعادى للاشتراكية .

الأولى — نظرية جديدة نسبيا لا نكاد نجد لها أثرا قبل بداية القرن الحاضر . تقول هذه النظرية ان أى اقتصاد تسيطر عليه سلطة مركزية ، كهذا الذى تهدف اليه الاشتراكية لا يمكنه أن يستغل الموارد الاقتصادية استغلالا معقولا ، وعلى هذا فمن شأنه أن يخيب آمال الداعين اليه ، وليس هذا فحسب بل ان من شأنه أن يهبط بالمجتمع الى مستويات أدنى من المستويات التى بلغت الرأسمالية . وهذه النظرية معقدة بعض الشيء مما يجعل من العسير على الناس أن يفهموها على نطاق واسع ، أو أن تنال تأييدا واسعا . ومع ذلك فقد نجحت فى التأثير على طوائف معينة من المثقفين افتننوا بها افتنانا شديدا . وربما كانت طبيعتها الغامضة المعقدة مصدر قوة أكثر من أن تكون مصدر ضعف لها . وعلى أية حال فان كاتبها له من النفوذ الموالتر ليمان قد أعلن أن « الألمان بهذه المدرسة من

مدارس نقد الاشتراكية أمر لا غنى عنه لكل من يحاول أن يتصدى الآن لمناقشة مشكلة الجماعة (١) .

والنظرية الثانية - وهي أقدم وأعظم انتشارا بين الناس فتزعم أن النظام الاجتماعي القائم على أساس الملكية الخاصة هو الوحيد القادر على صيانة الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ، وأن الاشتراكية هي «الطريق الى العبودية» (٢) وهذه النظرية تكاد تكون قديمة قدم فكرة الاشتراكية ذاتها . . وكثيرا ما تصدى للدفاع عنها عادة متطرفون في القرن التاسع عشر ، وهم دعاة مذهب حرية التجارة من أمثال هبرث سبنسر وأتباعه ، وأصبحت بعد الحرب العالمية الأولى فقط نظرية قائمة بذاتها . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بلغت أوج نجاحها وحقت انتصاراتها الكبرى ، ثم بلغت هذه النظرية من الذيوع في الوقت الحاضر لدرجة أن الانسان لا يكاد يفتح جريدة أمريكية الا وجدها أمامه في أية صورة من صورها ، وليس من المبالغة في شيء أن نقول انها هي الآن المذهب الرسمي المتفق عليه لحكومة الولايات المتحدة .

هذه الجولة المختصرة في نظريات الملكية الخاصة تحدد لنا النتيجة الآتية - وهي أن النظريات الثلاث المضادة للاشتراكية والتي لها أكبر تأثير اليوم هي - أولا نظرية المنفعة بعد أن أصابها التعديل أو التحوير ، أي النظرية التي تدعى وقوع زيادة في الخسارة وزيادة في عدم الكفاءة في العمل في ظل الاشتراكية والثانية - النظرية القائلة بأن الاشتراكية لا يمكنها استغلال الموارد استغلالا معقولا ، والثالثة - القائلة بأن الاشتراكية تتعارض وتتناقض مع الحرية الاقتصادية والسياسية . وسنتناول في البقية الباقية من هذا الفصل أولى هذه النظريات ... أما الثانية والثالثة فسوف نعالجهما في الفصلين التاليين .

(١) المجتمع الصالح ص ٩٤

(٢) هذا عنوان كتاب ثارت حوله مناقشات كثيرة ونشر سنة ١٩١٤

تأليف بروفيسر ف . ا . هايك مدرسة لندن للاقتصاد .

العمل في ظل الرأسمالية والاشتراكية :

ينتشر في الولايات المتحدة على نطاق واسع اعتقاد بأن الناس لن يعملوا بجد واجتهاد الا في ظل نظام الملكية الخاصة ، لدرجة أنه يمكن أن يوصف بأنه ضرب من العقيدة الدينية السائدة . والوجه المقابل لهذا الاعتقاد هو أن النظام الاشتراكي بالطبع لا بد وأن يتجمد بحكم الضرورة، أو أن ينهار انهيارا تاما بسبب فشله في حث الشعب والجماهير على بذل العمل اللازم ، من حيث الكم ومن حيث النوع .

ولكى نصدر حكما منصفا على هذا الرأي ، من الضروري أن نفحص المنطق الذي يستند اليه . . ترى ما هي الدوافع التي تدفع الانسان لكي يعمل باخلاص وجد في النظام الرأسمالي ؟ ولنركز الآن اهتمامنا على الذين يعملون تحت توجيه وإرشاد الآخرين ، تاركين الوظائف الادارية للقسم التالي من بحثنا . يمكننا أن نقول على وجه التقريب ان هذه الدوافع نوعان - الأول هو الأمل في الحصول على مكسب أكبر من عمل بعينه أو الأمل في الترقى الى عمل أفضل . . والثاني هو الخوف من العقوبات أو الجزاءات أو الخوف من التنزيل الى عمل أسوأ ، وأخيرا الخوف من الفصل من العمل . فالأمل في المكسب يحث الجهود ويدعو الى الابتكار ، والخوف من الخسارة يمنع الإهمال ويحفظ النظام . وليس من شك في أن استخدام هذين الدافعين معا بطريقة ملائمة يمكن أن يؤدي في ظروف معينة الى ايجاد قوة عاملة حسنة التنظيم على درجة معقولة من الكفاية والالتقان . والاشتراكيون لم ينكروا ذلك قط بكل تأكيد . ولكن الاشتراكيين يقولون أن هذه الحقيقة في حد ذاتها ليست حجة مؤيدة للرأسمالية ولا هي بالحجة على الاشتراكية . فهم يقبررون أن الرأسمالية كلما تقدم بها السن الى مرحلة النضج - فقدت قدرتها على استخدام هذه الدوافع بطريقة فعالة ، وأن الاشتراكية برغم الاعتقاد السائد بعكس ذلك ، يمكنها استخدام هذه الدوافع نفسها بل واستخدامها بطريقة

علمية أكثر مما تستطيعه الرأسمالية ، هذا اذا قدرت على ذلك على الاطلاق . وأخيرا يقولون بأن بعض العوامل التي لها أهمية قصوى في تحديد مقدار ونوع العمل المتوفر للعمال ، انما تقع بعيدة كل البعد عن نطاق الدوافع الفردية ، وأن مثل هذه العوامل لا يمكن أن تلعب دورها الايجابى الا في مجتمع زالت فيه الملكية الفردية واختفى منه الحكم الطبقي الذي يمشى في ركابها . ولنبدأ الآن في فحص هذه النقاط المتنازع عليها كل بدورها .

أولا - القول بأن الرأسمالية يمكنها أن تستخدم دوافع الأمل في الكسب والخوف من الخسارة استخداما فعالا ، انما هو مبنى على الافتراض الضمنى أو الصريح بأن قوة العمل غير منظمة ومفككة ، وبأن كل عامل يسعى من أجل نفسه فقط دون أدنى اعتبار لما يحدث لزملائه .. هذا الافتراض لا يتفق كل الاتفاق مع الحقائق بالرغم من أنه كان قريبا من الصحة بصفة عامة في المراحل الأولى للنظام الرأسمالى ، بل ان اجدي الظواهر الرئيسية المميزة للتطور الرأسمالى هي نمو وانتشار الحركة النقابية . والآن مهما ظنت الظنون بالحركة النقابية وبالنقابات عموما ، (ويقف الاشتراكيون بالطبع بين أقوى المؤيدين للنقابات وللحركة النقابية) فليس من شك في أن هذه النقابات تعمل على تغيير الشروط التي يشتغل العامل على أساسها من أجل كسب قوته . ان النقابات تعمل - وتتعمد أن تعمل - على تخفيف حدة الدوافع التي يعتمد عليها صاحب العمل في سوق العمل المتنافس لكي يحصل على أكبر قدر من قوة العمل . وعلى هذا تقف النقابات عادة موقف العداء من الحوافز التي تتضمنها نظم الأجور ، ولا تقبلها الا بضمانات كافية وهي تناضل من أجل تطبيق نظام الترقية بالأقدمية ، وتضع مختلف القيود على حق صاحب العمل في توقيع العقوبة على العامل أو فصله ، وتصر على أن توفير العمال واغلاق المصانع في وقت الكساد ينبغي أن يتبع عكس

نظام الأقدمية وليس معنى هذا بالطبع أن العمال المنظمين في نقابات لم يعودوا يأملون في الكسب أو يخشون الخسارة ، ولكنه يعنى أن هذه الآمال وتلك المخاوف قل ارتباطها كثيرا بكمية ونوع العمل الذى يؤدونه . وزيادة على ذلك لم يعد مثل هذا الارتباط على الإطلاق من نفس نوع الارتباط الذى تفترضه النظرية التى نحن بصددنا . ولايضاح هذه النقطة نقارن بين تأثير البطالة الشديدة على حرفتين ، أحدهما العمل فيها غير منظم والأخرى العمل فيها منظم تنظيما تاما . ففي المهنة أو الحرفة غير المنظمة يحاول كل عامل أن يبذل أقصى جهده ليظل محتفظا بعسله حتى لا يستولى عليه الذين ينتظرون فى الخارج ليحلوا محله . ولسكى يتجنب أن يصبح أحد الضحايا فى حالة توفير العمال . أما فى المهنة المنظمة فإن العمال كمجموعة يعتمدون الإبطاء فى العمل ، ويعملون على فرض مختلف القواعد واللوائح فى العمل ، وتوفير الفرصة لتشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة مهما كان الطلب على العمل كثيرا أو قليلا ، وواضح فى الحالة الأولى أن الخوف من الخسارة يؤدى الى اتقان العمل ، وفى الحالة الثانية يؤدى الى عدم اتقان العمل .

من المستحيل تقديم تقرير دقيق عن تأثير النقابات وسيكولوجية العمل التى تمثلها ، على أجهزة الرأسمالية التقليدية . ولا شك أن تأثيرها ليس بأى حال من الأحوال مناقضا مائة فى المائة لبذل الجهود والكفاءة فى العمل . وهذا هو ما يلمح اليه دائما النقابيون البسطاء المخلصون « ولكن هناك شىء واحد مؤكد ، هو أن الرأسماليين أنفسهم ليس لديهم أى لبس أو غموض بالنسبة لأهمية المشكلة . وفى هذه الحالة يمكن الاشتراكىون أن يقبلوا رأيهم كمرجع يستند اليه . ولكن الفريقين يختلفان فى تفسيرهم للظاهرة . فالرأسماليون يدعون بأن النقابات مرض من أمراض الرأسمالى والاشتراكيون يقولون بأن النقابات ظاهرة حتمية ، وهى على العموم ظاهرة نافعة وحسنة من حسنات النظام .

ثانيا - تأتي لدعوى الاشتراكيين بأن الاشتراكية يمكنها أن تستخدم الدوافع التقليدية من الأمل في المكسب والخوف من الخسارة ، بطريقة علمية وفعالة أكثر مما تستطيع الرأسمالية لو استطاعت هذه استخدامها على الاطلاق . هناك سببان لذلك - الأول أن العمال لا يعترضون على مبدأ المكافأة على اتقان العمل والعقاب على عدم الاتقان في حد ذاته . ولكن ما يعترضون عليه أن هذا المبدأ يستخدم لمصلحة طبقة صغيرة من الرأسماليين ولزيادة أرباحهم أكثر مما يستخدم لصالح العمال أنفسهم . وما دام الإنتاج النظام الاشتراكي موجه لمصلحة المجموع ككل وما دام هذا المجموع يتألف من العمال فقط ، فإن هذا الاعتراض يفقد قوته . والثاني أن المجتمع الاشتراكي يمكنه أن يقوم بدراسة ووضع نظام للمكافأة وللجزاءات يعمل به في مجال الصناعة بأسره ، وبهذا يساعد على الحصول على أعظم النتائج من كل عامل ، وليس هذا فحسب ، بل يعمل على وضع الرجل المناسب في العمل .

ويجب أن نذكر في هذا الصدد أنه ليس من الضروري أن تكون المكافآت والعقوبات في كل حالة مشابهة للمكافآت والجزاءات التي تعتمد عليها الرأسمالية (والواقع أنها لا يمكن أن تكون كذلك) ؛ بل المؤكد أن أهم العوامل المؤثرة في كل من النظامين هو مستوى المكاسب النقدية التي يحصل عليها العمال . وغير أن هناك عقوبة رأسمالية لها أهمية قصوى وترفضها الاشتراكية ونستنكرها أشد الاستنكار ، تلك هي الخوف من البطالة . ففي النظام الاشتراكي قد تخفض درجة العامل أو وظيفته وقد يفصل من عمل معين بالذات .. ولكن طالما يعيش الجميع في ظل الدولة .. فلا بد أن يجدوا لهم عملا آخر في كل وقت . والنظام الاشتراكي لا يكفل العمل للجميع فحسب ، بل إن لديه جميع المبررات والدوافع في كفالة العمل للجميع (١) وهذه الحقيقة قد تتسبب

(١) انظر مناقشة مسألة العمالة الكاملة في الاتحاد السوفيتي ص ٥٠

وكذلك صفحات ٢٥٤ - ٢٥٥

في تعقيد مسألة حفظ النظام في العمل تعقيدا خطيرا وبخاصة في المراحل الأولى للتطور الاشتراكي . ولكنها لن تترك المشكلة بغير حل .. ان المشكلة في حقيقتها هي أن على المجتمع الاشتراكي أن يبتدع قانونا للعمل أو لائحة للعمل ، تكفل اقامة نظام محكم فيه بنفس الطريقة التي ابتدعت بها الرأسمالية مجموعة القانون التجاري التي تضمن صيانة وحفظ النظام في بعض النواحي ، كتسديد الديون مثلا أو الوفاء بالالتزامات في العقود وغيرها . وهذا القول لن يصيب بالدهشة الا الذين يعتقدون أن حرمان الانسان من دخله وربسا الموت جوعا - وهي العقوبات التي يوقعها الرأسماليون الفرديون في مجتمعهم الرأسمالي بلا تحرز - ويعتقدون أن مثل هذه العقوبات أكثر حكمة وأقرب الى العقل من عقوبة الغرامة مثلا أو الحد المؤقت من حرية الانتقال ، وهي العقوبات التي توقعها المحاكم المشكلة لهذا الغرض .

والآن نأتي للحجة الاشتراكية الثالثة والتي لعلها تكون أعظمها أهمية بالنسبة لموضوع الكفاءة واتقان العمل: وهي القول بأن المجتمع الطبقي لا يستطيع أن يثير في الطبقات المهضومة روح التعاون والحماس والاخلاص في العمل . عندما نمت وحدة العمال واشتد ساعد الحركة النقابية بطل مفعول ذلك الحافز الشخصي والعقوبة الشخصية ، فلم تجد الرأسمالية بديلا له تستند اليه . ولقد قال في ذلك بروفيسور تونى فأحسن القول « .. من العبث المماراة بالقول بأنه (أى العامل) ينبغي أن ينتج المزيد من الثروة للمجتمع ، ما لم يتأكد في نفس الوقت من أن المجتمع هو الذى سينتفع بنسبة الزيادة في الثروة التي أنتاجها .. (١) .

وزيادة على ذلك فالرأسمالية لا يمكنها أن تعطيه مثل هذا الضمان .
«... طالما ظل بصفة مباشرة عبدا لشركة تسعى وراء الربح، وبصفة غير مباشرة

(١) المجتمع الاقطنائى ص ١٣٦ - ١٣٧ .

عبدا للمجتمع .. ان هذا الضمان يمكن أن يتوفر في حالة واحدة فقط ..
في حالة ارتباط العامل ارتباطا مباشرا ووثيقا بالمجتمع الذي تقام من أجله
الصناعة وتعمل ، بحيث أنه عندما تستوفي جميع التكاليف يعود أى
فائض الربح اليه هو لا للرأسماليين الفرديين . وسوف يقبل العامل هذا
الضمان في حالة واحدة فقط : عندما لا يكون العمال في كل صناعة
مجرد عبيد أو خدم ينفذون الأوامر ، ولكنهم يملكون بأنفسهم
مسئولية جماعية في تحديد طبيعة خدماتهم التي يؤدونها ويستطيعون
استخدام منظماتهم لا ليجمعوا أنفسهم فقط من الاستغلال ، بل ليساهموا
مساهمة ايجابية في ادارة صناعتهم وتنميتها » (١) .

ان حجة الاشتراكية باعتبارها نظاما يقوم على أساس الكفاءة
والاقتان في العمل لم تبسط ولم تعرض قط بمثل هذا الوضوح والدقة
والايجاز .

القيادة الاقتصادية في الرأسمالية وفي الاشتراكية :

ما من شخص لديه المام بتاريخ القرنين الأخيرين ، يمكن أن يشك
في أن أعظم الانتصارات التي حققها النظام الرأسمالي إنما أحرزها
في مجال القيادة الاقتصادية وقد استطاع ماركس وانجلز أن يقولوا
في البيان منذ قرن مضى ما يأتي :

« ... ان البورجوازية في أثناء حكمها الذي لم يكد يبلغ مائة عام
قد خلقت قوى انتاجية أضخم حجما وأشد جسامة مما خلقتة كل الأجيال
السابقة مجتمعة . لقد خرجت الى الوجود وسائل وأساليب لاختضاع
قوى الطبيعة لارادة الانسان ، وجاءت الآلات ، وبدأ تطبيق الكيمياء في
الصناعة والزراعة ، ونشأت الملاحة التجارية وتم اختراع السكك

(١) المجتمع الاقتنائى ص ١٣٧ - ١٣٨

الحديدية والتلغراف الكهربائي ، ومهدت قارات بأسرها وأعدت للزراعة وحفرت الأنهار وشقت الترع ، وظهرت مجتمعات وشعوب بأكلها كأنما انشقت عنها الأرض - فأى قرن من القرون الماضية قد حلم حتى مجرد الحلم ، بأن مثل هذه القوى الانتاجية كانت راقدة تغط في النوم بين ذراعى العمل الاجتماعى ؟ .. »

واليوم لابد لنا من القول بأن القرن الثانى من حكم البورجوازية قد أنجز من الأعمال ما يساوى على الأقل هذه المنجزات الرائعة فى ميادين الاتقان الفنى والبناء .

ويزعم المدافعون عن الرأسمالية أن هذه الأعمال كلها ترجع الى القوة الدافعة لحافز الربح (١) وهم فى هذا الصدد على صواب الى حد بعيد .. فلو نظرنا الى الموضوع من جميع زواياه لوجدنا أن حافز الربح قد أثبت أنه أحدى القوى الاجتماعية التى لها أعظم التأثيرات فى تاريخ الجنس البشرى . ولو تصور المرء على نحو ما ، أن حافز الربح لم تكن له أهمية أو تأثير خارج النطاق التجارى الضيق ، نطاق تسليف وأقراض الأموال ، فكأنه يتصور بذلك أن القرن العشرين يتقدم عن القرن الخامس عشر مثلاً بنفس الدرجة التى كان القرن الخامس عشر متقدماً

(١) يجب أن يكون واضحاً فى الأذهان أن عبارة « حافز الربح » كما هى مسنعة بصفة عامة لا تعنى فقط الرغبة فى الربح المادى وإن كان بعض الكتاب يخلطون بين المعنيين كلما كان ذلك يخدم أغراضهم . أن الرغبة فى الربح المادى قد وجدت فى معظم المجتمعات التى نعرفها إن لم يكن فيها كلها . أما حافز الربح من ناحية أخرى فيعنى الرغبة فى تحقيق أقصى حد من فئة معينة من فئات الدخل . وهذه لا توجد فى جميع أشكال المجتمع ولا تكتسب أهميتها الحاسمة إلا فى المجتمع الرأسمالى فقط انظر مناقشة طبيعة الرأسمالية فى الفصل السادس .

بها عن القرن العاشر . لن تكون هناك مصانع ولا سكك حديدية ولا قوة كهربائية ولا مدن كبرى بما فيها من ملايين السكان، بل أكثر من ذلك، لن تكون هناك بروتاتريا ولا اشتراكية . والاشتراكيون لا يقرون بهذا كله فحسب ، بل يصرون عليه اصرارا لأنه في رأيهم المفتاح لفهم العالم الذى نعيش فيه .. فكيف بهم اذن يسعون الى القضاء على الرأسمالية وعلى حافز الربح معها ؟ كيف يأملون فى انجاز أى شىء بدون هذه الأداة القوية من أدوات الكفاية والمقدرة الاقتصادية والتقدم ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ، من الضرورى أن نذكر أن تطور الرأسمالية قد جاء معه بتغيرات أساسية فى مدلول حافز الربح ووظيفته . فحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقريبا كانت المؤسسة الرأسمالية النموذجية - ونعنى بالنموذجية أن يكون وجودها عاملا حاسما فى قيام النظام ونشاطه ككل - كانت واقعة تحت السيطرة المباشرة للرأسمالى الذى كان يركز فى شخصه عدة وظائف ومسؤوليات غير عادية (ولن يتغير شىء جوهري فى الأمر اذا كان هذا الرأسمالى مجموعة صغيرة من الشركاء . ولذلك يجوز لنا قانونا - أن نتكلم فى هذا الصدد عن شخص بمفرده . كما يجب أيضا ملاحظة أن الشركة القانونية ليس لها أية أهمية اقتصادية مالم تكن مقترنة بتعديلات أخرى سوف تتناولها بالبحث حالا). كان هذا الرأسمالى مالكا لرأس المال وصاحب العمل أى موظفا للعمال ومنظما للإنتاج وبتاعا للسلع ، وكان نجاح المؤسسة أو فشلها يرجع الى نشاطه ومهارته وذكائه واهتمامه بعمله ، وأيضا الى حفظه الحسن . وزيادة على ذلك ، كان يقوم بوظائفه المتعددة ويمارس مواهبه التى يتمتع بها ، وهو يستجيب استجابة مباشرة لحافز الربح . وهذا هو الشىء الحاسم فى الموضوع . كان النجاح معناه « بالنسبة له شخصيا » أن يكسب الأموال بعضها فوق بعض وأن يؤمن مستقبل أسرته ، وأن يرتقى فى المركز الاجتماعى . وكان الفشل معناه الفقر وخيبة آماله وحبوط

مطامحه وتدهور مركزه الاجتماعى . وفى كل هذه الظروف لم يكن السعى الى تكديس الأرباح هو الذى يخلق المعايير والقيم التى تتخذ بمقتضاها كافة القرارات الاقتصادية الهامة - وبطبيعة الحال لاتعرف الرأسمالية أية معايير أخرى غير هذه المعايير - لم يقتصر الأمر على هذا فحسب ، بل أن السعى الى تكديس الأرباح كان يضغط ضغطا قويا ومباشرا على الرأسمالى الذى يتخذ القرارات وفى نفس الوقت ينفذها أو يشرف على تنفيذها .

أما التغير الأساسى الذى حدث فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فيمكن أن يوصف بالقول بأن المؤسسة الرأسمالية النموذجية نمت وتضخمت حتى طغت على الرأسمالى المنفرد وحججته . فالآن أصبحت وظائفه ومسئوليته مقسمة وموزعة على عدد من الجماعات المستقلة بعضها عن بعض تقريبا . فوظيفة الرأسمالى فى توفير رأس المال يقوم بها حملة الأسهم الذين لم يعد يهمهم شئ الا حساب أرباح المؤسسة وخسائرها وأسعار أسهمها . ووظائف صاحب العمل الذى يستخدم العمال وينظم الانتاج ويبيع السلع قد تولاها سلسلة من الموظفين المأجورين من مهندسين ومحاسبين أصبحوا متخصصين بصورة متزايدة فى مجالات عملهم المختلفة ، وتقع السلطة النهائية فى مؤسسة كبرى من هذا الطراز فى أيدي أعضاء مجلس الادارة ، الذين ينتخبون انتخابا اسميا عن طريق مجموع حملة الأسهم ، وهم فى الحقيقة يختارون اختيارا بطريقة معقدة يلعب فيها الدور الرئيسى أصحاب رؤوس الأموال الذين يقومون بدور الرأسمالى وصاحب العمل معا وجماعات أخرى خارجية (مثل أصحاب البنوك أو العملاء المهمين) . ان دور مجلس الادارة هو دور المنسق وصاحب الأمر والنهى ، وعليه أن يتأكد من أن كل فريق من الفرق المختلفة أصحاب المصلحة لا يقوم بشئ يتعارض فى هدفه

مع أهداف الفريق الآخر ، وأن ينهى النزاع الذى يمكن أن ينشأ بينهم .

فماذا يكون من أمر حافز الربح فى نظام تسيطر عليه المؤسسات الكبرى الواسعة النطاق ؟ يجب أن يتوفر لنا الوضوح فى نقطة واحدة — وهى أن السعى وراء الأرباح لا يزال هو هدف المؤسسة كمؤسسة — ففى الإطار الاقتصادى والقانونى للرأسمالية لا يوجد أى هدف آخر يمكن أن تسعى الى أية وحدة من وحدات العمل أيا كان شكلها ، ولكى نقنع أنفسنا بصحة هذا الكلام يكفي أن نتأمل فقط فيما لو قرر موظفو مؤسسة من المؤسسات مثلاً أن يسيروا على هواهم ذات مرة ، وأن يختاروا لأنفسهم هدفاً آخر غير زيادة ربح المؤسسة ، مثال ذلك تحقيق أقصى حد من مصلحة المجتمع أو أقصى حد من مصلحة المنطقة التى تقع فيها مصانع المؤسسة . لو طاف بخيالهم مثل هذا الخاطر ، فإن أى واحد من حملة الأسهم يمكنه أن يذهب الى المحكمة ويستصدر حكماً قضائياً يمنعهم من المضى فى هذا الطريق ، على أساس أنهم أخلوا بتعهداتهم القانونية فى إدارة ممتلكاته «بالنشاط اللازم والحرص المعقول» . وبعبارة أخرى — فالقانون يلزم موظفى المؤسسات الزاماً جبرياً بأن يسعوا وراء الربح ، ومن الواضح أنهم إذا فشلوا فى جمع الأرباح فى فترة معقولة ، فلا بد من تصفية المؤسسة وأن يصبجوا هم بلا عمل . ولكن هذا شيء يختلف كل الاختلاف عن القول بأن موظفى المؤسسة يحركهم دافع الربح بنفس المعنى الذى كان هذا الدافع يحرك به الرأسمالى الفردى القديم . ولنفحص هذا الموضوع بامعان أكثر لأن من المسائل الحاسمة فى الجدل الاشتراكى القول بأن الاشتراكية يمكنها الاستغناء عن حافز الربح .

رأينا فى حالة المؤسسة التى يملكها رأسمالى واحد علاقة مباشرة وقوية بين هدف الربح وبين قيام الرأسمالى الفردى بوظائفه . أما فى

المؤسسة الكبرى فلم يعد لهذه العلاقة وجود ، فموظفو المؤسسة شأنهم شأن موظفي الحكومة يعملون بالمرتب ، أما الأرباح فتذهب الى جيوب أصحاب الأسهم مباشرة أم بطريقة غير مباشرة . حقا أن هناك بعض المؤسسات تسير على نظام منح العلاوات والمكافآت لكبار موظفيها ومديريها بقدر نسبة الربح المتوفر في شركاتهم، ولكن كثيرا من المؤسسات لا تمنح مثل هذه العلاوات مما يدل على أنها ليست خاصية أساسية من خصائص نظام الشركات . كما أن هناك أيضا مؤسسات كبرى يكون كبار مديريها من حملة الأسهم فيها أيضا ، وبذلك ينتفعون انتفاعا مباشرا بنسبة ما تحققه شركاتهم من أرباح ولكن هذا الوضع مثل سابقه . فهناك من الأدلة ما يكفي ليثبت أن هذه الوحدة الجزئية بين حملة الأسهم والمديرين في المؤسسات إنما هي شيء عارض وليست شرطا جوهريا في نظام الشركات وعملها . هذا والمؤسسات التي لا يحمل فيها الموظفون سوى مقدار لا وزن له من الأسهم ، تعد بصفة عامة مؤسسات ناجحة كغيرها من المؤسسات التي يكون فيها الموظفون من كبار حملة الأسهم فيها . « فمن حيث المبدأ » يمكن القول بأن تطور المؤسسات الكبرى أدى الى الفصل تماما بين عملية قبض الأرباح وبين القيام بوظائف الرأسمالي الفردي .. فاذا قيل ان هذا المبدأ ليس مطبقا بصفة كاملة في الواقع العملي ، فلا يجب أن يخفى الطبيعة الأساسية للتغير الذي وقع .

ما هو مدلول هذا التغير ؟ لو صح ما يقوله كثير من المدافعين عن الرأسمالية من أن تبعات القيادة الاقتصادية لا يمكن النهوض بها بشكل فعال ، الا بفضل حافز الربح وتأثيره - فان السنوات الخمسين الأخيرة كانت حرة بأن تشهد تحلل وتدهور مقدار الرأسمالية على الإدارة والتنظيم والتجديد . ولكن شيئا من هذا لم يحدث بالطبع . فالمؤسسة الكبرى الحديثة قد بلغت درجات من الكفاية واتقان العمل التقدم الفني

لم تبلغها مؤسسة الرأسمالي الفردى فى أى وقت من الأوقات . والسبب فى ذلك بوضوح يعود الى أن عوامل التدريب والتخصص أهم من الوجهة الاقتصادية ، من عوامل المصلحة الشخصية والربح الشخصى - ولعل البروفيسور شامبيتر هو الذى قام أكثر من أى اقتصادى معاصر آخر بإبراز الدور الابتكارى الذى لعبه الرأسمالي الفردى وهو يضع أصبعه على هذه النقطة الحاسمة عندما كتب يقول :

« ... أصبح التقدم الفنى بشكل متزايد من مهام الفرق والجماعات المجهزة بالاختصاصيين المديرين الذين يصنعون ما يحتاج اليه العمل ويديرونه بطرق وأساليب محسوبة ومقدرة سلفا . ان قصة المغامرات التجارية الأولى المرفقة فى الخيال والرومانسية تتلاشى الآن وتطوى صفحاتها بسرعة ، ذلك لأنه أصبح هناك لمزيد من الأشياء التى يمكن حسابها بدقة متناهية والتى كانوا فى الزمن الماضى يدركونها ويلمحونها فى ومضة من ومضات العبقرية ... » (١) كما أن البروفيسور شامبيتر لم يتردد عن استخلاص هذا المدلول المنطقى اذ يقول :

« ... ما دامت المؤسسة الرأسمالية بفضل منجزاتها هى نفسها - تنجح الى جعل التقدم عملية تلقائية فانا نستنتج من ذلك أنها سوف تنتهى بجعل نفسها شيئا زائدا عن الحاجة ، شيئا يمكن الاستغناء عنه » (٢) والاشتراكيون لا يحتاجون الى أدلة وحجج أكثر من ذلك .

وقد يعترض على هذا القول بأنه كله يتعلق بالرسمالية ولكنه لا يعدنا بحل لمشكلة القيادة الاقتصادية فى النظام الاشتراكى . ومن المؤكد أن على الاشتراكية أن تتولى زمام الأمور من حيث تركتها المؤسسات

(١) Prof. J.A. Schumpeter فى كتاب الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية (١٩٤٢) ص ١٣٢
(٢) المرجع السابق ص ١٣٤

الكبرى ، هذا بالنسبة للأشكال والوسائل المتبعة ان لم يكن بالنسبة للأهداف . ان الوحدات الاقتصادية في النظام الاشتراكي ستكون صورا رشيدة للمؤسسات الكبرى بما فيها من اداريين مأجورين واهصائيين أكفاء مؤهلين يحتلون المراكز والوظائف الادارية الحاسمة ، وسيكون مجلس الادارة في أيدي هيئات عامة تؤلف لهذا الغرض . ان الفارق الحاسم هو بالطبع في أن هدف الوحدة الاشتراكية هو القيام بنصيبها في الخطة العامة للدولة ، بينما هدف الشركة الرأسمالية هو تحقيق أقصى ربح ممكن للمؤسسة . أما بالنسبة لموضوع أي هذان الهدفان يكفل الحافز للأشخاص الذين يعنيههم الأمر ، فانا نرى أنه ما دام تحقيق هدف الخطة العامة للدولة هو أكثر وضوحا وله علاقة مباشرة بمصلحة المجتمع فهو لذلك أشد الهدفين اثارة للنشاط . والاشتراكيون ليسوا في حاجة الى تأكيد وذلك والالاحاح عليه ليدحضوا الزعم القائل بأن الاشتراكية سوف تنزلق الى مستنقع من عدم الكفاءة والتأخر الفني . فاذا ما اتفق على أن رأسمالية المؤسسات الكبرى تتمتع بالكفاءة في العمل وتتمشى مع التقدم الفني فهو يكفي لتأكد من أن في وسع الاشتراكية أن تصنع صنيعها على الأقل .

المزيد من البحث في مشكلة الكفاءة واتقان العمل :

هناك مزيد من الاعتبارات المعينة ، لها بعض الأهمية في موضوع الفرق في درجة الكفاءة بين الرأسمالية والاشتراكية . وهذه الاعتبارات لا تندرج تحت أي واحدة من رؤوس الموضوعات التي ناقشناها ، ولكنها بدلا من ذلك برزت من طبيعة الاختلاف في التركيب بين كل نظام والآخر.

أولا - هناك مشكلة البحث الفني الذي يتسع مداه ويزداد تعقيدا باطراد . فقد أصبح من الواضح الجلى منذ بداية هذا القرن تقريبا أن المخترع الفردي أو مؤسسة الرجل الواحد الصغيرة نسبيا لا يمكنها أن

ينهضاً بمثل هذا البحث ، وبإجراء التجارب اللازمة لاستغلال الامكانيات العلمية والفنية التي بدأت في ذلك الوقت تفتح أبوابها . كان من الضروري أن تتقدم المؤسسة الكبرى الى هذا الميدان بما لها من معامل مجهزة أحسن تجهيز وموظفين وعلماء مدربين . أما اليوم فإن مستلزمات السير في طريق التقدم أخذت تتزايد وتتضخم الى مدى تتضاءل أمامه موارد أكبر المؤسسات وأضخمها ، وأكبر الأمثلة البارزة على ذلك هي بالطبع القنبلة الذرية التي قيل أنها تكلفت نفقات تبلغ ٢ بليون دولار ، وهو مبلغ لا شك أنه أكبر بكثير من أن تتحمله أكبر مؤسسة لتنفقه على بحث المشروع ودراسته وتطويره وإخراجه الى حيز الوجود .

إن الدولة الرأسمالية قادرة على تنفيذ مثل هذه المشروعات من أجل الأغراض العسكرية ، ولكن لا يمكن أن تتصور أو تتوقع منها أن تحل محل الصناعة الفردية في البحث عن وسائل زيادة وتحسين الانتاج السلمى . والسبب في ذلك كامن في صميم طبيعة وتركيب الصناعة الرأسمالية .: فكل شركة أو صناعة تسعى من أجل التفوق على المنافسين لها من خلال البحوث العلمية ، ولا يمكنها أن تتنازل عن مسؤولياتها للحكومة ، كما لا يمكنها أن تضم مواردها الى موارد منافسيها . وعلى هذا فمن المحتوم أن يكون انجاز الأعمال التي من هذا الطراز في النظام الرأسمالى على نطاق محدود نسبياً ، وكذلك بأسلوب غير منسق . أما ما تتمتع به الاشتراكية من مزايا في هذا الصدد فمن الواضح بحيث لا تحتاج الى إيضاح .

ثانياً - هناك مشكلة الخسارة الناتجة عن الأزمات والبطالة .. فقد رأينا بالفعل في الفصل السابع كيف أن الماركسية ترجع هذه الظواهر الى تركيب النظام الرأسمالى . ولكن ليس من الضروري أن يكون المرء ماركسياً حتى يسلم بأن الرأسمالية تتسبب في وقوع موجات

من الازدهار والكساد .. وفي هذا الصدد لا تختلف الاستنتاجات التي توصل اليها الماركسيون اختلافا كبيرا من حيث الجوهر عن الاستنتاجات التي توصل اليها النظريون البورجوازيون من ذوى المكانة البارزة في هذا العصر (مثلا كينز وشامبيتر) . زيادة على ذلك هناك اجماع عام تقريبا على أن الاقتصاد الاشتراكي الموجه يمكنه أن يحافظ على معدل ثابت من التقدم الاقتصادى وبذلك يتجنب الخسائر الدورية فى الموارد المعطلة الناتجة عن توقف الانتاج . واذا أخذنا بأقوال عدة مصادر موثوق بها تمثل هذا الاتجاه وجدنا أن البروفيسور شامبيتر يرى أن التخطيط ... سيزيل أسباب الارتفاعات والانخفاضات الدورية بينما كل ما يستطيع النظام الرأسمالى أن يفعله هو أن يخفف فقط من حدتها (١) ... » .

ويستنتج البروفيسور ويجو عييد كلية الاقتصاديين فى كامبردج بعد أن قام ببحث دقيق للمشكلة « أنه لا يوجد أدنى شك فى أن النظام الاشتراكي - فيما يتعلق بعلاج مشكلة البطالة - يتمتع بمزايا مؤكدة على النظام الرأسمالى بفضل ما فيه من تخطيط مركزى ... » (٢) ويعرض الدكتور كلين وهو أحد الشبان المنتمين الى المدرسة الكينزية رأيا قد يكون مقبولا عند معظم أتباع اللورد كينز الراحل فيقول « ان سير المخططين الاشتراكيين على سياسة رشيدة ملائمة يمكن دائما أن يحقق العمالة الكاملة » (٣) ولو وضعنا فى حسابنا مقدار الخسائر التى تصيب الدخل فى فترات الكساد - وقد قدر الرقم الكلى لخسائر الولايات المتحدة لسنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٨ - بمبلغ ١٣٣ بليون دولار (٤) ففى وسعنا أن نستنتج أن قدرة الاشتراكية على تجنب مثل هذه الخسائر هى مزيته الاقتصادية الكبرى .

(١) المرجع السابق ص ١٣٤

(٢) الاشتراكية فى مواجهة الرأسمالية (١٩٣٧) ص ٦٧

(٣) محاضر جلسات اللجنة القومية الاقتصادية المؤقتة الجزء الاول

ص ١٦ .

(٤) الثورة الكينزية (١٩٤٧) ص ٧٩

ثالثا - هناك موضوع الخسارة الناجمة أثناء عملية بيع السلع في النظام الرأسمالي . ونحن بالطبع لا نشير الى التكاليف الضرورية التي تنفق على عمليات النقل والتخزين والعرض والتسليم وأمثالها ، وهي عمليات تشترك فيها كل من الرأسمالية والاشتراكية ، ولكننا نشير الى تكاليف الاعلان والأموال التي تدخل جيوب الوسطاء والمنتجين والتجار في جهودهم المبذولة لاجتذاب الزبائن حتى يشتروا منتجاتهم « هم » بدلا من منتجات بائع آخر . ولا يمكننا أن نقدم تقريرا مضبوطة عن كمية الجهود الاجتماعية الضائعة في هذه السبيل . ولكن كثيرا من الناس وبخاصة الاشتراكيون يقدرون لذلك رقما عاليا - ولا حاجة بنا الى القول بأن نظاما موجهها توجيها مركزيا سيعمل بحكم طبيعته نفسها على ازالة مشكلة التنافس على البيع .

رابعا - هناك موضوع مرتبط بذلك وهو موضوع الخسائر في الموارد وفي القوة البشرية وبخاصة الخسائر في المواهب العالية في الادارة والتي تحدث أثناء قيام أصحاب هذه المواهب بمواجهة كافة الاحتمالات والشكوك والمخاوف التي تسيطر وتسود النظام الرأسمالي كله ، وقد أجاد البروفيسور شاميتير في وصف ذلك بقوله :

« ... ان من أعظم المصاعب التي تواجه الرأسمالي الذي يدير عملا من الأعمال التجارية - وهي المعضلة التي تمتص معظم طاقات المدير الناجح أثناء ادارته للعمل - هي الشكوك والمخاوف ومظاهر القلق التي تحيط بكل قراو يتخذه . أما دارة الصناعات أو المؤسسات المؤممة في نظام اشتراكي فهي في وضع يمكنها من معرفة ما يفعله الآخرون ، أو ما هو مطلوب منهم أن يفعلوه على وجه الدقة ، ولا شيء يمنعهم من أن يلتقوا معا في أي وقت لينسقوا عملهم فيما بينهم . والمجلس

المركزي يمكنه - بل الى حد ما لا بد له من يقوم بدور غرفة للاستعلامات
وبدور المنسق للقرارات ... وهذا بالطبع يؤدي الى حد كبير الى
تخفيض الجهد الذي تتحمله عقول المديرين ولن يحتاج الأمر الا لقليل
من الذكاء لادارة وتشغيل هذا النظام بل أقل بكثير مما تحتاجه (ادارة
مؤسسة رأسمالية هامة والسير بها خلال العواصف والأنواء التي يعج
بها بحر الرأسمالية المخوف » (١) .

خامسا - هناك ما يسميه البروفيسور شامبيتر التكاليف والخسائر
الناجمة عن الصراع بين المؤسسات الخاصة والسلطة العامة أو الحكومة (٢)
فكلما نضجت الرأسمالية لعبت الدولة لأسباب مختلفة دورا ايجابيا في
التقدم الاقتصادي بشكل متزايد . ومع أن هذه الايجابية هي لصالح
النظام ككل (مثل تنظيم أسعار تذاكر السكك الحديدية وغيرها من أسعار
المرافق العامة) الا أن المؤسسات الخاصة تنظر اليه على أنه « تدخل »
ينبغي معارضته والوقوف في وجهه ولو أمكن شل تأثيره . ونتيجة ذلك ،
قيام جهازين يروقراطيين كل منهما معاً بحكم الضرورة لمحاربة الآخر
والوقوف في وجهه ، بينما يكفي في الواقع وجود جهاز واحد للوفاء
بكل الاحتياجات من الناحية الاقتصادية البحتة . وهنا تأتي الاشتراكية
فتعمل على التوسع في مجال النشاط العام وعلى تضيق مجال النشاط
الخاص - وبذلك تعمل على ازالة هذه المشكلة من الوجود الى حد كبير،
وقد عرض البروفيسور بيجو هذه المسألة على هذا النحو فقال «لواتحدت
الادارة والعمل في يد واحدة كما هو الحال في النظام الاشتراكي - بدلا
من وجود سلطة مهيمنة «بالإضافة» الى سلطة أخرى تحت السيطرة -
ألا يكون من الواضح أن يساعد هذا الوضع على ازالة الازدواج ، وقبل
كل شيء آخر يساعد على ازالة الاحتكاك والصدام ؟ (٣) .

(١) شامبيتر ص ١٨٦

(٢) المرجع السابق ص ١٩٧

(٣) بيجو ص ٤٥ - ٤٦

وأخيرا ، ونتيجة لتلك المزايا التي تتمتع بها الاشتراكية ، هناك الخسائر والتكاليف الناجمة عن اقامة وتشغيل نظام التوجيه المركزي ، وهي لا تتألف فقط من نفقات أعضاء وموظفي لجان ووكالات التخطيط فقط ، بل تتضمن أيضا الخسائر الناتجة عن الأخطاء التي لا بد من وقوعها أثناء وضع وتنفيذ خطة مركزية اقتصادية على هذا المدى من الاتساع والتعقيد .. ومن غير المستطاع وضع تقدير كمي لذلك ، والباحثون المحللون لا شك سوف يختلفون اختلافا كبيرا فيما بينهم في الحكم على أهميته ، فالمدافعون عن الرأسمالية يميلون الى القول بأن خسائر التخطيط المركزي كبيرة بدرجة تزدى بمزايا الاشتراكية . ومن ناحية أخرى يقول الاشتراكيون ان أية صعوبات خطيرة يمكن التغلب عليها كلما تجمعت الخبرة والتجربة والمعرفة بكيفية انجاز العمل . ويمكننا أن نقبس هنا قول البروفيسور ويجو كراي وسط يقف بين الطرفين . . .

« ... كيف يمكن أن تقترب من النجاح الكامل (في حل المشكلة العملية التي تواجه السلطة المركزية للتخطيط ؟ هذا يتوقف بالطبع على درجة المهارة والنزاهة التي تتمتع بهما السلطة نفسها والادارات والهيئات التابعة لها أو التي تعمل من خلالها . من المؤكد أن تقع هفوات كثيرة وخطيرة اللهم الا في عالم السوبرمان ... وينبغي أن توضع هذه الحقيقة في الأذهان في أي بلد توضع فيه الاشتراكية كمثال أعلى في كفة والرسمية في كفة أخرى ... » (١) .

(١) المرجع السابق ١١٩ - ١٢٠

دروس التجربة السوفيتية :

لا يسعنا أن نترك موضوع الكفاءة والموازنة بين الطبيعة المتقدمة في الرأسمالية والاشتراكية دون أن نقول شيئاً عن دروس التجربة السوفيتية .. قد يقال ان أبسط الطرق للبت في الموضوع كله هو أن نقارن الوضع الراهن في الاتحاد السوفيتي بالوضع في بلد من البلدان الرأسمالية المتقدمة ولنقل الولايات المتحدة مثلاً .. ولكن بطلان هذا الاقتراح واضح وجلى . فالرأسمالية في الولايات المتحدة ظلت تتطور وتنمو مدة ١٥٠ سنة وزيادة ، في ظل أحسن الظروف العالمية وأكثرها ملاءمة بينما — تطورت الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي لمدة ٢٥ سنة فقط في ظروف غير ملائمة على الإطلاق ، بل معاكسة تماماً في أحوال كثيرة .. ونحن اذا حكمنا على كل من النظامين بمقارنة منجزاتهما في البلدين ، نكون كمن يحكم على صلاحية نظامين للتعليم بإعطاء اختبار واحد لخريج جامعة من أحد النظامين ولخريج مدرسة ابتدائية من النظام الثاني . كما أن من العسير أن نجد بلداً رأسمالياً يمكن مقارنته بمقارنة معقولة بالاتحاد السوفيتي في النواحي التي تهمننا الآن . وهذا لا يعني أننا لا يمكننا استخلاص أى درس من التجربة السوفيتية تجربة أول بلد اشتراكي في العالم . ان ما يعنيه أن على الانسان أن يدرس هذه التجربة في وضعها التاريخي وأن يتحرى الدقة والحذر وضبط النفس عندما يخرج منها الى التعميم واطلاق قواعد عامة .

لو وضعنا هذا في الاعتبار أمكننا أن نستخلص النتائج الموضوعية التي استخلصها سيدنى بياتريس وب الراحلان في دراستهما التاريخية الهامة وعنوانها « الشيوعية السوفيتية » : (١) ويعبد آل وب شاهدين هامين في هذا الصدد لسببين — أولاً أنهما اتفقا أحسن أيام عمرهما في دراسة التطور في نظم الرأسمالية البريطانية ومن ثم فلهيما فكرة طيبة

(١) الطبعة الأولى ١٩٣٥ والثانية ١٩٣٧ والفقرة المقتبسة من الطبعة ذات المجلد الواحد سنة ١٩٤٤ ص ٦٥١ — ٦٥٢

عن الوضع التاريخي الذي يمكننا أن ننظر على ضوءه الى التطورات السوفييتية وثانياً - لأنهما باعتبارهما لين بوين الثقافين للفاية البريطانية (ومعهما جورج برناردشو) قد درسا الاتحاد السوفييتي بدون تحيز خاص سواء للرأسمالية أو للنظام البلشفي في روسيا . وهذا هو ما كتبه آل وب عندما لخصا دراستهما للموضوع نعرضه أمامنا :

« ... لكي ننهي هذا الفصل الخاص بالحوافز الشيوعية » التي تحل محل حافز الربح « قد نسمح لأنفسنا أن ننبه ذهن الطالب الى تيجتها التي تدعو الى السخرية بدرجة غريبة .. ان نقطة التفوق الوحيدة والبارزة التي يتميز بها التنظيم الرأسمالي للصناعة على نظيره في الشيوعية السوفييتية ليست في مجال الرقابة والتوجيه في عملية الانتاج والتوزيع التي يسيطر عليها حافز الربح ، ولا هي في مقدرة الرأسماليين على حث جماهير العمال اليدويين . على المشاركة المستمرة الشاملة في عملية الانتاج وعلى المثابرة واثارة روح الابتكار بينهم مما لا غنى عنه للحصول على أعلى قدر من الانتاج من المجتمع ككل .. ان هذا القول نفسه يمكن أن ينطبق على إدارة الصناعة من أجل توفير احتياجات ورغبات المجتمع كله والحصول على أقصى قدر من الانتاج النافع من جماهير العمال اليدويين والشيوعية السوفييتية تتفوق بالفعل في هذا الصدد على ما حققته الرأسمالية الساعية وراء الربح - فنحن على حسب ما قدمنا نرى أن هناك ناحية معينة في انتاج الثروة أظهر فيها تنظيم الصناعة الرأسمالية تفوقه في الكفاءة على الشيوعية السوفييتية .. تلك هي صفات الحماسة والأمانة والدقة في المواعيد والاخلاص التي نراها في بريطانيا العظمى وبلاد أخرى في أوروبا الغربية ، وتتمثل في ذلك القطاع الكبير من الموظفين والعمال الذين يشغلون المراكز المتوسطة بين المديرين والمسيطرين على السياسة من جهة ، وبين العمال اليدويين المرتبطين مباشرة بعملية الانتاج من جهة

أخرى . هذا القطاع المتوسط من التنظيم الذى يتألف من هيئة الكتبة والمحاسبين ورؤساء العمال والاحظين الذين يجمعون بين أعلى درجات المهارة فى العمل مع القدرة على الادارة ومن رؤساء محطات السكك الحديدية ، ورؤساء ورش التصليح والصيانة وقطع الغيار ، وسائقى القطارات ومن أعداد غفيرة من مديرى المحلات ومساعدتهم والمحصلين - هذه القنطرة البشرية التى تربط بين القلة التى تقوم بالتخطيط والتوجيه والكثرة التى تقوم بعملية الانتاج بالفعل - فى هذا القطاع من الناس يظهر تفوق الصناعة الرأسمالية فى أعظم صورته فى الوقت الحاضر . ونظرا للنقص الواضح فى هذا القطاع المتوسط من العمال فى الاتحاد السوفييتى لم تبلغ الصناعة هناك ما كان منتظرا لها من حيث النتائج الاجمالية . والى هذا السبب نفسه يرجع ذلك الاستهلاك السريع المفزع للالات واتلافها واليه أيضا ترجع تلك الخسائر التى تقع فى المواد والعناصر واليه أيضا يعود انتاج تلك الكميات الضخمة من المنتجات القليلة الجودة أو الرديئة من حيث النوع .. ونحن نجازف بالقول بأن هذا القطاع المتوسط فى التنظيم الصناعى فى بريطانيا العظمى هو أرقى بكثير وبشكل ملحوظ من نظيره فى الاتحاد السوفييتى .. ومع ذلك فان « هذه الطبقة .. المتوسطة السفلى » التى تعمل بالمرتب هى بالذات الطبقة المستثناة من تأثير حافز الربح والسعى وراء الربح فى النظام الرأسمالى الحديث ... » .

وتتفق هذه الاستنتاجات كل الاتفاق مع التحليل الوارد فى هذا الفصل . وهى تؤكد أن الاشتراكية قادرة على اثارة الاستجابة الحماسية لدى جماهير العمال وتؤكد عدم جدوى حافز الربح فى الظروف الحديثة للصناعة الواسعة النطاق .. كما لا تستغرب ملاحظات آل وب فى مقارنتهما بين مزايا « القطاعات الوسطى » البريطانية والسوفييتية اذا ما أخذنا فى اعتبارنا الوضع التاريخى لكلا بلدين .. لقد نشأت الرأسمالية البريطانية منذ أكثر من قرن من الزمان ووفرت لنفسها عددا كافيا من العمال الذين

يعرفون القراءة والكتابة ويعتمد عليهم للقيام بتلك الوظائف المتوسطة ..
وكان ذلك هو أقوى الدوافع التي عملت على نشر التعليم العام .
ولم تكن روسيا قبل الثورة قد بدأت هي الأخرى الا بدايات ضعيفة
في هذا السبيل .. أما البلاشفة فقد حققوا الكثير ، ولكن من الصعب
أن تتوقع منهم اللحاق ببريطانيا في عشرين أو ثلاثين عاما . ان المهم في
الموضوع — من زاوية المشكلة التي نعالجها في هذا الفصل — أن نبين
أن النقص في القطاع السوفييتي المتوسط هو من البقايا الطبيعية المتخلفة
عن الماضي الروسي القديم .. وليس شيئا كامنا في النظام الاشتراكي ،
بل الحق يقال أن التقدم السريع الذي حققه الاتحاد السوفييتي في الفترة
التي مضت منذ الثورة ينبىء بأن الاشتراكية تتمتع ، على الأقل
بثمن مقدرة الرأسمالية ، على إعادة تشكيل شعب كاد أن يكون
كله شعبا اقطاعيا لكي يتلاءم مع احتياجات ومطالب الصناعة
الحديثة والعلم الحديث ..

الفصل الحادى عشر

هل تستطيع الاشتراكية

استغلال المواد استغلالا رشيدا

أشرنا فى مقدمة الفصل الأخير الى أن هناك من ينكرون على الاشتراكية مقدرتها على تحقيق استغلال معقول للموارد الانتاجية وقد قال المحرر المعروف والتر ليبمان فى ذلك : « ... ان الالمام بهذه المدرسة من مدارس نقد الاشتراكية أمر لا غنى عنه لكل من يتصدى الآن لمناقشة مشكلة الجماعية » . ما هى اذن تلك المدرسة ، وما هى مذهبها الأساسية ؟

مدرسة فيينا المعادية للاشتراكية :

كان طليعة المفكرين الاشتراكيين منذ وقت ماركس وانجلز على الأقل ، يدركون أن الاشتراكية كآى شكل آخر من أشكال المجتمع ينبغى عليها أن تضع نظاما لتخصيص الموارد بين جميع فروع الانتاج المختلفة ولتوزيع السلع والخدمات على المستهلكين وقد قال ماركس :

« كل طفل صغير يعرف أن كمية المنتجات اللازمة لمقابلة الاحتياجات المختلفة تحتاج الى كميات مختلفة ومحددة من العمل الكلى للمجتمع . ومن البديهيات التى لا تحتاج الى دليل أن ضرورة توزيع العمل اجتماعى بنسب محددة ، لا يمكن الغاؤها بواسطة (الشكل الخاص) للانتاج الاجتماعى بل انها فقط تغير (الشكل الذى تتخذه) (١) » .

(١) مراسلات كارل ماركس وفريدريك انجلز (١٩٤٦ - ١٨٩٥) مختارات مع تعليق وملاحظات (١٩٣٥) ص ٢٤٦ الاقواس موجودة فى الاصل .

ولكن ماركس وانجلز رفضا أن «يكتبا وصفات لمطابخ المستقبل» .
لقد كانت مهمتهما الاسراع في تطبيق النظام الاشتراكي ولم تكن مهمتهما
ارشاد الأجيال المقبلة الى كيفية تسييره . وهذا الالتزام الذي فرضاه على
نفسيهما كان موضع رعاية من جانب أتباعهما .

وقد ظل الاشتراكيون وخصوم الاشتراكية على السواء يعترفون
مدة طويلة بأن هذا الموقف الذي اتخذته الماركسيون موقف معقول
وسليم . والحق أن هذه المشكلة كانت موضع مناقشة بين عدد قليل من
الاقتصاديين في القارة الأوروبية في السنوات الأولى من هذا القرن .
وكان بعضهم يشك في قدرة الاشتراكية على حلها بينما عمد الآخرون الى
عرض ماكانوا يظنونه حلو لا اشتراكية مرضية (١). ومن المبالغة أن نتحدث
عن مناقشة دارت حول هذا الموضوع ولكن عندما كتب البروفيسور
تاوسيج . Prof. Taussig في كتابه مبادئ الاقتصاد
Principles of Economics (١٩١١) أشار فقط الى الرأي القائل
«بأن السلع لا يمكن تقييدها في ظل الاشتراكية» وبعبارة أخرى لا يمكن
عمل أي تخصيص أو توزيع للموارد بطريقة رشيدة ، أشار الى هذا الرأي
على أنه أحد الاعتراضات الموجهة ضد الاشتراكية والتي «لها أهمية ضئيلة»
وعند هذا الحد توقفت المشكلة الى ما بعد الحرب العالمية الأولى .

وفي السنوات لتي أعقبت الثورة الروسية والحرب مباشرة اضطرت
شعوب بعض البلاد الأوروبية الى اتخاذ موقف من موضوع الاشتراكية
سواء أرادت ذلك أم لم ترده ، وفي مثل هذه الظروف كانت كل حجة مع

(١) F.A. Hayek التخطيط الاقتصادي الجماعي (١٩٣٥) يضم
هذا الكتاب شيئا عن هذه المناقشات المبكرة مع ترجمة مقالات
للاقتصادي الهولندي بيرسون Pierson والاقتصادي الايطالي بارون
Barone كتبت في ١٩٠٢ ، ١٩٠٨ على التوالي وهي تمثل الموقفين
المذكورين اصدق تمثيل .

الاشتراكية أو عليها تتبدى في أحسن صورة ممكنة وترتدى أكثر الثياب جاذبية بقدر الامكان .. بطبيعة الحال لم يهمل رأى القائل بأن « السلع لا يمكن تقييمها » بل ظهر من جديد وفي نفس الوقت تقريبا في كتابات الاقتصادى الروسى بوريس بروتز كوس Boris Brutzkus والعالم الألمانى الاجتماعى ماكس وبر Max Weber والاقتصادى النمساوى لودفيج ميزيس Ludwig Mises وكان أدق هذه الآراء وأحکها وأبرعها فى الصياغة وأصبح بمضى الزمن أعظمها تأثيرا هو بلا منازع نظرية ميزيس . وميزيس نفسه هو واحد من أتباع المدرسة الاقتصادية النمساوية الشهيرة التى أسسها منجر Menger وبوم باورك Böhm-Bawerk وفايزر Weiser فى أواخر القرن التاسع عشر .

وبفضل جهود ميزيس وحده تقريبا ، اقترن المذهب موضع البحث اقترانا وثيقا بجماعة قيينا فيما بعد الحرب . فلما انتقل أعضاء هذه الجماعة الى انجلترا وأمريكا بعد أن تدهورت حظوظ النمسا ومقدراتها نقلوا معهم مذهبهم الى حيث انتقلوا . وهذا هو السبب الذى يمنحنا الحق فى التعرض لمدرسة قيينا المعادية للاشتراكية .

وحجة ميزيس بسيطة كل البساطة (١) . فإذا ما اقتصرنا على أسسها الجوهرية وجدنا أنها تتكون من الخطوات المنطقية التالية — ١ — فى ظل

(١) مقالة ميزيس بعنوان « الحساب الاقتصادى فى الكومونولث الاشتراكى » وهى فى المرجع السابق نفسه وتحتوى على كل ما هو ضرورى لفهم الموضوع . أما كتابه الكبير الذى نشر بالانجليزية بعنوان « الاشتراكية تحليل اقتصادى واجتماعى » (١٩٣٦) فلا يضيف أى شيء جديد فيما يتعلق بالموضوع الذى نحن بصددده .

الرأسمالية تخصص أو تقسم الموارد على مختلف الصناعات وتحدد أساليب الإنتاج المناسبة عن طريق نظام الأسعار ، وهذا بدوره يُنظّم من خلال تنافس الملاك الذين يستغلون وسائل الإنتاج ، مع بعضهم بعضا في السوق (وبهذه المناسبة نجد أن الاقتصاديين البورجوازيين متفقين مع الاشتراكيين حول هذا الرأي) ٢ - وسائل الإنتاج جميعها ملك للمجتمع ككل في الاشتراكية ٣ - وعلى هذا ، اذا لم يكن هناك ملاك مستغلون يتنافسون في السوق فلن يكون هناك تسعير لوسائل الإنتاج في النظام الاشتراكي ٤ - عدم وجود أسعار محدودة لوسائل الإنتاج يجعل من المحال أن يكون هناك حساب اقتصادي معقول ٥ - اذن لا مفر من أن يفشل النظام الاشتراكي في نهاية الأمر .

ويجب أن نتذكر أن المقالة التي بسط فيها ميزيس هذا الرأي لأول مرة ظهرت سنة ١٩٢٠ في وقت كان الاتحاد السوفيتي فيه في وسط ما سمي بمرحلة الحرب الشيوعية من مراحل تطوره (١) وظهرت فيه أفكار كثيرة مهلهلة وخطط اشتراكية لم يمعن فيها النظر جيدا كانت تلقي هنا وهناك وتناقش بلا تحرز ، وكان من بين هذه الأفكار والخطط عدد غير قليل يتصور امكان العدول عن النقود والأسعار في النظام الاشتراكي ويحتوى على أوصاف براقعة متوهجة لمزايا نظام اقتصادي « طبيعي » خالص .. ولا شك أن دعوى ميزيس لها ما يبررها اذا ما نظرنا اليها على أنها هجوم على مثل هذه الترهات والأوهام ، فقد حققت هدفا له قيمته بأن سحبت الأرض من تحت أقدام بناء القصور في الهواء وأكثر المتعلقين باليوتوبيا الخيالية .

ولكن ميزيس ارتكب غلطة جسيمة وهي أنه بصفة عامة نظر الى تلك الأفكار والخطط مع تعرضها للطعن بسهولة على أنها هي الاشتراكية

(١) انظر ص ٢٩ - ٣٠ الفصل الثاني .

سواء بسواء . وكان يؤكد من وقت لآخر بصراحة وبلا سند أو دليل يؤيده أنه في حالة عدم وجود ملكية خاصة لوسائل الانتاج لا يمكن أن يكون هناك نظام للأسعار أو تسعير لوسائل الانتاج . ولو سلمنا بصحة ذلك تتابعت بقية الخطوات المنطقية في دعواه الواحدة وراء الأخرى . أما اذا ثبت بطلان هذه المقدمة انهارت دعواه كلها من أساسها ، وبذلك كان على معارضيه أن يثبتوا فقط سلامة نظام تسعير وسائل الانتاج واتفاقه أو ملاءمته للملكية العامة لوسائل الانتاج ، حسبهم هذا فقط لكي يقضوا على نخبة ميزيس نهائيا الى غير رجعة .

وليس هناك اتفاق عام على الشخص الذي يستحق أن ينسب اليه فضل التقدم بمثل هذا الايضاح لأول مرة . ولكن ليس من شك على أية حال في أن هذه المهمة قد أداها بصورة ملائمة البروفيسور ف . م . تايلور الراحل F.M. Taylor في خطابه كرئيس للجمعية الاقتصادية الأمريكية سنة ١٩٣٨ . (١) وقد بدأ تايلور خطابه من نقطة واحدة، هي أن الطريقة السليمة التي تستطيع بها الدولة الاشتراكية أن تقسم أو تخصص الموارد ، أن تقوم بتوزيع الدخل على مواطنيها في شكل نفود تنفق في سوق للسلع الاستهلاكية . وعلى الدولة عندئذ أن تترشد بطلب المستهلكين ، بمعنى أن مختلف السلع والخدمات ينبغي انتاجها بكميات معينة بحيث يمكن بيعها بأسعار تساوي تكاليف الانتاج . وقد أدرك تايلور أن هذا يتضمن وضع قيم لعوامل الانتاج ولعمله أدرك أيضا - وميزيس وأتباعه ماثلون في ذهنه - « أن من غير المستبعد أن يأتي واحد أو أكثر من الاقتصاديين ليشكك في امكانية حل هذه المشكلة على الاطلاق في الظروف التي تسود في الدولة الاشتراكية بحكم الضرورة (٢) » .

(١) هذا الخطاب مطبوع بعنوان «من النظرية الاقتصادية للاشتراكية»

(سنة ١٩٣٨) طبعة بنجامين لينكوت Benjamin Lippincott .

(١) نفس المرجع ص ٥١

وقد نفى تايلور هذه الشكوك جانبا باعتبارها قائمة على غير أساس على الاطلاق ، فقال ان الدولة الاشتراكية يمكنها أن تقدم الحل لمشكلة وضع القيم عن طريق المحاولة والخطأ .. يمكنها أن تقدر قيما للعوامل الداخلية في الانتاج على أساس دراسة دقيقة للبيانات والمعلومات المتوفرة . ومن ثم تبدأ في العمل كما لو كانت هذه التقديرات المؤقتة صحيحة . وسوف تكشف الأخطاء عن نفسها بطرق شتى لا يمكن أن يخطئها النظر .. ففي حالة وضع تقدير أعلى من اللازم سيحدث نقص غير ملائم في استخدام العامل المختص وسيظهر فائض . وفي حالة التقدير المنخفض سيحدث توسع غير عادي في استخدام العامل وسيظهر عجز فيه « اما فائض واما عجز - أحدهما أو الآخر سترتب على كل تقدير خاطيء لأي عامل من العوامل (١) » وواجب السلطات عندئذ أن تقوم بإجراء التغيير الملائم في التقديرات في الاتجاهات المطلوبة الى أن تصل في النهاية الى الأرقام الصحيحة . وقد استنتج تايلور على أساس هذا الادراك المنطقي هذه النتيجة :

« ... أرانى على استعداد لأن أؤكد بشكل قاطع تقريبا .. أن رجال السلطات الاقتصادية في الدولة الاشتراكية اذا اعترفوا بأن المساواة بين تكاليف الانتاج من جهة وبين السعر الذى يطلب به المشتري السلعة من جهة أخرى ، هى المبرر الكافى بل المبرر الوحيد لانتاج هذه السلعة المعينة - اذا اعترفوا بذلك ، ففي وسعهم في جميع الظروف العادية أن يؤدوا واجباتهم بصفتهم الأشخاص المسئولين مسئولية مباشرة عن توجيه الانتاج ولديهم ثقة راسخة بأنهم لن يستفيدوا الا الفائدة السليمة المعقولة من الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفهم (٢) » .

(١) نفس المرجع ص ٥٣

(٢) نفس المرجع ص ٥٤

وكانت حجة تايلور سليمة لا شك في سلامتها الى الحد الذي ذهبت اليه ، وكان ينبغي أن تكون كافية لانهاء المشكلة وحسبها . ولكن يبدو ان ميزيس وأتباعه أساءوا فهم تايلور .. فقد ظنوا أنه كـبعض الكتاب الآخرين الذين تابعوا دراسة الموضوع فيما بعد ذلك بقليل - أنه انما حاول أن يبين :

« ... أنه يمكن تحديد قيم وكميات السلع المختلفة التي يجب انتاجها بفرض الاطلاع التام على كافة البيانات الموضوعية وذلك باستخدام ذلك الجهاز الذي يستخدمه علم الاقتصاد النظرى في بيان تكوين الأسعار وتوجيه الانتاج في نظام متنافس (١) » .

وتايلور كما رأينا قد أشار بالفعل الى كيفية استفادة الدولة الاشتراكية من طريقة التجربة والخطأ (ولم يقل قط باستخدام جهاز علم الاقتصاد النظرى) في الوصول الى التقديرات والكميات الصحيحة. وقد استطاع البروفيسور هايك والبروفيسور روبنز Prof. Robbins وكلاهما من مدرسة لندن الاقتصادية .. وكلاهما متأثر بميزيس ، استطاعا بعد أن تجاهلا هذا التفسير الواضح أن يستمرا في الجدل حتى بلغ مسامع بعض الشخصيات ذات النفوذ في بريطانيا والولايات المتحدة من المحتمل أنهم ما كانوا ليسمعوا بميزيس قط لولاهما .

وقد وقف هايك وروبنز موقفا أقل جمودا من موقف ميزيس .. فلم يقولوا مثله بأنه بدون الملكية الخاصة في وسائل الانتاج ، سيكون من المستحيل « نظريا » عمل تقديرات سليمة لوسائل الانتاج ، بل أكدوا أنه وان كانت هذه الدعوى يمكن تصورها منطقيا الا أنها مستحيلة « عمليا »

(١) ف. ١. هايك الوضع الراهن للنقاش « في مرجعه السابق

ص ٢٠٧

في كتابه « الكساد العظيم

(٢)

(١٩٣٤) ص ١٤٨ - ١٥٦ » .

ويمكننا أن ننقل جوهر موقفهما هذا بسهولة إذا اقتبسنا فقرة من روبنز
الذي قال :

« نستطيع أن نتصور على الورق أن هذه المشكلة يمكن حلها
بسلسلة من العمليات الحسابية ، يمكننا أن نتصور جداول موضوعة
ترمز الى طلبات المستهلكين على مختلف أنواع السلع التي يمكن انتاجها
بواسطة كل من التجمعات المختلفة الممكنة لعوامل الانتاج. على مثل هذا
الأساس يمكن اقامة نظام المعادلات الآتية التي يكشف حلها عن ميزان
توزيع العوامل وعن ميزان انتاج السلع .

أما في التطبيق ، فان هذا الحل لا يصلح على الاطلاق .. فانه يتطلب
بالضرورة وضع ملايين من المعادلات على أساس ملايين من الجداول
الاحصائية الموضوعة بدورها على أساس ملايين أخرى من الحسابات
المنفردة . وفي الوقت الذي يستغرقه حل هذه المعادلات تكون المعلومات
التي بنيت عليها، قد أصبحت قديمة وتحتاج الى اعادة تقديرها من جديد.
... وليس ثمة أمل يرجى من السير في هذا الاتجاه للكشف عن التضحيات
أو الخسائر النسبية التي تحملتها مختلف أنواع الاستثمار كل نوع على
حدة .. كما أنه ليس هناك أى أمل في العثور على طريقة لضبط الانتاج
بحيث يلتقى مع رغبات المستهلكين المفضلة (١) .

وقد يكون هذا الرأي من الناحية العقلية أقل اقناعا من المتابعات
المنطقية لميزيس ، ولكن مدلولاته السياسية هي نفس المدلولات بالضبط ،
وهذا يفسر استغداد قطاعات كبيرة من خصوم الاشتراكية في بريطانيا
وأمریکا ، لقبوله والاعتناع به بسهولة ..

(١) نشرت لأول مرة في مجلة الدراسات الاقتصادية عدد أكتوبر
سنة ١٩٣٦ وفبراير سنة ١٩٣٧ أعيد طبعها في ليبينكوت المرجع
المشار اليه والمقتبسات من ذلك المجلد .

لانسج يفند حجج مدرسة قيينا :

من العسير أن تقدر عدد الاقصاديين غير الاشتراكيين الذين يوافقون على كل من الاتجاهين المعارضين للاشتراكية — اتجاه ميزيس أو اتجاه هايلك وروبنز ، والأرجح أن عدد هؤلاء الاقصاديين أقل نسبيا من عدد المحررين والكتاب الصحفيين ، ولكن الواضح على أية حال أن الأمر كان يتطلب من الجانب الاشتراكي ردا شاملا وقد جاء هذا الرد أخيرا من الدكتور أوسكار لانسج في كتيب بعنوان «عن النظرية الاقتصادية للاشتراكية (١)» .

ويعتبر العرض الذي قدمه لانسج للمشكلة من الإيجاز والوضوح بحيث نرى من الأنفع تلخيص أجزائه الخاصة بالموضوع بدلا من أن نحاول القيام بعمل تقييم مستقل لمذاهب مدرسة قيينا .

بدأ لانسج بالاعتراف بفضل ميزيس في محاولاته الدائبة للفت الأنظار الى أهمية وجود نظام سليم للحسابات الاقتصادية لتوجيه تخصيص الموارد وتوزيعها في مجتمع اشتراكي ، ولكنه مع ذلك أوضح أن انكار ميزيس إمكانية وجود مثل هذا النظام السليم إنما يرجع الى اختلاط الأمر عليه بالنسبة لطبيعة الأسعار .. فقد يكون السعر حقيقة ملموسة في السوق بين المشترين والبائعين كفريقين مستقل أحدهما عن الآخر ، أو قد يكون ما يسميه لانسج ببساطة « مجرد جدول للشروط التي تقدم على أساسها السلع المعروضة » وفي كلتا الحالتين يمكن استخدام الأسعار كأساس لنظام تثمين أو تسعير معقول .. وكانت غلطة ميزيس أنه قال ببساطة — أن الأسعار لا يمكن أن توجد إلا بالمعنى الأول أو بالمفهوم الأول فقط — ولكن ما ان يدرك الانسان أن الحقيقة تخالف ذلك، وهذا ثابت بالطبع من واقع تجربة المؤسسات الرأسمالية الكبرى التي تتنازل عن « الأسعار »

(١) نشر لأول مرة في مجلة الدراسات الاقتصادية عدد أكتوبر سنة ١٩٣٦ وفبراير سنة ١٩٣٧ ، وأعيد طبعه ليبيנקوت . الاقتباس من هذا المجلة .

دائماً من أجل عقد الصفقات بين مصالحهما المختلفة ، فإن حجة ميزيس تنهار من أساسها .

وبعد ذلك تناول لانج التعديل الذى أدخله هايك وروبنز على موقف ميزيس، فهما يعترفان بوجود الأسعار بالمفهوم الثانى ولكنهما ينكران أنه فى حالة عدم وجود السوق يمكن أن توجد أية طريقة أخرى عملية لاكتشاف الأسعار الصحيحة .. وقد أوضح لانج أن هذا الاعتراض قد رد عليه تايلور من حيث المبدأ . ولكن بقيت هناك حاجة الى مزيد من الايضاح .

ومن ثم يمضى لانج ليعرض بصورة موجزة وواضحة لموضوع « تحديد توازن السوق المتنافس » فشروط التوازن شروط ثلاثية (١) على كل مستهلك ومنتهج أن يعدل ويضبط شراءه وبيعه بحيث لا يستطيع أن يضيف شيئاً الى دخله أو الى طلباته ، وهذا هو ما يسمى « بالشرط الشخصى » (٢) يجب أن يتحدد كل سعر من الأسعار بحيث يتعادل جملة المفروض من السلعة المعينة مع جملة الطلب عليها .. وهذا ما يسمى « بالشرط الموضوعى » (٣) ان دخول المستهلكين يجب أن تكون مساوية لايراداتهم من بيع الخدمات الانتاجية زائداً عليها الأرباح ، فاذا استوفيت هذه الشروط الثلاثة ، تكون الموارد قد استغلت بطريقة معقولة من زاوية النظام الرأسمالى بما فيه من توزيع غير متساوى للملكية وسائل الانتاج .

ولكن هنا ينهض هذا السؤال ، وهو كيف يمكن تحقيق مثل هذا التوازن على الاطلاق فى التطبيق العملى ، فليس هناك حكمة الهية لا يأتيتها الباطل تعمل على اقامة النظام الصحيح للأسعار ، كما أن الأفراد على اختلافهم مشغولون بشئونهم الخاصة فقط . والاجابة على هذا السؤال ، يقدمها لانج بقوله ان هذا التوازن يتحقق بطريقة التجربة والخطأ يقول :

« فلنبداً مجموعة من الأسعار حددت كيفما اتفق ... وعلى أساس هذه المجموعة المختارة كيفما اتفق، يعمل الأفراد على استيفاء شروط التوازن الشخصية وتحقيق أقصى مطالبهم واحتياجاتهم وسيحدد لكل سلعة كمية مطلوبة وكمية معروضة . وهنا يأتي الشرط الموضوعي ليلعب دوره .. إذا تصادف وكانت الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة ، استقر الوضع كله وأصبحت الأسعار هي أسعار التوازن .. أما إذا اختلفت الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضة فإن تنافس المشتريين مع البائعين سيغير الأسعار .. ونتيجة لذلك ستكون لدينا مجموعة « جديدة » من الأسعار تستخدم كأساس جديد لرغبات الأفراد في اتباع شروط التوازن الشخصية وهكذا تمضي العملية على هذا المنوال حتى يتحقق الشرط الموضوعي للتوازن ، ونصل الى التوازن في النهاية .. وفي الواقع تعتبر الأسعار المستخدمة كأساس لعملية التجربة المتتالية هي الأسعار « المحددة تاريخياً » (١) .

ثم ينقل لانسج اهتمامه الى المجتمع الاشتراكي الذي تكون فيه وسائل الانتاج مملوكة للمجتمع ولكن حرية الاختيار في الاستهلاك وحرية اختيار العمل مكفولتان فيه (وهذا - بالمناسبة - هو الوضع الطبيعي في الاتحاد السوفيتي في أيام السلم) في مثل هذا المجتمع توجد أسواق للسلع الاستهلاكية وللعمل ولكن لا توجد فيه أسواق للسلع الرأسمالية والمنتجات المتوسطة . ففي السلع التي تدرج تحت البندين الأخيرين يجب تحديد سعر لها لتسهيل الأعمال الحسابية بواسطة مجلس التخطيط المركزي . فما هي شروط التوازن في هذه الحالة والتي تقابل شروط الحالة الرأسمالية التي حللناها فيما سبق؟ (١) ان الشرط الشخصي هو نفس الشرط السابق من ناحية ومختلف عنه من ناحية أخرى . فالعمال سيظلون يعملون على زيادة دخولهم واشباع احتياجاتهم الى الحد الأقصى ، ولكن مديري

(١) المرجع السابق ص ٧٢ - ٧٣ الأقواس في الأصل .

الشركات لن يكون لهم وجود لكي يزدوا من أرباحهم الى الحد الأقصى، وبدلاً من ذلك سيعملون على تنظيم « شرائهم » و « بيعهم » بمقتضى مبادئ معينة يضعها ويقررها مجلس التخطيط المركزي . وهذه المبادئ سوف تتناولها حالا بالبحث . أما الآن فيكفى أن نعرف أنها لن تكون أقل حسماً من مبدأ بلوغ أقصى ربح ممكن (٢) أما الشرط الموضوعي فهو سواء في الحالتين ، فالأسعار (سواء كانت أسعار السوق أم أسعار الحسابات) يجب أن تحدد بحيث تتساوى كمية السلعة المعروضة مع الكمية المطلوبة . (٣) أما الشرط الأخير فيختلف عن سابقه مادام لا يوجد هناك دخول للمستهلكين مستمدة من ملكية وسائل الانتاج وهنا من الضروري مرة أخرى أن توضع عدة مبادئ محددة لتكوين الدخل بواسطة مجلس التخطيط المركزي . ولأنج يحل هذه المشكلة بأن يفترض أن كل مستهلك سيقبض أجره بالإضافة الى نصيب اجتماعي من الربح ، هو عبارة عن نصيبه من الدخل المستحق للمجتمع من تملكه لوسائل الانتاج .

وبعد ذلك يتحرى لانج عن القواعد والقوانين التي يجب أن يضعها مجلس التخطيط المركزي لسلوك مديري المصانع والمؤسسات وينتهي الى أنها يجب أن تكون اثنتين في العدد : الأولى تصدر التعليمات لكل مدير بأن يضم السلع الانتاجية الى الخدمات بحيث يكون متوسط تكاليف الانتاج لأي صنف معين من المنتجات هو الحد الأدنى . وهذه القاعدة ستضمن استخدام أي عامل من عوامل الانتاج بحيث يكون تأثيره النسبي أكبر مما لو استخدم في موضع آخر . والثانية أن على كل مدير أن يختار معدل الانتاج الذي يساوي بين السعر وبين التكاليف الحدية .. ولا يكفي على أية حال أن نلزم مديري المؤسسات وحدهم بهذه القاعدة الثانية ، بل يجب أن نلزم بها أيضاً مديري الصناعات كلها (مثلاً - المؤسسة القومية للفحم) لكي يكونوا على علم متى يضيفون مصانع جديدة الى

مؤسساتهم ومتى يمتنعون عن استبدال المصانع القديمة كلما بليت واستهلك . لو اتبعت هاتان القاعدتان ، فسوف يتحدد محصول كل صناعة وكل مصنع وكذلك الطلب الاجمالي على مختلف عوامل الانتاج تماما كما يتحدد عندما يحاول كل الرأسماليين الفرديين أن يزيدوا أرباحهم الى الحد الأقصى .

ويبرز الآن موضوع الوسائل الموجودة تحت تصرف مجلس التخطيط المركزي لايجاد سوق التوازن وأسعار المحاسبة (وفي التطبيق ينبغي على مجلس التخطيط أن يضع ويقرر كلا النوعين من الأسعار ، وان لم يقل لانج بذلك ، وليس من المهم في هذا المجال سواء استخدمت كقاعدة لصفقات السوق الفعلية أو لمجرد الوفاء بأغراض المحاسبة) . والجواب على ذلك يطابق تماما الجواب الذي أعطى في حالة النظام المتنافس . يقوم مجلس التخطيط بعمل أحسن تقدير ممكن للأسعار الصحيحة - ولا شك أنه سيبدأ في الواقع بنظام الأسعار المقرر تاريخيا - ثم يلقي بتعليماته للمديرين جميعا بأن يتصرفوا كما لو كانت هذه الأسعار أسعارا حقيقية بالفعل . وستلهم الأخطاء بعدئذ عن طريق ظهور فوائض أو عجوزات ، ثم تجرى تعديلات على الأسعار ، ويلاحظ وقوع أخطاء من جديد ، وهكذا الى أن يتم الوصول الى وضع التوازن . ومن ذلك ينتهي لانج الى الآتي :

« كما رأينا ، لا يوجد أقل دليل على عدم صلاحية طريقة التجربة والخطأ المشابهة لتلك الطريقة المتبعة في السوق المتنافس ، ونجاحها في اقتصاد اشتراكي لتحديد الأسعار الحسائية للسلع الرأسمالية وللموارد الانتاجية الداخلة ضمن ملكية الدولة أو ملكية القطاع العام . ويبدو في الواقع أن طريقة التجربة والخطأ هذه سوف تصلح أو على الأقل يمكنها أن تصلح « بصورة أفضل » في الاقتصاد الاشتراكي منها

في السوق المتنافس . ذلك لأن لدى مجلس التخطيط المركزي بما يدور في إطار النظام الاقتصادي بأسره ، قدراً أكبر بكثير مما لدى الرأسمالي الفردي ، هذا اذا كان للأخير أى علم بذلك على الاطلاق . ومن ثم يستطيع المجلس أن يصل الى الأسعار المتوازنة الصحيحة بسلسلة من التجربة والخطأ أقصر بكثير مما يستطيعه السوق المتنافس في الواقع . أما الادعاء بأن الأسعار الحسائية للسلع الرأسمالية والخدمات الانتاجية الداخلة في نطاق الملكية العامة ، لا يمكن تحديدها موضوعياً في الاقتصاد الاشتراكي بسبب استحالة ذلك نظرياً أو بسبب عدم تيسر طريقة التجربة والخطأ بشكل ملائم ، فهو ادعاء باطل من أمثاله » . (١)

وبهذا لا يفند لانسج دعوى ميزيس وأتباعه المضادة للاشتراكية . فحسب ، بل هو في الواقع يوجه أسلحتهم الى صدورهم عندما يتبين أن الاشتراكية تتمتع بمزايا مؤكدة على الرأسمالية في الموضع الذي كانوا يظنون أنه أضعف نقطة فيها .

وأخيراً يتبين لانسج أن امكانية عمل حساب مفعول أو استخدام طريقة التجربة والخطأ لا تتوقف على الافتراضات المعينة التي تتعلق بطراز معين من المجتمعات الاشتراكية يختاره هو بقصد ايضاح الأمور . فحرية الاختيار في الاستهلاك ، وحرية اختيار العمل ، قد تكونان غير موجودتين ، ولكن هذا لا يجعل من المستحيل على مجلس التخطيط المركزي أن يحقق تخصيصاً رشيداً للموارد ، والفرق الوحيد أنه في هذه الحالة ، تستبدل مقاييس التقييم لمجلس التخطيط ، بمقاييس المواطنين الفرديين . وهذا أمر هام ، لا لأن هناك فريق له وزنه في الرأي العام الاشتراكي يرغب في إلغاء هذه الحريات ، بل لأن هناك قطاعات لها وزنها في مجال الاستهلاك لا تعمل فيها الحرية الفردية . في الاختيار على الاطلاق ،

(١) المرجع السابق ص ٨٩ - ٩٠

أو تعمل بصورة غير مرضية تماما . وينطبق هذا على الطرق الزراعية مثلا ، وعلى المطافيء وعلى الخدمات الصحية والدفاع الوطنى . (إذا اعتبرنا ضمان الامن والحماية من العدوان الخارجى فى عداد السلع الاستهلاكية) وتقديرات مجلس التخطيط أو أية وكالة عامة أخرى ، يجب أن تحل محل تقديرات المستهلكين الفرديين فى حالة توفر سلع وخدمات من هذا الطراز . وتحليل لانج يبين أن هذه الضرورة لادخل لها بأى حال من الأحوال فى امكانية وضع نظام رشيد معقول للتسعيرة وتخصيص الموارد.

التخطيط واستغلال الموارد :

على قدر ارتباط هذا الموضوع بمهنة الاقتصاد ، يمكن القول بأن مبحث لانج قد أزال نهائيا جميع الشكوك التى كانت تدور حول قدرة النظام الاشتراكى على استغلال الموارد بطريقة معقولة. ومن المرجح أن يكون البروفسور شامبيتر قد أعرب عن رأى الأغلبية العظمى من الاقتصاديين الأكفاء من اشتراكيين وغير اشتراكيين على السواء عندما قال أن النظام الاشتراكى لم ينجح فقط فى اجتياز اختبار « التحديد والتماكك المنطقيين » بل أثبت أنه أيضا « نظام عملى بالدرجة الأولى » (١) . بل يبدو أن بروفسور هايك نفسه قد تراجع عن موقفه السابق . وعلى أية حال من العسير أن نعثر فى كتابه « الطريق الى الرق » على أية بقايا أو آثار لمزاعمه المضادة للاشتراكية من التى بحثناها فى هذا الفصل . وفى هذا الكتاب يقيم هايك دعواه ضد الاشتراكية على أساس أنها مناقضة للحرية . وسوف نببحث هذه الدعوى فى الفصل القادم . ولكن لا يزال هناك بالطبع كثيرون يعتقدون أن الاشتراكية يستحيل قيامها كنظام لأسباب اقتصادية بحتة ، فلما انهارت قلعته الفكرية الرئيسية ، فمن المنطقى أن تتصور أن جمعيتهم ستنفذ ذخيرتها تدريجيا ، فلا يبقى أمامهم الا أن يسلموا بهزيمتهم أو أن يبحثوا لهم عن أسلحة أخرى .

(١) كتاب : الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ص ١٨٤ — ١٨٥

ومع ذلك فإنها تكون غلطة من جانبنا اذا حسبنا أن الجدل الذي كنا نستعرض جوانبه ، قد استنفذ دراسة مشاكل استغلال الموارد في النظام الاشتراكي . الواقع أن كل ما قدمه لنا - أنه أزال بعض العقبات الأولية ومهد الأرض لدراسة المشاكل الحقيقية للتخطيط الاشتراكي ومن المستحيل في حدود المجال المتاح لنا ، أن نناقش هذه المشاكل بالتفصيل ، ولكن من المستحب أن نشير الى طبيعتها العامة وهذا أمر هام بصفة خاصة . واذا لم تفعل ذلك ، فقد يقع في روع القارئ أن الاشتراكية كنظام واقعي للحياة ، عليها بصورة ما ، أن تتشكل في النموذج الذي وضعه لانج لها ، ناسيا أن هذا النموذج انما وضع وصمم لتأدية غرض نظري محدد ، وضيق النطاق نسبيا .

لعل أبرز الصفات المميزة لنموذج لانج ، أن وظيفة مجلس التخطيط المركزي تنحصر في ايجاد بديل للسوق كأداة لتنسيق نشاط مختلف المؤسسات والصناعات . والحقيقة هي أن مجلس لانج ليس وكالة تخطيطية على الاطلاق ، ولكنه أقرب الى أن يكون وكالة « لتحديد الأسعار » . وفي نموذجه ، تركت عملية اتخاذ قرارات الانتاج لآلاف لاحصر لها من الوحدات المستقلة في جوهرها ، كما هو الحال في النظام الرأسمالي تماما .

مثل هذا النظام يمكن تصوره بكل تأكيد ، ولكن من المرجح أن يشعر معظم الاشتراكيين بأنه سوف يخلق من جديد عددا من أشنع صفات الرأسمالية وخصائصها ، وسيفشل في الاستفادة من الامكانيات البنائية للتخطيط الاقتصادي : زيادة على ذلك وكما أشار هـ . و . ديكنسون يعد وجود نظام جماعي غير موجه من أبعد الأمور احتمالا في الواقع العملي وقد كتب يقول :

« من السهل على المرء أن يرى أن مثل هذا النظام يكاد يكون من المحتوم أن ينتهي الى نظام موجه . أن ظاهرة الانفصالية في المؤسسات

المختلفة ونتيجة لذلك ، الغشاوة الموضوعة على أعين الذين يتولون إدارة هذه المؤسسات ، ربما كانت أمورا طبيعية في نظام الملكية الخاصة ، ولكنها تصبح أوضاعا مصطنعة وغير طبيعية تماما ، في ظل نظام الملكية العامة . فان لدى هيئات ومؤسسات الاقتصاد العام ، كل المبررات لتبادل المشورة فيما بينها ولتوفر العلنية التامة في أعمالها ، وليس ثمة مبرر واحد للانفصالية أو للسرية . وبصفة خاصة تتجه الهيئات المسئولة عن استثمار المدخرات وخلق رأس مال جديد بطبيعة عملها ، الى ان تنظر الى واجبيها من زاوية الاقتصاد الاجتماعى ككل . وبذلك تصبح - شاءت ذلك أم لم تشأ - هيئات تخطيطية وعلى هذا فان النظام الجماعى غير الموجه ، وان كان موضع تفكير منطقيا ونظريا ، الا أنه من المستبعد أن يحدث في الواقع » . (١)

وبحسب ما تشير العبارة ، تتركز ذروة المشكلة كلها في عملية إدارة الاستثمار . فالاستثمار عملية تنظر الى الأمام . ويجب أن تقوم على أساس افتراضات وتكهنات عن المستقبل وهى أيضا تساعد في تشكيل المستقبل . وبتأثيرها على عملية الاستغلال اليومية للموارد ، تعتبر أحد العوامل الحاسمة التى تحدد حجم وتركيب الدخل الحالى القابل للاستهلاك . ففى أى اقتصاد غير موجه سواء كان رأسماليا أم جماعيا - تتخذ قرارات الاستثمار بواسطة وحدات مستقلة كثيرة كل منها تعمل مضطرة ووفقا لتقديراتها وتكهناتها الخاصة . وما دام احتمال حدوث الاتفاق أو الانسحاب بين هذه التقديرات والتكهنات جميعها هو احتمال ضعيف بحيث يمكن إهماله ، فان عثور أى فرد على الصواب لن يتحقق الا بمحض الصدفة . والنتيجة المترتبة على ذلك أنه لا يوجد من يعرف فى أى اتجاه يسير مثل هذا النظام ، ولا مكان لاتباع المنطق الاقتصادى المعقول فى مثل هذا

(١) H. D. Dickenson فى كتاب اقتصاديات الاشتراكية

(١٩٣٩) ص ١١٧

النظام على أى مستوى الا فى أضيق الحدود . والى هذا السبب بالذات يرجع السلوك غير المعقول الذى سلكه الاقتصاد غير الموجه : من تبادل ثوبات الازدهار وانكساد ، الى وجود فوائض وعجزات فى وقت واحد جنبا الى جنب ، الى التناقض العجيب بين وجود عمال متعطلين مع وجود احتياجات لم تشبع . هذه هى النتائج غير المرغوب فيها لنظام يترك الوحدات المستقلة هى وشأنها لتتحمل مسئولية اتخاذ قرارات الاستثمار ، ثم يلقي على عاتق السوق مسئولية تنسيقها بدون أى اعتبار للعواقب .

ومادامت وسائل الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى مملوكة ملكية عامة ، فان مسئولية اتخاذ قرارات الاستثمار ، تقع بالضرورة على الدولة كممثلة للمجتمع . وكما أشار ديكنسون من العسير أن تنصور أن الدولة الاشتراكية ستعمل على القضاء على مركزية اتخاذ قرارات الاستثمار بحيث تخلق من جديد حالة الشك والعمى السائدة فى النظام الرأسمالى غير الموجه . وفوق ذلك ليس من العسير أيضا أن نرى أن مركزية قرارات الاستثمار قد تجعل التخطيط الاقتصادى الشامل أمرا محتوما ولا مفر منه . ولنفرض مثلا أن حكومة أحد المجتمعات الاشتراكية اتخذت قرارا يتعلق بسياسة عامة أساسية لاستثمار نسبة معينة من الدخل القومى خلال مدة معينة .. ولنقل خمسة أو عشرة أعوام ثم رسمت أهدافا عامة - معينة - مثل بناء وإقامة صناعة ثقيلة وإعادة بناء مساكن نسبة معينة من أبناء الشعب ، وتنمية مناطق كانت حتى ذلك الوقت متخلفة : ان الخطوة التالية لاتخاذ هذا القرار ، ستكون بطبيعة الحال تكليف مجلس التخطيط المركزى بمهمة وضع خطة استثمار لتنفيذ هذه القرارات . وستبدأ خطة الاستثمار هذه ، بترجمة الأهداف العامة التى رسمتها الحكومة ، الى أرقام كمية : عدد كذا من المصانع الجديدة ، ومن الخطوط الحديدية ومحطات القوى ، والمناجم ، والعمارات المقسمة الى شقق ، والمدارس والمستشفيات والمسارح وما الى ذلك . وسوف تحدد التواريخ

التي تبدأ وتنتهى فيها هذه المشروعات البنائية المختلفة . ومن هذه البيانات يمكن وضع جداول لمختلف أنواع المواد والأعمال التي سيحتاج اليها . وعند هذه النقطة يمكن القول بأن خطة الاستثمار أصبحت كاملة . ولكن هل من المعقول أن يتوقف مجلس التخطيط المركزي عند هذا الحد ، وأن يكتفى بالاعتماد على مراقبات الدخل والتسعيرة لضمان اعداد ما يحتاج اليه في الوقت المناسب وفي المكان المناسب وبالكميات المناسبة ؟

والجواب على هذا : هو لا بكل تأكيد . فعندما تتحدد احتياجات خطة الاستثمار ، يعتمد مجلس التخطيط المركزي بصورة تكاد تكون آلية الى اتخاذ الخطوات التي تضمن استيفاء هذه الاحتياجات . ولن يتم ذلك الا بتوسيع نطاق الخطة لتضمن مختلف قطاعات الاقتصاد التي ترتبط بها ارتباطا مباشرا ولن يكون مثل هذا التوسع ممكنا اذا وضعت في الاعتبار احتياجات الاستثمار فقط ، ما دامت المواد الخام والقوة البشرية لازمة لأغراض الاستهلاك والاستثمار على السواء . ومن ثم فسيرى مجلس التخطيط المركزي ان من الضروري أن يتولى تقدير طلبات المستهلك على جميع المنتجات التي تتنافس على الموارد مع خطة الاستثمار ، وأن يضع مجموعة ثانية من الجداول تبين مختلف أنواع المواد والأعمال اللازمة . وهنا يصبح من الممكن بفضل توحيد جداول الاستثمار والاستهلاك ومقارنتها بالعروض والموارد الحالية والمتوقعة ، أن تنفذ خطة عامة لتنمية الاقتصاد خلال الفترة المحددة من قبل .

عندما يتم ذلك ، قد يكتشف أن خطة الاستثمار طموحة أكثر مما ينبغي أو أنها ستتطلب تخفيضات أكثر من اللازم في أصناف معينة من الاستهلاك . بل قد يحتاج الأمر الى فرض نظام البطاقات التموينية في بعض النواحي ، أو قد يكتشف أن المستوى العام للاستهلاك الذي سمح به ، سيسمح بمزيد من التوسع في تنمية الاستثمار في بعض الاتجاهات . اذا ما اكتشفت مفارقات من هذا الطراز ، وجب على مجلس التخطيط المركزي

أن يطلب من الحكومة توجيهات جديدة كأساس لاعادة النظر في الخطة وجعلها تنسجم وتتمشى مع الامكانيات الموضوعية . فاذا ما اعتمدت في النهاية خطة عملية محكمة . لا يمكن تركها وفقا لمشئة الصناعة الفردية ومديرى المؤسسات سواء امتثلوا لها أم لا . الأرجح أن واجبهم الأول الذى يفرضه عليهم القانون يقتضى منهم أن ينفذوا أنصبتهم من الخطة بأحسن ما يستطيعون تماما كما يحدث فى النظام الرأسمالى عندما يقتضى واجب مديرى الشركات مثلا بحكم القانون أن يجمعوا الأرباح لأصحاب الشركات وملاكها .

يجب أن يقال على الفور ، ان الحجة التى عرضت فى الفقرة السابقة تسمح بادخال بعض التعديلات المعينة ... فالخطة بمعنى كونها مجموعة منسقة من التوجيهات الصادرة الى مديرى الانتاج .. ليس من الضرورى أن تكون شاملة لكل شىء . فمثلا هناك قطاع كبير من الملكيات الخاصة فى الزراعة وفى مجال الحرف اليدوية قد يحتفظ به فى مجتمع اشتراكى تسود فيه الاشتراكية ، ومن الممكن تماما أن يتم التنسيق بين هذا القطاع الخاص وبين التطور العام للاقتصاد بواسطة رقابة مالية غير مباشرة وباستخدام الحوافز . ولكن هذا لن يصبح ممكنا الا اذا كان القطاع الاشتراكى هو القطاع السائد كما لا ينبغى أن يطغى على المبدأ العام الذى يقول بأن هناك اتجاه قوى جدا لأن يتحول التخطيط الجزئى .. الى تخطيط شامل ...

من الصعب أن نقرر بانصاف ، هل يمكن أن تتخذ تجربة الاتحاد السوفييتى كمثال على صلاحية هذا المبدأ أم لا - حقا ان التخطيط فى الاتحاد السوفييتى بدأ فى فروع معينة من الاقتصاد القومى وتطور تطورا تدريجيا فقط الى نظام شامل هو القائم اليوم .. والأمر كما عبر بياكوف عن ذلك بقوله - « لقد نمت أرقام المراقبة من « سلسلة » من الأرقام والاجراءات المتبعة فى صناعات منفصلة الى « نظام » من الأرقام يربط ربطا

محكما بين الاجراءات التخطيطية التى ينبغى اتخاذها فى مختلف فروع الاقتصاد القومى فى السنة التالية » (١) ولكن ما دام البلاشفة قد استهدفوا منذ البداية اقامة نظام تخطيطى شامل فيمكن أن يحنح بالقول بأن الأمور كانت ستسير فى نفس الاتجاه سواء كان التخطيط الجزئى يحتوى فى داخله على ميل الى التحول الى تخطيط شامل أم لا .

وعلى أية حال لا يمكن أن تنطبق هذه الحجة على اقتصاد الحرب فى البلاد الرأسمالية . فمن الطبيعى فى هذه الحالة أن يبدأ التخطيط بالاحتياجات العسكرية ثم يستد تدرجيا الى القطاعات الأخرى من الاقتصاد . وواضح أن السبب فى ذلك ليس تعلقا بمبدأ التخطيط فى ذاته ، بل يرجع الى أن التجربة قد كشفت أن ترابط مختلف القطاعات يرغم السلطات على فرض رقابة مباشرة وشاملة وبصورة متزايدة على عملية استغلال الموارد . وهناك بالطبع اختلافات أساسية بين الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الرأسمالى فى فترة الحرب .. ومع ذلك فليس ثمة ما يدعو الى الظن بأن القوى التى تدفع الاقتصاد الرأسمالى الى المزيد من التخطيط الشامل لن تلعب هذا الدور نفسه ، كذلك فى الاقتصاد الاشتراكى . ويبدو أن الفارق الأساسى « فى هذا الصدد » هو أن هذه القوى ستواجه فى حالة الاقتصاد الاشتراكى بعقبات أيديولوجية وعملية أقل مما تواجه به فى حالة الاقتصاد الرأسمالى .

يجوز لنا عندئذ أن نعد من الأمور المقررة بمقتضى المنطق النظرى والتجربة العملية معا أن الاقتصاد الاشتراكى سيخطط مركزيا بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التى قيل ان نموذج لانج قد خطط بها مركزيا .. ان مجلس لانج للتخطيط المركزى هو أساسا وكالة لتثبيت الأسعار بينما

(١) A. Baykov تطور النظام الاقتصادى السوفيتى

(١٩٤٦) ص ٤٤٠ .

ينبغي على المرء أن يتوقع في أي مجتمع اشتراكي حقيقي ، أن تكون وظيفة مجلس التخطيط المركزي هي وضع توجيهات وتعليمات مادية ملموسة تكون ملزمة للمديرين في المؤسسات المؤممة .

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها تثير مسألة هامة ينبغي الإجابة عليها قبل أن نعتبر أن دراستنا لموضوع استغلال الموارد في النظام الاشتراكي قد استكملت .. رأينا فيما سبق أن امكانية وضع نظام رشيد لحساب وتخصيص الموارد ، هي امكانية موجودة وقائمة في نموذج لانج . فهل ينطبق هذا أيضا على الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا ؟ هل من الممكن أن نقع بين برائن ميزيس وأتباعه ونحن نحاول أن نتقل بغير حيلة أو فطنة من أحد النظامين الى الآخر ؟ وللإجابة على ذلك نقول ان وضع حساب رشيد وتخصيص رشيد للموارد ما يزال ممكنا في ظل التخطيط الشامل . والفريسة الوحيدة التي يمكن أن يطمع ميزيس وأتباعه في اقتناصها هو ذلك الاشتراكي الذي أصبح الآن جنسا منقرضا تقريبا ويرغب في التخلص من النقود والأسعار جميعا .. وأن يحسب حساب كل شيء بالكميات الطبيعية . وكما أثبتت تجربة الاتحاد السوفييتي لا يوجد أي تناقض بين نظام التخطيط الشامل ونظام حسابات النقود . اذا سلمنا بهذا فليس من الصعب علينا أن نبين أن المنطق أو المعقولية في مفهوم لانج شيء يتفق تماما مع التخطيط الشامل .

ان الفارق الجاسم بين نموذج لانج والاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا هو في تحديد مقر السلطة التي عليها أن تتخذ القرارات المتعلقة بالانتاج . ففي نموذج لانج .. تتخذ هذه القرارات بواسطة وحدات كثيرة مستقلة .. وفي الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا تتخذ بواسطة مجلس التخطيط المركزي (وهذا بالطبع تبسيط للأمور أكثر من اللازم لأنه في أية حالة ينبغي أن يترك مجال فسيح يتصرف فيه المديرون المباشرون للعمل ولكن هذا

التبسيط يعمل على بلورة الموضوع وزيادة وضوحه أكثر مما يعمل على زيادة غموضه). ان الشيء الهام بالنسبة لنا الآن هو أن ندرك أن هذا التغيير في مقر السلطة التي عليها أن تتخذ قرارات الانتاج لا يتسبب في وقوع أى خلل على الاطلاق في منطق لانج أو يؤثر على صحته . فمديرو المؤسسات والصناعات في نموذجهم يوجهون بحيث يتخذون قراراتهم وفقا لقواعد معينة، ومن الواضح أن مجلس التخطيط المركزى - أو بالأحرى أقسام هذا المجلس التي تركز اهتمامها لمشاكل الانتاج - يمكن توجيهها لكى تسير وفقا لهذه القواعد نفسها بالضبط . ومن ثم فليس هناك ما يدعو الى الاختيار أو المفاضلة بين النظامين من الناحية الشكلية. وما دامت مشكلة الحساب المعقول والتخصيص المعقول هي برمتها مشكلة شكلية ، فان هذا الرأى وحده يعتبر رأيا نهائيا وقاطعا في الموضوع بالنسبة لأية مسألة من المسائل المبدئية .

وهذا التكافؤ الشكلى بين النظامين لا يعنى أنهما سيعملان بطريقة متشابهة ، ففي النظام غير الموجه يتخذ المديرون قراراتهم وهم يجهلون ما سيفعله الآخرون ولا تتلاءم تصرفاتهم بعضها مع بعض في اطار متماسك الا بعد عملية مضمنة تسير خطوة بخطوة . اما في النظام المخطط ، فيحاول مجلس التخطيط المركزى في خلال وضعه للخطة أن يلائم بين جميع القرارات وأن يضعها معا في اطار متماسك . فلو كانت الظروف المحيطة ظروفًا ثابتة لا تتغير قط ، أى بلا تغيرات في أذواق المستهلكين ، ولا في الأساليب الفنية للانتاج ولا في توافر الموارد الطبيعية وما الى ذلك ، فان كلا النظامين سينتهيان الى نفس النتيجة النهائية . وان كان ذلك يتم بطرق مختلفة . فأما والظروف المحيطة في تغير دائم فليس هناك ما يسمى بالنتيجة النهائية ، ليس هناك الا طرقا للنمو وللتطور ، وليس ثمة ما يدعو الى الظن بأن الطريقين اللذين يسير فيهما النظامان سيلتقيان في يوم من الأيام .

وأخيرا من الضروري - تحاشيا لسوء الفهم - أن تؤكد أن الامكانية المنطقية للحساب المعقول وللتخصيص المعقول للموارد ، لا تعنى بأى حال ، أن هذه الأهداف يمكن بلوغها فى الواقع دائما ... فسوف تكون هناك مجالات لا يمكن تحديدها أو حصرها ، ثم هناك الأخطاء فى الحسابات والأخطاء فى التنفيذ . غير أن هذا ينطبق على جميع الأنظمة بما فيها الرأسمالية المتنافسة والرأسمالية الاحتكارية .: والجماعية غير الموجهة ، والاشتراكية الموجهة :

ونستطيع فى هذا الصدد أن نقول باطمئنان ان الاشتراكية الموجهة ليس لها أن تخشى أن توضع موضع المقارنة مع خصومها الحقيقيين والنظريين .

الفصل الثانی عشر

هل تنفق الاشتراكية مع الحرية؟

تنحصر معظم المناقشات التي تدور اليوم عن الحرية (١) في الولايات المتحدة في العلاقة بين الفرد والدولة . والمفروض بصفة عامة أن وجود الحرية يتوقف على الحدود التي تضعها الدولة لتنظيم حياة مواطنيها أو التدخل فيها . والمجتمع المتمتع بالحرية المثالية طبقا لهذا المقياس لابد أن يكون مجتمعا فوضويا ، لأن الفوضوية هي المجتمع الذي لا توجد فيه دولة ولا حكومة .

فلنسلم - مؤقتا - بهذا المفهوم لمعنى الحرية ، ولتساءل الى أي مدى يمكن أن تتحقق مثل هذه الحرية في مجتمع اشتراكي ؟ ونحن بذلك لا نلتزم بأن هذا هو المعنى الوحيد الممكن للحرية ولا بأنه أكثر المعاني أهمية . فالكنيسة أو صاحب العمل لا يقلان عن الدولة تدخلا في حياة الأفراد أو تنظيمها لها أو بحسب المعنى الأوسع الذي كان البروفيسور هوايتييد على حق في استخدامه عندما قال : « ان جوهر الحرية أن يكون هدفها عمليا » (٢) ولكن قبل أن تتناول مشكلة الحرية بهذا المفهوم الأكثر شمولاً ينبغي أن نفحص بعض الحجج الشائعة فيما يختص بالعلاقة بين الدولة الاشتراكية والفرد .

(١) يستخدم المؤلف كلمتي Freedom and Liberty بالتبادل بمعنى واحد هو الحرية .

(٢) A.N. Whitehead في كتابه - مغامرات الأفكار Adventures of Ideas (١٩٣٥) ص ٨٤ .

التخطيط والحرية الاقتصادية :

من بين الحريات الحديثة كانت الحرية الاقتصادية أولها وأهمها - تاريخيا - وهي حرية الفرد في أن يشتري ويبيع غير خاضع الا لشروط وقوانين تنطبق على الجميع بالتساوي . من الضروري أن نذكر أن تعريف حرية البيع والشراء عندما يطبق على السلع والخدمات على السواء إنما يشمل أيضا حرية الاشتغال بأية حرفة قانونية وبطبيعة الحال لا تتضمن حرية نقض أى عقد بعد الدخول فيه .

ولكن هناك من يعتبر الحرية الاقتصادية بهذا المعنى شرا من الشرور . ومن هؤلاء الرومانسيون الخياليون الذين ينظرون وراءهم الى العالم القديم أو عالم العصور الوسطى على أنه فردوس مفقود .. ومن هؤلاء أيضا عباد السلطة والفاشيون الذين يؤمنون بحق بعض الناس في التحكم في حياة غيرهم من الناس . ولكنك لن تجد الاشتراكيين في زمرة هؤلاء أو أولئك . فالاشتراكيون يتطلعون الى تحقيق الحرية الاقتصادية وبالطبع الى تحقيق الحريات الفردية الأخرى التي سنتناولها فيما بعد - ويعتبرون ذلك تقدما تاريخيا عظيما .. انهم يعتقدون أن الطبقة الرأسمالية في ظل النظام الرأسمالي تستخدم الحرية الاقتصادية لأغراض ويلة في النهاية . والعلاج الاشتراكي - على أية حال - لا يتم بالقضاء على الحرية بل بالقضاء على الطبقات ، فمن وجهة النظر الاشتراكية لا تتمتع الأغلبية الساحقة من البشر بقدر أكبر من اللازم من الحرية الاقتصادية بل هو على العكس ، فالقدر الذي لديها منها لا يكفي . ولذلك فإن واحدة من أقوى الدعاوى الموجهة ضد الاشتراكية .. تقول بأن التخطيط الاقتصادي الشامل يتضمن بالضرورة تعطيل وإلغاء أقدم الحريات الاقتصادية وأعزها على الناس .. وهي حرية المستهلك في انفاق دخله حسبما يراه مناسبا ، وحرية العامل في اختيار مهنته . ولنفحص اذن هذه

الدعوى كما يعرضها نصيران ضليخان من أنصار الليبرالية البائرة من
بروفيسور هايك ووالتر ليبمان (١) .

لا يجادل هايك ولا ليبمان في صدق تعلق الاشتراكية بالحرية كمثل
أعلى، ولكن ما يدعيانه أن مأساة الاشتراكية هي في الوسائل التي تتبعها، أي
في التخطيط الاقتصادي وأنها لا بد أن تنتهي إلى عكس ما تريد .. والمنطق
الكامن وراء هذه الدعوى بسيط ، فهما يقولان بأن الخطة الاقتصادية
لا يمكن توجيهها نحو هدف على هذه الصورة من الغموض وعدم
التحديد ، مثل « الصالح العام » أو « مصلحة المجموع » . ان الخطة
ينبغي أن توصف أهدافها بدقة وبأرقام محددة لكي يمكن تحديد خط
سير محدد .

« ... ان الصالح العام لشعب من الشعوب لا يمكن التعبير عنه
بكيفية ملائمة كهدف قائم بذاته ولكن فقط كسلسلة من الأهداف أو
كجدول شامل من القيم يكون لكل حاجة من حاجيات كل فرد موضعها
الخاص فيه .. فاذا نحن وجهنا كل أعمالنا ونشاطنا وفقا لخطة واحدة ،
فمعنى ذلك أن كل حاجة من حاجاتنا قد منحت رتبة خاصة بها في جدول
القيم . وينبغي أن يكون هذا الجدول على درجة من الكمال تجعل من
الممكن الاختيار بين جميع الطرق المختلفة التي يتعين على واضع الخطة أن
يختار من بينها (٢) » .

وما دام لا يوجد هناك شخص في وضع يمكنه من معرفة « كل حاجة
من حاجاتنا » فلا بد إذن على واضعي الخطة من أن يفرضوا قائمة
اختياراتهم على المجتمع الذي وضعوا خطتهم من أجله (٣) وما أن تدخل

ووالتر

(١) ف.ا. هايك — الطريق إلى الرق (١٩٤٤)

ليبمان المجتمع الصالح (١٩٣٧) .

(٢) المرجع السابق ص ٤٢ — ٤٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٨ .

هذه القائمة في صلب الخطة فانها بالضرورة تلغى اختيارات الأفراد الحقيقية أو تتجاوز عنها . وعلى الناس أن يتقبلوا ما خطط لهم ، لا ما يختارونه ويفضلونه لأنفسهم . ومن ثم فحرية اختيار المستهلكين تتنافى وتتناقض مع التخطيط . وفي رأى لييمان « ان الانتاج المخطط الذى يفى بالطلبات الحرة .. تناقض لفظى ولا معنى له كأن تقول دائرة مربعة (١) » ولكن ليس هذا كل شيء . فاذا ما اقتبسنا من لييمان مرة أخرى وجدناه يقول - « ان خطة الانتاج ليست فقط خطة استهلاك بل هي الخطة التى تحدد ماذا وأين والى متى يعمل الناس وعلى هذا فالشيء الضرورى المكمل لنظام الاستهلاك بالبطاقات هو نظام العمل الاجبارى أو السخرة (٢) » .

ان عيب هذه الحجة ليس في منطقها بل في المقدمة المنطقية التى بنيت عليها، فهى تفترض أنه لا يوجد مجموع كلى ثابت ومحدد الا اذا كانت كل وحدة من الوحدات الفردية المكونة له هي الأخرى ثابتة ومحددة . فلو كان الأمر كذلك لكان صحيحا تماما أن تقوم الأهداف الكمية لخطة الانتاج ، على حاصل جميع الاحتياجات الخاصة لجميع الأفراد الذين يكونون المجتمع ، ولكان صحيحا كذلك أن يتطلب تنفيذ الخطة تجنيد الأفراد المعينين ، ولكن الحقيقة غير ذلك . فأحد بديهيات علم الاحصاء الذى لا بد على المرء أن يتوقع من البروفيسور هايك على أية حال أن يكون له علم به - هذه البديهية التى تقول بأن ثبات وتحديد أية مجاميع كلية يمكن أن يتفق مع عدم ثبات وعدم تحديد العناصر المفردة التى تتألف منها هذه المجاميع .. وكما قال جون نيفيل كينس منذ سنة ١٨٩٠ فى كتابه النموذجى «مجال الاقتصاد السياسى وطريقته» «...عندما تتناول عددا كافيا من الأمثلة نجد أن الطريقة التى يتولد بها انتظام الكل من عدم انتظام

(١) لييمان ص ١٠٢ .

(٢) المرجع السابق ص

الفرد تعد من أروع النتائج التي يؤدي إليها البحث الإحصائي (١) «
فإذا ما وضعنا هذه الحقيقة في أذهاننا، فنسأل: هل نرى أن حرية الاختيار
« الفردية » يمكن أن تتفق تمام الاتفاق مع تخطيط الإنتاج « الاجتماعي ».

لا بد أن يتوفر لمجلس التخطيط المركزي بيانات أساسية معينة حتى
يتمكن من أن يخطط الإنتاج للوفاء بطلبات المستهلكين الحرة... وتشتمل
هذه البيانات على :

- ١ - إحصائيات يعتمد عليها لتعداد السكان .
- ٢ - مجموع دخل المستهلكين .
- ٣ - توزيع الدخل بحسب الحجم .
- ٤ - النموذج الاتفاقي للوحدات الاستهلاكية النموذجية في كل فئة ذات حجم واحد .

فإذا ما وضعت هذه البيانات بين يدي المجلس أمكنه أن يقدر بدرجة
عظيمة من الدقة مقدار الطلب على مختلف السلع التي يجب إنتاجها .

فهل مجلس التخطيط المركزي في وضع يؤهله للحصول على هذه
البيانات ؟ الإجابة على ذلك بالتأكيد هي بالإيجاب. والمسألة واضحة بالنسبة
لإحصائيات عدد السكان ، أما بالنسبة لمجموع دخل المستهلكين وتوزيعه
بحسب الحجم فهو يؤلف جزءا من الخطة ومن ثم فهو من الأمور المعروفة، ومجلس
التخطيط المركزي يتمتع بمكانة متميزة بصفة خاصة تجعله يقوم بدراسات
دقيقة وشاملة للميزانية.. فعندما يتم تقدير الطلبات يمكن تخطيط الإنتاج
وتوجيهه وفقا لها .

(١) John Neville Keynes Economy. في كتابه : The Scope and
Method of Political Economy ص ٣٢١ .

وهناك بالطبع احتمال وقوع أخطاء في التقديرات ولكن ليس هناك ما يدعو الى الظن بأن هذه الأخطاء ستتسبب في اضطراب النظام وعرقلة قيامه بوظائفه . من الضروري فقط القيام بعمليات الجرد في مختلف مستويات الانتاج والقيام بتعديلات تكاد تكون مستمرة في خطة الانتاج، كلما تقلبت وتذبذبت نتائج الجرد . ومن المهم أن يدرك المسئولون ضرورة اجراء أمثال هذه التعديلات ، وليس هذا فحسب ، بل عليهم أن يدركوا امكانية القيام بها لأن خصوم التخطيط قد حاولوا مساندة دعواهم بتأكيد جمود الخطة الاقتصادية وعدم مرونتها .. بعد أن تتم صياغتها وتوضع موضع التنفيذ . فمثلا يزعم ليبمان :

« ... ان الخطة التي تتعرض للتغير من شهر الى شهر بل حتى من عام الى عام لا تعتبر خطة . اذا اتخذ قرار بوضع عشرة ملايين سيارة بسعر ٥٠٠ دولار وبناء مليون منزل في الضواحي بسعر ٣٠٠٠ دولار ، فان الناس لا يمكنهم أن يغيروا رأيهم بعد عام واحد ليحولوا الآلات الى حديد خردة يصنعون منه السيارات أو ليهجروا المنازل التي لم يتم بناؤها ويقررون انتاج شقق في ناطحات السحاب وخطوط السكك الحديد تحت الأرض بدلا منها (١) » .

والرد على ذلك أنه لا يوجد ناس يحتفظون بقواهم العقلية يمكن أن يرغبوا فيما يقرر ليبمان أنهم لا يستطيعون أن يفعلوه. ولكنهم قد يقررون بعد عام واحد أنهم يرغبون في « عدد قليل » من السيارات ومن منازل الضواحي . وفي « مزيد » من شقق ناطحات السحاب وخطوط السكك الحديد تحت الأرض . وإذا ما وضعت الخطة بحيث تجعل في اعتبارها احتمال ادخال مثل هذه التعديلات الحديدية أمكن ادخالها بشكل روتيني. ان ليبمان يحاول أن يستخلص أكثر من الكثير . وهو مولع بالتشبيهات

العسكرية ، ويعتقد أن الحرب والتخطيط يسيران في نفس الطريق .. أترأه يدعى بأن أية خطة عسكرية « تتعرض للتغيير ... ليست خطة ؟ »

وهناك مشكلة قريبة من هذه المشكلة ومع ذلك فهي متميزة عنها ، وتتعلق بالتغيرات التي تحدث في نماذج اتفاق المستهلك .. وقد تحدث هذه التغيرات نتيجة لتغيرات في الايرادات أو لتغيرات في الأذواق أو بسبب ادخال سلع جديدة في السوق أو بسبب اختراع أساليب جديدة ورخيصة لإنتاج سلع موجودة . والأغلب أن هذه التغيرات تحدث تدريجيا ويمكن مراقبة آثارها على مدى أعوام ، ويمكن أن يخطط لها مقدما على أساس الاتجاهات الثابتة - وبقدر ما في هذا القول من صحة فإن هذه التغيرات لا تتسبب الا في تعقيد المشكلة العملية التنفيذية للتخطيط ولكنها لا تضيف مشاكل مبدئية جديدة . وهذا القول ينطبق بنوع خاص على التغيرات التي تنشأ من جانب المستهلكين . فالتغيرات في الدخول يكاد تكون من المؤكد حدوثها تدريجيا ومن الممكن حسابها بطريقة معقولة ، أما التغيرات المفاجئة أو الواسعة النطاق في الأذواق فتكاد تكون دائما انعكاسا لوفرة سلع جديدة أو سلع أرخص (١) وعلى ذلك يمكن القول من الناحية العملية بأن هذه المشكلة تتبلور في العلاقة بين التخطيط وبين اختراع سلع جديدة ، وأساليب فنية جديدة في الإنتاج .. ومن الحقائق المعروفة أن مثل هذه الاختراعات قادرة في ظل الرأسمالية على أحداث أخطر الاضطرابات ، حتى أن بعض الكتاب قد ألقوا عليها مسؤولية كبرى في الدورة التجارية . فإذا كان هذا هو شأنها ، ألا تكون قادرة على تعطيل جهاز التخطيط الاقتصادي؟ وإذا صح هذا ألا يجدر بالمجتمع الاشتراكي أن يعدل عن التخطيط أو أن يوقف التقدم الفني ؟ .

(١) قد نسقط من حسابنا حالة التغيرات في الذوق العام التي يعتمد المنتجون أحداثها - (مثلا ازياء النساء في ظل الرأسمالية) وليس معنى هذا ان المجتمع الاشتراكي لا يجد في ادخال مثل هذه التغيرات ما يستحق الاهتمام . ولكن اذا كان الأمر كذلك فإنه يعنى أن مجلس التخطيط المركزي سيكون بكل تأكيد على علم بها مقدما .

من الحماقة أن ننكر أن الاكتشافات الفنية الكبرى تضع مشكلات خطيرة أمام المجتمع الموجه وأمام المجتمع غير الموجه على السواء، فهي تعمل على اضافة أسباب جديدة للأخطاء في التخطيط وتجعل الاحتفاظ بالمرونة اللازمة مسألة أكثر أهمية مما كانت قبلا . ولكن ليس هناك ما يبرر الاعتقاد بأنها ستجعل من التخطيط أمرا مستحيلا . بل على العكس من ذلك فأعظم الاكتشافات العلمية لا يمكن تطبيقها كما لا يمكن التقليل من نتائجها غير المستحبة الى الحد الأدنى ، الا عن طريق التخطيط .

والدليل على صحة هذا الكلام نجده أوضح ما يكون في تحليلنا لحالة معينة : لنفرض أن هناك اختراعا جديدا لبناء منزل تام التجهيز عملي ورخيص . في ظل الرأسمالية ، سيلقى مثل هذا الاختراع حرجا شديدا من عدد لا حصر له من المصالح والشركات والهيئات القائمة (صناع مواد البناء المقاولون - نقابات البنائين والمعمار اذا أردنا أن نحصى أهمها فقط) ولو استغل هذا الاختراع بنجاح فسوف يترك في أعقابهِ كومة هائلة من الحطام الاقتصادي في صورة شركات مفلسة .. وأحياء مهجورة وعمال متعطلين أصبحت حرفتهم ومهاراتهم بائرة . أما في المجتمع الاشتراكي فيمكن تطبيق هذا الاختراع بطريقة منظمة .. كما أن عدم وجود مثل هذه المصالح والشركات والممتلكات القائمة سيسمح بالاسراع بتنفيذه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان ضرورة الاعداد من أجل التحول الى واجبات ومهام الإنتاج الجديد ، وكذلك ضرورة تدريب العمال على الحرف الجديدة ستدعو الى حكمة التريث وعدم الاسراع في التنفيذ . ولا يمكننا بالمنطق وحده أن نحكم على حاصل نتيجة هذين العاملين وهل يكون بناء المساكن الجديدة أسرع أم أبطأ مما هو في ظل النظام الرأسمالي . ولكن ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أن سرعة البناء هذه يمكن أن تنظم وتضبط بوعي في النظام الاشتراكي بحيث تزيد الى أقصى حد الفرق بين

المزايا الاجتماعية للاختراع الجديد ، والتكاليف الاجتماعية لتطبيقه .
وزيادة على ذلك فإن الأشخاص الذين سيضارون بهذا التجديد بحكم
الضرورة - ولا بد من أن يوجد مثل هؤلاء أو من في حكمهم حتى في أدق
وأضبط نظام للتخطيط - يمكن تعويضهم على حساب المجتمع ككل وبعبارة
أخرى لن تنخفض التكاليف الى أدنى حد ممكن فحسب ، بل أية
تكاليف تبذل يمكن أن يتكاتف الجميع على حملها ، ولا تقع وطأتها على
قلة قليلة سيئة الحظ .

وهنا يمكننا أن نتكهن بتساؤل يبرز من صفوف الاشتراكيين
أنفسهم . اذا كان المجتمع الاشتراكي يسمح بحرية كاملة للمستهلك في
الاختيار ، فلهم أن يتساءلوا أى عمل اذن تبقى لمجلس التخطيط المركزى
الا أن يتكهن بما يريده المستهلكون ثم يخطط الانتاج بمقتضاه ؟ كيف
يتسنى لنا أن نغير المجتمع ونرفع من أذواق المستهلكين على هذا الأساس ؟
والجواب على ذلك بسيط كل البساطة . ان احترام حرية المستهلك في
الاختيار لا يعنى الجرى وراء مبدأ سيادة المستهلكين وأن المستهلكين
دائما على حق ، وهو الشعار الذى رفعه بعض الاقتصاديين كمثل أعلى
لهم . ان اتفاق جانب كبير من الدخل القومى ينبغى أن يتقرر بواسطة
مجلس التخطيط المركزى وبعبارة أدق بواسطة الحكومة عن طريق مجلس
لتخطيط المركزى (بدون أى توجيه مباشر من جانب المستهلكين . وهذا
ينطبق مثلا على جانب كبير من استثمارات رأس المال وعلى كل ما قد
يسمى أحيانا بالاستهلاك الجماعى ، أى توفير السلع والخدمات المجانية .

وقليل من التفكير سيجعلنا نتبين أن هناك مجالا فسيحا للغاية للمبادرة
الحكومية في ظل الاشتراكية وأن الفرص المتاحة على هذا النحو من أجل
اعادة تشكيل المجتمع وخلق من جديد ومعه المستهلكون الفرديون

أنفسهم سستكون من الاتساع والرحابة بحيث ترضى أكثر الاشتراكيين طموحا . وسوف تقوم ثلاثة أمثلة نضربها ، بتوضيح ذلك . فتخطيط المدن والبلدان وبعبارة أخرى تخطيط البيئة التي يعيش فيها معظم الناس ، لا يمكن أن يتم بناء على مطالب المستهلكين بتشديد أنواع معينة من المنازل ، بل يجب أن يتم بمبادرة الحكومة وبارادتها وبواسطة أشخاص دربوا على النظر الى المشكلة ككل . والمثل الثاني - الخدمات الصحية وبصفة خاصة تلك الخدمات التي تعمل على جعل الناس أقوياء تميزا لها عن الخدمات التي تعمل على علاجهم بعد أن يصرعهم المرض . هذه الخدمات لا يمكن أن تتوفر بناء على طلب المستهلكين ، بل هي الأخرى ينبغي أن تكون مسئولية اجتماعية بصفة أساسية . وأخيرا التعليم إذا أريد للمثل الأعلى للاشتراك أن يتحقق وهو التعليم المجاني للجميع بحسب قدرتهم على النفع والانتفاع ، ينبغي أن يوفره المجتمع وفقا للاحتياجات الاجتماعية لا الفردية . ومن الواضح بكل تأكيد أن تغيير الناس وإعادة تشكيلهم إنما يتم بتغيير وإعادة تشكيل بيئتهم .. وأجسامهم وعقولهم ، ويمكن تحقيق كل هذه الأمور بدون التدخل في حرية المستهلكين في الاختيار بالمعنى المألوف للعبارة (١) .

والى الآن لم نقل شيئا عن حرية اختيار العمل . وبعد مناقشتنا لموضوع الاستهلاك يمكننا أن نعالج هذه المسألة باختصار شديد .. ان دعوى خصوم التخطيط كما يجب أن نذكرها هي أن الخطة الابتاجية تعنى بالضرورة « خطة تبين لماذا وأين والى متى سيعمل الناس » وهذا صحيح ولكن من زاوية واحدة ، فينبغى حساب عدد كذا من العمال تحتاجهم صناعة تعدين الفحم وعدد كذا لصناعة السيارات وعدد كذا أطباء وهكذا ولكن هذا لا يعنى أن على مجلس التخطيط المركزى أن يقرر أن

(١) هذا المبدأ معترف به تماما بالطبع في برامج الإصلاح الاجتماعي في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما .

فلانا يجب أن يكون عاملا في المنجم، أو أن فلانا يجب أن يكون عاملا في مصنع للسيارات أو أن يكون فلانا الثالث طيبا . ان نقاد الاشتراكية يقولون هذه المرة أيضا في نفس الخطأ السابق فيفوتهم أن يفرقوا بين الوحدات الفردية والكميات الاحصائية . فمن الممكن جدا أن تتحكم في الأخيرة بدون أن تتحكم في الأولى .. ان زيدا من الناس يقرر أن يصبح فنانا ليكن له ما يشاء ، ولكن أغلب الناس يختارون أعمالهم بعد أن يطلوا النظر في أمور كثيرة مثل الفرص المتاحة للتمرين ومستوى الأجور النسبية وظروف العمل وفرص الترقى الخ وفي نظام التخطيط الاقتصادي تعتبر كل هذه الأمور عوامل متغيرة ، وتخضع لتحكم مجلس التخطيط المركزي ، فاذا ما ضبطت بدقة كافية بحسب احتياجات الخطة فليس هناك ما يدعو الى الظن بأن النتائج المرغوب فيها لن تتحقق . ان الأساليب المتبعة في هذا الصدد وبهذه الصورة هي على أية حال نفس الأساليب المتبعة في المجتمع الرأسمالي لتوجيه تيار العمال الى مختلف الأعمال والمهن ، وحتى في ظل الرأسمالية حيث لا يوجد تنسيق أو تخطيط ومن ثم يوجد الكثير من التخبط والارتباك والخسارة فان هذه العوامل تلعب دورها بالفعل . ان الدليل يقع بكل تأكيد على الذين يدعون بأنهم سيتوقفون عن العمل اذا ما استخدموا بطريقة مخططة ومنسقة .

الحريات المدنية :

يدعى خصوم الاشتراكية عادة في هذه الأيام أن الاشتراكية لا يمكن أن تتفق مع قيام وبقاء الحريات المدنية من ذلك الطراز من الحريات التي يتمتع بها البريطانيون وأغلبية الأمريكان البيض وبعض الملونين - أي التحرر من الاعتقال الاستبدادي بلا منسوغ وخيرية الضمير والاعتقاد وحرية القول .. الخ والحق أن هذه الحجة في الوقت الحاضر تعد أكثر الحجج شيوعا وانتشارا ، ولعلها أن تكون أشدها تأثيرا من بين الحجج والدعاوى

المناهضة للاشتراكية. ويبدو أن المنطق القائم وراءها يتخذ واحدا أو أكثر من أشكال ثلاثة :

أولا - يؤكدون أن أساس كل حرية هي الحرية الاقتصادية . إذا ألت تحكمت فيما يستهلكه الشخص ، وفي العمل الذي يشتغل فيه فانك بالضرورة تتحكم في كل ناحية أخرى من حياته . يقول بروفيسور هايك « إذا سيطر مسيطر على مساعينا وأعمالنا الاقتصادية .. فقد سيطر على كل شيء (١) » وكما رأينا من قبل زعم هايك ولييمان وغيرهما من الليبراليين البائرين أن الاشتراكية والحرية الاقتصادية لا يمكن أن تتفقا . وعلى هذا فهم ليسوا بحاجة الى دليل جديد أو مستقل ليشتهنوا الى أن الاشتراكية والحريات المدنية لا يمكن أن تتفق . ولكن الحجة بالطبع ليست بأقوى من الأساس الذي بنيت عليه .. فلو صح أن الاشتراكية يمكن أن تتفق مع الحرية الاقتصادية كما أوضحنا في القسم الأول من هذا الفصل فمن المنطقي أيضا أن تتفق الاشتراكية مع الحريات المدنية .

والثاني - يؤكدون أن الاشتراكية والحريات المدنية لا يمكن أن تتفق بدعوى لو صحت لكانت شديدة الاقناع بكل تأكيد ، هي أن قمع وتعطيل الحريات المدنية جزء لا يتجزأ من أساس المذهب الاشتراكي (وتقتصر هذه الدعوى في بعض الأحيان على الشيوعية دون أن يبدل صاحبها أي جهد لتحديد معنى الكلمة ، أو للتمييز بين الشيوعية وبين الاشتراكية) وهذا الزعم على أية حال هو بكل بساطة غير صحيح . وبسهولة تصديقه ترجع كلية الى كثرة تكراره لا الى موافقته للحقائق على الإطلاق . فليس ثمة فرع من فروع الحركة الاشتراكية له وزن أو أهمية ، دعيا الى تعطيل الحريات المدنية أو الى قمعها .

(١) هايك المرجع السابق ص ٦٨

وهذا القول ينطبق على البلاشفة كما ينطبق على حزب العمال البريطاني وعلى الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان . أما فيما يتعلق بالبلاشفة فيمكن التحقق من صحة ما نقول بالرجوع الى الفصل العاشر من الدستور السوفييتي الذي يعالج موضوع « حقوق وواجبات المواطنين الأساسية » فنجد أنه يحتوى على ضمانات لجميع الحريات المدنية المعتادة بعبارات مألوفة تماما لأي قارئ انجليزي أو أمريكي، هذا ولا يمكن الزعم بأن الدستور السوفييتي ليس الا مجرد نافذة للعرض . فهذا الدستور يدرس وينشر داخل الاتحاد السوفييتي على نطاق واسع يضارع على الأقل ما يحدث لدستور الولايات المتحدة في بلادنا هذه . وهذا الدستور مثل دستورنا يعتبر عند الجميع وثيقة تحتوى على المثل العليا التي ينبغي أن توجه تصرفات الدولة والمواطنين الأفراد على السواء . أما القول بأن الناس لم يعيشوا دائما في مستوى هذه المثل العليا سواء في الاتحاد السوفييتي أم في الولايات المتحدة فمن المؤكد أنه قول صادق وهام معا . ولكنه لا يعنى أنها غير موجودة أو أن من الممكن تجاهلها .. فضلا عن أن يعنى أن من الممكن أن تتحول الى ضدها .

والثالث - يؤكدون أن تجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي تثبت أن الاشتراكية والحريات المدنية لا يمكن أن تتفق معا . ولا حاجة الى النزاع حول حقائق هذه الدعوى . فجميع المراقبين الأكفاء متفقون على أن هناك في الاتحاد السوفييتي قيود كثيرة على الحريات المدنية للمواطن السوفييتي - وتنحصر المسألة فقط في أية تفسيرات يمكن أن تستخلص من الحقائق .. فمن الناحية الايجابية يمكن أن تعد هذه مسألة صعبة، وسيكون لدينا ما نقوله بشأنها في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل . ومن حسن الحظ أن من الأيسر لنا أن نبين أن الحقائق لا تؤيد الزعم بأن الاشتراكية والحريات المدنية لا تتفق معا . ان من طبيعة أية تجربة تاريخية معينة أنها تؤيد نوعا معينا من الأحكام العامة دون الآخر .

إذا حدث شيء ما بالفعل فإنه يجوز لنا أن نستنتج أن حدوثه أمر ممكن وأنه قد يحدث مرة أخرى ، ولكن لا يجوز لنا أن نستنتج أن شيئاً آخر مستحيل أن يحدث . فمثلاً تثبت التجربة السوقية أن الاشتراكية نظام اجتماعي صالح للتطبيق ، وتثبت أيضاً أن الاشتراكية يمكن أن تقبل وجود قيود على الحريات المدنية . ومن جهة أخرى فهي لا تثبت أن أية دولة اشتراكية ينبغي أن تتخذ شكل الدولة الاتحادية أو أنها ينبغي أن تنظم الزراعة على أساس المزارع الجماعية أو أن الاشتراكية والحريات المدنية لا تتفق بالضرورة .

وبالطبع فإن التعميم الذي من النوع الأخير قد يكون صحيحاً ولكن لا يمكن إثبات صحته بضرب مثل بعينه أو أكثر ، ينبغي أن تكون هناك أدلة مستقلة للاعتقاد بصحته . فلو وجدت هذه الأدلة المستقلة فلا شك أن الأمثلة المعينة ستعزز صحة التعميم . فإذا لم توجد أمثال هذه الأدلة المستقلة فإننا ننتهي إلى أن التعميم المذكور باطل وأن الحقائق التي قام عليها ينبغي تفسيرها بطريقة أخرى . فمثلاً هناك تعميم آخر - الاقطاع لا يمكن أن يتفق مع الحريات المدنية .. سنجد بكل تأكيد أن هذا الحكم العام مؤيد ومدعم بكل قرينة تاريخية لنا بها سجل مكتوب، ولكن الشيء الذي يجعلنا متأكدين من أنه حكم عام صحيح هو علمنا بأن العلاقة الاجتماعية الحاسمة في النظام الاقطاعي أي العلاقة « الشخصية » بين الاقطاعي ورقائق الأرض تتضمن بالضرورة حق بعض الناس في التحكم في حياة الآخرين .

وقد رأينا حتى الآن أنه لا يوجد في تركيب وبناء المثل العليا للاشتراكية ما يتعارض أو يتنافى مع وجود الحريات المدنية . ومن ثم فلا يمكن أن تعزى القيود المفروضة على الحريات المدنية الموجودة بلا شك في الاتحاد السوفييتي ، لا يمكن أن تعزى إلى الاشتراكية في ذاتها ، بل يجب أن تفسر بطريقة أخرى

حريات جديدة في ظل الاشتراكية :

كنا حتى الآن نحصر اهتمامنا في دعاوى الذين يزعمون بأن الاشتراكية يجب بالضرورة أن تقضى على الحريات المدنية والاقتصادية التي نالتها بعض البلاد الرأسمالية المتقدمة - بعضها لا كلها بأي حال من الأحوال . ورأينا أن أية واحدة من هذه الادعاءات لم تثبت أمام التحليل . والاشتراكية كما يقول أنصارها دائما ، قادرة تماما على الاحتفاظ بالانتصارات التي أحرزتها الحرية الانسانية التي تميزت بها القرون التي تتابعت منذ عهد النهضة وعهد الإصلاح .

وعلى أية حال لن يقنع اشتراكي واحد بترك المسألة عند هذا الحد . يقول الاشتراكيون بأن الحريات الرأسمالية حريات ناقصة وغير كاملة في ناحيتين حاسمتين، وأن هذا وضع لا تستطيع الرأسمالية بحكم طبيعتها نفسها أن تصلحه . الناحية الأولى يقولون بأن المجتمع الرأسمالي لا يمكن قط أن يعمم الحريات التي يمنحها ويقدمها تحت ظروف معينة - الى قطاع متميز من أعضائه والثانية يقولون بأن المجتمع الرأسمالي لا يتجاوز ولا يستطيع أن يتجاوز مفهوما سلبيا للحرية . أما الاشتراكية من جهة أخرى فتستطيع أن تبسط الحريات التقليدية لتشمل جميع المواطنين . ويمكنها بعد أن سلمت بوجود هذه الحريات ، أن تسير قدما وبوعى الى هدف آخر - هو منح كل انسان حرية ايجابية لأن يحيا حياته كاملة . فلنفحص هاتين الحجتين كلا بدورها .

القول - بأن الرأسمالية فشلت في تعميم الحريات التي يمتدحها دعاؤها هو حقيقة لا تقبل الجدل . فبريطانيا العظمى مثلا لم تعمل على الاطلاق على نشر الحرية الاقتصادية والحريات المدنية التي يتمتع بها سكان الجزر البريطانية في ربوع امبراطوريتها التابعة لها . وفي الولايات المتحدة ملايين من الناس يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية - الزوج

والمكسيكيون وأفراد من الأقليات الأخرى من الذين تداس حقوقهم الدستورية المزعومة وتوطأ باستمرار سواء بطرق مكشوفة واضحة في بعض الأحيان أم بطرق غامضة خفية في أحيان أخرى . بل ان أكثر المجتمعات الرأسمالية تحراً ، باختصار ، تمارس أشكالاً من التمييز والتفرقة بين مواطنيها تتضمن حتماً الحد من حريات بعض أعضائها أو التابعين لها . أتري لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد بأن هذه التفرقة تأتي من طبيعة النظام الرأسمالي نفسه ؟ أم ترى ينبغي تحليلها بطريقة أخرى ؟

يقول الاشتراكيون أن التفرقة عميقة الجذور في الطبيعة الأساسية للنظام الرأسمالي نفسه ، ذلك لأن السعى الى الربح يأتي في الدرجة الأولى من حيث الأهمية الاقتصادية. فمن وجهة النظر التجارية، تعتبر التفرقة مصدراً للربح ، وما دام الأمر كذلك فإنها تحيا وتبعث وتعود للظهور بالرغم من جميع الجهود التي قد تبذل للقضاء عليها . وليس في هذا الكتاب مجال للقيام بشرح عام للنظرية الاقتصادية للتفرقة ، ولكن يكفي أن نضرب مثلين اثنين لتوضيح الحجة المنطقية المتعلقة بذلك الموضوع : اذا أمكن استبعاد الزوج مثلاً من عدد كبير من المهن والأعمال فلا بد أن يتزاحموا على الحرف والأعمال التي بقيت مفتوحة أمامهم .. وبهذه الطريقة يدفعون بالأجور الى الهبوط الى مستويات أقل مما كان يمكن أن تبلغها لو لم يكن الحال كذلك . وهذا وضع مريح ومفيد بشكل مباشر لأصحاب الأعمال التي يشتغل بها الزوج . ولكن ما هو أكثر من ذلك أهمية ، أن هذا الوضع نفسه مفيد ومربح بطريقة غير مباشرة للرأسماليين بصفة عامة لأنه يخلق انقساماً في الطبقة العاملة ، ويمكن أصحاب الأعمال من ضرب جماعة بأخرى . وقد يكون في ذلك مصلحة مؤقتة للعمال البيض الذين يشتغلون بالأعمال التي يستبعد منها الزوج ، ولكن المرجح على المدى الطويل أن يخسر العمال البيض من اضعاف قدرتهم على المساومة أكثر

مما يربحونه من انعدام منافسة الزنوج . أو اذا تناولنا قضية من نوع آخر مختلف ، اذا أمكن ارغام الزنوج في احدى المدن أمثلا على أن يعيشوا في منطقة معينة محددة ، فلن تقتصر نتيجة ذلك فقط على ازدهام المنطقة بل ستؤدي الى ارتفاع الايجارات وأسعار العقارات مما يضيف الى منفعة الملاك في الحى المشار اليه .

وهذه القوى نفسها تلعب دورها في الابقاء على التفرقة في الامبراطوريات الاستعمارية وان كان دورها هنا أوسع مدى بطبيعة الحال .. ففي مناطق معينة من افريقيا مثلا يحقق المستوطنون البيض غرضين في نفس الوقت بالاحتفاظ لأنفسهم بأفضل الأراضى، فهم يحتكرون أحسن الفرص الاقتصادية المربحة ، وفي الوقت نفسه يرغمون الأهالى على أن يصبحوا عمالا بالأجر ، لأن الأرض المسموح للأهالى بزراعتها لا تكفيهم لكسب الحد الأدنى لمعاشهم . والرأسماليون في الدولة الأم من الذين يستثمرون أموالهم في المستعمرات لديهم نفس الدوافع لعرقلة نمو الاقتصاد الوطنى في المستعمرات الى مداه الكامل . وهم بذلك يدعمون سيطرتهم على أعظم الموارد الطبيعية قيمة ، ويضمنون موردا كافيا للعمل الرخيص . وفوق ذلك ففي هذه الحالات والأمثلة كلها ، يكاد يكون انكار الحرية الاقتصادية أو الحد منها مصحوبا بصفة حتمية بانكار أو حد مماثل للحريات السياسية والمدنية . القول بأن الحريات الأخيرة لا يمكن أن توجد بغير الأولى ، يجمع على صحته الاشتراكيون والبراليون البائرون . ان الحريات السياسية والمدنية لا بد أن تستخدم عاجلا أو آجلا للنضال ضد الحرمان من الحرية الاقتصادية .. وفي هذا النضال الدائر لا بد أن ينهزم أحد الجانبين . وليس لدى الاشتراكيين أدنى شك في أى الجانبين ستقف قوات المجتمع الرأسمالى .

ولكن قد يتساءل انسان - أى شىء يدعونا الى الظن بأن فى استطاعة الاشتراكية أن تقضى على التفرقة ؟ والجواب الاشتراكى على

هذا التساؤل بسيط للغاية . فالتفرقة لم تكن قط ولن تكون أبدا ذات فائدة اقتصادية للمجتمع ككل ، بل على العكس من ذلك لما كانت تنسب في وقف نمو بعض أعضاء المجتمع وخلق صراع واحتكاك لا ضرورة لهما ، فهي بلا شك تعطل القوى الإنتاجية للمجتمع ككل . ان التفرقة تمارس في المجتمع الرأسمالي لأن مصالح طبقة معينة وغالبا لأن مصالح فئات معينة داخل هذه الطبقة، لها تأثير حاسم في النظام وقيامه بوظائفه، وأما الاشتراكية فتتقضى على الطبقات وتستبدل بتلك المصالح ، مصلحة المجتمع بأكمله وتجعل منها النجم الهادي الذي يوجه سياستها . من الواضح في هذه الظروف أن الفائدة أو المكسب لا يأتي من التفرقة بل يأتي من الغاء التفرقة والقضاء عليها ان مبدأ المعاملة المتساوية لكل هو عميق الجذور في الاقتصاد الاشتراكي ، عمق مبدأ المعاملة غير المتساوية في الاقتصاد الرأسمالي .

وتجربة الاتحاد السوفيتي لا تثبت أن الاشتراكية لا تتفق مع التفرقة ، فقد رأينا قبلا أن أية تجربة تاريخية معينة لا يمكن أن تثبت صحة حكم عام من هذا الطراز - ولكنها تقدم لنا دليلا قويا على صحة هذا القول - فقد كانت روسيا ما قبل الثورة مسرحا لكل نوع من أنواع التفرقة وفي أشد أشكالها عنفا . ان كلمة « مذبحه » "Pogrom" كلمة روسية الأصل ، ولم تعامل في العالم شعوب مستعمرة بأسوأ مما كانت تعامل به بعض القبائل الرحل في آسيا الوسطى . بل ان أعنف النقاد للنظام السوفيتي يعترفون بأن هذا النظام تمكن في خلال عشرين عاما من القضاء بصورة فعالة على التفرقة من جميع الأقاليم الواقعة تحت حكمه . وهو اذ يقوم بذلك ، انما يقوم به بالطبخ متمشيا مع أيديولوجية البلاشفة ، ولكنه كان أيضا يعتبر خطوة حيوية في بناء مجتمع منتج اقتصاديا ومستقر سياسيا . وهذا الاتجاه المضاد للتفرقة قد جاء بنتائج مجزية بالفعل في الاتحاد السوفيتي ، وقد اتضح ذلك بصورة رائعة أثناء الحرب العالمية

الثانية عندما حارب جنود ينتمون الى عشرات من القوميات المختلفة جنبا الى جنب بنفس العزيمة والشجاعة ضد الغزاة الأجانب . ومن باب المقارنة نقول ان عدّة قوميات في آسيا الوسطى كانت أثناء الحرب العالمية الأولى في ثورة مريّة ضد النظام القيصري ولم يكن في المستطاع اخضاعها الا بحملات تأديبية جردت لها من القوات المحاربة في الجبهة .

ولنوجه الآن أنظارنا الى الحجة الثانية التي ذكرت في أول هذه الفقرة فلاشتراكيون لا ينكرون - كما يشار الى ذلك أحيانا - أهمية الحرية بمعناها اللبرالى أى انتفاء القمع والقهر الاستبدادى . ولكنهم يقولون أن هذا ليس هو النوع الوحيد من الحرية الذى له اعتبار بل ليس أكثرها أهمية بالنسبة للأغلبية الساحقة من البشر. أية فائدة يجنيها انسان جائع بتحرره من الاستبداد؟ .. ماذا تعنى هذه الحرية لأناس مستوى حياتهم أعلى قليلا من مستوى حياة الحيوان ؟ هل فى وسع الانسان أن يتحدث عن الحرية حديثا جادا اذا كان مجال الاختيار المفتوح أمامه محددا لدرجة أنه يعد من الناحية العملية غير موجود ؟ فاذا ما واجه الاشتراكيون أنفسهم بأسئلة من هذا الطراز ولا يكاد يتجاهلها أو يتحاشاها أى انسان ينظر ويتطلع الى العالم من حوله - انتهوا الى أن هناك نوعا آخر من الحرية يميل اللبرالى الى تجاهله والتجاوز عنه أو يفضل أن يتجاهله عن عمد ، ألا وهى الحرية الايجابية فى فعل الأشياء وفى التعرف على مختلف الأشياء ، وفى تنميته الشخصية وبالاختصار حرية الانسان فى أن يعيش حياة جديرة بالانسان (١) .

(١) يقول البروفيسور هايك ان الاشتراكيين عندما يتكلمون على هذا التحو يقعون فى خطأ الخلط بين الحرية وبين الثروة أو الجاه (المرجع السابق ص ١٩) ولكن الا يرتكب البروفيسور هايك نفس الخطأ فى الواقع ؟ ان الاشتراكيين بكل تأكيد لا ينكرون ان الثروة والجاه أو السلطان كانت فى العادة مصدر الحرية فى فعل الأشياء ، ولكنه من الصعب ان يوضح دعوى خلط العلة بالمعلول .

والحرية بهذا المعنى عبارة عن مركب من الأمن ووقت الفراغ من ناحية ومن الوسائل والامكانيات المادية للتمتع بهما من ناحية أخرى.. وقد كانت حتى الآن من جميع النواحي العملية وقفا على الطبقات المالكة وامتيازها من امتيازاتها . ويسلم الاشتراكيون بأن هذا الوضع كان شيئا لا مفر منه الى وقت قريب جدا ، فان اتاجية العمل الانساني كانت من الانخفاض لدرجة أن الأغلبية الساحقة للجنس البشري كان مقضيا عليها بحياة الحرمان والكدح المرهق ، ولم يكن هناك من سبيل أمام الحضارة الانسانية للنهوض والتطور الا اذا تركز فائض الاتاج في أيدي أقلية صغيرة من الناس ، وبهذا كان لانقسام المجتمع الى طبقات واستغلال الانسان للإنسان بما يصاحبه من قصر الحرية الايجابية ووقفها على قلة من الناس ، كان لهما أصلهما المشترك ، وعذرهما المشترك أيضا في المستوى المنخفض لاتاجية الانسان .

ويقول الاشتراكيون ان الرأسمالية قد غيرت ذلك كله.. فالرأسمالية بحسب كلمات البيان الشيوعي « قد خلقت قوى اتاجية ضخمة وعلاقة أكثر مما خلقتها جميع الأجيال السابقة مجتمعة » والفضل في ذلك يرجع الى الزيادة الهائلة في القوى الاتاجية التي تحققت من خلال الصناعة على نطاق واسع وكتب انجلز يقول بأنه أصبح الآن من الممكن :

... توزيع العمل على جميع أفراد المجتمع بدون استثناء ، ومن ثم تحديد وقت العمل لكل فرد على حدة بحيث يتمكن الجميع من الحصول على وقت فراغ كاف ، للمشاركة بصفة عامة في شئون المجتمع مشاركة نظرية وعملية على السواء . ولذلك أصبحت الآن فقط أية طبقة حاكمة مستغلة طبقة طفيلية زائدة عن الحاجة (١) ...

(١) ضد دوهرنج Anti-Duhring ص ٢٠٧ .

وقد يجد الانسان في نفسه رغبة لأن يقول ان نظاما استطاع أن يطلق مثل هذه القوى الانتاجية الجبارة من عقالها ، لابد أن يكون قادرا أيضا على ايجاد حل مشكلة خلق وقت الفراغ والأمن والوفرة لجميع أفرادہ .. والأسباب التي تجعل الاشتراكيين يرفضون هذه الحجة قدمناها في الفصل السابع ولا حاجة بنا الى اعادتها هنا ويمكن تلخيصها في أقوال لماركس ولينين - كتب ماركس يقول :

« ... ان رأس المال وتوسعه الذاتي ، يبدو أنه هو نقطة البداية ونقطة الانتهاء ، يبدو أنه الحافز على الانتاج والهدف من الانتاج ، وأن الانتاج هو مجرد انتاج من أجل « رأس المال » وليس العكس، وأن وسائل الانتاج هي مجرد وسائل لزيادة التوسع الى مالا نهاية في نظام الحياة من أجل منفعة « مجتمع » المتحجبن فبينما تعتبر الطريقة الرأسمالية للانتاج احدى الوسائل التاريخية التي تنمو وتتطور بها قوى الانتاج المادية ويخلق بواسطتها السوق العالمي اللازم لها ، فهي في نفس الوقت تعيش في صراع دائم مع هذه المهمة التاريخية ومع ظروف الانتاج الاجتماعي التابعة لها (١) » .

وقد أوضح لينين بالمثل هذه النقطة نفسها عندما قال :

« ان الرسالة التاريخية للرأسمالية ... تتألف من تنمية وتطوير قوى المجتمع الانتاجية. وتركيب الرأسمالية يمنع التطبيق المفيد لهذه المنجزات التكنيكية لمنفعة وفائدة جماهير الشعب (٢) » .

أما الاشتراكية فلا تعاني من أمثال هذه القيود الذاتية ، فانها بقضائها على الطبقات وتطبيق نظام التخطيط الاقتصادي لخدمة مصالح المجتمع

(١) رأس المال الجزء الثالث ص ٢٩٣ .

(٢) منتجات أعمال لينين Sämtliche Werke الجزء الثالث

ص ٢٠ - ٢١ .

كله تتغلب على تناقضات الرأسمالية وتضع الأساس للارتفاع المستمر في مستويات المعيشة . ولا يدعى الاشتراكيون أن هذا سيأتي معه بأرقى وأسمى أنواع الحرية - أى حرية الانسان فى أن يعيش حياته كاملة - ما بين يوم وليلة ولجميع الناس ، فان العملية ستكون عملية بطيئة بالضرورة حتى فى أكثر البلدان تقدما ، أما من الناحية الأخرى أى فى بلدان آسيا المكتظة بالسكان والتي تنوء تحت وطأة الفقر المدقع ، فان الوقت اللازم لبلوغ الهدف قد يستحسن قياسه بالقرون . ولكن الاشتراكيين لا ينظرون الى مشكلة الوقت اللازم لتحقيق ذلك على أنها المشكلة الحقيقية ، فلا أحد ينكر أن المهمة ضخمة وأن الصعوبات كثيرة . ان الشيء المهم هو أن البشرية قد أصبحت أخيرا فى مركز يسمح لها بأن تبدأ فى مباشرة هذه المهمة وفى قهر الصعوبات . لقد كانت رسالة الرأسمالية رسالة اعداد وتمهيد . أما رسالة الاشتراكية فسوف تكون رسالة انجاز وتحقيق .

الحرية فى وضعها التاريخى :

من الأحاديث المعادة فى الفكر الليبرالى أن فترة ما بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر كانت فترة « تحرر هائل فى عقول الناس وأرواحهم وسلوكهم (١) » وبينما يصر الاشتراكيون على أن تأثير الأغلبية الكبرى من الجنس البشرى بذلك كان أقل بكثير مما توجى به مثل هذه العبارات الفياضة الشاملة .. فهم ليسوا على استعداد لأن ينكروا اتجاه التغير الذى حدث أو أهميته (٢) ولكن فى وقت ما أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر تغير اتجاه الأحداث . أما ما يسميه لييمان « طريقة الحرية »

(١) لييمان المرجع السابق ٢٠ .

(٢) للاطلاع على بيان لموقف الاشتراكية فى هذا الشأن انظر

هارولد لاسكى Harold Laski نشأة البرالية الاوربية The Rise of European Liberalism ترجم الى العربية سنة ١٩٦٢ فى سلسلة الفكر الاشتراكى - ادارة الثقافة بعنوان نشأة التحررية الاوربية .

فقد نبذ وطرح جانبا : « ... ودخل العالم حقبة من المنافسة الوطنية الحادة ... ومن الصراع الداخلي الحاد الذي أنهك قوى الأمم كلها وانتهى ببعضها الى حالة تشيع فيها الاغتيالات والمذابح واجراءات الاضطهاد وأعمال التخريب التي تقوم بها عصابات مسلحة ، مما لم يكن معروفا في العالم الغربي لمدة قرنين من الزمان على الأقل (١) » ..

كيف يمكن تعليل هذا التحول المفاجيء في مجريات الأحداث والذي لم يخطر على بال أنبياء الليبرالية في القرن التاسع عشر ؟ ليس في وسع خلفائهم العصريين الا أن يجيبوا بقولهم ان أحدا ما لا شك قد ارتكب خطأ . ويعتقد لييمان أن الليبراليين أنفسهم هم الذين أخطأوا ، ويميل الى اعتبار هربرت سبنسر الجاني الأول . أما هايك فيلقى باللوم على الألمان وبخاصة المفكرين الاشتراكيين الألمان . ولكن لا شيء من هذا في الحقيقة يمكن أن يفسر أى شيء . وفي رأى بعض الناس ، أن التاريخ هو بلا شك ليس الا سلسلة من الأخطاء ولكن هذا لا يعفينا من البحث عن السبب الذي يجعل الناس بصفة عامة ، يرتكبون الأخطاء التي يرتكبونها . وإذا كان هذا الكتاب قد حقق أى قدر من النجاح في بلوغ الهدف الذي وضع من أجله ، فلا بد أن يكون قد أوضح لقارئه أن الاشتراكيين لديهم على أية حال تفسير معقول للظاهرة التي يصفها الليبراليون ويتحسرون عليها ؛ ذلك أن الاقتصاد الماركسي برمته ينتهى الى القول بأن الرأسمالية ينبغي أن تمر في عملية تحول كالتى مرت بها في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، ولو تبعنا ما يرمى اليه هذا التحليل ، لرأينا أن من السهل أن ندرك السبب الذي يجعل الرأسمالية في آخر مراحلها عاجزة عن مساندة ذلك القدر من الحرية الذي حققته في مرحلة مبكرة .

(١) لييمان المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١ .

ان التغير الجوهرى فى الاقتصاد الرأسمالى ، اذا ما وصفناه بأسهل عبارة، كان انتقالا من مرحلة المنافسة والتجارة الحرة الى مرحلة الاحتكار والاستعمار . ففى ظل نظام المنافسة والتجارة الحرة كانت الصراعات الاجتماعية والدولية فى المجتمع الرأسمالى محصورة فى حدود ضيقة وكانت القوى المعتدلة تميل الى السيطرة على الحياة السياسية ، وكان النظام الاجتماعى نفسه يبدو مستقرا على أسس ثابتة ، وفى وسع الطبقات الحاكمة أن تمارس أساليب المصالحة والحلول الوسط . وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الظروف توسعا ثابتا ومستمر فى الحريات الشعبية . أما فى مرحلة الاحتكار والاستعمار من الناحية الأخرى ، فقد أصبح المجتمع الرأسمالى مرتبطا بشكل متزايد بأساليب العنف والحرب . وقد أثرت هذه الحقيقة تأثيرا عميقا على كل ناحية تقريبا من نواحي الوجود الاجتماعى ، والأمر كما كتب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى رودولف هلفردنج Rudolf Hilferding قبل الحرب العالمية الأولى بعدة سنوات يقول « لم تعد البوجوازية مسالة أو انسانية ... واتخذت لنفسها - كما يبدو الآن - مثلا أعلى فى السيطرة على العالم لمصلحة وطنها هى ، واحتل مكان المثل الأعلى الديمقراطى وهو المساواة ، مثل أعلى آخر تتبناه الأقلية ، يدعو الى السيطرة (١) » ففى هذه الظروف المتغيرة انقلب الاتجاه العالمى نحو حرية أوسع - وهو الاتجاه الذى استمر قرونا طويلة وتحول الى ضده ونقيضه فى فترة قصيرة نسبيا تبلغ عشرات قليلة من السنين . والشكل الذى اتخذته هذا التحول العكسى لم يكن بالطبع متشابها فى كل مكان ، فما حدث فى كل بلد كان متأثرا بعوامل التاريخ القديم وبالظروف الحالية . فمثلا قاومته أشد مقاومة ، تلك الأقاليم مثل أوروبا

(١) انظر الفقرة المأخوذة فى Das Finanz Kapital (١٩١٠)
والتي ترجمت ونشرت بعنوان « أيديولوجية الاستعمار » كنفيل فى
كتاب ب.م. سويتز « نظرية التطور الرأسمالى » (١٩٤٢)
The Theory of Capitalist Development.

الغربية وأمريكا حيث كانت الحرية راسخة الأقدام .. وفي تلك البقاع من أمثال وسط وشرق أوروبا حيث كانت الحرية شيئًا طارئًا وغير عريقة الجذور ، استسلمت بسهولة أكبر . أما في المناطق التي على شاكلة آسيا وأفريقيا التي لم تضع فيها الحرية أقدامها قط في الواقع ، فلم تكن أمام الحرية أية فرصة لأن تثبت وجودها .

والاتجاه الحقيقي للحوادث معروف جيدًا . وحسب القارئ منا أن نذكره ببعض العلاقات البارزة المعينة .. فتحت الضغط الهائل للحرب العالمية الأولى تحطمت سلسلة المجتمع الرأسمالي في أضعف حلقاتها وهي الإمبراطورية الروسية وبذلك جاءت الاشتراكية إلى العالم وسط ظروف من الفوضى الاقتصادية والحرب الأهلية.. وفي بلد شاسعة مترامية الأطراف كانت قد اكتسبت لنفسها شهرة بتسميتها « سجن الشعوب » . وقد حورب المجتمع الجديد محاربة عنيفة من جانب الطبقات الروسية الحاكمة السابقة ، ومن جانب العالم الرأسمالي بصفة عامة ، وفي وقت من الأوقات كانت هناك على الأرض السوفييتية بالإضافة إلى الجيوش والعصابات البيضاء التي لا حصر لها جنود تنتمي إلى أكثر من اثنتي عشرة أمة أجنبية . وكان عبء بناء الاشتراكية في روسيا جديرًا بأن يكون عبئًا شاقًا وصعبًا بدرجة هائلة حتى لو تم في أكثر الظروف مواتاة . أما وقد تم في ظروف تشبه ظروف القلعة المحاصرة من جميع الجهات في السنوات التي تلت ١٩١٧ فقد كان عبئًا صعبًا بدرجة لا يمكن تصورها . وأي نظام للحكم يكون جادًا في تنفيذ بناء الاشتراكية حتى يكتمل بناؤها بنجاح، لا يمكنه بأي حال أن يضع نصب عينيه راحة المواطن الفردي أو هدوء باله . ولا تقول شيئًا عن حرته . ولقد كان البلاشفة جادين بلا مراعاة .

والحق أنه أتت على العالم الرأسمالي فترة استقرار نسبي أثناء العقد الثالث من هذا القرن ، وفي الوقت الذي استعاد الاتحاد السوفييتي

فيه قواه من آثار الحرب والحرب الأهلية ، والثورة ، خفت حدة التوتر بعض الشيء بين البلاد الأوروبية وفي داخلها - ولكن المهلة كانت قصيرة العمر ، ففي أعقاب الكساد العظيم مباشرة جاءت الفاشية الألمانية والاستعدادات المحمومة لحرب جديدة .

وقد استلزمت احتياجات التحالف الحربى الناجح مرور فترة قصيرة من « التقارب » بين الاتحاد السوفييتى والقوى الرأسمالية الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، ولكن الاتجاهات العميقة لم تتأثر بذلك على أية حال ، وفي اللحظة التى زال فيها ضغط الضرورة العسكرية بدأت هذه الاتجاهات تؤكد وجودها بصورة أكثر إلحاحاً من ذى قبل . وفي الوقت الحاضر أصبحت الرأسمالية كنظام عالمى مشحنة بالمتناقضات والمشاحنات ، أما الاشتراكية فهى فى صراع مع المشاكل المتخلفة من الدمار المادى الواسع النطاق الذى عانت منه أثناء الحرب ، والنظامان يتصارعان معاً فى صرامة مميتة لاكتساب عقول الناس وأرواحهم الى صفوفهما ولم يتمكن أى منهما من أن يتنبأ بمصير هذا الصراع ، وهل يظل صراعاً سلمياً ، وإلى متى يظل كذلك .

فالى أية نتيجة يمكن أن تنتهى إليها اذا ما نظرنا الى حقبتنا الزمنية هذه على ضوء أحداث الماضى ؟ لا شك أن مد الحرية الذى بدأ يعلو ويرتفع منذ حوالى ثلاثة أرباع قرن مضت ، لم يبلغ مداه بعد . فبالرغم من أنه كان من الواضح منذ ١٩١٧ أن الاشتراكية كانت تقاتل قتال حياة أو موت ، أصبح مما لا يقل عنه وضوحاً الآن ، أن الرأسمالية تواجه خطراً قاتلاً هو خطر الإنهيار والتحلل أو كما عبر لاسكى عن ذلك فأحسن التعبير بقوله : « عندما يكافح نظام من الأنظمة من أجل بقائه لا يكون لديه وقت للانغماس فى عادات المجتمع المجادل الثرثار (١) » والقيود

(١) لاسكى المرجع السابق ص ٢٤٧

المفروضة على الحرية التي تتميز بها روسيا السوفيتية لم تعد ظاهرة من ظواهر العصر، وأصبحت في هذا الصدد أقل دلالة من أزمة الحرية في الولايات المتحدة مثلاً . فروسيا على كل حال ، لم تعرف الحرية قط ، بينما بنيت الولايات المتحدة أساساً بجهود الذين كانوا ينشدون ملجأ من الاضطهاد والظلم . والدرس الذي تتعلمه من ذلك أوضح ما يكون : بصرف النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي ، فإن الحرية لا تزدهر ولا يمكنها أن تزدهر في جو الأزمة الاجتماعية والصراع الدولي . أو بحسب كلمات البروفيسور لاسكى الذي يقول :

«.. هكذا يبدو أن الانسانية تدخل الآن في فترة شتاء طويل. ويمكننا أن نعزى أنفسنا فقط ، بالأمل في قدوم جيل آخر يكتشف في قساوات الشتاء الكالحة تباشير ربيع أكثر اشراقاً وتألُقاً (١) » . ترى هل هناك ما يبرر هذا الأمل ؟ يؤمن الاشتراكيون بأن هناك ما يبرره فهم يؤمنون بأن المرحلة الحالية مرحلة الأزمة والصراع لا يمكن أن تنتهى الا بالانتصار الشامل للاشتراكية كما يؤمنون بأن الاشتراكية بعد أن تنتهى من كفاحها من أجل البقاء ستدخل في مرحلة لم يسبق لها مثيل من التقدم الاقتصادي والسلام الاجتماعي . والحرية في مثل هذه الظروف قد تعود مرة أخرى سيرتها الأولى — ولكن على مستوى أرقى وبمفهوم أكثر اكتمالا مما لم يتح لأية حقبة سابقة أن تشهد .. هذا الايمان هو الذي تتألف منه في النهاية قوة الاشتراكية الدافعة في العالم اليوم .

فهرس الكتاب

صفحة

٣	مقدمة المحرر
٧	مقدمة المؤلف

الجزء الأول - الاشتراكية في العالم اليوم

١١	الفصل الأول : الاشتراكية والشيوعية
٢٦	الفصل الثاني : الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي
٥٠	الفصل الثالث : الاشتراكية في بريطانيا العظمى
٧٧	الفصل الرابع : الاشتراكية في أوروبا الشرقية

الجزء الثاني - في تطور الاشتراكية

١١١	الفصل الخامس : نشأة الاشتراكية المعاصرة
١٣٨	الفصل السادس : الفكر الماركسي في الفلسفة والتاريخ والسياسة
١٦٢	الفصل السابع : الفكر الماركسي في الاقتصاد السياسي
١٨٥	الفصل الثامن : الحركة الاشتراكية ١٨٤٨ - ١٩١٤
٢٠٦	الفصل التاسع : الحركة الاشتراكية ١٩١٤ - ١٩٤٨

الجزء الثالث - الجدل حول الاشتراكية

٢٣٢	الفصل العاشر : هل تستطيع الاشتراكية أن تقدم حوافز العمل والكفاية ؟
٢٦١	الفصل الحادي عشر : هل تستطيع الاشتراكية استغلال الموارد استغلالاً رشيداً ؟
٢٨٥	الفصل الثاني عشر : هل تتفق الاشتراكية مع الحرية ؟
٣١٢	فهرس الكتاب
٣١٣	فهرس المراجع

فهرس المراجع

Bibliography of Works Cited

Barker, Ernest (ed.): The Politics of Aristotle, Oxford University Press, New York, 1946.

Barou, N. (ed.): The Co-operative Movement in Labour Britain, Victor Gollancz, Ltd., London, 1948.

Baykov, Alexander: The Development of the Soviet Economic System, Cambridge University Press, London, 1946.

Bonar, James: "Socialism, Encyclopaedia Britannica, 13th ed.

Braunthal, Julius: In Search of the Millennium, Victor Gollancz, Ltd., London, 1945.

British Labour Party: Let Us Face the Future, London, 1945.

Carr, E.H.: The Soviet Impact on the Western World, The Macmillan Company, New York, 1947.

Dickinson, H. D.: The Economics of Socialism, Oxford University Press, New York, 1939.

Dimitrov, Georgi: "The Communists and the Fatherland Front," Political Affairs, August, 1946.

Economic Survey for 1947, Cmd. 7046, His Majesty's Stationery Office, London, 1947. (Reprinted in Federal Reserve Bulletin, April, 1947.)

Engels, Friedrich : Herr Eugen Dühring's Revolution in Science
[Anti-Dühring], International Publishers Co., New York, no
date.

—— : The Origin of the Family, Private Property, and the State,
Charles Kerr & Co., Chicago, 1902.

—— and Karl Marx : see Marx, Karl, and Friedrich Engels.

Gomulka, Wladyslaw : "People's Democracy : The Way to the
Peaceful Development of Poland," Political Affairs, April,
1947.

Gray, Alexander : The Socialist Tradition : Moses to Lenin,
Longmans, Green & Co., Inc., New York, 1946.

Hansen, A.H. : Full Recovery or Stagnation ?, W.W. Norton &
Company, New York, 1938.

Harris, S. E. (ed.) : The New Economics, Alfred A. Knopf, Inc.,
New York, 1947.

Hayek, F. A. : The Road to Serfdom, The University of Chicago
Press, Chicago, 1945.

—— (ed.) : Collectivist Economic Planning, George Routledge &
Sons, Ltd., and Kegan, Paul, Trench, Trubner & Co., Ltd.,
London, 1935.

Hilferding, Rudolf : Das Finanzkapital, Wiener Volksbuchhand-
lung, Vienna, 1923.

Kautsky, Karl : Die materialistische Geschichtsauffassung, 2d ed.,
2 vols., J. H. W. Dietz, Berlin, 1929.

Keynes, J. N. : The Scope and Method of Political Economy,
Macmillan & Co., Ltd., London, 1891.

- Klein, L. R. : *The Keynesian Revolution*, The Macmillan Company, New York, 1947.
- The Land of Socialism Today and Tomorrow, Reports and speeches at the Eighteenth Congress of the Communist Party of the Soviet Union (Bolsheviks), March 10-21, 1939, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1939.
- Laski, H. J. : *The Rise of European Liberalism : An Essay in Interpretation*, George Allen & Unwin, Ltd., London 1936.
- Lenin, V. I. : *The State and Revolution*, International Publishers Co., New York, 1932.
- Lippincot, Benjamin (ed.) : *On the Economic Theory of Socialism*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1938.
- Lippmann, Walter : *The Good Society*, 2d ed., Little, Brown & Company, Boston, 1943.
- Locke, John : *Two Treatises of Government*, edited with an introduction by Thomas I. Cook, Hafner Publishing Co., New York, 1947.
- Louis, Paul : *Histoire du socialisme en France, 1789-1945*, Librairie Marcel Rivière et cie., Paris 1946.
- Markham, S. F., *A History of Socialism*, The Macmillan Company, New York, 1931.
- Marx, Karl : *Capital*, Charles Kerr & Co., Chicago, Vol. I, 1906; Vols. II and III, 1909.
- : *Critique of the Gotha Programme*, International Publishers Co., New York, 1933.
- : *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*, International Publishers Co., New York, no date.

- : The Poverty of Philosophy, International Publishers Co., New York, no date.
- and Friedrich Engels: The Communist Manifesto, with an introduction and explanatory notes by D. Ryazanoff, Martin Lawrence, Ltd., London, 1930.
- : Correspondence, 1846-1895: A Selection with Commentary and Notes, International Publishers Co., New York, 1935.
- : The German Ideology (Parts I and III), International Publishers Co., New York, 1939.
- : Gesamtausgabe, Marx-Engels-Lenin Institute, Moscow, 1927—. (This is the authoritative edition of the works of Marx and Engels. Many volumes are still to be published. Certain works, such as Part II of The German Ideology, are available only in the Gesamtausgabe.)
- Mehring, Franz: Karl Marx, Covici, Friede, Inc., New York, 1935.
- Minc, Hilary: The Nationalization of Industry in Poland: Speech by the Minister of Industry, Hilary Minc, at the Ninth Session of the National Council of the Homeland, The State Publishing Institute, Warsaw, 1946.
- : "Plan for Poland's Economic Reconstruction," Poland of Today (monthly bulletin of the Polish Research and Information Service, New York), November, 1946.
- : "Poland and the U.S.S.R. — Economic Cooperation," Poland of Today (monthly bulletin of the Polish Research and Information Service, New York), August, 1946.
- Mises, Ludwig: Socialism: An Economic and Sociological Analysis, The Macmillan Company, New York, 1936.

- More, Thomas : Utopia (Everyman's Library), J. M. Dent & Sons, Ltd., London and Toronto, 1928.
- Page, C. H. : Class and American Sociology : From Ward to Ross, Dial Press, Inc., New York, 1940.
- Petegorsky, D. W. : Left-Wing Democracy in the English Civil War, Victor Gollancz, Ltd., London, 1940.
- Pigou, A.C. : Socialism Versus Capitalism, Macmillan & Co., Ltd., London, 1937.
- Pirenne, Henri : Economic and Social History of Medieval Europe, Harcourt, Brace & Company, Inc., New York, no date.
- Polish National Economic Plan, Central Board of Planning, Warsaw, 1946.
- Reinhold, Meyer : "Historian of the Classic World : A Critique of Rostovtzeff," Science and Society, Fall, 1946.
- Robbins, Lionel : The Great Depression, Macmillan & Co., Ltd., London, 1934.
- Rothstein, Theodore : From Chartism to Labourism, Martin Lawrence, Ltd., London, 1929.
- Sabine, G. H. (ed.) : The Works of Gerrard Winstanley, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1941.
- Schlesinger, Rudolf : Soviet Legal Theory, Oxford University Press, New York, 1945.
- Schuman, F. L. : Soviet Politics at Home and Abroad, Alfred A. Knopf, Inc., New York, 1946.

- Schumpeter, J. A. : Capitalism, Socialism, and Democracy
Harper & Brothers, New York, 1942.
- Smith, Adam : The Wealth of Nations, 2 vols., Methuen & Co.
Ltd., London, 1930.
- Strachey, John : Socialism Looks Forward, Philosophical Library
Inc., New York, 1945.
- Sumner, B. H. : A Short History of Russia, Reynal & Hitchcock
Inc., New York, 1943.
- Sweezy, P. M. : The Theory of Capitalist Development, Oxford
University Press, New York, 1942.
- Taussig, F. W. : Principles of Economics, 2 vols., The Macmillan
Company, New York, 1911.
- Tawney, R. H. : The Acquisitive Society, Harcourt, Brace
Company, New York, 1920.
- Temporary National Economic Committee, Hearings, Part
U.S. Government Printing Office, Washington, D. C.
1938.
- Webb, Sidney and Beatrice : Soviet Communism : A New Civiliza-
tion, 3d ed., Longmans, Green & Co., Inc., New York
1944.
- Whitehead, A. N. : Adventures of Ideas, The Macmillan Com-
pany, New York, 1935.
- Winstanley, Gerrard : see Sabine, G. H.

مطابع منكور واولاده
٣٠ شارع عبد الخالق ثروت
تليفون ٥١٥٧١

مكتبة
Bibliotheca Alexandrina



0683318

مطبعة مصر
سبتمبر ١٩٦٤

الثلث ١٦ قرشا